

آل جــور

هجومٌ على العقل

كيف تضلل سياسات الخوف، والسرية، والثقة العمياء عملية صنع القرار الحكيم، وتهبط بمستوى الديمقراطية، وتعرّض أمريكا والعالم للخطر.

نقلته إلى العربية

د. نشوى ماهر كرم اللّٰه


مكتبة
طريق العلم









هجومٌ على العقل

أل جور

هجومٌ على العقل

نقلته إلى العربية

د. نشوى ماهر كرم الله

كلمة
KALIMA

العبيكان
Obeikan

الطبعة العربية الأولى

1430 هـ 2009 م

ردمك: 978-9960-54-580-6

صدرت هذه الطبعة باتفاقية نشر خاصة بين الناشر 

كلمة:

إن هيئة أبوظبي للثقافة والتراث Kalima كلمة غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما تعبر آراء الكتاب عن مؤلفيها.

ص.ب: 2380 أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

هاتف: 6314468 2 971 + فاكس: 6314462 2 971+

www.Kalima.ae



المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب

هاتف: 2937574 - 2937581 فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرمز: 11517

يتضمن هذا الكتاب ترجمة عن النص الإنجليزي لكتاب:

The Assault On Reason

How The Politics Of Fear, Secrecy And Blind Faith Subvert Wise Decision-making, Degrade Democracy And Imperil America And The World

AL GORE

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: 4160018 - 4654424 فاكس: 4650129 ص.ب: 62807 الرمز: 11595

الإهداء

إلى والدي

السيناتور ألبرت جور إس آر.

1998 – 1907

المحتويات

شكر وتقدير

إنني شديد الامتنان لزوجتي، «تيبر جور»، لما قدمته لي من مساعدة كبيرة في هذا الكتاب، ولتشجيعها لي في كل خطوة من خطوات الطريق.

كذلك أود أن أشكر أطفالي، «كارينا جور شيف» و«كريستين كارلسون جور» و«ساره لافون جور» و«ألبرت جور الثالث». كما أوجه شكراً خاصاً إلى «درو شيف» و«بول كوجاك» و«فرانك هانجر»، على تعاونهم وصبرهم.

كان «سكوت مويرز» محررًا رائعًا لهذا الكتاب، وكانت تجربة العمل معه تجربة عظيمة. وكان فريق العمل في دار بنجوين مذهلاً؛ فشكرًا لهم.

وقد وجهني «أندرو وايلي»، كالعادة، إلى المحرر المناسب وإلى الاتجاه الصحيح لهذا الكتاب، ثم قام بقراءة النسخة الأولية للكتاب، وقدم لي مقترحات مفيدة، أشكره عليها!

أما مساعديّ في البحث، «إليوت تارلوف» و«ترنت جيجاكس»، فقد قاما بمهمة مدهشة في توفير كل ما احتجته من مادة علمية؛ وأقدم لهما جزيل الشكر والامتنان لتفانيهما وقوة احتمالهما والتزامهما بالدقة والإتقان وأخلاقهما الكريمة. وقد أحببت العمل معهما، واستمتعنا كثيرًا برغم العمل المضني والساعات الطويلة (بما فيها العمل الليلي المضاعف، فقد كان عامًا مشحونًا).

كلك كان روي نييل وفريق مكتبي في ناشفيل يدعمونني بصورة لا تصدق - كما قام روي بدور أساسي في مساعدتي في إنهاء هذا الكتاب في الوقت المحدد. وبدون فريق مكتبي في ناشفيل، لم يكن بوسعي حتى التفكير في كتابة هذا الكتاب هذا العام.

كما ساعدني «جوش تشيروين» و«ليزا بيرج» على توفير الوقت والمكان لكتابة هذا الكتاب - في بعض الأحيان في أثناء الرحلات الطويلة. وكذلك ساعدتني كالي كريدر بطرق متعددة، فشكرًا لهم.

وأوجه شكراً خاصاً إلى «دواين كيمب» على كل الوجبات الرائعة، وعلى المؤن التي كانت تستحدث باستمرار.

كذلك أشعر بامتنان بالغ لليزا براون وزملائها، وبخاصة «كريس شرودر» و«نيل كينكويف»، لنصائحهم الشاملة وتغذيتهم المرتدة فيما يتعلق بمسائل القانون الدستوري الواردة في الكتاب.

كما أود أيضًا أن أشكر الدكتور في. إس. راماتشاندران، والدكتور «لين ديليزي»، والدكتور «جو لودو»، والدكتورة «سو سمولي»، و«آن بيرتز»، والدكتور «مارتي إريكسون» لمعاونتي فيما ورد في هذا الكتاب من قضايا متعلقة بعلم الأعصاب وعلم النفس؛ فقد تعلمت منهم الكثير، فشكرًا لهم.

وأقدم شكراً خاصاً للمؤرخين الذين أنفقوا وقتهم بسخاء في مساعدتي على فهم أفضل للمسائل التاريخية الساحرة التي تحدثت عنها في الكتاب، وهم الراحل «آرثر شيلزينجر جيه آر»، و«جراهام أليسون» و«ستيف أوزمينت»، و«فرانك تيرنر»، و«دوريس كيرنز جودوين»

و«ريتشارد جودوين»، و«ستيف تيليز» المتخصص في العلوم السياسية.

كما أوجه الشكر إلى «جول هايت» و«ويس بويد» و«يوتشاي بنكلير» و«بن سكوت» لتعاونهم ونصائحهم - وبخاصة في الأمور المتعلقة بالإنترنت.

كما أنني شديد الامتنان للمساعدة التي تلقيتها في شؤون البيئة والطاقة من «كاتي ماكجينتي» و«جيني نيلسون»، و«ويل مارتن» - وأشكر الثلاثة على كل ما قدموه لي من عون في جوانب أخرى.

وأوجه شكراً خاصاً إلى غيرهم من أصدقائي القدامى الذين أنفقوا وقتهم في التحدث معي، وفي حالات كثيرة، في قراءة مئات الصفحات، ومساعدتي في تجنب بعض الأخطاء التي كنت سأقع فيها لولا عونهم، وهم: «مارتي بيرتز»، و«جون سيجنثيلز»، و«فرانك سذرلاند»، و«ليون فيورث»، و«إيلين كامارك»، و«بيتر نايت»، و«سوراي جيل - مان» و«مايك فيلدمان»، و«كارتر إسكيو»، و«ديفيد بلاد»، و«طوم جيجاسكو»، «ستيف جوبز»، و«طوم داوني»، و«ويندل بريموس»، و«بوب جرينشتاين».

وشكرًا إلى «تي. جيه. سكارا ميللينو» عن بحثه في مدرسة فرانكفورت الفلسفية.

وأخيرًا، في الكتاب الثاني على التوالي، أوجه شكرًا خاصًا جدًا لصديقتي «ناتالي دننج»، لعونها وإرشاداتها التحريرية الرائعة.

المقدمة

قبل أن تبدأ دولتنا غزو العراق بوقت قصير، وقف السيناتور المخضرم روبرت بيارد، نائب وست فيرجينيا، بين أعضاء مجلس الشيوخ وقال: «إن هذا المجلس، في أغلب الأحوال، صامت - صامت ذلك الصمت البغيض المشؤوم؛ فلا مناظرات، ولا مناقشات، ولا محاولة لأن نفسّر للشعب أسباب قبول هذه الحرب أو الاعتراض عليها. لا شيء مطلقاً، وإنما نحن نقف في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة صامتين ذلك الصمت البليد».

لماذا كان المجلس صامتًا؟

عندما وصف بيارد القاعة الخالية بتلك الطريقة، استدعى صورة معينة من السؤال الشائع نفسه الذي تطرحه الملايين منا: «لماذا يبدو أن دور العقل والمنطق والحق قد تقلص بشدة في الطريقة، التي تتخذ بها أمريكا الآن قراراتها المهمة؟»

يبدو أن الاعتماد الدائم والقوي على الأكاذيب، قاعدةً للسياسة -حتى في مواجهة دليل ساطع جليّ- قد بلغ لكثير من الأمريكيين مستويات، لم يكن أحد يتصورها من قبل.

فهناك عدد هائل من الأمريكيين -وهو في ازدياد- يسألون علنًا: «ماذا جرى لبلادنا؟» كما يزداد عدد من يحاولون تحديد ما طرأ على ديمقراطيتنا من أخطاء، وكيف يمكننا إصلاحها.

ولنأخذ مثالاً آخر، فللمرة الأولى في التاريخ الأمريكي لم تتغاضَ السلطة التنفيذية في حكومتنا عن أسلوب معاملة الأسرى في الحرب -الذي تضمن تعذيباً واضحًا- فحسب؛ بل شجعت هذا الأسلوب، ومن ثم قامت هذه السلطة بخرق حظر أرساه الجنرال جورج واشنطن أثناء الحرب الثورية.

من السهل جداً -والشائع كذلك- إلقاء اللوم على سياسات الرئيس جورج دبليو بوش. لكننا جميعًا مسؤولون عما تتخذه بلادنا من قرارات، فلدينا كونجرس وسلطة قضائية مستقلة، ولدينا أيضاً نظام المساءلة والمحاسبة*، ونحن دولة قانون ولدينا حرية تعبير وحرية صحافة، فهل خذَلنا كل ذلك؟

في أعقاب إعصار كاترينا، ظهرت لمدة وجيزة روح الحيوية ووضوح الرؤية في خطابنا العام، وقد ذكّر ذلك بعض الأمريكيين -ومنهم صحفيون- أن الحيوية والوضوح كانتا أشد شيوعًا في أسلوب حديثنا مع بعضنا عما نواجهه من مشكلات وخيارات، لكن تلك اللحظة مرت كسحابة صيف.

لكن الأمر لم يكن كذلك طوال الوقت، فلماذا أصبح الخطاب العام في أمريكة أقل تركيزًا ووضوحًا، وأقل «رشدًا»؟ كان الإيمان بقوة العقل -أي الثقة بأن المواطنين الأحرار يمكنهم حكم أنفسهم بالحكمة والعدل عن

* نظام تم تأسيسه عام 1787 يخوّل كل سلطة من سلطات الحكومة الأمريكية تعديل قوانين السلطات الأخرى أو الاعتراض عليها؛ ذلك بهدف منع استئثار أي من هذه السلطات بقدر أعلى من السطوة. (المترجمة)

طريق اللجوء إلى الجدل المنطقي القائم على أفضل الدلائل المتاحة، بدلاً من القوة الغاشمة- ولا يزال، مقدمة منطقية أساسية في الديمقراطية الأمريكية، إلا أن هذه المقدمة المنطقية تتعرض للهجوم الآن.

إننا نميل دومًا للنظر إلى الماضي نظرة رومانسية، ولم يوجد مطلقًا عصر ذهبي ساد فيه العقل، ليطرح الأكاذيب والتصرفات الهمجية عن مشاورات الحكم الذاتي الأمريكي. لكن برغم كل عيوب أمريكة في الماضي، فقد كافحنا كي نحترم الحق والعقل. وقد قال أعظم رؤسائنا أبراهام لنكولن حين كان شابًا يافعًا، كما كانت الولايات المتحدة عام 1838: «إن العقل -أعني العقل البارد المتجرد عن الهوى، الذي يحسب لكل شيء حسابًا- يجب أن يمدنا بكل ما يلزمنا من مواد، لدعم مستقبلنا والدفاع عنه. ولنَصُغ هذه المواد في صورة إدراك عام وأخلاق قويمة، وخصوصاً في احترام الدستور والقانون».

والحقيقة أن الديمقراطية الأمريكية تتعرض للخطر الآن؛ ليس من مجموعة أفكار، وإنما من تغيرات غير مسبوقة في البيئة التي تحيا فيها هذه الأفكار وتنتشر أو تذوي وتموت. وأنا لا أقصد البيئة الطبيعية، وإنما ما يسمى بالمجال العام أو عالم الأفكار.

في الحقيقة لم يعد في الإمكان تجاهل غرابة خطابنا العام، وأعرف أنني لست الوحيد الذي يشعر بأن ثمة خطأ جوهريًا. ففي عام 2001 تمنيت لو كان في الأمر خطأ ما، حين بينت استطلاعات الرأي أن ثلاثة أرباع الأمريكيين كانوا يعتقدون أن صدام حسين هو المسؤول عن الهجوم علينا في الحادي عشر من سبتمبر. وبعد مرور أكثر من خمس سنوات،

ظل ما يقارب من نصف الشعب الأمريكي على اعتقاد بأن لصدام صلة بالهجمات.

اعتقدت في البداية أن التغطية الكاملة المتواصلة لمحاكمة (أو. جيه. سمبسون) كانت مجرد مبالغة مؤسفة وانحرافاً مذموماً عن الحس الطيب الطبيعي، والحكم الصائب في إعلامنا الإخباري التلفازي. أما الآن فنعلم أن ذلك لم يكن سوى مثال مبكر لقالب جديد لهواجس متسلسلة، تستحوذ دوريًا على الأثير طوال أسابيع في كل مرة.

وفي أواخر صيف عام 2006 كانت التغطية الإخبارية الأمريكية متخمة بالاعترافات الكاذبة الغريبة للرجل، الذي ادّعى أنه شهد مصرع جون-بينيه رامزي، ملكة الجمال ذات السنوات الست، وكانت جريمة قتلها التي لم تُحَل منذ أحد عشر عامًا مسؤولة عن هوس متواصل آخر. فقبل شهور قليلة من إلقاء القبض على جون مارك كار في بانكوك، استغرقت قصة اختفاء طالبة المدرسة الثانوية في مدينة «أورويا»، والبحث المكثف عن جثتها وقاتلها المفترض، آلاف الساعات من التغطية الإخبارية التلفازية. وقد بقيت الجريمتان بلا حل حتى كتابة هذه السطور، ولم يكن لأيهما أي تأثير ملموس على مصير الجمهورية.

ومثل جون – بينيه رامزي، عاد أو. جيه. حديثاً إلى قلب دورة أخرى من الأخبار الاستحواذية الإجبارية، حينما لم ينشر عدم اعترافه الافتراضي، ولم تذع مقابلته التلفازية. هذا الانفجار الإخباري الملحوظ لم ينقطع إلا عندما استخدم نجم حلقات فكاهية تلفازية سابق إهانات عرقية في حلقاته. وقبل ذلك كنا نركز على «العروس الهاربة» في

جورجيا، وقبلها كانت محاكمة مايكل جاكسون، ومحاكمة روبرت بليك، ومأساة لاسي بيترسون، ومأساة تشاندرا ليفي. وطبعاً لا يمكن أن ننسى بريتني وكيه فيد وليندساي وباريس ونيكول، وقفز طوم كروز على أريكة «أوبرا» وزواجه من كيتي هولمز التي أنجبت «سوري»، وإلقاء راسل كرو بالهاتف بعنف على بواب أحد الفنادق.

في أوائل العام 2007، كانت التغطية الكاملة لوفاة آنّا نيكول سميث - تجهيزها للدفن وتنظيم الجنازة والنزاع القانوني بشأن حضانة طفلها وحقيقة نسبه وتحويل ممتلكاتها- مثالاً صارخًا آخر على الأولويات الجديدة في التغطية الإخبارية في أمريكة.

وعلى حين كان مشاهدو التلفاز الأمريكيون يكرسون إجمالاً مئة مليون ساعة من أعمارهم كل أسبوع لمشاهدة هذه الأخبار وما على شاكلتها، كانت بلادنا في غمار عملية أكثر هدوءًا، سيصفها مؤرخو المستقبل بالتأكيد أنها سلسلة من القرارات الخاطئة لدرجة كارثية، تخص قضايا الحرب والسلام، والمناخ الكوكبي والحياة الإنسانية والحرية والوحشية، والعدل والعدالة.

على سبيل المثال، لا يكاد يوجد الآن من يعترض على أن خيار غزو العراق كان خطأً فادحًا. ففي أواخر عام 2005، قال رئيس مجلس الأمن القومي السابق، الفريق المتقاعد وليم أودوم: «أعتقد أن غزو العراق سيتحول إلى أكبر كارثة إستراتيجية في تاريخ الولايات المتحدة». مع ذلك، وبصورة لا تصدق، كانت كل الأدلة والحجج اللازمة لاتخاذ القرار «الصائب» متاحة وقتها وهي الآن بالغة الوضوح.

وسواءً اتفقت مع تقويم أودوم أم لا، كان رأي بيارد قبل الغزو أنه يفترض بنا -في أمريكة- أن نتناقش بصورة كاملة وجادة في مسألة بأهمية الاختيار بين الحرب والسلام، فلماذا لم نفعل ذلك؟ فلو أننا شاركنا في هذه المناقشة بدلاً من الاندفاع في غزو دولة لم تهاجمنا -ولم تكن حتى على وشك تهديدنا- لتجنبنا المشكلات المأساوية التي جلبتها تلك الحرب وما أعقبها من أحداث.

إن من عمل منا في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، وشاهده يتغير بمرور الزمن، يمكنه أن يتطوع برد على وصف السيناتور بيارد الصارخ لمجلس الشيوخ قبيل الغزو: كانت القاعة خاوية لأن أعضاء المجلس كانوا في مكان آخر؛ إذ كان عدد كبير منهم في حفلات جمع التبرعات، التي يشعرون حاليًا بأنهم مضطرون إلى حضورها بصفة مستمرة تقريبًا لجمع المال -الذي يأتي معظمه من أصحاب مصالح خاصة- وذلك لشراء الفقرات الإعلانية التلفازية التي تستغرق كل منها ثلاثين ثانية من أجل حملة إعادة انتخابهم.

كان مجلس الشيوخ صامتًا عشية الحرب؛ لأن النواب يشعرون بأن ما يقولونه في قاعة المجلس لم يعد له - حقاً - أهمية كبيرة -لا بالنسبة لغيرهم من الأعضاء، الذين لا يكاد يكون لهم وجود حين يتحدث زملاؤهم، ولا بالنسبة لناخبيهم دون شك- لأنه من النادر الآن أن تقدم وسائل الإعلام الإخبارية تقارير عن خطب مجلس الشيوخ.

كان إيمان آبائنا المؤسسين بصلاحية ديمقراطية التمثيل النيابي، يقوم على ثقتهم في حكمة جماعة المواطنين ووعيهم، وعلى تصميمهم

المحكم لنظام المساءلة والمحاسبة، وإيمانهم بأن سلطة العقل هي السيادة الطبيعية للشعب الحر. وكما صاغها توماس باين: «كما أن المَلك في أنظمة الحكم المطلق هو القانون، فإن الدول الحرة ينبغي أن يكون القانون فيها هو الملك، ولا ملك غيره».

كان المؤسسون يعرفون كل شيء عن المنتدى الروماني، وعن الساحة العامة في اليونان القديمة. كذلك كانوا يدركون جيدًا أن ساحتنا العامة في أمريكة ينبغي أن تكون حوارًا مستمرًا عن الديمقراطية، التي لا بد أن يشارك فيها المواطنون الأفراد بصفة عامة؛ وذلك عن طريق التواصل مع إخوانهم المواطنين عبر المسافات الشاسعة باستخدام الكلمة المطبوعة.

وقد أكد المؤسسون بصفة خاصة على ضمانة أن يكون الشعب على علم تام، وأن يهتموا اهتمامًا شديدًا بحماية انفتاح سوق الأفكار، حتى يمكن للمعرفة أن تتدفق بحرية. ومن ثم، فإنهم لم يقوموا بحماية حرية الاجتماع بوصفها حقًا أساسيًا فحسب، وإنما حققوا أيضًا هدفًا خاصًا -في التشريع الأول- وهو حماية حرية الصحافة المطبوعة.

كان عالمهم تسيطر عليه الكلمة المطبوعة. ومثل السمكة في القصة المشهورة التي لا تعرف أنها تعيش في الماء، لم تكن الولايات المتحدة في نصف القرن الأول من عمرها تعرف سوى عالم المطبوعات: الكتاب المقدس ومجموعة التراتيل وإعلان الاستقلال ودستورنا وتشريعاتنا وسجل الكونجرس والصحف والكتب والكتيبات. وبالرغم من أنهم كانوا يخشون أن تحاول الحكومة إخضاع الصحافة المطبوعة للرقابة

-مثلما فعل الملك جورج- لم يكن المؤسسون يتصورون قط أن يضم الخطاب الأمريكي العام بأية حال شيئًا آخر غير الكلمات المطبوعة.

مع ذلك، فاليوم وبعد خمسة وأربعين عامًا تقريبًا منذ أن كان معظم الأمريكيين يعرفون أخبارهم ومعلوماتهم من الصحافة المطبوعة وحدها؛ فالصحف تنزف قرّاءها، والقراءة نفسها في انحدار، ليس في بلادنا فقط بل وفي معظم أرجاء العالم. فقد غزت إمبراطورية التلفاز جمهورية الثقافة المكتوبة واحتلتها.

فالمذياع وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ودور السينما والهواتف الخلوية، والمسجلات الرقمية عملاقة الذاكرة (آيبود) والحواسب الآلية، والرسائل الفورية وألعاب الفيديو والأجهزة الرقمية، تتنافس جميعًا الآن للاستحواذ على اهتمامنا، لكن لا يزال التلفاز مهيمنًا على تدفق المعلومات في أمريكة الحديثة. وفي واقع الأمر، وحسب دراسة عالمية موثوق بها، يشاهد الأمريكيون التلفاز حاليًا بمعدل «أربع ساعات وخمس وثلاثين دقيقة يوميًا» وبما يزيد عن المعدل العالمي بمقدار تسعين دقيقة. فإذا افترضنا أن العمل يستغرق ثماني ساعات يوميًا، ويستغرق النوم ما بين ست إلى ثماني ساعات، ويذهب زهاء الساعتين بين الاغتسال وارتداء الملابس وتناول الطعام والانتقالات، سنجد أن الوقت المخصص للتلفاز هو تقريبًا ثلاثة أرباع كل ما تبقى من ساعات اليوم بالنسبة للمواطن الأمريكي العادي، في حين يقضي الشباب الأمريكيون -طبعاً- وقتًا أطول في مشاهدة التلفاز.

أما الإنترنت فوسيلة اتصال جديدة هائلة، ومصدر لأمل عظيم في تنشيط الديمقراطية مستقبلاً، وفي آخر الأمر -ربما عاجلاً وليس آجلاً- قد يتراجع التلفاز كما نعرفه الآن؛ ليصير مرحلة انتقالية بين عصر الكلمة المطبوعة وعصر الإنترنت. (ولقد سعيت للتعجيل بالتوصل إلى تلفاز تفاعلي حقيقي مع نوع جديد من شبكات التلفاز العصري، الذي يصل ما بين التلفاز والإنترنت)، أسستها بالمشاركة مع شريكي جويل هيات.

لكن لا يزال التلفاز اليوم يصل إلى عدد من الناس أكبر مما تصل إليه شبكة الإنترنت. إضافة إلى ذلك، يذكر أغلب مستخدمي الإنترنت أنهم يشاهدون التلفاز - على الأقل لبعض الوقت - «أثناء» استخدامهم الإنترنت. ويذكر ستون بالمئة من هؤلاء الذي يستخدمون وسيلتَي الإعلام متزامنتين أنهم يتركون التلفاز يعمل «عادة» أثناء استخدامهم الإنترنت. وتبين الدراسات، ليس فقط الزيادة المستمرة في معدل ما يقضيه الأمريكيون من وقت في مشاهدة التلفاز كل يوم؛ بل وأيضًا الزيادة في معدل ما يقضيه مستخدمو الإنترنت من وقت في مشاهدة التلفاز أثناء استخدامهم شبكة المعلومات الدولية.

لقد تجاوز التلفاز في البداية الصحافة المطبوعة، ليصبح المصدر الرئيس للمعلومات في أمريكا في عام 1963. لكن طوال العقدين اللاحقين، قام التلفاز بمحاكاة الصحف الرائدة في البلاد، باتباع معايير مهنة الصحافة بإخلاص. ومن المؤكد أن رجالاً مثل إدوارد ر. مورو كان لهم الفضل في رفع مستوى معايير المهنة.

منذ ذلك الحين، وطوال كل تلك السنوات، استمر نصيب التلفاز من إجمالي جمهور مشاهدي الأخبار والمعلومات في الزيادة، كما ازداد تفوقه في النمو على الصحافة المكتوبة. وفي الحقيقة، توقف ملايين الأمريكيين عن قراءة الصحف، وكانت صحف المساء أول ما تعرّض للانهيار. أما الآن فقد انخفضت فعلاً أرباح كل الصحف وإعلاناتها وتوزيعها – بل وتقلص الحجم الفعلي لعدد ليس بقليل منها. فذات يوم -قبل سنوات قليلة- التفت مستشار سياسي ذكي شاب إلى مسؤول منتخب أكبر سنًا، وقال ببلاغة واصفًا واقعًا جديدًا في الخطاب العام في أمريكة: «ما لا يعرض على شاشة التلفاز فلا وجود له».

هذه «النقطة الحرجة» -حين حل التلفاز محل الصحافة المطبوعة بوصفه الوسيلة المهيمنة في أمريكة- تتضمن أكثر من مجرد استبدال وسيلة اتصال بأخرى؛ فإن قدرة التلفاز على نقل الصور الحية، وكذلك الكلمات والموسيقى نقلاً فوريًا إلى مئات الملايين من الأمريكيين في وقت واحد، زادت من تأثير التلفاز كونه وسيلة اتصال، كما زادت سطوته الأصيلة على الكلمة المطبوعة إلى حد بعيد. وكانت فجائية هذا التغيير المثير تشبه التحول في عقد واحد من المشي بالنعال إلى الطيران بمركبة الفضاء، ومن الحبال المجدولة إلى الحبل الجيني (حبل المورثات الجينية).

وفجأة، وفي جيل واحد، قام الأمريكيون بتغيير حاد في نمط حياتهم اليومي، وبدؤوا بالجلوس دون حراك وهم يحدقون في صور تتحرك في شاشة لمدة تزيد عن ثلاثين ساعة كل أسبوع. فالتلفاز لم يستحوذ فقط على النصيب الأكبر مما يخصّصه الأمريكيون للأخبار والمعلومات من وقت واهتمام؛ بل شرع في الهيمنة على النصيب الأكبر من المناخ

العام كلياً. إضافة إلى ذلك، كانت قدرة التلفاز على إحداث تغييرات في السلوك أيضًا غير مسبوقة، كما اكتشف المعلنون ذلك سريعاً.

من المؤكد أن الإعلان عن المنتجات هو العمل الأساسي للتلفاز، ومهما قلنا، فلن نكون مبالغين في تقدير أثر انتشار الإعلان في إعادة تشكيل مجتمعنا. ففي خمسينيات القرن العشرين، كان جون كينيث جالبريث أول من وصف الأسلوب الذي بدل به الإعلان العلاقة المعتادة، التي كانت تحقق التوازن بين العرض والطلب عبر الزمن باستخدام يد السوق الخفية. وقد أشار إلى أن الحملات الإعلانية الحديثة بدأت خلق مستويات مرتفعة من الطلب على منتجات لم يكن المستهلك يعرف مطلقًا أنه يريدها، فضلاً عن حاجته إليها.

هذه الظاهرة نفسها التي لحظها جالبريث في السوق التجارية، هي الآن واقع سائد في ما كان يعد سوق الأفكار في أمريكة. إن القيمة الأصيلة أو مصداقية المقترحات السياسية التي أعدها المرشحون للمناصب، لم تعد الآن بصفة عامة مجدية، مقارنة بحملات الإعلان القائمة على الصورة التي استخدموها لصياغة التعليمات الموجهة للناخبين. وقد زادت التكلفة الباهظة لهذه الإعلانات دور المال في السياسات الأمريكية، وتأثير من يشاركون فيها بصورة جوهرية.

ذلك هو السبب في أن محاولات إصلاح قوانين جمع الموارد المالية للحملات الانتخابية، تخطئ دومًا الهدف الأساسي، مهما أحسن الإعداد لها: فما دامت الوسيلة السائدة للمشاركة في الحوار السياسي هي شراء الإعلان التلفازي باهظ التكلفة، فسيظل المال مهيمنًا على السياسات الأمريكية بصورة أو بأخرى، وسينكمش دور الأفكار.

ذلك أيضًا هو السبب في أن لجان الحملات الانتخابية الخاصة بمجلسي النواب والشيوخ في كلا الحزبين، تبحث الآن عن مرشحين «ملتي مليونيرات» يمكنهم شراء الإعلان من أموالهم الخاصة؛ فلا عجب إذاً في أن نسبة الأعضاء الأثرياء داخل قاعات الكونجرس أعلى حاليًا.

عندما خضت انتخابات الكونجرس لأول مرة عام 1976، لم أجر قط استطلاعًا للرأي أثناء الحملة نفسها. مع ذلك، وبعد ثماني سنوات، عندما خضت انتخابات الولاية لعضوية مجلس شيوخ الولايات المتحدة، أجريت استطلاعات، وكنت أعتمد بدرجة أشد -مثل معظم مرشحي الولاية- على الدعاية الإلكترونية في توصيل رسالتي للناخبين. وإنني لأذكر بوضوح تام نقطة تحول في تلك الحملة الانتخابية حينما اقترب عدد أصوات خصمي؛ وهو موظف حكومي متميز اسمه فيكتور آش - وقد صار منذ تلك الواقعة صديقًا مقربًا- بسبب عدد ما حصلت عليه من أصوات. وبعد مراجعة مفصلة ومطولة لكل بيانات الاستطلاعات، وفحص دقيق لإعلانات التلفاز المحتملة، والرد المتوقع من حملة خصمي، والرد المخطط له على ما سيُرد به. قدم مستشارو حملتي توصيةً وتنبؤاً أدهشتني دقتهما: «إذا قدمت هذا الإعلان عند هذه «النقاط» العديدة [مقياس الإعلان المشترى]، وإذا كان رد آش كما نتوقعه، نقوم عندئذٍ بشراء هذه النقاط العديدة كي نذيع ردنا على رده، وستكون النتيجة الإجمالية بعد ثلاثة أسابيع هي زيادة قدرها 8.5% مما ستحصل عليه من أصوات في الاستطلاعات».

وافقت على الخطة، وأصابني الذهول عندما زاد معدل ما حصلت عليه من أصوات في الاستطلاعات بعد ثلاثة أسابيع بنسبة 8.5% بالضبط. وبرغم سروري بحملتي بالتأكيد، كان لدي إحساس ينذر بالسوء يتعلق بما كشفه ذلك الحدث عن ديمقراطيتنا. ومن الواضح - إلى درجة ما على الأقل- أن موافقة الشعب كانت تتحول إلى سلعة يقوم صاحب أعلى سعر بشرائها. وبقدر ما يبذل من المال وبراعة استغلال وسائل الإعلام الإلكترونية في التلاعب بنتائج الانتخابات، بقدر ما يبدأ دور العقل بالتلاشي.

عندما كنت طالبًا في الجامعة، كتبت بحث تخرجي عن أثر التلفاز في توازن القوى بين سلطات الحكومة الثلاث. وقد أشرت في هذه الدراسة إلى الأهمية المتزايدة للمؤثرات البصرية ولغة الجسد التي تتجاوز أهمية العقل والمنطق. وهناك أمثلة لا حصر لها على ذلك، لكن ربما، ولأسباب مفهومة كان أول ما يرد إلى الذهن هو مثال من حملة عام 2000، قبل قرار المحكمة العليا وبطاقات التصويت الباطلة، هو ما تركه الخلاف بشأن «تنهداتي» في المناظرة الأولى مع جورج دبليو بوش من انطباع على شاشة التلفاز، فاق بالنسبة لعدد كبير من المشاهدين، أي فوائد إيجابية كنت سأجنيها من طريق آخر في المنافسة الحوارية للأفكار والجوهر. وقد منحتني هذه الدراسة خيرًا كثيرًا.

إن إمكانية التلاعب بآراء الجماهير ومشاعرهم -الذي اكتشفه في الأساس العاملون في مجال الإعلانات التجارية- يستغلها حاليًا بصورة أشد عدائية، جيل جديد من أنصار المذهب الماكيافيللي في الإعلام.

فالجمع بين أساليب لا تنفك تزداد تعقيدًا لجمع عينات الرأي العام، والاستخدام المطّرد للحواسيب الضخمة بغية تحليل الشعب الأمريكي، وتقسيمه تبعاً لفئات «الرسم البياني النفسي»* التي تحدد حساسية الأفراد الانتقائية لإغراءات مفصلة كل على حدة، قد زادت إلى حد بعيد من حجم سطوة الرسائل الإلكترونية الدعائية، التي خلقت واقعًا جديدًا قاسيًا يستغل ديمقراطيتنا.

نتيجة لذلك، تتعرض ديمقراطيتنا لخطر تفريغها من معناها. ففي الواقع، تُشترى أصوات الناخبين في بعض الأحيان بمجرد خلق طلب زائف على منتجات جديدة. ومنذ عقود مضت كتب الصحفي والمعلق السياسي الأمريكي والتر ليبمان يقول: «يفترض أن صناعة الموافقة والقبول... ماتت مع ظهور الديمقراطية... لكنها لم تندثر. فلقد تحور أسلوبها -في الواقع- بصورة هائلة... تحت تأثير الدعاية، ولم يعد من المقبول الإيمان بالمبدأ الأصلي للديمقراطية».

لقد أفزعني رفض ليبمان الموجع لهدية أمريكة للتاريخ الإنساني. فلكي نسترد حقنا بالميلاد، يجب علينا نحن الأمريكيين أن نحسم أمر إصلاح الضعف التنظيمي للمنتدى العام (الساحة العامة). ولا بد لنا من إيجاد سبل للمشاركة في حوار أصيل -لا تلاعب فيه- بشأن مستقبلنا. فيجب علينا على سبيل المثال، التوقف عن التسامح في نبذ العلم وتشويهه. كما يجب علينا الإصرار على وضع حد للاستخدام الساخر للدراسات الكاذبة التي عُرف زيفها؛ بغية التعتيم المتعمد على

* رسم بياني يمثل القوة النسبية لمختلف سجايا الشخصية وصفاتها. (المترجمة)

قدرة الشعب على تمييز الحقيقة. وينبغي أن يصر الأمريكيون في كلا الحزبين، على إعادة ترسيخ احترام سلطة العقل. وينبغي أن تجعلنا أزمة المناخ العام -بصفة خاصة- نرفض التحريفات ذات الخلفية (العقائدية) الأيديولوجية للبرهان العلمي الساطع ونتسامى فوقها.

إننا، بلا ريب، لا نزال نتشارك في الأفكار الخاصة بالأمور العامة، لكن أيام استخدام الكلمة المطبوعة لإيجاد اتفاق عام قد ولّت. إذ إننا نعتمد بشدة الآن -لحسن الحظ أو لسوئه- على الصور الإلكترونية التي يمكنها دوماً استثارة استجابات عاطفية دون الحاجة إلى تفكير تأملي. ومثل مشروع تجاري في مدينة صغيرة يمر به طريق سريع بين ولايتين، فقدت سوق الأفكار في صورة الكلمة المطبوعة جدواها. فقد حلت محلات تأجير شرائط الفيديو ومطاعم الوجبات السريعة مكان محلات الخردوات ومحلات البقالة. إن تفريغ سوق الأفكار كما عرفناه في الماضي هو المسؤول عن تلك الغرابة، التي تلازم جهودنا حاليًا للتفكير معًا في الخيارات الواجب علينا اتخاذها كوننا دولة. فقد بدأت القوة العقلية للديمقراطية بالضمور.

وبسبب تنامي هيمنة التلفاز، بدأت عناصر كبيرة الأهمية في الديمقراطية الأمريكية تُنحّى جانبًا. لكن كان أكثر الخسائر فداحة حتى الآن هي ساحة اللعب نفسها. فإن «سوق الأفكار» التي حظيت بحب مؤسسينا وحمايتهم الفائقة، كانت مكانًا يمكن فيه -حسب ما قال (جون ستيوارت مل)- اكتشاف «الحقائق» وتعديلها عن طريق «عقد مقارنات بين الآراء المتعارضة بحيث تتسم بأعلى درجات الشمول

والتحرر». كما أن المجال العام القائم على المطبوعات، والذي هيأه صدور الكتب والكتيبات والمقالات في عصر التنوير، صار يبدو -في غضون جيل واحد- قديمًا قدم العربات التي تجرها الخيول.

مرة أخرى علينا أن نكون واضحين فيما يتصل بالعلاقة الأصلية بين الكلمة المطبوعة والعقل والديمقراطية. وفي حين يبدو الحديث عن هذا الموضوع الواسع المجرد عبر فجوة زمنية كبيرة عسيرًا إلى حد بعيد، هناك بعض الحقائق المجردة التي يمكن الاستناد إليها؛ فالاحتمالات الجديدة التي جعلت مؤسسينا يدركون أن سلطة العقل يمكن أن تكون سيدنا الحاكم الجديد، جاءت نتيجة تغيرات اجتماعية واسعة المدى يمكن تتبعها حتى اختراع آلة الطباعة على يد جوتنبرج الصحافة المطبوعة. فقد كسرت ثورة الطباعة -بمرور الوقت- ذلك الاحتكار الآسن للمعلومات في العصور الوسطى وأدت إلى انفجار معرفي انتشر بين جموع الناس الذين لم يتلقوا من قبل أي معرفة من أي نوع ما لم تكن منقولة من أعلى، إما دينيًا أو دنيوياً، حسب الترتيب الهرمي للقوة.

بدا الأمر مثيرًا بالظهور المفاجئ للكتاب المقدس ثم الأعمال الكلاسيكية الأخرى بلغاتهم الأصلية، وأصبح المتعلمون بالملايين. كانت شراهتهم للحكمة من كل المصادر -دينية كانت أو دنيوية- تحفز التطور المتلاحق في تقنية الطباعة، ونشأة الثقافة القائمة على الطباعة التي زادت من قوة الأفراد وإمكانية نيلهم قدرًا أكبر من التحكم في مصائرهم.

تزايدت أعداد الناس وانفتحت شهيتهم للمزيد من المعلومات المتدفقة عن الأحداث الجارية، واكتسبوا الثقة في مقدرتهم على

استخدام قدراتهم العقلية، في فرز الحجج المطروحة المرتبطة بقرارات مؤثرة في حياتهم.

كانت التجربة الأمريكية قائمة على إمكانية جديدة في الأمور البشرية، نشأت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وهي أن: سلطة العقل يمكن أن تكون هي الحاكم، ويمكنك القول إن عصر الطباعة كان السبب في ميلاد «عصر العقل» الذي كان بدوره السبب في ميلاد عصر الديمقراطية. ولقد شهد القرن الثامن عشر عددًا مطردًا من المواطنين العاديين القادرين على استخدام المعرفة بوصفها مصدرًا للقوة بغية إيجاد موقع وسط بين أصحاب الثروة وأصحاب النفوذ. كان المنطق الديمقراطي المتأصل في هذه التوجهات الجديدة قد أحبطته البنى التراثية للقوة في أوروبة وأبطلته. لكن المهاجرين الشجعان الذين غامروا بعبور الأطلنطي -وكان كثير منهم مدفوعًا بالرغبة في الهروب من قيود الطبقة والعقيدة- حملوا بذور التنوير القوية وغرسوها في تربة «العالم الجديد» الخصبة.

وقد استوعب مؤسسونا هذا أفضل من غيرهم، وأدركوا أن «جماعة المواطنين الواعية» يمكن أن تحكم نفسها، وتكفل الحرية لأفرادها، عن طريق استبدال العقل بالقوة الغاشمة. ونبذوا بصورة قاطعة اعتقادًا خرافيًا عمره ثلاثة آلاف عام في الحق الإلهي للملوك، ليحكموا حكمًا استبداديًا مطلقًا. وقد أعادوا إيقاظ عادات قدماء الإغريق والرومان في التوصل إلى أحكم سبل العمل عن طريق الجدل والحوار، وتبادل المعلومات والآراء بأساليب جديدة.

وسواء سميناها المنتدى العام أو المجال العام أو سوق الأفكار، فإن واقع المناقشة والمناظرة العامة الحرة المفتوحة كان يعد أمرًا في لب ديمقراطيتنا، في العقود الأولى لنشأة أمريكة. وقد أوضح أول تعبير عن ذاتنا بوصفنا دولة -«نحن الشعب»- أين يقع مصدر السلطة الأساسي. وكان من المفهوم تمامًا أن المراجعات والتوازنات النهائية في الحكومة الأمريكية كانت مسؤوليتها أمام الشعب. وكان المنتدى العام هو المكان الذي يُلزِم الحكومة بالمسؤولية. وهذا هو السبب في أهمية أن يعمل سوق الأفكار بمعزل عن سلطة الحكومة ويتجاوزها. وكانت أهم ثلاث خصائص تتمتع بها سوق الأفكار هذه هي:

1. كانت مفتوحة لكل فرد، دون أي موانع للدخول سوى شرط الإلمام بالقراءة والكتابة. ومن المهم أن نضيف أن هذا الدخول لم يكن مقصورًا على «استقبال» المعلومات؛ بل امتد إلى القدرة على «المشاركة» بالمعلومات مباشرة في نهر الأفكار الذي كان متاحًا للجميع.

2. كان مصير الأفكار المقدمة من الأفراد يعتمد -في معظم الأحيان- على مدى استحقاق الأفكار المتاحة وجدارتها. فتلك التي تحكم السوق بصلاحيتها تُرفع إلى الصدارة، دون النظر إلى ثروة الفرد المسؤول عنها أو طبقته.

3. تفترض قواعد الخطاب المقبول أن يحكم المشاركين جميعًا اتفاقٌ ضمني على السعي إلى تحقيق موافقة جماعية. وهذا هو هدف «حوار الديمقراطية».

وقد نتج عن هذا المشروع الديمقراطي المشترك تطور جديد مذهل في التاريخ الإنساني. وكانت القوة المحركة لهذا الواقع الأمريكي الجديد هي ما بهر البشرية جمعاء. فقد عظّمت الفرد، وأطلقت العنان لإبداع الروح الإنسانية. فقد أعلن توماس جيفرسون: «لقد أقسمت على مذبح الرب، على العداوة الأبدية لكل صورة من صور الطغيان على عقل الإنسان».

ولا شك أنه كان لـ «عصر العقل» جانبه المظلم أيضًا. فقد بررت الدعوة إلى العقل أعمالاً وحشية فظيعة، من بينها العرقية العلمية، التي سوغت العداء النازي للسامية، وغيرها كثير. إضافة إلى ذلك، فقد جعلت الطبيعة المجردة للعقل بعض أشد المتحمسين لها يفقدون -لدرجة خطرة- الإحساس بالحقائق الإنسانية المتجذرة في الروابط العاطفية، ومشاعر المسؤولية المشتركة تجاه المجتمع والأسرة والطبيعة. ويرجع أول ظهور لنقاد هذا النزوع إلى العزلة الباردة والتطرف، إلى العقد الأول من القرن الثامن عشر.

لكن التنوير -مع كل مشكلاته- حقق تقدمًا مؤثرًا في جوانب عديدة من الحضارة؛ إذ مهّد الطريق للديمقراطية الحديثة، وشجع الأفراد على استخدام المعرفة بوصفها مصدرًا للتأثير والقوة. وقد نجحت ثورة أمريكة الديمقراطية حيث أخفق الآخرون في البداية؛ لأن مؤسسينا أدركوا أن الحكومة الذاتية جيدة التصميم، التي يحميها نظام المساءلة والمحاسبة، يمكن أن تكون الأداة التي يضع بها الناس أحكامهم العقلانية في صورة قانون، فإن سلطة العقل تدعم سلطة القانون

ويقويها. ويعتمد كل هذا -إلى درجة ندر من يدركها- على السمات الخاصة بسوق الأفكار حسب عملها أثناء عصر الطباعة - بما في ذلك وبصفة خاصة قدرة الشعب الأمريكي على إصدار الأحكام الجماعية العقلانية المفترضة، التي حسب المؤسسون حسابها في تخطيطهم.

على سبيل المثال، كان الفرض الأساسي للديمقراطية النيابية هو تمكن الناخبين في كل دائرة انتخابية، من التواصل بحرية داخل المنتدى العام، مع المرشحين المتنافسين على تمثيلهم في الكونجرس؛ بل وافتراض أن بإمكانهم الاعتماد على التدفق الحر للمعلومات المتعلقة بأداء ذلك النائب لاحقًا في الكونجرس؛ بغية تحميله المسؤولية.

إننا نحتفي برؤية مؤسسينا وحكمتهم وشجاعتهم، ونتحسر أحيانًا على افتقار الزعماء المحدثين الواضح لهذه الصفات، برغم من أن الطبيعة الإنسانية لمؤسسينا -تلك الطبيعة التي استوعبوها جيدًا- لا تختلف عن طبيعتنا، فلدينا جوانب الحساسية نفسها والقدرات نفسها، ومواطن الضعف نفسها، ومواطن القوة نفسها. كما أن إغراء السعي إلى تحقيق المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة ليس جديدًا على السياسات الأمريكية. كذلك كان تشكك الحزبيين في جداول الأعمال الخفية لخصومهم، شائعة على عهد مؤسسينا. وكان التحزب العنيف و«سياسات التدمير الشخصي» تصل دومًا إلى مستويات أشد سوءًا من العصر الحالي. ولا شك أن معظم شكاوانا الحالية خالدة خلود اعتقاد الآباء متوسطي العمر بأن الأجيال الحديثة قد فقدت كل احترام للقيم، وأنها في طريقها للتدهور والانحطاط.

مع ذلك، فإن هناك أمرًا جديدًا تمامًا يختلف عن أزمة ديمقراطيتنا الحالية. فإن من يجمعهم الشعور بوجود خطأ فادح لا يتفقون على أسباب المشكلة. فبعضهم يشير إلى ازدياد دور المصالح الخاصة، وتنامي تأثير المال في السياسات الأمريكية. في حين يشير آخرون إلى الأهمية المتزايدة للشكل على الجوهر، وإلى الطبيعة السطحية للمناقشة العامة.

ولا يزال هناك من يتحسر على اللامبالاة، والفتور العام وانخفاض المشاركة في العملية الانتخابية والشؤون العامة، التي يرى كثيرون أنها ترتبط بالسخط المتزايد على عدم استقامة مؤسساتنا وشؤوننا الوطنية وعدم الثقة في نزاهتها. كذلك ينزعج كثيرون من سبل التلاعب بالرأي العام التي تزداد تعقيدًا كل يوم، وكذلك من التحكم الانتقائي في المعلومات ذات الصلة بصنع القرار الجماعي في النظام الديمقراطي.

يعد الأمريكيون من كلا الحزبين السياسيين -وخصوصاً العدد المتنامي من المستقلين- أن الحزبية المفرطة هي سبب المشكلة. فاليمينيون [في الكونجرس] يندبون تدخل الحكومة غير المقبول بالضرائب والتشريعات، في حين يشجب اليساريون تخلي الحكومة الكامل عن مسؤولياتها السابقة عن التعليم العام والرعاية الصحية، والأبحاث الطبية، ومعونة الفقراء والشباب وكبار السن، وانسحابها من عملية تنظيم ممارسات الشركات التجارية لحماية المصلحة العامة. والمفارقة أن عددًا مطردًا من الأمريكيين يقول أيضًا إنه لا يجد فروقًا جوهرية بين الحزبين السياسيين.

وتنطوي هذه المخاوف على حقائق، لكنني وصلت إلى رأي في هذا الشأن هو أن ما يعد «أسبابًا» هي في الحقيقة «أعراض» لأزمة أشد عمقًا.

فالتهديد الحالي لا يقوم على الأفكار المتعارضة في مبادئ أمريكة الأساسية، وإنما يقوم على مشكلات جادة عديدة تنشأ عن التغير الجوهري الحاد في أسلوب تواصل بعضنا مع بعض. والتحدي الذي يواجهنا الآن هو استيعاب ذلك التغير وإدراك تلك المشكلات على حقيقتها.

ولنتأمل القواعد التي يعمل منتدانا العام الحالي وفقًا لها، ومدى اختلافها عن المعايير التي عرفها مؤسسونا في عصر الطباعة. سنجد أن قنوات التدفق الهائل للمعلومات اليوم تسير بصفة عامة في اتجاه واحد فقط. وقد جعل عالم التلفاز من المحال فعلاً على الأفراد المشاركين فيما يفترض أنه حوار قومي.

إن الأفراد يستقبلون ولا يمكنهم الإرسال، وإنهم يمتصون ولا يمكنهم المشاركة، ويسمعون ولا يمكنهم الكلام، ويرون حركة مستمرة لكن لا يمكنهم تحريك أنفسهم. إن «جماعة المواطنين الواعية» تواجه خطر التحول إلى «جمهور مفروغ منه».

ومن المفارقات أن «البرمجة» التلفازية متاحة -فعلاً إلى حد بعيد- لعدد من الناس أكبر من أي مصدر آخر للمعلومات عرفناه على مدى التاريخ. لكن هنا يكمن الاختلاف الحاسم: وهو أنه متاح في اتجاه واحد فقط، فليس هناك تفاعل حقيقي، وبالتأكيد ليس هناك حوار متبادل. فلا يمكن للمواطنين الأفراد الوصول بحال إلى محطات التلفاز وشبكاته. وفي أغلب الأحيان لا تعبأ هذه المحطات والشبكات بما يشارك به المواطنون الأفراد من أفكار.

لذلك، وبعكس سوق الأفكار التي نشأت إثر الصحافة المطبوعة، هناك قدر أقل كثيرًا من تبادل الأفكار في المجال التلفازي؛ بسبب القيود المفروضة على دخول هذا المجال التي تستبعد مشاركات معظم المواطنين.

وإضافة إلى الطبيعة الأحادية للحوار العام في التلفاز وتشويه العمل الصحفي بقيم التسلية والترفيه، هناك سيئة أخرى للوسيط التلفازي غير موجودة في الإعلام الصحفي، وتتنافى مع تقاليد الديمقراطية. فرأس المال الاستثماري الضخم المطلوب لامتلاك محطة تلفازية وتشغيلها، والطبيعة المركزية للبث والتوصيلات وشبكات الأقمار الصناعية الخاصة بالتلفاز، أدى إلى تركيز ملكيتها بصورة متزايدة في يد عدد محدود من الشركات الكبيرة، التي تتحكم الآن وبصورة مؤثرة في غالبية أعمال البرمجة التلفازية في أمريكة.

تميل هذه الشركات المختلفة -أحيانًا وبدرجة واضحة- إلى تطويع خيارات البرامج الإخبارية لدعم تحقيق الأهداف التجارية. فقطاع الأخبار -الذي اعتدناه يخدم الرأي العام، وكانت بقية الشبكات تقدم له العون المالي- يعدّ الآن مراكز للربح، تم تصميمها لتدر ربحاً، وفي بعض الأحيان، لدفع جدول الأعمال الأكبر للشركة التي تمتلكه، وهكذا قلّ عدد المراسلين وقلّت الموضوعات الإخبارية وتقلصت الميزانيات، والرحلات والمكاتب، وقلت استقلالية الرأي، وزاد نفوذ الإدارة، والاعتماد على الموارد الحكومية، ونشرات العلاقات العامة المعلّبة. فتغطية الحملات السياسية، على سبيل المثال، تركز على «المنافسات الكبرى»، وما عدا ذلك قليل. والحقيقة المعروفة التي توجه معظم الأخبار التلفازية المحلية هي: «بالدم تتصدر» (التي أضاف إليها بعض الصحفيين المثبطين

«وبالفكر تتقهقر»). لهذه الأسباب وغيرها، ذُكِر في دراسة دولية شاملة أن صحافة الولايات المتحدة تحتل المرتبة الثالثة والخمسين في الصحافة الحرة في العالم. ولنأخذ مثالاً واحدًا بارزًا: قامت شبكة إن بي سي بتخفيض ميزانية قطاع الأخبار كي تحقق أرباحًا؛ إذ اقتطعت 750 مليون دولار -وهو مبلغ لا يُستهان به- من ميزانية قطاع الأخبار. وتنطوي هذه المأساة على مفارقة هي أن هذا الجيل من الصحفيين هو الأفضل تدريبًا والأعلى مهارة في تاريخ مهنتهم. لكن لا يتاح لهم دومًا ممارسة الوظيفة التي تدربوا عليها كي يمارسوها.

وحسب قول دان رازر: كانت الأخبار التلفازية «جوفاء من أسفل ومزينة من أعلى». ويبدو أن الهدف الأساسي للأخبار التلفازية الآن هو «تثبيت العيون على الشاشة» لتحقيق معدلات للمشاهدة وبيع الإعلانات.

كان هذا هو رأي جون ستيوارت، المذيع اللامع، وصاحب برنامج «اللقاء اليومي مع جون ستيوارت» حينما كان ضيفًا على برنامج «كروس فاير» في قناة سي إن إن: ينبغي أن يكون هناك فصل بين الأخبار والترفيه، وهذا أمر مهم حقًا، فإخضاع الأخبار للتسلية يضر بديمقراطيتنا ضررًا بالغًا؛ فهذا يؤدي إلى اختلال وظائف الصحافة، فتخفق في إعلام الناس، وعندما لا يعلم الناس لن يتمكنوا من مساءلة الحكومة عند عجزها أو فسادها أو كليهما معًا.

أثار النزوع الطبيعي إلى تركيز ملكية شركات البث الإلكتروني في يد قلة، وسيطر القلق على الولايات المتحدة مع ظهور هذه التقنية أول مرة. فمع عشرينيات القرن العشرين، عندما ظهرت الإذاعة، التي سبقت

التلفاز، في الولايات المتحدة أول مرة، كان هناك إدراك فوري لتأثيرها المحتمل على الديمقراطية. وفي وقت لاحق -في ثلاثينيات القرن نفسه- كتب جوي إلمر مورجان، مدير «اللجنة القومية للتعليم بالمذياع» يقول إنه إذا تركزت السيطرة على الإذاعة في أيدي قلة من الناس «فلا يمكن لأي أمة أن تكون حرة».

ولكن الواقع، منذ ذلك الحين، أن السيطرة على الإذاعة في الولايات المتحدة، صارت أشد تركّزًا في يد قلة. ولم تكن الإذاعة هي المكان الوحيد الذي تعرض لتغيرات ضخمة. فلقد مرت الأخبار التلفازية بسلسلة من التغيرات الحادة. وقد تم تقديم الفيلم السينمائي «الشبكة Network» الحائز على جائزة أوسكار أحسن سيناريو عام 1976، بوصفه عرضًا هزليًا لكنه كان حقًا تحذيرًا تنبؤيًا من أخطار تحول الأخبار -التي تقوم بهذا الدور المهم في ديمقراطيتنا- إلى برنامج ترفيهي يوجهه الربح. وقد تحولت مهنة الصحافة إلى تجارة الأخبار، التي صارت صناعة الإعلام، وتمتلكها حاليًا بالكامل مجموعة شركات ضخمة.

يصف الفيلسوف الألماني يورجن هابرماس ما حدث بأنه «إعادة الإقطاع للمجال العام». وقد يبدو ذلك مبالغة في التعقيد والإبهام، لكن العبارة تحمل كثيراً من المعاني. فالإقطاع -الذي كان سائدًا قبل أن تبسط الصحافة المطبوعة الديمقراطية على المعرفة، وتجعل فكرة أمريكة أمرًا ممكنًا- كان نظامًا تتضافر فيه الثروة والسلطة تضافرًا وثيقًا، ولم تقم المعرفة فيه بدور الوساطة. ولم تكن سبل المعرفة تتوافر لجموع غفيرة من الناس، فكانوا -نتيجة لذلك- يشعرون بأنهم لا حول لهم ولا قوة.

فماذا إذاً لو رغب المواطن الفرد أو جماعة من المواطنين في الدخول إلى النقاش العام عن طريق التعبير عن آرائهم في التلفاز؟ ولأنهم لا يستطيعون حتى المشاركة في الحوار، لجأ بعضهم إلى شراء ثلاثين ثانية ليعبّروا فيها عن رأيهم. لكنهم، في معظم الأحيان، لا يسمح لهم حتى بذلك. فقد حاولت شركة «موف أون MoveOn» شراء إعلان أثناء بث الدور النهائي في مسابقة كأس كرة القدم الوطنية للعام 2004، للتعبير عن معارضة سياسة بوش الاقتصادية، والتي كانت محل نقاش في الكونجرس في ذلك الحين، فأخبرت محطة (سي. بي. إس) شركة (موف أون) بأن «الدفاع عن القضايا» غير مسموح به. وبعدما رفضت سي. بي. إس. إعلان شركة (موف أون)، بدأت بعرض إعلانات أعدها البيت الأبيض لصالح خطة الرئيس التي هي موضع الخلاف. لذلك قدمت شركة موف أون شكوى، فتوقف عرض إعلان البيت الأبيض مؤقتًا، وأعني بكلمة (مؤقتًا) أن الإعلان توقف إلى أن اشتكى البيت الأبيض، فأعادت (سي. بي. إس) عرضه على الفور. لكنها لا تزال ترفض إذاعة إعلان شركة موف أون.

ولفهم السبب الأخير لاختلاف سيطرة التلفاز على سوق أفكار الأخبار، عن تلك السيطرة التي نشأت في العالم الذي كانت تهيمن عليه الصحافة المطبوعة، فمن المهم أن نميّز بين نوعية الحيوية التي يجدها مشاهدو التلفاز و«الحيوية» التي يجدها القراء. فأنا أرى أن الحيوية التي يلاقيها المرء عند قراءة الكلمات المطبوعة تتعدل تلقائيًا عن طريق التنشيط المستمر لمراكز التفكير في المخ، التي تستخدم في عملية المشاركة في خلق تمثيل للواقع الذي أراد المؤلف تصويره. وعلى العكس

من ذلك، فإن الحيوية الشديدة المصورة في التلفاز لديها القدرة على استثارة استجابات فطرية تشبه تلك التي يستثيرها الواقع نفسه، ودون أن يقوم المنطق والعقل والتفكير التأملي بتعديلها.

إن محاكاة الواقع التي تتحقق في الإعلام التلفازي تتسم بحيوية آسرة مدهشة، مقارنة بتمثيل الواقع الذي تنقله الكلمات المطبوعة: تلك المقارنة التي تشير إلى ما هو أكثر بكثير من مجرد تغيير كمي في أسلوب استهلاك المعلومة لدى الناس. كذلك تقدم الكتب -بالتأكيد- تمثيلاً حيويًا وأخاذًا للواقع، لكن القارئ يشارك بفاعلية في استحضار الواقع الذي يحاول مؤلف الكتاب وصفه. إضافة إلى ذلك، فإن أجزاء المخ البشري التي تتركز فيها عملية التفكير تخضع لعملية تنشيط متواصلة أثناء عملية قراءة الكلمات المطبوعة نفسها: فالكلمات تتكون من رموز مجردة -حروف- لا تحمل معنى فعليًا في حد ذاتها ما لم تصطف معًا في سياق يمكن فهمه.

على النقيض من ذلك، يعرض التلفاز لمشاهديه تمثيلاً أشد اكتمالاً، وأقوى صياغة للواقع، دون الحاجة إلى المشاركة الإبداعية التي يتطلبها الكلام المكتوب دومًا.

كان من الصعب عليّ فهم وصف مارشال ماكلوهان للتلفاز بأنه وسط «بارد» مقابل أن المطبوعات وسط «حار»، عندما قرأته منذ أربعين عامًا مضت؛ لأن مصدر «الحرارة» في صورته المجازية هو الجهد العقلي المطلوب في كيمياء القراءة. وكان ماكلوهان هو الوحيد

تقريبًا الذي أدرك العلاقة الدينامية الحرارية بين مشاهدي التلفاز وبين الأداة نفسها.

بعد ذلك بسنوات؛ قال نيل بوستمان، وهو واحد من تلاميذ ماكلوهان: «إن لكل تقنية فلسفتها التي يتم التعبير عنها بمقدار ما تجعل الناس يستخدمون عقولهم، وما تجعلنا نفعله بأجسامنا، وفي كيفية تنظيمها للعالم، وما الحاسة التي تنشطها من حواسنا، وما هي التوجهات الانفعالية والعقلية التي تتجاهلها فينا. هذه الفكرة هي جماع وجوهر ما قصده القائد الملهم الكاثوليكي العظيم مارشال ماكلوهان حينما صاغ عبارته الشهيرة «الوسيلة هي الرسالة».

وبرغم أنني أفهم كلمات ماكلوهان الآن، أرى أنها لا تزال تسبب بعض الارتباك. فعلى الرغم من صحة كون التلفاز لا يثير الاستجابة العقلية نفسها، فإنه قطعًا يحفز انطلاق نشاط أكبر بكثير في مناطق أخرى من المخ. كما أن السلبية المصاحبة لمشاهدة التلفاز تكون على حساب النشاط في أجزاء المخ المقترنة بالتفكير المجرد والمنطق وعملية التفكير.

إن أي وسيلة جديدة تهيمن على الاتصال تؤدي إلى بيئة معلوماتية جديدة في المجتمع، وتغير حتمًا أسلوب توزيع الأفكار والمشاعر والثروة والنفوذ والتأثير، وطريقة اتخاذ القرارات الجماعية.

وعندما تبرز تقنية جديدة بوصفها وسطًا أساسيًا للتشارك في المعلومات -مثل الصحافة المطبوعة في القرن الخامس عشر أو التلفاز في القرن العشرين- يكون على من يتكيفون مع التقنية الجديدة تغيير طريقة تعاملهم مع المعلومات تغييرًا فعليًا، وقد تخضع عقولهم فعلاً

لتغيير دقيق نتيجة لذلك. وعندما يمر ملايين الناس بهذه التغييرات نفسها بصورة متزامنة عبر بضعة عقود، تبدأ تفاعلاتهم بعضهم مع بعض في اتخاذ صور جديدة.

إن الفرد الذي يقضي أربع ساعات ونصف الساعة يوميًا في مشاهدة التلفاز، يرجح أن يكون لديه نمط من النشاط العقلي، يختلف تمامًا عن الفرد الذي يقضي أربع ساعات ونصف الساعة يوميًا في القراءة، فهناك مناطق مختلفة في المخ تتم استثارتها بصورة متكررة.

وكما سأصف في الفصل الأول، فإن مخ الإنسان -مثل مِخاخ جميع الفقاريات- خُلق بحيث يلحظ فورًا أي حركة مفاجئة في مجال الرؤية. وإننا لا نلحظ وحسب، بل مرغمون على النظر. فعندما اجتمع أسلافنا في بداية النشوء في غابات السافانا الإفريقية قبل ثلاثة ملايين سنة، وتحركت أوراق الأشجار بالقرب منهم، فإن لم ينتبه إليها لم يعش ليكون من أجدادنا.

ساعدت ملاحظة الحركة المفاجئة على تنبيه الأحياء إلى وجود حيوان مفترس أو إلى اقتراب فريسة أو إلى رفيق محتمل. ولقد ورّثنا من انتبهوا سمة وراثية يسميها مختصو الأعصاب «الاستجابة الموجهة». وتلك هي المتلازمة المخية التي ينشطها التلفاز على نحو متواصل - يصل تكراره أحيانًا إلى مرة كل ثانية. وهذا هو السبب في أن التعبير الخاص بالصناعة «الأعين الملتصقة بالشاشة» هو فعلاً ليس مجرد كلام سطحي، بل حقيقة واقعة. وهو كذلك جزء رئيس من أسباب مشاهدة الأمريكيين التلفاز بمعدل أربع ساعات ونصف الساعة -في المتوسط- يوميًا.

في الفصول من (1) إلى (5) أقوم بتعريف أعداء العقل ووصفهم. ويلفت هذا القسم الانتباه إلى الصلة بين انسحاب العقل من المجال العام والفراغ الناتج عن ذلك، الذي امتلأ بالخوف والخرافة (والأيدلوجية) والخداع والتعصب والتكتم المفرط، بوصفها وسائل للسيطرة المحكمة على المعلومات التي يحتاج إليها أي مجتمع حر، ليحكم ذاته وفقًا لديمقراطية قائمة على العقل.

أما الفصول من (6) إلى (8) فتقوّم الأضرار التي نجمت عن الاستبدال المستمر للقوة الغاشمة والفساد المؤسسي بالعقل والمنطق في السياسات المهمة لحياتنا: الأمن القومي، والأمن البيئي، وأمن الطاقة، وحماية حريتنا، والارتقاء بالمصلحة العامة. وفي كل حالة من هذه الحالات، يمكن إيجاد أكثر السبل فعالية لعلاج هذه الأضرار، في فهم أعمق لكيفية حدوث الضرر وسبب حدوثه.

وفي الفصل (9) أقدم خريطة طريق لاسترداد صحة الديمقراطية الأمريكية وصلاحيتها، وأقترح إستراتيجية لإعادة تقديم العقل دوره الصحيح في قلب العملية التشاورية لحكم الذات. وبقدر ما تتمتع به شبكة الإنترنت من إثارة، فإنها لا تزال تفتقر -في الوقت الحاضر- إلى الخاصية الوحيدة الأشد فاعلية التي يتمتع بها الوسط التلفازي؛ لأنها بسبب أسلوب بنائها وتصميمها، لا تصلح لأن تكون وسيلة لنقل أفلام الفيديو بالحركة الطبيعية والزمن الحقيقي، كما ينقلها التلفاز. وسيتم في الفصل التاسع أيضًا بحث هذا العيب المؤقت لشبكة الإنترنت، والأهم من ذلك، استكشاف مواطن القوة العديدة التي تجعلها مصدرًا للأمل بالنسبة لمستقبل الديمقراطية.

الفصل الأول

سياسات الخوف

الخوف أقوى أعداء العقل، والخوف والعقل جوهريّان لحياة الإنسان، لكن العلاقة بينهما غير متوازنة. فقد يبدد العقل الخوف أحيانًا، لكن الخوف يغلق العقل دومًا. وكما كتب إدموند بيرك في إنكلترة قبل عشرين عامًا من الثورة الأمريكية: «ليس هناك شعور يسلب العقل كل قوى التصرف والتفكير بصورة مؤثرة مثل الخوف».

كان مؤسسونا يقدّرون إلى حد بعيد، التهديد الذي يفرضه الخوف على العقل. وقد عرفوا أن الخوف -تحت ظروف مناسبة- يمكن أن يثير إغراء التنازل عن الحرية مقابل وعد خطابي أجوف بالقوة والأمن. وكان ما يخشونه أنه عندما يحل الخوف محل العقل تكون النتيجة دومًا بغضًا وخلافًا يفتقران إلى العقلانية والمنطق. وكما كتب جيتس لويس دي. براندیس أخيرًا: «كان الناس يخافون الساحرات؛ فيحرقون النساء».

كان فهم هذه العلاقة غير المتكافئة بين الخوف والعقل أمرًا جوهريًا لتخطيط الحكم الذاتي الأمريكي.

فقد رفض مؤسسونا الديمقراطية المباشرة، خشية أن يطغى الخوف على التفكير التأملي. لكنهم اعتمدوا بشدة على قدرة «جماعة

المواطنين الواعية» على التفكير معًا، بأساليب من شأنها تقليص التأثير المدمر للمخاوف الوهمية المتضخمة المفرطة. كتب توماس باين في كتيبه الأسطوري «الذوق العام» محذرًا -تحديدًا- من أنه لم يكن على مؤسسينا المغامرة بالانتظار حتى يستولي بعض الخوف على خيال الشعب، مما قد يشوش عمليات التفكير لديه: «عندما يفكر المرء بعمق في حياة الإنسان المحفوفة بالمخاطر، سيقتنع بأنه بلا شك من الأحكم والأسلم أن نصوغ دستورًا خاصًا بنا بأسلوب متأنٍ هادئ، قبل أن يخرج الأمر من أيدينا».

تنجح الأمم في تحديد شخصيتها الجوهرية بتحديها للمجهول، والتغلب على الخوف أو قد نخفق، ويتوقف ذلك على كفاءة زعاماتها. فإذا استغل الزعماء مخاوف الشعب كي يسوقوا الناس في اتجاهات ربما لا يختارونها في ظروف أخرى، فسرعان ما يتحول الخوف نفسه إلى قوة ذاتية التولد منطلقة تستنزف الإرادة الوطنية، وتضعف الشخصية الوطنية، وتصرف الانتباه عن التهديدات الحقيقية التي تستحق الخوف الصحي المناسب، وتثير الارتباك فيما يخص الخيارات الأساسية التي يجب على كل أمة تحديدها باستمرار لمستقبلها.

إن الزعامة تعني الإيحاء لنا بالتغلب على مخاوفنا، أما (الديماجوجية) الغوغائية فتعني استغلال مخاوفنا لتحقيق مكاسب سياسية، وهناك فرق شاسع بين الاثنتين.

كان الخوف والقلق دومًا جزءًا من الحياة وسيظلان كذلك. فالخوف موجود بصفة دائمة وعامة في كل مجتمع بشري، وهو جزء طبيعي في

الحالة الإنسانية، وكان دومًا عدوًا للعقل. وقد كتب الفيلسوف ومعلم فن الخطابة الروماني لاكتانتيوس: «الخوف والحكمة لا يجتمعان في مكان واحد».

كنا نعرّف التقدم دومًا بنجاحنا في التغلب على مخاوفنا. فكريستوفر كولومبس وميريوذر لويس ووليم كلارك وسوزان بي. أنطوني ونيل أرمسترونج جميعًا وجدوا النجاح بتحديهم للمجهول، وتجاوز مخاوفهم بالشجاعة وبحسن التقدير الذي ساعدهم على التمييز بين مخاوف مشروعة؛ فسيطروا عليها، ومخاوف وهمية محرّفة لم تلههم عن أهدافهم.

وقد واجه مؤسسو بلادنا تهديدات رهيبة، فلو أنهم أخفقوا في مساعيهم، لشنقوا بوصفهم خونة. فقد تعرّض وجود دولتنا نفسه للخطر، لكنهم -برغم وطأة هذه المخاطر- صمموا على إقرار الحريات التي تحولت إلى «إعلان الحقوق». فهل يتعرض أعضاء الكونجرس اليوم لأخطار أكبر، من تلك التي تعرض لها أجدادهم، حينما كان الجيش الإنكليزي يزحف إلى مبنى الكونجرس الأمريكي (الكابيتول).

هل الأخطار التي نواجهها الآن أشد مما أدت بفرانكلين ديلانو روزفلت إلى تذكيرنا بعبارته الشهيرة، وهي أن الشيء الوحيد الذي ينبغي الخوف منه هو الخوف ذاته؟ هل تتعرض أمريكة حاليًا لخطر أكبر مما تعرضت له، حين واجهنا الفاشية المنتشرة والمتنامية في أرجاء العالم، وعندما حارب آباؤنا وانتصروا في حرب عالمية على جبهتين في آن واحد؟

هل العالم أشد خطورة مما كان حين واجهنا عدوًا عقائدياً (أيديولوجيًا) يوجه آلافاً من رؤوس الصواريخ التي يمكنها تدمير بلادنا في لحظة؟ قبل خمسين عامًا، عندما تسبب سباق التسلح النووي مع الاتحاد السوفيتي في تصعيد حدة التوتر في العالم، وكان المذهب الماكارثي يهدد حرياتنا في الوطن، قال الرئيس دوايت أيزنهاور لاحقًا: «كل من يتصرف على أساس أن الدفاع عن الحرية يتحقق بالقمع والريبة والخوف، فهو يقر مبدأ غريبًا على أمريكة». وقد أعلن إدوارد أر. مور، الذي هاجم السيناتور جوزيف ماكارثي صحافته الشجاعة أننا: «لن يدفعنا الخوف إلى عصر الجنون».

إنها في الواقع إهانة لمن عاشوا قبلنا، وضحوا بكثيرٍ من أجلنا، أن نُلمِّح إلى أن لدينا أمورًا أكثر مما كانت لديهم نخاف منها. فعلى الرغم مما واجهوه من أخطاء، فقد دافعوا عن حرياتنا بإخلاص، والأمر عائدٌ إلينا إذا أردنا أن نفعل مثلهم.

مع ذلك فإن هناك شيئًا يختلف اختلافًا بيِّنًا اليوم. إذاً لماذا نتسم بقدر أكبر من التأثر بسياسات الخوف؟ في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين كان هناك دومًا زعماء يرغبون في إثارة قلق الناس؛ بغية تقديم أنفسهم بوصفهم حماة الخائفين. فالزعماء الغوغائيون يُعدون دومًا بالأمن مقابل التنازل عن الحرية. فلماذا يبدو أننا نستجيب على نحو مختلف اليوم؟

إن العنصر الجديد الأشد إثارة للدهشة في الحوار القومي الأمريكي هو بروز الخوف الدائم وحدّته. إضافة إلى ذلك، فإن هناك ارتباكًا

مستمرًا وغريبًا بشأن مصادر ذلك الخوف. ويبدو أن لدينا صعوبة غير عادية في التمييز بين التهديدات الوهمية والتهديدات الحقيقية.

إنه اتهام خطر لطبيعة خطابنا السياسي الحالي، الذي جعل ثلاثة أرباع الأمريكيين من كل الفئات يصدقون بمنتهى السهولة، أن صدام حسين كان مسؤولاً بصفة شخصية عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وجعل عددًا كبيرًا من الأمريكيين لا يزالون يصدقون أن معظم مختطفي الطائرات في الحادي عشر من سبتمبر كانوا عراقيين. كما أنه اتهام للأسلوب الذي تتبعه ديمقراطيتنا حاليًا، الذي جعل أكثر من 40% يقتنعون بمنتهى السهولة بأن العراق لديه بحقٍ أسلحة نووية، حتى بعدما تم الكشف عن زيف أهم دليل وهو وثائق سرية تصف محاولة نظام صدام حسين شراء خام اليورانيوم من دولة النيجر.

وبصورة واضحة، أساءت الإدارة الحالية استخدام الخوف في التعامل مع العملية السياسية، وسأعود إلى هذه القضية لاحقًا في هذا الفصل. لكنني أظن أن هناك سؤالاً آخر أشد أهمية، وهو: كيف صارت بلادنا على هذا القدر من الحساسية -وهي ليست من صفاتها المميزة- تجاه هذا الاستخدام المؤثر للخوف في تسيير سياستنا؟

يفترض أن تعمل الصحافة الحرة بوصفها الجهاز المناعي لديمقراطيتنا، ضد هذه الأخطاء الفادحة في الحقائق والإدراك. وكما قال توماس جيفرسون ذات مرة: «يمكن التسامح في خطأ في الرأي حين يُترك العقل حرًا ليصارعه». إذاً ماذا حدث؟ لماذا لم يعد جهازنا المناعي يعمل كما كان من قبل؟ لسبب واحد: كان هناك تحول حاد في

طبيعة ما وصفه الفيلسوف يورجن هابرماس بأنه «بنية الساحة العامة». وكما وصفت في المقدمة، لم يعد المجال العام في الواقع مفتوحًا للتبادل النشيط الحر لأفكار الأفراد، مثلما كان عند تأسيس أمريكة.

عندما لا يتم إدراك أخطاء الحقائق والأحكام، ولا يقوم الجهاز المناعي للدولة بتحييدها، يكون الوقت قد حان لدراسة المشكلة، والعمل على استرداد صحة خطابنا السياسي. ولكي يتم ذلك؛ فإننا نحتاج إلى مزيدٍ من الانتباه إلى الاكتشافات الجديدة الخاصة بالطريقة، التي يؤثر بها الخوف على عملية التفكير. وفي الواقع تتيح التطورات الحديثة في علم الأعصاب آراء جديدة ومهمة عن طبيعة الخوف.

وقد تمت في معظم سنوات القرن الماضي، دراسة المخ البشري على نحو حصري تقريبًا في سياق الحوادث والإصابات الدماغية غير المعتادة. وكان على الأطباء لحظ المنطقة المصابة في المخ، ثم بعد تأمل دقيق للسلوكيات الغريبة قد يتمكنون تدريجيًا من تحديد الوظائف التي يتحكم بها الجزء المصاب. أما الآن فقد أصبح العلماء قادرين على لحظ المخ السليم في العمليات العادية، بقياس سريان الدم وتدفقه والنشاط الكيميائي الذي يحدد أي أجزاء المخ هي الأكثر نشاطًا في وقت معين.

يمكن للتقنيات الجديدة في أي مجال أن تُحدث تأثيرًا ثوريًا. فعندما استخدم جاليليو نوعًا جديدًا وأشد قوة من التليسكوب لدراسة السماء بتفصيل أكبر، واستطاع أن يرى حركة الكواكب حول الشمس، وحركة أقمار المشتري من حوله لكي يصف بتفاصيل غاية في الإثارة،

نموذجًا جديدًا للنظام الشمسي الذي طرحه كوبرنيكوس من قبل. إن التقنية الجديدة نفسها هي التي مكنت جاليليو من وصف واقع كان من المستحيل إدراكه بهذا الوضوح قبلها.

وبالطريقة نفسها تقريبًا، أحدثت التقنية الجديدة المسماة «تصوير الرنين المغناطيسي الوظيفي» (FMRI) ثورة في قدرة علماء الأعصاب على مشاهدة العمليات التي تتم داخل مخ الشخص الحي، ولَحْظ مناطق المخ التي تستخدم في كل وقت من الأوقات استجابة لأي مثير. وكما استطاع جاليليو أن يرى فجأة أقمار المشتري، يمكن لأطباء الأعصاب الآن أن يروا للمرة الأولى العلاقات الصحيحة بين مناطق في المخ مثل الجسم اللوزي* وقُرين آمون* ومراكز الحواس*، على سبيل المثال لا الحصر.

وثمة فهم جديد بالكامل للمخ قادم في الطريق، وأحد المجالات التي كانت أشد ثراءً من حيث الاكتشافات تتعلق بكيفية تصرفنا كوننا بشر عند الخوف. وسيكون لذلك نتائج بالغة التأثير على الديمقراطية.

فالافتراض الشائع في أي ديمقراطية (وإن لم يذكر عادة) هو أن المواطنين يتصرفون بوصفهم بشرًا عقلاء، ويستخدمون عقولهم في حل المشكلات المعروضة عليهم، بافتراض أن كل مسألة يمكن حلها بأسلوب منطقي ومناقشتها دون هوى، حتى يتم الوصول إلى استنتاج

---

* amygdala
* hippocampus
* neocortex

جماعي قوي الحجة. لكن الأبحاث الجديدة تثبت -بطبيعة الحال- أن الأمور لا تسير هكذا على الإطلاق.

كتب أحد رواد علم الأعصاب في العالم، الطبيب فيلايانور إس. راماتشاندران يقول: «إن حياتنا العقلية يحكمها في الأساس وعاء ضخم من الانفعالات والدوافع والرغبات، التي نادرًا ما نكون على وعي بها، وإن ما نطلق عليه «حياتنا الواعية» هي عملية تبرير عقلي محكم لاحق لأمور نفعلها لأسباب أخرى في الحقيقة».

وهناك بنى عقلية أخرى تحكم المشاعر والانفعالات، ولها تأثير على صنع القرار أكبر من تأثير العقل والمنطق. إضافة إلى ذلك، فإن قوة تأثير الانفعالات على العقل أشد من تأثير العقل على الانفعالات، ولا سيما انفعال الخوف.

وقد بلغ تشارلز تابر، أحد علماء جامعة ستوني بروك، حد القول إن « نموذج العقل المتجرد من العواطف -الذي وُضع في عصر التنوير الأوروبي بوصفه واجبًا من واجبات المواطنة- هو نموذج مفلس من الناحية التجريبية».

وحسبما قال جوزيف لودو، عالم الأعصاب بجامعة نيويورك ومؤلف كتاب «المخ الانفعالي»: «إن الوصلات المتجهة من الأجهزة الانفعالية إلى الأجهزة المعرفية أقوى من الوصلات المتجهة من الأجهزة المعرفية إلى الأجهزة الانفعالية». وقدرتنا على الخوف هي جزء من تصميم المخ بوصفها إستراتيجية قديمة تمنحنا القدرة على الاستجابة بسرعة عندما تتعرض حياتنا لأي خطر. لكن ليس الخوف هو الانفعال اليقظ

الوحيد «المصمم» لتفعيل الاستجابات السريعة؛ فالجسم اللوزي على سبيل المثال، يشارك بالتأكيد في التعجيل بالاستجابات الأخرى المهمة لبقاء جنسنا البشري، مثل الرغبة في التناسل. (وربما لهذا السبب جزئيًا كان هنالك تلازم بين الإثارة الجنسية والخوف في البرمجة التلفازية الحديثة). وعلى العكس من ذلك، يتركز النشاط العقلي في أجزاء المخ التي شهدت أحدث مراحل تطور، ويعتمد على عمليات أشد دقة تمنحنا القدرة على إدراك وجود التهديدات قبل أن تقترب منا، وعلى التمييز بين التهديدات الحقيقية والتهديدات الوهمية.

ويصف أطباء الأعصاب والباحثون في المخ كيف أن الصور المزعجة تذهب مباشرة إلى أحد أجزاء المخ دون استخدام اللغة ولا التحليل المنطقي وسيطًا. وهناك في الواقع مساران متوازيان من مراكز الإبصار إلى بقية أجزاء المخ، ويعمل أحد هذين المسارين بمثابة جهاز إنذار بسيط لكنه فوري. (التطور يفرض دومًا اختيارًا بين السرعة والدقة). إضافة إلى ذلك، فإنه مهما كان سبب الخوف، يصعب إيقاف الظاهرة نفسها بعد بدئها.

قام علماء النفس بدراسة الطريقة التي نتخذ بها قراراتنا مع وجود قدر كبير من الشك والريبة؛ فوجدوا أننا ننشئ طرقًا مختصَرة -تسمى الموجّهات* - لتساعدنا على تحديد الخيارات المهمة. وأحد أهم هذه الطرق المختصرة التي نستخدمها تسمى «موجهات التأثر». إننا عادة نطلق أحكامًا فجائية قائمة في الأساس على ردود أفعالنا الانفعالية، بدلاً من التفكير في كل الخيارات بأسلوب منطقي وتحديد الخيارات بدقة.

* heuristics

هذا الطريق المختصر في الواقع سمة نافعة؛ فهو يتيح لنا اتخاذ القرارات على نحو أسرع، ويساعدنا على تجنب المواقف الخطرة. ولكن استخدامنا للعواطف في اتخاذ القرار يمكن أيضًا أن يعتّم على أحكامنا، فعندما يكون رد فعل انفعالي مثل الخوف قويًا بدرجة كبيرة، يمكن أن يسيطر تمامًا على عملية تفكيرنا.

إضافة إلى ذلك، فإنه كما يمكن للخوف أن يتداخل مع العقل عند وجود تهديد وشيك، فإنه يمكنه استخدام القدرة نفسها على العقل في ما يتصل بالذاكرة. فإننا نفترض خطأً أن الذاكرة هي فرع يتبع النشاط العقلي وحده، لكن في الحقيقة تلك المناطق المخية التي تعطينا القدرة على الخوف لديها دوائر ذاكرة خاصة بها. فعبر مسار حياتنا نقوم بتخزين خبرات انفعالية مؤلمة كذكريات يمكن استدعاؤها بسهولة -إما بوعي أو بغير وعي- ويمكن إعادة تذكرها مرارًا لتوجهنا في المواقف الجديدة، ولا سيما عندما يتطلب الأمر استجابة سريعة.

يعرف معظمنا ظاهرة اضطراب ما بعد الخبرة المؤلمة، الشائع لدى ضحايا الاغتصاب وضحايا التحرش الجنسي من الأطفال، والمقاتلين في الحروب، وغيرهم. فعادة عندما تتحول خبرة ما إلى ذكرى، فإنها تعطي نوعًا من «التحديد الزمني»، وهي آلية تمنحنا -عند تذكّر تلك الخبرات- القدرة على الإحساس بقدر ما مضى من زمن على وقوع هذه الأحداث التي نتذكرها وإدراكًا تقريبيًا لتتابعها الزمني. فيمكنك الإحساس بأن الخبرة المستدعاة كانت قبل كذا وبعد كذا، أو أنها كانت قبل عشرة أسابيع أو أحد عشر أسبوعًا.

لكن عندما يتم تخزين الأحداث المؤلمة -تلك التي تتضمن شعورًا بالقلق أو الألم- في الذاكرة، يختلف الأمر وتكون العواقب غير مؤكدة؛ فينشط الجسم اللوزي، ويتم تشفير تلك الذكرى وحفظها على نحو مختلف. ونتيجة لذلك، يختفي «التحديد الزمني» لدرجة أننا نشعر بأن الخبرات المؤلمة التي استدعيناها من الذاكرة لاحقًا «خبرات حاضرة». وتكون للذاكرة القدرة على تنشيط استجابة الخوف في اللحظة الحالية -حتى لو كانت الصدمة التي نتذكرها قد حدثت منذ عهد بعيد- لأن قوة الذكرى تتسبب في أن يتصرف الجزء المختص في المخ كما لو كانت الصدمة تحدث مرة أخرى في التو واللحظة. وظاهرة اضطراب ما بعد الخبرة المؤلمة هي اقتحام فوري لركن الذكريات المؤلمة، ومعايشة الأحداث نفسها مرة أخرى، كأن الواقعة قد حدثت لتوها. وكما أشار الطبيب راماتشاندران، إن هذا الانشغال بالتجربة المؤلمة هو ما يمكن أن يسبب عجزًا تامًا.

وحتى لو أدركنا على المستوى العقلي أن تلك الأحداث قد مر عليها وقت طويل، تستعيد دوائر الذاكرة النشيطة المتخصصة الموجودة في مراكز الخوف في المخ خبرة الأحداث المؤلمة عند تذكرها، وتستثير أنواع الاستجابات نفسها -مثل تسارع دقات القلب وتنامي مشاعر الخوف- التي كان سيتم استثارتها لو كانت تلك الأحداث تحدث فعلاً في هذا الوقت.

إن أوجه التشابه في بنية الخبرات السابقة والخبرات اللاحقة، يمكن أن تتسبب في أن تطلق مراكز الخوف في المخ الذكريات وتقحمها في اللحظة الحالية. وحتى لو كانت الخبرة الحالية تشبه الذكرى المؤلمة

شبهًا سطحيًا، فإنها يمكن أن تسيطر على المشاعر بقوة هائلة، ويمكنها استثارة استجابات الخوف نفسها التي أثارتها الصدمة الأصلية.

إضافة إلى ذلك، فإن إدراك مدى سطحية التشابه في بنية الخبرة بالتحليل العقلاني لا يكاد يؤثر على مركز الخوف في المخ، ونادرًا ما يبدد قوة الذكرى المخيفة. لكن مركز الخوف له تأثير عظيم على عملية التفكير، وعلى طريقة صياغة الذكريات أيضًا. ويصف الطبيب مايكل فانسيلو عالم أبحاث النفس في جامعة كاليفورنيا الأمر بقوله: «إن الدليل المتاح يوحي بأن الجسم اللوزي يعرف معلومات عن الأحداث التي تثير الخوف ويختزنها، لكنه يقوم أيضًا بتعديل عملية تخزين أنواع المعلومات الأخرى في مناطق أخرى في المخ». [التوكيد مضاف].

عندما اكتسب البشر تدريجيًا مستوًى أعلى من التفكير، فإننا اكتسبنا ميزة القدرة على توقع التهديدات الناشئة، واكتسبنا القدرة على تصور التهديدات بدلاً من إدراكها فقط. لكننا أيضًا اكتسبنا القدرة على تصور التهديدات «المتخيلة». وعندما تقتنع مجموعة من الناس بتصورهذه التهديدات المتخيلة، يمكنهم تنشيط استجابة الخوف لتصير بقوة الاستجابة نفسها للتهديدات الحقيقية.

هذه القدرة على تصور شيء ما يقوم بتنشيط الجسم اللوزي وبدء استجابة الخوف، لها أهمية خاصة بسبب ظاهرة أخرى مهمة ذات صلة وثيقة تسمى «التألم بالنيابة». فإذا مرّ شخص ما، أحد أفراد الأسرة أو شخص تربطنا به صلة قوية، بخبرة مؤلمة، فإن مشاعر هذا الشخص يمكن أن تنتقل إلينا حتى لو لم نمر بخبرة الحدث المؤلم مباشرة.

وتثبت الدراسات الحديثة، أن سرد القصص المؤلمة لمن يشعرون بهوية تربطهم بضحايا الصدمة -سواء كانت الهوية المشتركة عرقية أو دينية أو تاريخية أو ثقافية أو لغوية أو قبلية أو قومية- يمكن أن ينتج عنها فعلاً استجابات انفعالية وبدنية لدى السامع تماثل استجابات الضحايا.

وفعلاً، اكتشف علماء النفس حديثاً طائفة جديدة من الخلايا العصبية تسمى «الخلايا العصبية العاكسة»، وهي تخلق قدرة بدنية قوية على التقمص الوجداني. وقد شرح لي الدكتور راماتشاندران الأهمية الفائقة لهذا الاكتشاف الجديد:

ظل معروفًا لزمن طويل أن الخلايا العصبية في هذه المنطقة (جزء في المخ يسمى الفص الأمامي، وهو الذي يتلقى قدرًا كبيرًا من المدخلات من الجسم اللوزي) تستثار عند وخز المريض بغرض إيلامه، لذلك يطلق عليها «خلايا الإحساس بالألم» بافتراض أنها تنبه العضو إلى خطر محتمل - حتى يتجنبه. لكن باحثين في تورونتو وجدوا أن بعض هذه الخلايا في مرضى من البشر، لا تستجيب فقط عند وخز المريض بإبرة -كما هو متوقع- بل إنها كانت تستثار بالقدر نفسه أيضًا عندما يشاهد المريض مريضًا «آخر» يتم وخزه. هذه الخلايا العصبية (الخلايا العصبية العاكسة) تزيل الحدود بين «الذات» والآخرين، وتبين أن مخنا فعلاً «مصمم» للتعاطف الوجداني والشفقة، ولحظ أننا لا نستخدم المجاز في هذا القول، فهذه الخلايا العصبية التي نتكلم عنها لا يمكنها في الحقيقة أن تخبرنا إذا ما كان الشخص يُنخز أم لا. فكأن الخلايا العصبية العاكسة تقوم بمحاكاة فعلية لحقيقة ما يجري

ـ في عقل الشخص الآخر. وبذلك تقريبًا ينشأ «الشعور» بألم الآخر (وأنا أسميها خلايا الدلاي لاما)*.

لقد اكتشف المعالجون هذه الظاهرة القوية -أي «التألم بالنيابة»- أولاً وقبل وقت طويل من اكتشاف الخلايا العصبية العاكسة التي تفسر كيفية عملها. وتقدم الطبيبتان أي. ليزا ماكان ولوري آن بيرلمان التعريف الأصلي للتألم بالنيابة وهو: «النتائج النفسية المستمرة التي يشعر بها المعالجون بسبب تعرضهم لخبرة مرضاهم المؤلمة؛ فالأشخاص الذين يعملون مع الضحايا قد يتعرضون لمؤثرات نفسية عميقة، وهي مؤثرات قد تكون ممزّقة ومعذبة للمعالج، ويظل أثرها طوال شهور وربما طوال سنوات بعد عملهم مع الأشخاص أصحاب الخبرة المؤلمة».

تنتقل قصص الخبرات المؤلمة والمآسي في العالم كله من جيل إلى جيل. وقبل أن يضيف التلفاز بعدًا جديدًا وقوة لقدرة الحكاة على استثارة الاستجابات الانفعالية بزمن طويل، كان الوصف اللفظي الحي للخبرات المؤلمة التي عاناها آخرون، تثير ردود أفعال قوية - ولو بعد قرون من وقوع الحوادث الأصلية.

في أوائل صيف عام 2001، ذهبت مع تيبر إلى اليونان، وفي أثناء وجودنا هناك قام البابا بزيارة تاريخية إلى اليونان، فاستقبله آلاف المتظاهرين الغاضبين يحملون لافتات ويرددون هتافات. نظرت إلى ما يجري، لقد كانوا غاضبين بسبب واقعة جرت قبل ثمان مئة سنة:

* الدلاي لاما Dalai Lama لقب الزعيم الروحي لمذهب اللامية، وهو فرع من البوذية ينتشر في التبت ومنغوليا. (المترجمة)

إذ كانت الحملة الصليبية الرابعة قد توقفت في القسطنطينية، ونهبت المدينة وأضعفتها فلم تستطع مقاومة اجتياح الأتراك لها بعد ذلك، وهم غاضبون اليوم بعد مرور ثمان مئة عام على هذا الحدث.

ولنأخذ مثالاً آخر، ذهب سلوبودان ميلوسوفيتش، أوائل صيف عام 1989 إلى سهول كوسوفو، في الذكرى الست مئة للمعركة التي هُزمت فيها الإمبراطورية الصربية في أوج مجدها. وقال المتحدث الرسمي للحكومة إن مليونًا ونصف المليون شخص ذهبوا إلى هناك. أما التقديرات الغربية فذكرت أنهم كانوا مليون شخص، غطوا جوانب التلال ومنحدراتها للاستماع إلى خطابه. وقد أحيا ميلوسوفيتش المعركة التي دارت قبل ست مئة عام في خطابه. وفي أعقاب هذه الاستعادة الجماعية للخبرة المؤلمة مباشرة، بدأت حملة شرسة من الترحيل العنيف للكروات والبوسنيين وسكان كوسوفو -على الأقل جزئيًا- بسبب وجود خبرة بالنيابة لحدث مؤلم جرى قبل ستة قرون، نشطت في أجساد الأفراد الموجودين حاليًا -في هذا الجيل- استجابة وكأنهم قد أحيوا ذلك الخوف الذي مر عليه هذا الزمن الطويل.

وإذا نظرنا إلى الصراعات في شبه القارة الهندية وفي سريلانكة وافريقية وأيرلندة الشمالية والشرق الأوسط -وفي الحقيقة، في كل منطقة صراع في العالم بأسره- سنجد عنصرًا من عناصر سياسات الجسم اللوزي القائمة على التألم بالنيابة، والذكريات التي تتغذى على المآسي القديمة. وفي كل حالة من هذه الحالات، كانت هناك عملية سياسية تحاول حل هذه الصراعات عبر خطاب متعقل. لكن

هذه الاستجابة لا تكفي لتفتيت القوة الثابتة للذكريات المؤلمة التي يتم إحياؤها وإيقاظها. إننا بحاجة لآليات جديدة، مثل لجنة الصدق والمصالحة في جنوب إفريقية -أو آليات لم تخترع بعد- للتعامل مع دور الذكرى المؤلمة الجماعية بالنيابة في توجيه الصراعات الطويلة.

إننا نحكي القصص في ثقافتنا الحالية عبر التلفاز أساسًا، وكما ذكرت، مر أربعون عامًا منذ أن اتخذ أغلب الأمريكيين التلفاز مصدرًا أساسيًا للمعلومات لهم. وكما رأينا، أصبحت هيمنته شاملة وواسعة النطاق، لدرجة أن المواطن الأمريكي العادي -رجلاً كان أو امرأة- يقضي ثلثي «وقته الحر» (ما تبقى من وقت بعد العمل والنوم والانتقالات) في مشاهدة التلفاز. وفعلاً تحدث كل الاتصالات السياسية المهمة حاليًا داخل حدود إعلانات التلفاز الخاطفة التي تستغرق ثلاثين ثانية.

وتبرهن الأبحاث على أن التلفاز يمكن أن يسبب «تألمًا بالنيابة» لملايين الناس. وقد أظهرت نتائج مسح ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر أن من كانوا يشاهدون التلفاز بصفة متكررة، أظهروا أعراضًا للتألم أكثر ممن يشاهدون التلفاز بقدر أقل. وقد قال أحد المحللين في هذه الدراسة عمّن أُجري عليهم المسح واصفًا ردود أفعالهم على أحداث 9/11: «إن من كانوا يشاهدون التلفاز أكثر عبّروا عن قدر أكبر من الضغط النفسي».

إن الآثار البدنية الناتجة عن مشاهدة أحداث مؤلمة على شاشة التلفاز -كارتفاع ضغط الدم وزيادة معدل ضربات القلب- هي نفسها ما يشعر به الذي مرّ بخبرة الحدث المؤلم مباشرة. إضافة إلى ذلك،

فقد ثبت أن التلفاز يمكنه خلق ذكريات زائفة، لها قوة الذكريات العادية نفسها، وعند استعادتها يكون للذكريات التي خلقها التلفاز سيطرة الذكريات الحقيقية نفسها على المنظومة الانفعالية.

ويمكن توقع نتائج ذلك، فمن يشاهدون أخبار التلفاز بصورة منتظمة لديهم انطباع أن المدن، التي يعيشون فيها أشد خطورة مما هي عليه إلى حد بعيد. وقد وجد الباحثون أيضًا أنه حتى عندما تُظهر الإحصائيات أن معدلات جرائم معينة تظهر انخفاضًا ثابتًا فعلاً، فإن قياس معدل الخوف من تلك الجرائم نفسها يرتفع كلما زاد عرض التلفاز لتلك الجرائم. وعادة ما يزداد عرض الجريمة؛ لأن مستشاري أصحاب المحطة التلفازية ينصحون عملاءهم بأن معدلات المشاهدة تزداد حينما تتصدر الجرائم العنيفة نشرات الأخبار. وقد أعادت هذه الظاهرة صياغة النشرات الإخبارية المحلية.

إن كثيراً من برامج الصباح القومية حاليًا تتصدرها مشاهد الجريمة والقتل، ونظل نشاهدها طوال ساعات، لأنها بالغة الإثارة؛ فالصورة على شاشة التلفاز يمكن أن تنشّط أجزاء المخ ذات الصلة بالانفعالات، بطريقة لا يمكن أن تقوم بها القراءة في الموضوع نفسه.

ولقدرة التلفاز على إثارة استجابة الخوف أهمية خاصة، لأن الأمريكيين يقضون جزءًا كبيرًا من حياتهم في مشاهدة التلفاز، وثمة تفسير مهم لسبب قضائنا وقتًا طويلاً بلا حراك أمام الشاشة، وهو أن التلفاز يثير «استجابة التوجيه» في مخاخنا.

والهدف من استجابة التوجيه -كما ذكرت في المقدمة- هو التقرير الفوري في اللحظة الراهنة عن كون الخوف مناسبًا، عن طريق تحديد ما إذا كانت الحركة المفاجئة التي جذبت الانتباه دليلاً على تهديد حقيقي أم لا. (كذلك تقوم استجابة التوجيه بتركيز الانتباه فورًا على فريسة محتملة، أو على أفراد من الجنس الآخر). فعندما تكون ثمة حركة مفاجئة في مجال رؤيتنا يتم إرسال رسالة من مكان ما في أعماق المخ الواعي تقول: «انتبه» فننتبه. وعندما رأى أجدادنا أوراق الأشجار تتحرك، كانت استجابتهم الانفعالية تختلف عن استجابة الخوف وأشد دقة منها، وربما يمكن وصفها بأنها «إنذار خطر! انتبه!»

وحاليًا، تقوم إعلانات التلفاز، وكثير من سلاسل الأحداث التي تعرض على شاشة التلفاز، على نحو متكرر، بتنشيط هذا الانعكاس التوجيهي مرة كل ثانية. وما دمنا في هذا البلد نشاهد التلفاز لمدة تزيد عن أربع ساعات ونصف الساعة يوميًا في المتوسط، فإنه يتم تنشيط تلك الدوائر في المخ بصفة مستمرة.

إن الاستثارة المتواصلة والمتكررة لاستجابة التوجيه تسبب حالة تشبه التنويم المغناطيسي؛ فهي تشل حركة المشاهدين جزئيًا، وتخلق إدمانًا للاستثارة الدائمة لمنطقتين من مناطق المخ: الجسم اللوزي وقُرين آمون (وهو جزء من ذاكرة المخ ومنظومة صياغة المفاهيم)، ويبدو الأمر كأن لدينا «جهاز استقبال» للتلفاز في مخاخنا.

عندما كنت صبيًا عشت في مزرعة أسرتنا في إجازات الصيف، وتعلمت كيف أُنوّم الدجاج مغناطيسيًا. إنك تمسك بالدجاجة ثم تلف

أصبعك على شكل دائرة حول رأسها مع التأكد من أن عينيها تتابعان حركة يدك، وبعد عدد كافٍ من هذه الدوائر ستصير الدجاجة مسلوبة الإرادة وتُشل حركتها تمامًا. وهناك كثير مما تستطيع عمله بدجاجة منوّمة مغناطيسيًا؛ إذ يمكنك استخدامها مُثقِّلة للأوراق، أو مصدًا للباب، وفي كل الحالات ستبقى الدجاجة دون حراك تحدق ببلاهة. (الشيء الوحيد الذي لا يمكنك استخدام هذه الدجاجة فيه هو جعلها كرة قدم؛ لأن استخدامها كشيء يرمى في الهواء قد يوقظها على الفور).

وقد ثبت أن استجابة الجمود (عدم الحركة) في الحيوانات مجال حاز قدرًا من اهتمام العلماء. وإليك أحد الأمور التي اكتشفها العلماء: تتأثر استجابة الجمود إلى درجة كبيرة بالخوف؛ فمثير الخوف يجعل الجسم اللوزي للدجاجة يعطي إشارة لإفراز مواد كيميائية عصبية، وتُظهر التجارب المعملية أنها تزيد من احتمال حدوث استجابة الجمود.

وأنا لا أقول أن مشاهدي التلفاز يشبهون الدجاج المنوّم مغناطيسيًا ،لكن قد تكون هناك بعض الدروس نتخذها نحن البشر – أصحاب المخاخ الأكبر– من خبرات دجاج المزرعة. أذكر أنني في صباي كنت أقضي الساعات أمام التلفاز دون أن ألحظ قدر ما مضى من وقت. وتؤكد تجربتي الشخصية بأن المشاهدة الطويلة للتلفاز يمكن أن تتسبب في تخدير العقل أو إفقاده الحس.

وهذا أحد الأسباب التي تجعلني أشعر بحماس شديد لربط الإعلام التلفازي بالإنترنت وفتحه لإبداع الأفراد ومواهبهم. وأعتقد أن منح اهتمام أكبر لنوعية البث التلفازي التي يقوم بها المواطنون، ولنزاهتها

مسألة في غاية الأهمية. وهذا أيضًا أحد الأسباب التي جعلتني متخوفًا من احتمال أن يقوم هؤلاء، الذين يسعون لاستخدام الإعلام التلفازي بالتأثير على الرأي العام؛ وذلك باستثمار هذا الوسط بأساليب تتجاهل العقل والمنطق.

إن تأثير التلفاز الذي يشبه التنويم المغناطيسي، هو أحد أسباب كون الاقتصاد السياسي الذي تدعمه صناعة التلفاز يختلف عن السياسات النشيطة في أمريكة في قرنها الأول، بالقدر نفسه اختلاف تلك السياسات عن نظام الإقطاع، الذي ازدهر بسبب جهل جموع الناس في العصور المظلمة.

ويمكن أن يستثمر مختصو العلاقات العامة البارعون والعاملون في مجال الإعلام، ورجال السياسة تعرضنا المنتظم للخوف وغيره من ألوان الاستثارة الناشئة عن التلفاز؛ إذ يرى باري جلاسنر -أستاذ علم الاجتماع في جامعة جنوب كاليفورنية- أن هناك ثلاثة أساليب تكوّن معًا «المتاجرة بالخوف» وهي: التكرار، وجعل غير المألوف مألوفًا، والتضليل. وباستخدام هذه الأدوات القصصية يمكن لأي شخص لديه منبر مسموع أن يزيد قلق الناس ومخاوفهم؛ وذلك عن طريق تشويه الخطاب والعقل العام.

من المؤكد أن هناك أمثلة تاريخية عديدة على استخدام الصورة الحية التي تؤدي إلى تألم بالنيابة استخدامًا إيجابيًا. فصور تهديد متظاهري الحقوق المدنية بالكلاب الشرسة، والتعامل معهم بوحشية بخراطيم الحريق، ساعد على تعبئة عامة الأمريكيين ليدخلوا ضمن

حركة كبرى تطالب بالعدالة الاجتماعية. وتعلمت من خبرتي الشخصية أن الصور المرئية –اللوحات والصور والرسوم المتحركة والنماذج المعدة بالحاسب الآلي– توصل المعلومات عن الأزمات المناخية بمستوى أعمق مما تنقله الكلمات وحدها. وبالمثل، فإن الصور الرهيبة التي وصلت إلينا من كل من حرب فيتنام وحرب العراق، ساعدت على تسهيل التحولات في الشعور العام ضد الحروب الفاشلة التي يجب وضع حد لها.

وحتى مع قيام العقل والمنطق بأدوار بارزة في الوسائل المطبوعة، يمكن استخدامهما مع الصور للحصول على تأثير قوي وإيجابي في الإعلام التلفازي. وفي الواقع، ثمة أهمية لصور المعاناة المرئية تحديدًا؛ لأنها يمكن أن تساعد على توليد التعاطف والنوايا الصادقة. فقد نقلت الصور الرهيبة من داخل سجن «أبو غريب» جوهر الفعل الشائن هناك بقوة أكبر من أي كلمات. ومع ذلك فإنه، عندما يتم التأثير على هذه المشاعر القوية، فلا بد من الحذر من احتمال إساءة استخدامها.

ومما تؤكده الدراسات أن البشر يخافون بصفة خاصة من الأخطار التي يمكن تصويرها أو تخيلها بسهولة، وعلى سبيل المثال، فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن الناس يرغبون في دفع مبالغ في تأمين رحلات الطيران التي تغطي «الوفاة الناتجة عن أعمال إرهابية» أكبر مما يدفعون في تأمين رحلات الطيران التي تغطي «الوفاة لأي سبب». وحاليًا، وبرغم أنه من الطبيعي أن يغطي تأمين الطيران الوفاة بسبب الإرهاب بالإضافة إلى عدد من المشكلات الأخرى المحتملة مع الوفاة لأي سبب.. لكن ثمة شيئًا ما يتعلق بالكلمة الطنانة «الإرهاب» يخلق انطباعًا حيًا يتولد عنه خوف مفرط.

يلقي مثال تأمين رحلات الطيران الضوء على ظاهرة نفسية أخرى مهمة، لفهم أثر الخوف على تفكيرنا، وهي»إهمال الاحتمال» فقد وجد علماء الاجتماع أنه عندما يواجه الناس تهديدًا هائلاً ومكافأة ضخمة، فإنهم يميلون للتركيز على ضخامة النتيجة، ويتناسون أنه احتمال فقط.

فكر كيف استخدمت إدارة بوش بعض الأساليب التي ذكرها السيد جلاسنر: كالحديث عن التهديد نفسه مرارًا وتكرارًا، والتضليل (من تنظيم القاعدة إلى صدام حسين) واستخدام التصوير الحي («سحابة تشبه الفطر فوق مدينة أمريكية»).

كان للحادي عشر من سبتمبر أثر عميق علينا جميعًا. لكن بعد الرد المبدئي بطريقة مناسبة تمامًا، بدأت الإدارة في تعميق الخوف العام من الإرهاب وتحريفه لخلق ذريعة سياسية للهجوم على العراق. وبرغم غياب الأدلة، قيل إن العراق تتعاون تعاونًا وثيقًا مع تنظيم القاعدة، وإنها على وشك تطوير أسلحة نووية. وتم دمج إيقاع الهزيمة بصدام بالحرب على الإرهابيين، برغم أن المقصود بذلك في الحقيقة كان تحويل انتباهنا ومواردنا عن أولئك الذين هاجمونا فعلياً.

عندما وقف رئيس الولايات المتحدة أمام شعب هذه الأمة ودعانا «لتخيل» هجمة إرهابية بسلاح نووي، كان يشير إلى إرهابيين لا علاقة لهم بالعراق فعلاً. لكن لأن بلادنا كانت هدفًا لأحداث 11 /9 الرهيبة، عندما قال رئيسنا: «تخيلوا معي هذا الخطر الجديد»، كان من السهل إلى أبعد الحدود تجاوز عملية التفكير التي قد تؤدي بالناس في ظروف أخرى، إلى أن يسألوا: «انتظر سيدي الرئيس، ما دليلك على ذلك؟»

حتى إذا صدقنا أن العراق كان يمثل تهديدًا لنا، فإنني آمل أن تتفق معي على أن نقاشًا مفصلاً دقيقًا بشأن الحكمة من غزو تلك الدولة، لا شك أنه كان سيفيد أمتنا. ولو كنا وازنّا بين الفوائد المحتملة للغزو وبين مخاطره المحتملة، فربما كنا منعنا بعض الأحداث المأساوية التي تكشفت حاليًا هناك.

يعتمد الإرهاب على إثارة الخوف لتحقيق مآرب سياسية، والحقيقة أن هدفه المحدد هو تحريف الواقع السياسي لدولة ما، بخلق خوفٍ لدى عموم الناس، وهو لا يتناسب في ضخامته مع الخطر الفعلي الذي يمكن أن يمثله الإرهابيون. والمفارقة أن استجابة الرئيس بوش لهجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية كانت -في الحقيقة- لتحريف الواقع السياسي لأمريكة، عن طريق خلق خوف جديد من العراق لا يتناسب في ضخامته مع الخطر الفعلي الذي يمكن للعراق أن يمثله. وهذا أحد أسباب ما حدث من انزعاج شديد لعدد كبير من الناس عام 2004، عندما قدم الخبير العسكري الذي يتمتع باحترام بالغ، ديفيد كاي، تحقيقًا شاملاً مطولاً عن زعم الإدارة بأن العراق يمثل تهديدًا هائلاً؛ لأن لديه أسلحة دمار شامل، تحت عنوان «كنا جميعًا مخطئين».

نعرف الآن، ودون شك، أنه لم تكن هناك أي صلة مطلقاً بين أسامة بن لادن وصدام حسين. وبرغم هذه الحقيقة، قال الرئيس بوش -فعلاً- للأمة وقت الارتفاع الشديد في الحساسية تجاه الخوف من الهجمات: «لا يمكنكم الفصل بينهما».

ولسوف يحكم التاريخ بالتأكيد على قرار أمريكة بغزو واحتلال دولة هشة وغير مستقرة لم تهاجمنا، ولم تكن تمثل لنا أي تهديد، بأنه لم يكن قرارًا مأساويًا فحسب؛ بل ومنافيًا للعقل أيضًا. فمن المؤكد أن صدام حسين كان ديكتاتورًا قاسيًا، لكنه لم يكن ذلك الشخص الذي يمثل تهديدًا مسلّطًا فوق رؤوسنا، وهذا قرار لم يكن ليتخذ إلا في لحظة من الزمن، تقلّص فيها دور العقل في التشاور القومي تقلصًا شديدًا.

كان توماس جيفرسون يدرك الصلة بين المأساة العبثية وغياب العقل؛ فقد كتب لجيمس سميث عام 1822 يقول: «ما أن يتنازل الإنسان عن عقله، لا يتبقى له أي حارس يحميه من الأمور العبثية الرهيبة، مثلما تكون السفينة بلا دفة تتقاذفها الرياح».

وقد تحدثتُ في المؤتمر الديمقراطي في ولاية أيوا في خريف عام 2001. وكنت قد أعددت في شهر أغسطس قبل المؤتمر خطابًا مختلفًا تمامًا، لكن في أعقاب مأساة 9/11، وقفت بفخر وبصدق تام، أمام الديمقراطيين في أيوا وقلت: «إن جورج دبليو بوش رئيسي، وسوف أتبعه، كما سنفعل جميعًا، في وقت الأزمة». كنت واحدًا من ملايين يشعرون بهذا الشعور نفسه، وأعطيت الرئيس كامل ثقتي طالبًا منه أن يقودنا بحكمة واقتدار. لكنه أعاد توجيه بؤرة انتقام أمريكة نحو العراق، ذلك البلد الذي لا علاقة له من أي نوع بأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

تم اختيار توقيت حملة الخوف، التي كانت تهدف إلى تسويق حرب العراق، بدقة لتتزامن مع بداية انتخابات التجديد النصفي عام 2002.

وقد وصف رئيس الأركان آنذاك اختيار التوقيت بأنه قرار تسويقي، وقال أندرو كارد: «لقد تم تحديده لدعاية في مدة ما بعد عيد العمال؛ لأن هذا هو وقت البداية المعتادة لحملات الدعاية «للمنتجات الجديدة»، حسب قوله. وما يوحي به كلامه المجازي هو أن المنتج القديم –الحرب على أسامة بن لادن– فقد بعض تأثيره، وعند البدء المباشر لحملة انتخابات 2002، تم تدشين منتج جديد – الحرب على العراق. فهناك لكل شيء موسم ولا سيما سياسات الخوف.

لقد خاض الرئيس الحرب على الإرهابيين لفظيًا في كل خطاب من خطبه حملته تقريبًا، وفي كل عشاء أقامه لحزبه لجمع التبرعات؛ فقد كان هذا هو موضوعه السياسي الأساسي. أما المرشحون الديمقراطيون، أمثال السيناتور ماكس كليلاند في جورجيا، وهو ممن حاربوا في فيتنام وبُترات ثلاثة أعضاء من جسمه، فكانوا يُعَدّون غير وطنيين لأنهم صوتوا ضد طلبات البيت الأبيض الغامضة بشأن تعديل مشروع قانون أمن التراب الوطني.

فقد قام الزعيم الجمهوري السابق في مجلس النواب، طوم ديلاي، بجمع عدد أكبر من مقاعد الكونجرس في تكساس، بغرض إعادة توزيع غير معتاد لأصوات الأحياء في مجلس في الولاية، حتى إنه استطاع تعقب أعضاء الهيئة التشريعية –الذين هجروا الولاية للحيلولة دون استكمال النصاب، ومن ثم منع التصويت– عن طريق طلب المعونة من إدارة الأمن القومي الجديدة للرئيس بوش. وقد عكف ثلاثة عشر موظفًا من إدارة الطيران الفيدرالية على البحث لمدة ثماني ساعات، بمصاحبة

واحد على الأقل من ممثلي مكتب التحقيقات الفيدرالي (برغم أن عددًا كبيرًا من ممثلي الوكالة، الذين طُلب منهم العون رفضوا المشاركة في هذا العمل). وقد وجهت لجنة أخلاقيات البيت الأبيض اللوم إلى ديلاي، إلا أنه رفض الاعتراف بأي خطأ.

وعن طريق تحديد أماكن الديمقراطيين بسرعة باستخدام الوسائل التقنية بغرض تعقب الإرهابيين، صار الجمهوريون قادرين على النجاح في تركيز الضغط العام على أضعف أعضاء مجلس الشيوخ، ومرروا بالقوة خطة توزيع أصوات المقاطعات السياسية الجديدة. وبعد توجيه الشكر جزئيًا لجهود ثلاث وكالات فيدرالية مختلفة، استطاع بوش وديلاي الاحتفال بالحصول على سبعة مقاعد جمهورية جديدة في الكونجرس.

إن هذا الجهد الدائب لتسييس الحرب في العراق والحرب على الإرهاب لمصلحة الموالين، يضر ضررًا بالغًا باحتمالات دعم اتفاق المترددين بين الحزبين على سياسات أمن الدولة. وعلى النقيض تمامًا كان التوجه المختلف الذي اتخذه رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل أثناء أيام عصيبة في أكتوبر 1943، عندما واجه -في ذروة الحرب العالمية الثانية- جدالًا بشأن احتمال تقسيم ائتلاف حزبيه، قال:

> إن ما أبقانا على الائتلاف هو متابعة الحرب... ولم يُطلب من... أي امرئ أن يتخلى عن قناعاته؛ إذ سيكون ذلك أمرًا خاطئًا وغير لائق؛ فوجودنا معًا له سبب خارجي يجذب اهتمامنا. فالمبدأ الذي نسير وفقًا له هو «كل شيء للحرب

سواءً أكان خلافيًا أم لا، ولا شيء خلافي إلا وكان حقيقيًا بالنسبة للحرب». ذلك هو وضعنا. ولا بد أن نحذر اتخاذ الحرب ذريعة دون ضرورة لإحداث تغييرات اجتماعية أو سياسية عميقة استغلالاً للظرف الراهن.

إن ما حذر منه تشرشل هو بالضبط ما حاولت إدارة بوش أن تفعله، أي استخدام الحرب على الإرهاب من أجل مصلحة حزبية، وإجراء تغييرات مؤثرة في السياسة الاجتماعية من أجل تعزيز نفوذها السياسي.

وفي قضايا أخرى عديدة أيضًا، صار واضحًا الآن أن إدارة بوش قد لجأت إلى لغة الخوف وسياساته، من أجل اختزال النقاش، ودفع جدول الأعمال العام بغض النظر عن الأدلة والحقائق والمصلحة العامة. وكما سأتناول بالمناقشة في الفصل الخامس، لم تتردد الإدارة في استخدام الخوف من الإرهاب للهجوم على معايير ظلت باقية لجيل كامل، لمنع تكرار إساءة استعمال السلطة الذي مارسه كل من مكتب التحقيقات الفيدرالي وجماعة الاستخبارات في الحرب الباردة. كذلك فقد ألهى الخوف من الإرهاب الأمريكيين عمدًا عن القضايا الداخلية المزعجة، مثل القضايا الاقتصادية التي بدأت بإزعاج البيت الأبيض إلى درجة خطرة في صيف عام 2002.

وبدلاً من أن تقود هذه الإدارة الأمة إلى مواجهة الخطر بشجاعة، حكمت الناس ببث الخوف فيهم. وفي حملة انتخابات 2006، كان بوش أكثر صراحة في قوله: «إذا فاز الديمقراطيون، فاز الإرهابيون».

هناك بالتأكيد خوف مشروع، وطريقة مشروعة ومسؤولة لتوجيهه. لكن الخوف من الموت يثيرنا أكثر من أي شيء آخر. كما أن استخدام المستندات المزورة والمناقشات الزائفة لتوليد هذا النوع من الذعر، عن طريق إقناع الأمريكيين بأن الإرهابيين سيفجرون قنابل نووية في المدن التي يعيشون فيها، يدل على انعدام الضمير.

وعندما ترتبط حياة الإنسان باستحضار الخوف، يكون لذلك الخوف بعد نوعي مختلف؛ فينبغي أن يتكلم الناس عن كل أنواع الخوف، ويمكن أن يكون هذا الكلام بطريقة مسؤولة، إذا كانت أنواع الخوف هذه حقيقية، وإذا كانت طريقة تناوله تتسم بالأمانة. لكن خلق مخاوف زائفة عمدًا؛ لأغراض سياسية، أمر يضر بديمقراطيتنا.

ومن المؤكد أن استخدام الخوف أداةً سياسية، ليس جديدًا؛ فالتاريخ الأمريكي حافل بالأمثلة، ولنذكر مثالين فقط هما: «**لا تنسوا مين**»* و«**قرار تونكين**»* وأنا أتذكر شخصيًا الطريقة التي استخدم بها الرئيس ريتشارد نيكسون الترهيب من جرائم العنف في انتخابات مدة رئاسته الثانية عام 1970.

* مين هي سفينة حربية أمريكية ضخمة تم تفجيرها في ميناء هافانا في كوبة عام 1898. (المترجمة)

* هو موافقة الكونجرس عام 1964 على التدخل العسكري في جنوب شرق آسية، و«تونكين» هو اسم خليج في فيتنام الشمالية، للدفاع عن حلفاء الولايات المتحدة، وقد استخدم الرئيسان جونسون ونيكسون هذا القرار لاحقًا لتسويغ التدخل العسكري في جنوب شرق آسية. (المترجمة)

كانت تلك حملة رأيت أحداثها مباشرة؛ فقد افتروا على والدي، الذي كان أشجع من عرفت من الساسة، باتهامه بأنه غير وطني بسبب معارضته حرب فيتنام، واتهم بأنه ملحد؛ لأنه عارض تعديل دستوري يقضي بإقامة صلاة تحت رعاية الحكومة في المدارس الحكومية.

كنت في الجيش في ذلك الوقت، متوجهًا إلى فيتنام، بمهمة مراسل حربي في كتيبة هندسية، وكنت في إجازة في أسبوع الانتخابات نفسه. وكانت القضايا الكبرى الأخرى في ذلك العام هي القانون والنظام، والتجمهر بحكم المحكمة، وحملة الترهيب من جرائم العنف. كانت حملة لا أخلاقية نظمها نيكسون، أحد الذين يعدّهم المؤرخون السياسيون حاليًا حدًا فاصلاً يشير إلى انحدار حاد في نغمة خطابنا القومي.

يذكرني جورج دبليو بوش، في جوانب عديدة، بنيكسون أكثر من أي رئيس آخر. فقد أخضع نيكسون -مثل بوش- فعلاً كل المبادئ لنهمه لإعادة الانتخاب، وأعطى ضوابط الأجور والأسعار اهتمامًا أقل برغم مبادئه المحافظة، مثلما أظهر الرئيس بوش في تكديس ترليونات الدولارات من الديون.

فبعد حظر النفط عام 1973، هدد نيكسون سرًا بغزو حقول النفط في الشرق الأوسط عسكريًا، وكذلك فعل بوش اليوم، مع الإبقاء على نواياه سرًا. وبعد خروج نيكسون من الحكم في خزي، أسرّ إلى أحد محاوريه الدائمين: «إن الناس يتأثرون بالخوف لا بالحب، وهم لا يُدرّسون ذلك في مدارس الأحد، لكنها الحقيقة».

وفي حديث للتلفاز الوطني عشية انتخابات عام 1970، قال السيناتور إد موسكي متحدثًا عن الخيار الحقيقي الذي يواجهه الناخبون: «ليس هناك سوى نوعين من السياسات، ليست ثورية ورجعية أو محافظة وتحررية ولا حتى «ديمقراطية» و«جمهورية»؛ وإنما هناك سياسة الخوف وسياسة الثقة. وإن بعضهم ليقولون: إنكم محاطون بمخاطر بشعة، امنحونا السلطة على حريتكم لنحميكم، ويقول الآخرون: إن العالم محير وينطوي على مخاطر، لكن يمكن تشكيله وفقًا لرغبة البشر». ثم اختتم حديثه بقوله: «أعط صوتك للثقة في التقاليد القديمة لبيت الحرية هذا».

في اليوم اللاحق، هُزم والدي - هزمته سياسات الخوف. لكن شجاعته في الدفاع عن المبدأ، جعلتني شديد الفخر، وألهبت حماسي، وشعرت بحق إنه فاز بشيء أهم كثيرًا من الانتخابات. ففي خطبته في تلك الليلة، قلب والدي شعار دعاة الفصل العنصري القديم، إذ وعد بجرأة بأن: «الحق سينهض ثانية». ولم أكن الشخص الوحيد الذي سمع ذلك الوعد، ولم أكن أيضاً الوحيد الذي لا يزال ذلك الأمل يبدو له ملحًا وحقيقيًا.

لكن قبل أن يمكن تحقيق هذا الأمل، نحتاج إلى فهم معاني ظهور الخوف المقيم من جديد في ديمقراطيتنا، وسأتحرى في الفصل القادم، لماذا يكون العامة أقرب إلى نبذ العقل، واتباع الزعماء الذين يظهرون إيمانًا متعصبًا بالرؤى الأيديولوجية. إن حكام الغوغائية الجدد لا

يوفرون فعليًا أمنًا أكثر من الأخطار، لكن آراءهم وعباراتهم الساذجة اللاذعة المتكررة يمكن أن توفر الارتياح لمجتمع خائف.

ولسوء الحظ، لم يسهم ظهور هؤلاء القادة إلا في تفاقم تدهور العقل وتعريض ديمقراطيتنا للخطر.

الفصل الثاني

تضليل المؤمنين

تشبه العلاقة بين الإيمان والعقل والخوف أحيانًا لعبة الأطفال التي تسمى الحجر والورق والمقص؛* فالخوف يزيح العقل، والعقل يتحدى الإيمان، والإيمان يغلب الخوف. وقد كتب توماس براون في كتابه «عقيدة طبيب Religio Medici» الذي حظرته الكنيسة في العقد الذي تمت فيه محاكمة جاليليو في القرن السابع عشر، يقول: « كما أن العقل يثور على الإيمان، فإن العاطفة تثور على العقل». كان براون واحدًا من كُثر شاركوا، في بداية عصر التنوير، في الحرب الجارية بين المزاعم المتضاربة الخاصة بسلطة الكنيسة المطلقة وحكم العقل والطبيعة الإنسانية. وخلص في كلامه إلى أن الإيمان والعقل والعاطفة «قد يكونون جميعًا ملوكًا، لكنهم في مملكة واحدة، ويمارس كل منهم سيادته وامتيازاته في وقت معين، ومكان معين حسبما تفرضه الظروف من قيود وحدود».

في قرن ونصف القرن بعد ذلك -من سجن جاليليو إلى استقلال أمريكة- بدأ عدد كبير من مفكري التنوير يصرون على وجوب أن يحتل

* لعبة يتمثل فيها الأطفال هذه الأشياء الثلاثة ويقوم كل منهم بهزيمة الطرف الأضعف بالنسبة له فيخرجه من اللعبة؛ فالحجر يحطم المقص، والمقص يقطع الورق، والورق يلف الحجر وهكذا. (المترجمة)

العقل وحده العرش، بوصفه مصدر السلطة العليا الجديد، فكتب توماس جيفرسون يقول: «ثبّتوا العقل في كرسيه بإحكام، وادعوا إلى محكمته كل حقيقة وكل رأي، وناقشوا كل شيء بجرأة حتى وجود الرب؛ لأنه إذا كان الرب موجودًا، فلا بد أنه سيوافق على إجلال العقل وليس الخوف معصوب العينين».

كان جيفرسون وغيره من مؤسسينا يرون أن انتشار التنوير تدريجيًا، يمكن أن يتيح للعقل أداء مهام معينة كان يؤديها الإيمان الأعمى. وكانوا على اقتناع بأن الابنين التوأمين للعقل -العلم والقانون- يمكن أن يمنحانا التنوير، ويعطيانا القوة لتقييد عواطفنا وبناء شجاعتنا. كذلك كانوا يرون أن الشعب الأمريكي سيجد بمرور الزمن مصدرًا جديدًا للأمن من الخوف الوجودي في الحكم الذاتي القائم على سلطة العقل.

وبرغم أن الثوار الأمريكيين لم يتبنوا قط آراء نظرائهم الفرنسيين المغالية ضد النفوذ الديني؛ فإنهم كانوا يشعرون بصورة قاطعة بأن الدين المنظم في العالم القديم يتحالف -إلى حد يثير الشك- مع الاستبداد السياسي الذي يطمحون إلى الإطاحة به؛ مع ذلك كان عدد كبير منهم ينحدر من أسر المهاجرين الذين فروا من القمع والاضطهاد الديني. وقد كتب جيفرسون يقول إن السلطة الدينية التي تبنتها الدولة كانت عبر التاريخ «معادية للحرية، وكانت تتحالف دومًا مع الحاكم الطاغية فتغطي إساءة استخدام سلطاته مقابل حماية سلطاتها؛ إذ إن ائتلافهما يجعل جني الثروة والنفوذ أسهل من اكتسابهما بالاستحقاق».

وفي آخر رسالة له، التي كتبها قبل عشرة أيام من وفاته (قبل ساعات قليلة من وفاة جون آدمز) عبرّ جيفرسون في الذكرى الخمسين لإعلان الاستقلال عن أمله بأن يوقظ هذا الإعلان الناس في أنحاء العالم جميعها:

> لكي يحطموا الأغلال التي أقنعهم الجهل الكهنوتي وخرافته أن يقيدوا أنفسهم بها، ولكي يتمتعوا بنعم الحكم الذاتي وأمنه. تلك الصيغة التي أتينا بها، تعيد الحرية مباشرة إلى ممارسة حرية الرأي والتفكير بلا قيد؛ فقد فُتحت كل العيون، ولا تزال تفتح، لترى حقوق الإنسان. وقد كشف الانتشار العام لنور العلم الحقيقة الملموسة للعيان، وهي أن البشر لم يولدوا بأسرجة فوق ظهورهم، ولا تميزت قلة منهم بحذاء ومهماز، كي يمتطوا الآخرين بصورة شرعية ومباركة من الرب.

من المهم أن نذكر أن ما حذر جيفرسون منه لم يكن الإيمان في حد ذاته — ولا حتى الدين المنظم نفسه؛ وإنما كان يحذرنا من اتحاد التعصب الديني والسلطة الحكومية. فقد خاض هو وغيره من مؤسسينا حربًا من أجل أن يمارس الأفراد حرية الأديان، تماثل في شراستها حربهم ضد تدخل الحكومة في الدين.

كذلك فإن إحدى أكثر المفارقات إيلامًا في أمريكة، هي ما كان يبدو من أن جيفرسون وعددًا كبيرًا من المؤسسين، لا يرون مطلقًا عدم أخلاقية مشاركتهم في نظام الاسترقاق، فكيف استطاع جيفرسون أن

يكتب بهذه القوة والوضوح عن فكرة تستحق كل الازدراء، وهي أن بعض الناس «يولدون وفوق ظهورهم أسرجة» ولا يعتق من يملكهم من عبيد على الفور؟ من ناحية أخرى فإن معظم من بدؤوا حركة إلغاء الرق كانت تدفعهم معتقداتهم الدينية أكثر من العقل، وحقيقة أن الإيمان هو ما قادهم بصورة أسرع إلى حقيقة الاسترقاق، تثير الشك في استنتاج جيفرسون البسيط بأن العقل يسمو على الإيمان؛ فبالنسبة لمعظم الناس، لا يزال التوازن بين العقل والإيمان يمثل موجهًا أفضل من أحدهما منفردًا.

وباستثناءات قليلة، لم يكن مؤسسونا غير متدينين؛ وإنما كانوا يعرفون آنذاك -كما يشعر معظمنا حاليًا- أنه على الرغم من الصدامات العديدة بين العقل والإيمان، فإنهما يتعايشان معًا في العقل البشري بصورة أسهل من تعايش العقل والخوف. فكما كتب جون دن في أوائل القرن السابع عشر: «العقل يد أرواحنا اليسرى، والإيمان يمناها».

مع ذلك، يمكن أن يعطل الخوف التوازن السهل بين العقل والإيمان - لا سيما الخوف غير المنطقي من ذلك النوع الذي لا يبدده العقل بسهولة. فعندما يطغى الخوف على العقل، يشعر معظم الناس باحتياج أكبر إلى اليقين المريح الذي يمنحه الإيمان المطلق. ويصبحوا أشد استجابة لإغراءات الزعماء الدنيويين، الذين يدّعون اليقين المطلق في تفسيرات مبسطة تصور المشكلات كافة على أنها مظاهر الصراع بين الخير والشر.

وربما كان سبب تفشي الأصولية في العالم -لدى المسلمين والمسيحيين والهندوس واليهود وغيرهم- جزئيًا، هو السرعة الهائلة التي تتم بها التحولات في العالم بأسره؛ بسبب التقدم التقني. فقد حطم إعصار التحول الكوكبي غير المسبوق عددًا كبيرًا من النماذج التقليدية العتيقة في أسر ومجتمعات وأسواق وبيئات وثقافات في شتى أرجاء العالم.

ولكي يقوا أنفسهم وأسرهم من التغير المزعج المثير للارتباك، يبحث الناس بالفطرة عن أقوى شجرة يمكن أن يجدوها - وهي غالبًا الشجرة التي يبدو أن لها أعمق الجذور. ولأن الناس يتشبثون بقوة أكبر بتراثهم الديني، يمكن أن يصبحوا أشد تأثرًا بالأفكار والعوامل التي قد يصفيها العقل في أوقات يقل فيها الخوف.

وإذا كان التعصب والإيمان الأعميان يندفعان لملء الفراغ الذي خلفه إقصاء العقل، فإنهما يتيحان ممارسة صور جديدة من السلطة أشد استبدادًا وأقل مما يتفق عليه المحكومون [الشعب]. فبكل بساطة عندما يقوم الخوف والقلق بدور أكبر في مجتمعنا، يكون دور كلٍّ من المنطق والعقل ضئيلاً في عملية اتخاذ قرارنا الجماعي.

ولسوء الحظ، فإن التعبيرات الحديثة عن القوة، التي تظهر على السطح في مثل هذه الظروف تنبع غالبًا من آبار غائرة مسمومة، وهي آبار المغالاة في القومية، والصراعات الدينية والقبلية، ومعاداة السامية، والتمييز الجنسي (على أساس الذكورة والأنوثة)، وكراهية الشاذين والخوف منهم، وغيرها. ويستغل الذين يدّعون امتلاك السلطة الإلهية المشاعر التي تستثار ساعتها بدعوى استعادة الأمن والنظام.

إن خوفنا الفطري من الآخرين المختلفين عنا كثيرًا ما اتحد على مدار التاريخ مع عقيدة التعصب الأعمى، التي تتنكر في صورة رسالة إلهية، لتطلق العنان لأشد أنواع العنف والقمع فظاعة في مخزن الجحيم. إضافة إلى ذلك، فإن التركيبة المميتة من مشاعر إقصاء الآخرين لا يكاد يؤثر فيها جدل عقلي؛ لذلك فهي مفيدة بصفة خاصة لحكام الغوغائية، الذين يتعلمون كيف يثيرونها ويستغلونها لاكتساب القوة وتعزيزها.

كان أحد أهم إسهامات أمريكة في العالم هو دقة مؤسسينا في فصل العلاقة بين الرب والحكومة؛ فقد كانوا يرون أن دور الرب في وضع أساس الحكومة، كان ليهب كل فرد «حقوقًا لا تسقط»، لا ليختص زعيمًا معينًا بحق إلهي لممارسة السلطة على الآخرين.

وبعد أن استبدل مؤسسونا الحقوق الإلهية للأفراد بالحقوق الإلهية للملوك، أطاحوا بالملكية وخططوا للحكم الذاتي، وفقًا لقيود العقل، وقد أولوا اهتمامًا خاصًا بجعل مشاورات الديمقراطية المستمرة تتجنب إعادة الجمع بين الخوف والتعصب، وذلك بتفادي أي جهود حكومية لوضع أي صورة من صور التبرير الإلهي لممارسة السلطة في صورة القانون.

كذلك كانوا على وعي كامل بالحد الدقيق الذي يمكن النفاذ منه بين الحماسة الدينية وجداول الأعمال السياسية الساعية إلى السلطة. وكتب جيمس ماديسون: «قد تنحدر الطائفة الدينية وتصبح حزبًا سياسيًا»، لكن الأمة الأمريكية الجديدة مع ذلك ستكون محصنة ضد الائتلاف غير المحكوم بين الحماسة الدينية والسلطة السياسية، ما

دام الدستور قد حظر على الحكومة الفيدرالية أن تجعل لعقيدة بعينها سيادة على غيرها.

كان هذا المبدأ قد استقر تمامًا، لدرجة أن مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة وافق بالإجماع، عام 1797 على معاهدة وقع عليها الرئيس جون آدمز، تتضمن الإعلان الآتي: «لم تعد الولايات المتحدة دولة مسيحية بعد الآن، كما أنها ليست يهودية ولا إسلامية».

وفي غياب ديانة قومية، فإن ضمان حرية الأفراد في اعتقادهم ما يشاؤون سيؤدي حتمًا إلى نشوء حشد كبير من المعتقدات المختلفة. وقد أدرك المؤسسون أن طريقة حماية المؤمنين -وأنا واحد منهم- والدفاع عنهم هي منع هيمنة عقيدة واحدة على غيرها من العقائد.

من هنا -والكلام لماديسون- حتى إذا تحولت طائفة دينية متحمسة إلى حزب سياسي في منطقة ما في الدولة، فإن «تنوع الطوائف المنتشرة في أرجائها يجب أن يؤمّن المجالس الوطنية ضد أي خطر من هذا المصدر». بعبارة أخرى: «سيضمن الفصل بين هذه الطوائف، أن جهودهم الخاصة لممارسة السلطة سيعطل بعضها بعضًا».

اعتمد مؤسسونا مرة بعد أخرى على قانون نيوتن -الخاص بالموازنات والوزن المكافئ- لحماية الجمهورية من الائتلاف التعسفي بين الدين والسلطة السياسية. وكانوا يثقون في آليات التوازن؛ لأنهم كانوا يعرفون أن البشر يسعون دومًا إلى السلطة. لذلك كان السبيل الوحيد لإنشاء منتدى للعقل هو توزيع السلطة على مصادر منفصلة؛ ليدفع بعضها بعضًا باستمرار، في نظام ذاتي التوازن. وقد اتبعوا مبدأ

موجهًا واحدًا قبل غيره من المبادئ في جهودهم لإيجاد توازن يسمح للخطاب العقلاني بالحفاظ على توازنه. هذا المبدأ هو: منع تركيز قدر كبير من السلطة في يد شخص واحد أو جماعة صغيرة.

قبل أكثر من ستين عامًا، وأثناء الحرب العالمية الثانية، كتب القاضي روبرت جاكسون: «لو أن هناك نجمة كبيرة في مجموعة نجومنا الدستورية، فهي أنه لا يمكن لأي موظف -كبيرًا كان أو صغيرًا- أن يحدد ما سيصير هو القاعدة في السياسة أو القومية أو العقيدة، أو أي صورة من صور الرأي». ويصدق كلامه هذا أيضًا هذه الأيام.

لذلك فإن أي جهد يقوم به أي موظف حكومي في أمريكة لادعاء أي حق إلهي، يعدّ تجديفًا. فالحكومة، في النظام الأمريكي، لا تملك أي حقوق إلهية على الإطلاق؛ بل تأتي سلطتها الأخلاقية من نزاهة عملياتها التشاورية ومشاركتنا في تلك العمليات. فاستقاؤها لسلطتها الشرعية من إجماع المحكومين لا بد أن يجري وفقًا لحكم القانون، وكما كتب جون آدمز من قبل في ماساتشوستس إننا «حكومة قوانين ولسنا حكومة أشخاص».

من هنا، لم يكن الفصل بين الدين والدولة قائمًا على رؤية المؤسسين للخوف والإيمان والعقل فحسب، وإنما أيضًا على وعيهم الجديد بطبيعة السلطة؛ فقد أدركوا أن المرء قد يثمل من عشق السلطة؛ يثمل لدرجة تطغى على عقله. وفعلاً، كان عدم الثقة في تركيز السلطة هو ما أدى بهم، ليس إلى فصل الديانات المنظمة عن ممارسة السلطة الحكومية فحسب؛ بل وأيضًا لتقسيم سلطات الحكومة الوطنية إلى ثلاث هيئات

متساوية في الدرجة، جعلت كلاً منها جزءًا لا يتجزأ من شبكة معقدة من المساءلة والمحاسبة، التي صُمِّمَت لحظر تجميع قدر ضخم من السلطة في هيئة واحدة منها.

كان لا بد من المداولة المتروية بشأن القوانين، وأن يتم وضعها في إطار هيئة تشريعية تكون هي نفسها معزولة عن خطر امتلاك السلطة المركزة، مع تقسيمها داخليًا إلى مجلسين متساويين في الدرجة، يمنح كل منهما مجموعة مختلفة من الرؤى والحوافز - مع تدابير خاصة مصممة لحماية الآراء التي تتمسك بها الأقلية بحماس من طغيان الأغلبية.

وكان يقوم بتنفيذ هذه القوانين هيئة تنفيذية، يقيد الدستور سلطتها ويحددها. من هنا، كان هناك حماية أكبر من الاستخدام التعسفي للسلطة الحكومية، إذ كان كل قانون يخضع أيضًا لمراجعة المحكمة العليا، التي كان أعضاؤها -بعد تعيينهم وتثبيتهم- يستمرون في الخدمة مدى الحياة، وكانت مهمتهم التأكد من أن المبادئ التي يتضمنها الدستور لا ينتهكها أي قانون في الصياغة أو في التنفيذ.

لكن هذه الآلية المنتظمة المعقدة للحكومة الأمريكية، كانت تعتمد دائمًا على «الروح في الآلة»، والروح التي تحرك آلة الدستور ليست روحًا مقدسة؛ إنها نحن، نحن جميعًا، المعبّر عنا «بجماعة المواطنين الواعية»، وربما وهبنا خالقنا حقوقًا فردية، لكننا نعمل للحفاظ على تلك الحقوق، ونحكم بلادنا بأدوات العقل.

كان الجهاز المناعي للديمقراطية الأمريكية يعمل بكفاية أعلى، حينما تتوافر لمواطني الدولة فرصة أكبر لدراسة «كل حقيقة وكل رأي»

أمام محكمة العقل. وحتى بالرغم من أنه لم تأت مدة قط كان النظام فيها يعمل بكفاية تامة، فإننا أحرزنا نجاحًا أكبر كوننا دولة، عندما كان هناك قدر أكبر من المناقشة الحرة للخيارات المتاحة أمامنا. لكن رغبتنا المتواصلة، وقدرتنا بوصفنا مواطنين على القيام بذلك الدور الجوهري أمر محل شك حاليًا. فإن براعتنا في التحليل المنطقي لم تعد كسابق عهدها؛ فالحقيقة أن القراءة والكتابة لم يعد لهما الدور المهم في كيفية تفاعلنا مع العالم كما كان الحال في السابق.

إن قدرتنا على إدارة آلة الحكم الذاتي المعقدة كانت تعتمد دومًا -لدرجة لم تقدّر كما ينبغي- على كفاية الكلمة المطبوعة وشيوع الألفة بها. فالدستور، وكل تفسيرات مؤسسينا لأهدافهم، والقوانين التي أصدرها الكونجرس كافة، وكل قرارات المحكمة العليا طوال 218 عامًا مضت، كانت كلمات مطبوعة. ولو أننا بوصفنا مواطنين لم نكن على قدر كافٍ من التدريب على استخدام الكلمات، ولا على دراية دقيقة بها كونها موجهات لفهم سلطتنا نحن المواطنين، ستتقلص قدرتنا على «تثبيت العقل فوق عرشه بإحكام».

ولقد أثرى الفهم الجديد لكيفية عمل جهازنا المناعي الحيوي، الصورة المجازية الخاصة بأن «جهازنا المناعي» يحمي نظامنا الديمقراطي؛ فبين المخ والجهاز المناعي شيء مهم مشترك، فكل منهما لا يكون مكتمل النمو عند الميلاد، وكل منهما يستمر في النمو بسرعة أثناء مرحلة المهد. وللبشر أطول مرحلة طفولة ممتدة من بين جميع المخلوقات في الطبيعة، وهذه السمة التي يختص بها الجنس البشري -

وتسمى النيونية* neoteny، تحمل تضمينات قوية عن ميلنا لاستيعاب قدر هائل من الثقافة والعادات والمعتقدات في «جهاز إدارة» مخاخنا. ويتم نقل القوالب النفسية وقوالب العلاقات -بما فيها الاختلال الوظيفي- وكل أساليب العادات والسلوكيات الأخرى من جيل لآخر.

ويقوم الجهاز المناعي بتقويم نفسه أثناء مرحلتي المهد والطفولة، حيث ينتج أجسامًا مضادة، استجابة لأي خطر على الصحة. وعندما تنتهي الحاجة إلى الأجسام المضادة، يقوم الجهاز المناعي بتخزين الشفرات الجينية اللازمة لإعادة إنتاجها، حتى تكون في المتناول عند ضرورة توافر إنتاج هذه الأجسام المضادة بكميات كبيرة؛ لمجابهة أخطار لاحقة. (وبالطريقة نفسها، تظل الذكريات المؤلمة في المتناول القريب، محفوظة في مركز الخوف في المخ).

لقد اكتشف العلماء -منذ عهد قريب- أن ما يمارس في وقتنا الحالي من علاج الأطفال بسرعة بجرعات ضخمة من المضادات الحيوية فور ظهور أولى علامات المرض، له أثر جانبي مقلق: إذ إنه يُجرِّد الجهاز المناعي من قدرته على «تعلم» كيفية الاستجابة السريعة المناسبة لكل مرض. ونتيجة لذلك، يمكن أن تصبح «الحركة المنتظمة»* الطبيعية في الجهاز المناعي السليم، مطلقة العنان ومتذبذبة وغير دقيقة في استجاباتها للتهديدات، ويمكن أن يرتبك فيعطي استجابة غير مناسبة

* استمرار، أو استبقاء، صفات أو خصائص أو عادات من مرحلة عمرية سابقة. (المترجمة)

* يستعير المؤلف هنا التعبير العسكري close order drill: أي تدريب السير المنتظم المعتدل، الذي تستخدم عند تدريب الجنود. (المترجمة)

للأمراض غير الخطرة وكأنها أمراض فتاكة. ويمكن أن يعزى تكرار حدوث أزمات الربو وغيرها من اضطرابات الجهاز المناعي إلى هذا الضعف في الجهاز المناعي، أكثر مما يعزى إلى تفشي الأمراض الجديدة في البيئة.

وربما كانت إساءة استخدام آليات المرونة في الديمقراطية -الانهيار الحاد في إجادة القراءة والكتابة، وإمطار كل نوع جديد من الخطر بوابل من الإعلانات التلفازية، والعلاجات البسيطة المتنكرة في صورة حلول للخطر المشار إليه- قد سببت اضطرابًا في الجهاز المناعي للديمقراطية الأمريكية، منع جماعة المواطنين من الاستجابة بطريقة مناسبة ودقيقة وفعالة للتهديدات الخطرة التي تتعرض لها سلامة ديمقراطيتنا؛ لذلك فإننا على نحو مفاجئ نبالغ في رد الفعل على الأخطار الوهمية، ونفرّط في الرد على الأخطار الحقيقية.

من المثير للدهشة، أن افتضاح مسألة معاملة حكومتنا الأسرى السجناء معاملة وحشية، وتعذيبهم بصورة روتينية -وهي مستمرة في ممارسة تلك الأفعال بوصفها سياسة رسمية- لم يثر إلا قدرًا ضئيلاً من الاحتجاجات، برغم أن تلك الأفعال تهدد قيم أمريكة وسلطتها الأخلاقية في العالم. وبالمثل، كان افتضاح أمر تنصت الهيئة التنفيذية على مواطنين أمريكيين بصورة جماعية، دون اعتبار للشروط الدستورية التي تقتضي الحصول على إذن قضائي -وأنها لا تزال تقوم بذلك- لم يسبب إلا خلافًا لدرجة أن الكونجرس تبني -فعلاً- تشريعًا يقر ممارسة ذلك الفعل. مع أن هذا الفعل كان يهدد مصداقية وثيقة حقوق الإنسان، التي هي جوهر هبة أمريكة للتاريخ الإنساني.

وفي الوقت ذاته، سيق غالبية الأمريكيين للإقرار التام، والموافقة الكاملة على غزو دولة لم تهاجمنا، ولم تكن تمثل لنا أي تهديد. وتم التعبير عن معارضة ضئيلة لنقل جنود الولايات المتحدة، ووسائل القتال الأخرى من المطاردة الساخنة للإرهابيين، الذين «قاموا» بالفعل بمهاجمتنا والذين «يمثلون» بالفعل تهديدًا مستمرًا لنا.

فكيف تحولنا إلى هذه الدرجة من الارتباك في التمييز بين التهديدات الحقيقية والوهمية؟ وهل ما نقوم به حاليًا هو نوع من الاستجابات الجامحة المتذبذبة للأخطار التي تواجه الجمهورية، التي تجعلنا أقل قدرة على الحفاظ على الإدارة السليمة للحكومة الدستورية الأمريكية؟ وحتى لو لم توافق على آرائي بشأن الخيارات التي حددتها الإدارة، ألم يكن من الأفضل أن نجري نقاشًا مفتوحًا ووافيًا بشأنها؟

سعى الرئيس بوش لإخفاء سياسته، لحرب غير معللة، تحت عباءة الإيمان الديني، بتصوير غزو العراق على أنه المواجهة الأساسية في صراع طويل بين الخير والشر. كانت أمريكة -دون شك- في حالة ذهول متصلة من حجم الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر عام 2001 وضراوتها. كما أن الخوف من هجمات أخرى ضاعف ما شعرنا به من حنق شديد تجاه من قتلوا مواطنينا، حيث جعل الخوف بلادنا ترغب -على غير عادتها- في اتباع قيادة رئيسنا، وترد الضربة لأهداف اختارها بنفسه.

كان في البداية حكيمًا في إرسال جنود إلى أفغانستان لضرب الإرهابيين وتدمير قواعدهم. لكن بعد ذلك مباشرة بدأ بوش في توجيه

رغبة الأمة وجهة جديدة للثأر بعيدًا عن أسامة بن لادن وفي اتجاه صدام حسين؛ فقدّم للأمريكيين طريقة لاختصار تعقيدات السياسة الخارجية وذلك بتصنيف كل دول العالم إلى فئتين اثنتين: «إما معنا أو ضدنا»، ووصف العراق بأنها جزء من «محور الشر»، وقدم دليلاً زائفًا على أن صدام حسين يسعى لتصنيع قنابل نووية. ومن دواعي السخرية أن العنصرين الآخرين في ذلك «المحور» -إيران وكورية الشمالية- كانتا تسعيان بالفعل لإنشاء برامج أسلحة نووية في السنوات السابقة.

إذاً، بعدما بدأ بوش دق طبول الحرب على العراق، أعلن بالفعل أن عدوه المختار هو الشر نفسه. ففي اليوم اللاحق لأحداث 9/11 أعلن بوش أن «هذا سيكون صراعًا محمومًا بين الخير والشر، لكن الخير سينتصر». وبعد يومين، كنت أجلس بين الجمهور في الكاتدرائية الوطنية، عندما صرح بوش بأن «مسؤوليته تجاه التاريخ» هي «تخليص العالم من الشر». وكنت أرى فعلاً أن معظم كلام الرئيس في ذلك اليوم كان رائعًا، وقد أخبرته بذلك. لكنني أتذكر ذهولي من المبالغة الشديدة والتفاخر في ادعائه الغريب المقلق بأن بإمكانه... وأنه سوف «يخلص العالم من الشر».

حقًا؟

في الأسبوع الثاني -في خطابه أمام جلسة مشتركة للكونجرس- قال بوش إن الرب قضى بنتيجة الصراع الذي نخوضه؛ لأن «الحرية والخوف، والعدالة والقسوة، في حالة حرب دائمة، ونحن نعلم أن الرب لا يقف بينهما على الحياد».

وكما لَحَظ الآخرون، لم يكن رأي بوش في سياساته في سياق الصراع الروحاني المحتوم بين الخير والشر يمثل حقًا العقيدة المسيحية؛ بل إنه في الحقيقة يشبه بدعة مسيحية قديمة يطلق عليها المذهب المانوي Manichaeism* -وقد رفضتها المسيحية قبل أكثر من ألف عام- وكانت تذهب إلى تقسيم كل ما في الواقع إلى فئتين بسيطتين خير مطلق وشر مطلق.

تلقى البساطة دومًا قبولاً أكثر من التعقيد، ويمنح الإيمان شعورًا بالراحة أكثر من الشك. وثمة قيمة أسمى لكل من الإيمان الديني والتفسير غير المعقد للعالم عند الخوف الشديد. إضافة إلى ذلك، ففي أوقات الشك الشديد والقلق العام، فإن أي زعيم، ينسب السياسات البسيطة إلى ادعاء الهدي الإلهي -على الأرجح- لن يواجه أسئلة صعبة عن الأخطاء المنطقية الفاضحة في مناقشاته.

هناك عدد كبير من أعضاء كلا الحزبين السياسيين يقلقهم وجود شيء مزعج جداً في علاقة الرئيس بوش بالعقل، وفي ازدرائه للحقائق، وفي افتقاره إلى حب الاستطلاع فيما يتعلق بأي معلومات جديدة، يمكن أن ينشأ عنها فهم أعمق للمشكلات والسياسات التي يفترض فيه أن يصارعها نيابة عن البلاد.

مع ذلك، يفسر بعض من يشاهدون بوش ويسمعونه في التلفاز لا مبالاته وما يبدو عليه من حصانة ضد الشك، بأنها دليل على قوة إيمانه بقناعاته، برغم أن عدم مرونته تلك -هذا الرفض المتعنت حتى لقبول الآراء المغايرة أو الأدلة المعارضة له- هو ما يمثل أشد الخطر على بلادنا.

* مذهب يدعو إلى الإيمان بعقيدة ثنوية قوامها الصراع بين النور والظلام. (المترجمة)

وللسبب نفسه يُخْطَأ دومًا في تفسير بساطة كثير من تصريحات بوش الرسمية، كونها دليلاً على أنه قد سبر غور قضية معقدة، في حين أن العكس تمامًا هو الصحيح: فهذه التصريحات دومًا علامة على رفضه حتى «التفكير» في أي أمر معقد. وهذا أمر مزعج خاصة في عالم تواجه أمريكة فيه تحديات، غالبًا ما تكون معقدة جداً، وتتطلب تحليلاً قويًا منضبطًا بالغ الدقة.

مع ذلك، لا أذكر صحيفة واحدة، ولا معلقًا واحدًا ولا زعيمًا سياسيًا ناقش زعم الرئيس بأن هدف دولتنا، ينبغي أن يكون «تخليص العالم من الشر». إضافة إلى ندرة ما سمعته من مناقشات بشأن المنطق المنافي للعقل الذي جمع به الرئيس ونائبه بين أسامة بن لادن وصدام حسين. وقد بدا الأمر كأن الدولة قررت إرجاء المشقة الطبيعية للتحليل المنطقي مؤقتًا، أثناء خوضنا الحرب على اسم (الإرهاب)، ودولة (العراق) ليس لها أدنى علاقة بالهجمات التي نسعى للثأر لها.

بعد استحضار لغة الدين ورموزه لتجاهل العقل، وإقناع البلاد بخوض الحرب، وجد بوش ضرورة ملحة لازدراء الحقائق المزعجة التي بدأت تظهر على السطح في المناقشات العامة، والتشكيك فيها. وكان الأمر -أحيانًا- يبدو كأنه يشن حربًا على العقل نفسه، في محاولته لإنكار حقائق واضحة كانت تتعارض تمامًا مع الانطباعات الزائفة، التي أعطيت للناس قبل اتخاذ قرار الغزو. وبدا أنه وفريقه يتعاملون مع أي موضوع يخص الحقائق، وكأنهم محاربون يقاتلون حتى النهاية.

كان هؤلاء الذين بحثوا في الافتراضات الخاطئة التي سوغت للحرب، يتعرضون للهجوم بوصفهم غير وطنيين. أما من أشاروا إلى الأدلة الزائفة والتناقضات الصارخة فقد اتُّهِموا بدعم الإرهاب. وقال أحد حلفاء بوش في الكونجرس، وهو جون بوينر؛ وكان آنذاك زعيم الأغلبية في مجلس النواب: «إذا أردتم أن ينتصر الإرهابيون في العراق، فصوتوا للديمقراطيين».

وقد اتُّبِع هذا النموذج نفسه لإسكات الآراء المعارضة «داخل الهيئة التنفيذية»، ولمراقبة المعلومات التي ربما لا تتفق مع أهدافها الأيديولوجية المحددة، ولفرض الامتثال على كل موظفي الهيئة التنفيذية.

أما من كانوا يدقون جرس الإنذار، من داخل الإدارة الأمريكية، للتنبيه إلى العلامات المزعجة المتزايدة، المتعلقة بسير بلادنا بثقة عمياء نحو مستنقع إستراتيجي، فقد تم تخويفهم وتهديدهم ومراقبتهم. وعلى سبيل المثال، قامت الإدارة بقطع الطريق على الجنرال المتميز إريك شاينسكي، الذي كان رئيسًا لأركان جيش الولايات المتحدة؛ وذلك بإعلانها اسم خليفته قبل أربعة عشر شهرًا من تقاعده، وشهد الجنرال جون باتيست في العام الماضي، بأنه كان هناك تهديد بالفصل من العمل لأي شخص في البنتاجون يسأل عن تخطيط ما بعد الحرب.

ومن المثير للدهشة، أن ممثلي الحزبين في «مجموعة دراسة العراق» شعروا بضرورة أن يضم تقريرهم في العام الماضي، توصية بأن يستعيد البيت الأبيض مبدأ الصراحة في إبداء الرأي، فيما يتصل بالعلاقة بين الزعماء المدنيين والعسكريين، والسماح لكل جنرال وأدميرال بقول

الحقيقة، وتقديم توصيات أمينة بلا خوف من عقوبة. ولقد استخدمت عبارة «مثير للدهشة» لأنني أذكر حين كان المواطنون الأمريكيون -عند أداء دورهم بوصفهم ناخبين- يتعاملون مع مثل هذا التعسف بقسوة شديدة، ولا سيما في زمن الحرب، حتى إنه لم يكن لأحد أن يتصور أن هيئة «خبراء» من ممثلي الأحزاب يمكن أن تحتاج إلى أن تنصح الرئيس بالسماح لجنرالاته بقول الحقيقة.

وقد أدرك مشرعو الدستور ما قد يتعرض له الحوار العقلاني من تهديد، باستخدام الترهيب وسيلة لإسكات من يقول الحقيقة. فكما صاغها ألكسندر هاميلتون في ورقة الدستور رقم (73)*: «التحكم في مصادر إعاشة الإنسان تحكم في إرادته». وثمة مثال آخر على هذه الظاهرة، قبل بدء حرب العراق، وجد محللو سي آي إيه (وكالة الاستخبارات الأمريكية) -الذين عارضوا بشدة تأكيد البيت الأبيض على وجود صلة بين أسامة بن لادن وصدام حسين- أنفسهم يتعرضون لضغوط في العمل وصاروا يخشون فقدان ترقياتهم وعلاواتهم. ومن المؤسف، أن وكالة الاستخبارات أخفقت في تصحيح الرأي القائل بوجود صلة بين تنظيم القاعدة وحكومة العراق، الذي ثبت كذبه بصورة واضحة جلية.

* مجموعة من الأوراق عن الدستور الجديد المقترح للولايات المتحدة، ظهر في الأصل في صحف نيويورك بين عامي 1787-1788. واشترك في كتابتها هاميلتون وماديسون وجون جاي، وكانت تحمل أرقامًا مسلسلة، ثم طبعت لاحقًا في كتاب. وهي تعد تحليلاً شاملاً للوسائل التي يمكن بها إدراك مُثل العدالة والرخاء العام وحقوق الفرد. (المترجمة)

ذلك يشبه ما حدث في ستينيات القرن العشرين لموظفي إف بي آي (مكتب التحقيقات الفيدرالية)، الذين اعترضوا على رأي إدجار هوفر* بوجود صلة وثيقة بين الدكتور مارتن لوثر كينج والشيوعيين. وقد ذكر رئيس إدارة الاستخبارات الداخلية في إف بي آي أنه وزملاءه تعرضوا لضغوط، وصاروا معزولين داخل مكان العمل؛ نتيجة سعيهم إلى قول الحقيقة في مسألة براءة لوثر كينج: «كان من الواضح أن علينا تغيير أسلوبنا، وإلا سيُلْقى بنا جميعًا إلى الشارع... فناقشت مع زملائي كيفية الخروج من هذا المأزق؛ إذ كان الوقوع في مشكلة مع السيد هوفر أمرًا خطرًا. وكان هؤلاء الرجال متعاقدين على شراء منازل بطريقة الرهن العقاري، وعليهم صكوك الرهن، ولديهم أطفال في المدارس. وكانوا يعيشون في رعب من النقل من العمل، وفقدان ما أنفقوه على شراء منازلهم. لذلك أرادوا إعداد مذكرة أخرى، تخرجنا من هذه المشكلة التي وقعنا فيها». وفي الحال لم يعد هناك أي خلاف في الرأي داخل مكتب التحقيقات الفيدرالية، وصار الاتهام الباطل رأيًا مجهول الهوية.

إن فكرة الحكم الذاتي تقوم في الأساس على النقاش الشريف المفتوح، بوصفه المنهج الأفضل لتحري الحقيقة - والاحترام المتبادل لحكم العقل، بوصفه الأسلوب الأمثل لإقرار الحقيقة. وقد اعتادت إدارة بوش عدم احترام هذه العملية الأساسية برمتها، وتدّعي بأن هناك هديًا إلهيًا لها، وتشعر بأنها تعرف الحقيقة فعلاً، وليس لديها أي فضول، لمعرفة أي شيء عن الحقائق التي قد تتناقض مع ما لديها.

* إدجار هوفر (1972-1895) متخصص في علم الإجرام ومدير مكتب التحقيقات الفيدرالي (1924 - 1972). (المترجمة)

على سبيل المثال، وصف بوش الحرب على العراق بأنها «حملة صليبية» دونما اعتبار لحقيقة واضحة، هي أن التضمينات الطائفية لهذا الوصف قد تجعل مهمة جنودنا أشد صعوبة في بلد إسلامي، قام مرارًا بمقاومة الغزاة الصليبيين المسيحيين في العصور الوسطى.

ذهب وليم جي. بويكين -وهو أحد الجنرالات المسؤولين عن السياسة الحربية- في جولة خطابية للجماعات الإنجيلية المحافظة، في أوقات فراغه ليعلن -من فوق منبر الوعظ وبملابسه الرسمية- أن بلادنا تخوض حربًا مقدسة بوصفها «دولة مسيحية تحارب الشيطان». وربما كان بويكين يشعر بالأمان في استخدام لغة الحملات الصليبية -برغم أن الولايات المتحدة كانت في ذلك الوقت تستميت في البحث عن حلفاء مسلمين- لأن القائد الأعلى للقوات المسلحة، استخدم تعبيرات ورموزًا دينية مرارًا وتكرارًا عند عرض سياسته، ولم يكن بوش السياسي الأصولي الوحيد الذي يتبع هذا الأسلوب. فمنذ عهد قريب، في أعياد الميلاد عام 2006، قدم النائب روبن هايس (نائب كارولينة الشمالية في الكونجرس) اقتراحًا بأن الحل الدائم الوحيد للحرب الأهلية الطائفية متعددة الأطراف في العراق، هو «نشر رسالة يسوع المسيح... فكل شيء يعتمد على عِلْم الجميع بميلاد المخلِّص». حسنًا، أيها النائب، أنا أعدّ يسوع مخلِّصي أيضًا؛ لكن العراق دولة إسلامية.

لم ينقل الجنرال بويكين من وظيفته قط. وهو بالمناسبة، الجنرال بويكين نفسه الذي شارك في تنظيم إساءة معاملة السجناء في العراق. وبمعرفة أصول سياسة إقرار التعذيب الجديدة، ولا عجب أن الإساءة لم تكن موجهة لأجساد السجناء فحسب، وإنما إلى معتقداتهم الدينية

أيضًا. فقد شهد عدد كبير من السجناء أن الحراس أجبروهم، تحت تأثير التعذيب، على سب دينهم، وعلى أكل لحم الخنزير، وشرب الخمر في انتهاك سافر لمبادئ عقيدتهم. وقد ذكر أحدهم لمخبر صحفي أنهم أمروه في البداية بلعن الإسلام، وبعدما كُسرت ساقه، وبدأ أحد معذبيه بضربه عليها و«أمرني أن أشكر يسوع على أنني لا أزال حيًا».

هذه أمثلة مرعبة جزئيًا، لأنها تتعارض تمامًا مع ما أسست عليه أمريكة؛ فإن ما يميز الولايات المتحدة في تاريخ الدول، هو التزامنا بحكم القانون، وإخلاصنا للديمقراطية ولحقوق الأفراد؛ ولأن المؤسسين كانوا تلاميذ متبصرين بالطبيعة الإنسانية، فلقد عرفوا بوجود الخير والشر في كل إنسان. وكانوا يخشون إساءة استخدام السلطة تحديدًا؛ لأنهم أدركوا أن كلاً منا يعيش كل يوم مع منظومة داخلية للمساءلة والمحاسبة، ولا يمكننا أن نترك الأفراد لأخلاقهم، ولو أتيح لهم الحصول على درجة مبالغ فيها من السلطة على مواطنيهم.

فلنتأمل توازن الدوافع الداخلية التي وصفها أحد الجنود المتهمين بإساءة معاملة السجناء في سجن «أبو غريب»؛ إذ تمت مواجهة تشارلز إيه. جرانر جيه. آر. بزميله الرقيب جوزيف إم. داربي الذي صار أول من نبه لهذه المخالفات، وعندما طلب داربي من جرانر تفسيرًا للأعمال المسجلة في الصور الفوتوغرافية التي اكتشفها داربي على أسطوانة الصور، أجاب جرانر: «يقول المسيحي بداخلي أن هذا خطأ، لكن ضابط إصلاحيات الأحداث يقول: (أحب أن أجعل الرجل البالغ يتبول على نفسه)».

إن ما حدث في ذلك السجن -وقد انكشف الآن- لم يكن نتيجة تصرفات غير مسؤولة قام بها «بعض الفاسدين»؛ بل كان نتيجة طبيعية لسياسة إدارة بوش التي انتهكت قيود القانون ومعاهدة جينيف، وشنت الحرب على نظام المساءلة والمحاسبة في أمريكة، وتملصت من المسؤولية وتبعات ما أمرت به من أفعال.

وقد نتجت إساءة معاملة السجناء في سجن «أبو غريب» مباشرة عن ليّ ذراع الحقيقة، التي اتصفت بها مسيرة الإدارة إلى الحرب، وإساءة استخدام الثقة التي وضعها الشعب الأمريكي في الرئيس بوش، في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

عندما تحدد بدقة وجه الخطأ في سياسة بوش في العراق، تجد الأمر بسيطًا؛ فقد استخدم بوش سياسات الثقة العمياء، ولفق تركيبة من الثأر في غير محله والعقيدة المضلِّلة للسيطرة على الحوار القومي، وتجاهل العقل، وأسكت المعارضين، وأرهب كل من يشكك في منطقه من داخل الإدارة وخارجها.

لقد تبنى في العراق رؤية تمليها الأيديولوجية، وتناقض الحقيقة لدرجة مأساوية. ويرجع السبب في كل ما حدث من أخطاء إلى أنها كانت -بصورة أو بأخرى- نتيجة للصدام المثير بين مجموعة المفاهيم الخاطئة التي استُهلكت بصورة غبية قبل الحرب، والحقيقة الكاملة شديدة الإيلام التي واجهها جنودنا، ومقاولونا، ودبلوماسيونا، ودافعو الضرائب منذ أن بدأت الحرب.

عندما بدأت تلك الحقيقة المؤلمة تحل محل الوهم في أذهان الناس، بذل الرئيس جهدًا شاقًا مضاعفًا لإسكات رسل الحقيقة، وإنشاء نسخته الخاصة منها. وإن ما يبدو عليه من احتقار لسلطة العقل، ونجاحه السابق في إقناع الناس بالإيمان برؤيته للعالم التي توجهها العقيدة، قد خدعاه إلى درجة واضحة بوهم تفاخري بالغ الخطورة، فالحقيقة نفسها قد صارت سلعة يمكن تصنيعها وبيعها، باستخدام الدعاية البارعة ومهارات العلاقات العامة.

فهل كان هو نفسه يصدِّق ما قاله للبلاد؟ من الصعب معرفة ذلك. فحسبما قال الأديب والصحفي البريطاني جورج أورويل: «إننا جميعًا لدينا القدرة على تصديق أمور نعلم أنها كاذبة، ثم عندما يثبت خطؤنا في النهاية، نقوم بوقاحة بليِّ الحقائق لكي نبين أننا كنا على حق. وعلى المستوى الفكري يمكن تنفيذ هذه العملية لمدة غير محدودة: فالشيء الوحيد الذي يكشفها هو مواجهة الاعتقاد الخاطئ -عاجلاً أو آجلاً- الحقيقة الراسخة، ويحدث هذا عادة في ساحة المعركة».

ثمة مواجهات أخرى بين حقائق الرئيس بوش «المختلقة» والواقع الفعلي في أمريكا؛ فإن رفض الرئيس وتحريفه لأفضل دليل متاح على تغير المناخ، يعكس أسلوب عمله في طمس وإساءة عرض أفضل دليل متاح عما يمثله العراق من تهديد. كذلك فإن سياسته المالية -التي حولت خمسة تريليون دولار فائضًا في الميزانية إلى أربعة تريليون دولار عجزًا فيها- كانت في حد ذاتها مواجهة بين الوهم والحقيقة، بقدر ما كانت حرب العراق. ومرة أخرى، كان ذلك نتيجة للرفض التام لأفضل

دليل متاح على ما يواجه اقتصاد أمريكة من تهديد، بسبب ضرائبه وما يقترحه من أوجه إنفاق.

يخطئ بعضهم في ذم الرئيس، كونه لا يملك ذكاءً كافيًا ليكون لديه فضول طبيعي للتمييز بين الواقع والخرافة. ويبدو بعضهم مقتنعًا بأن خبرة تحوله الديني الشخصي كانت من العمق، بحيث إنه اعتمد على الإيمان الديني بدلاً من التحليل المنطقي.

لكنني أرفض هذين التصورين (الساخرين).

فأنا أعرف أن الرئيس بوش وافر الذكاء، ولا أشك في أن اعتقاده الديني حقيقي، وأنه دافع مهم لأمور عديدة يقوم بها في الحياة، تمامًا كالإيمان بالنسبة إليّ وإلى معظم الناس. لكنني مقتنع بأن معظم انحرافات الرئيس المتكررة عن التحليل القائم على الواقع، لها صلة وثيقة بعقيدتنا السياسية والاقتصادية اليمينية المحافظة، أكثر من صلتها بالكتاب المقدس. ولقد أشرت إلى تحذير جيمس ماديسون - الذي مر عليه ما يزيد عن قرنين من الزمان- من أن «الطائفة الدينية قد تنحدر فتصير حزبًا سياسيًا». ولدينا حاليًا، مع اليمين المحافظ، حزب سياسي متنكر في صورة طائفة دينية «يرأسها» رئيس الولايات المتحدة. والمفارقة الواضحة في الأمر أن بوش يستخدم الثقة الدينية العمياء لإخفاء فلسفة سياسية متطرفة بالفعل، تزدري العدالة الاجتماعية وهي أبعد ما تكون عن التقوى والورع، وذلك حسب معايير أي تراث ديني محترم أعرفه.

إن حقيقة هذا النوع تحديدًا من السياسات القائمة على الإيمان، هي أن الرئيس بوش قد سطا على لغة الجسد والرمزية الخاصة بالدين، واستخدمها لإخفاء معظم الجهود المتطرفة في التاريخ الأمريكي، كي يأخذ ما يخص الشعب الأمريكي، ويمنح أكبر قدر منه لمن يملكون الثروة والامتيازات بالفعل، فينظر أولئك الأفراد أصحاب الثروة والامتيازات إلى جدول أعماله ويقولون: «هذا حقنا»، كما قال ديك تشيني، نائب الرئيس، لبول أونيل، وزير الخزانة السابق، بخصوص مستقطعات الضرائب الهائلة التي كان كلاهما يعرف أنها ستسبب عجزًا شديدًا في الميزانية.

لا شك أن عقيدة الرئيس الرجعية وليس إيمانه الديني، هي مصدر جموده المزعج. فمهما كانت آراؤه الدينية، فإن لدى الرئيس بوش يقينًا مطلقًا بصلاحية (عقيدته) اليمينية الصارمة، لدرجة أنه لا يشعر بالرغبة نفسها التي يشعر بها معظمنا في جمع الحقائق المتصلة بالمسائل الراهنة. ونتيجة لذلك، يتجاهل تحذيرات خبرائه، ويحظر معارضته، ويرفض غالبًا إعادة النظر في افتراضاته التي تتعارض مع أفضل دليل متاح. وهو، في الحقيقة منفصل عن الواقع، وعدم اكتراثه هذا يعرّض سلامة الشعب الأمريكي وأمنه للخطر.

لقد أبدت إدارة بوش احتقارها لأسس عملية اتخاذ القرار المنطقي، التي تعرّف أنها الاهتمام الصادق بتحري وقائع صحيحة، ثم السماح لهذه الوقائع بأن تؤدي إلى قرارات، لكن السمة المميزة لهذه الإدارة هي جهدها المنظم في ليّ ذراع الحقيقة لتكون في خدمة (أيديولوجية) استبدادية، تراها الإدارة أهم من مبادئ الاستقامة الأساسية.

قبل أكثر من ثلاثمئة عام، كتب جون لوك، أحد مخططي عصر التنوير الإنجليزي، وصاحب الأثر الواضح في صياغة فلسفة مؤسسينا، يقول: «إن كل طائفة تستغل العقل ما دام العقل يخدمها، فإن خذلها تصرخ: (المسألة مسألة إيمان وهو يتجاوز العقل)». ومن ثم، إنه لأمر بالغ الأهمية أن تكون دقيقًا في وصف أي من المنظومات العقائدية وتحديدًا التي يقبلها بوش بلا نقد، ويعزلها عن أي تحدٍ منطقي؛ بل عن أي جدال أيضاً.

إن السيطرة الحالية، المثيرة للدهشة، على السياسات الأمريكية من الساسة اليمينيين بمعتقداتهم الجوهرية، التي هي على خلاف واسع ودائم مع آراء أغلبية الأمريكيين، هي نتاج بناء دقيق لائتلاف جماعات المصالح، التي لا يجمع بينها سوى سمات قليلة إلى جانب اشتهاء السلطة، التي يمكن تخصيصها لإنجاز هدافٍ محدودة. ويضم ائتلاف الأنصار هذا كلاً من المتطرفين الدينيين اليمنيين، وأصحاب المصالح الاقتصادية الخاصة الجشعة، على نحو غير مسبوق، وتسعى كلا الجماعتين إلى المزيد من السلطة لأغراض خاصة بكل منهما على حدة. وقد اتفقتا على أن تدعم كل منهما أهداف الأخرى حتى مع عدم اتفاقها عقائدياً معها. أما الخاسر الدائم في هذه المقايضة فهو المواطن الأمريكي. ويكشف هذا الائتلاف كل ما حذرنا منه مؤسسونا تمامًا: إن زمرة ما قد تصل إلى الهيمنة على السياسة، وتسعى إلى السلطة لمصلحتها الخاصة.

في قضية تلو الأخرى كان الرئيس يتبع سياسات مختارة مقدمًا قبل الوقائع – وهي سياسات تم تصميمها ليستفيد منها الأصدقاء

والأنصار. ويفيد هؤلاء الأنصار بدورهم الرئيس بقوة سياسية وبإسهامات لا تحصى. هذه الدورة ذاتية الدفع من المنافع المتبادلة تدفع بسياسة الحكومة إلى الابتعاد أكثر فأكثر عن المصلحة العامة. لذلك فلا عجب في استخدام الرئيس لأساليب، تحرم الشعب الأمريكي من أي فرصة لإخضاع آرائه بصورة فعالة إلى نوع من الفحص الواعي، وهو جوهر منظومة المساءلة والمحاسبة عندنا.

إن أولى الجماعات المهمة في هذا الائتلاف هي ما أسمّيها الموالين الاقتصاديين، التي ينصب اهتمام أفرادها على تخفيض أكبر قدر ممكن من الضرائب المستحقة عليهم، وعلى إزالة العقبات التنظيمية كافة التي لا تلائمهم. وتقوم أفكارهم -التي يؤمن بها بوش معهم بحماسة دينية تقريبًا- على عدة عناصر أساسية:

أولها، لا يوجد ما يسمى «المصلحة العامة»؛ إذ تمثل تلك العبارة وهمًا خطرًا تم اختلاقه ليكون حجة لتحميل أصحاب الثروة وأصحاب السلطة عبئًا جائرًا.

ثانيها، إن القوانين واللوائح أمور سيئة أيضًا، إلا إذا أمكن استغلالها لصالح تلك الجماعة، وقد تحول ذلك إلى أمر معتاد. لذا، يتبع ذلك أنه حين يتحتم تطبيق القانون أو تنفيذ اللوائح، فإن من الضروري ألا يتم توزيع تلك المسؤوليات على أفراد يمكن الاعتماد على أنهم لن يسقطوا فريسة لذلك الوهم البغيض، بأن ثمة ما يسمى «المصلحة العامة»، وإنما على أناس يعتمد عليهم في خدمة المصالح الخاصة المحدودة لهذه الجماعة الصغيرة. وسيتم مناقشة هذه الأنشطة تفصيلاً في الفصل الثالث.

ويبدو أن أعضاء هذا الائتلاف ينفقون جل وقتهم وطاقتهم، في القلق من تأثير سياسة الحكومة في سلوك فقراء المواطنين. فهم يهتمون اهتمامًا بالغًا، على سبيل المثال، بأن برامج الحكومة لتوفير الرعاية الصحية والمسكن والضمان الاجتماعي وغيرها من صور الدعم المالي، ستؤثر تأثيرًا عكسيًا على محفزات العمل، وهم يعارضون أيضًا وضع حد أدنى للأجور، وتحديد ساعات العمل بأربعين ساعة أسبوعيًا، وقوانين الأمن الوظيفي، وحماية المستهلك، والحق في اللجوء إلى منظمة المحافظة على الصحة (بل إنهم ينشدون سلطة تخوّلهم التدخل في قرارات علاج الأسر الأمريكية)، والحق في الخصوصية، والحق في هواء وماء خاليين من التلوث. وباختصار، إن كان عليهم تحقيق طموحاتهم، فسيتجاهلون الخطة الاقتصادية التي وضعت معظم إجراءات الوقاية والحماية، التي أعدت لأسر الطبقة المتوسطة في القرن العشرين.

وقد وفرت هذه المجموعة معظم الموارد التي موّلت شبكة المؤسسات الواسعة حاليًا، ومراكز الأبحاث المشتركة، ولجان العمل السياسي، وشركات الإعلام، وجماعات الواجهة ذات المقدرة على تحفيز أسس مذهب الفعالية* التي تشن هجومًا قويًا على أي عملية تفكير تهدد أهدافها الاقتصادية. وإن معظم المشكلات التي سببها الرئيس بوش لهذا البلد تنجم عن التزاوج بين هذه الموارد وإيمانه بعصمة هذه العقيدة الجمهورية اليمينية عن الخطأ، لدرجة أنه يعطي الأولوية الأولى لمصالح أصحاب الثروة، ومصالح الشركات الكبرى.

---

* مذهب الفاعلية Activism: مذهب يؤكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة أو العنيفة كاستعمال القوة لتحقيق الأغراض السياسية. (المترجمة)

أما الفرع الثاني في هذا الائتلاف، فيمثله صقور السياسة الخارجية، الذين تتدرج خياراتهم السياسية المفضلة من الغزو غير المبرر إلى الاستعمار الاقتصادي. أما هدفهم الذي يطغى على كل شيء فهو وصول نفوذ الولايات المتحدة في أنحاء العالم إلى أقصى حد. وتعدّ المعاهدات والاتفاقيات مناقضة لمعتقداتهم الراسخة؛ لأنها يمكن أن تتعارض مع ممارسة السلطة كما هو الحال مع القوانين المحلية. فقد وصف مستشار الرئيس بوش السابق في البيت الأبيض كلاً من معاهدة جنيف والقانون الأمريكي الذي يحظر استخدام التعذيب بأنهما «باليان»، ومن ثم تم نبذهما إلى حد بعيد بوصفهما قيدين، ولذلك استطاع بوش ووزير خارجيته السابق دونالد رامسفيلد إيجاد سياسات، نتج عنها تفشي تعذيب السجناء في العراق وأفغانستان وجوانتانامو، ومواقع سرية عديدة في أماكن أخرى. وبرغم تأكيد موظفي البنتاجون على تورط رامسفيلد شخصيًا في مراجعة المعايير شديدة التطرف، والمسموح للمحققين استخدامها في جوانتانامو (وهي إجراءات كانت تمثل أساس الإجراءات المستخدمة في العراق)، فإنه لم يتحمل مسؤولية أشد انتهاكات المبادئ الأمريكية خزيًا ومهانة في الذاكرة الحديثة.

تذكّرني الطريقة التي يحاول بها الرئيس بوش خلق حقائقه الخاصة، بما قاله ريتشارد نيكسون ذات يوم للمذيع ديفيد فروست: «لو وافق الرئيس، مثلاً، على أمر ما، أو على فعل ما لمصلحة الأمن القومي، أو -في هذه الحالة- بسبب تهديد السلام الداخلي، فأصدر أمرًا مهمًا؛ فإن قرار الرئيس، في هذا المثال، هو قرار يمكّن من سيقومون بتنفيذه من تنفيذه ولن يعدوا منتهكين للقانون».

هذا هو بالضبط الأساس المنطقي الذي يقدمه البيت الأبيض؛ لتأييد افتراضه بأن سلطة بوش الطبيعية -بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة- تجعل كل ما يفعله «مشروعًا» بلا جدال. وطبقًا لهذا المنطق الملتوي، يعدّ التعذيب مقبولاً ما دام الرئيس هو الذي أمر به. أو كما قال نيكسون في عبارته الشهيرة: «عندما يقوم الرئيس بعمل ما، فذلك يعني أنه ليس أمرًا غير مشروع».

وربما يكون ذلك أكثر من مجرد مقارنة سطحية بين رئيسين خاسرين. فقد عمل أقوى مستشاري بوش تأثيرًا -ديك تشيني ودونالد رامسفيلد- عن قرب مع الرئيس نيكسون حين كان في المكتب البيضاوي. وتظهر كل التقارير أن تشيني ورامسفيلد كانا من أشد المدافعين عن غزو العراق، وعن قرار إيقاف العمل بما ورد في معاهدة جنيف من حظر التعذيب. وليس سرًا أن كلا الرجلين كرها تقليص صلاحيات الرئيس، التي صدرت بعد ووترجيت.

إن التخلي المستمر عن الاحتكام إلى الأدلة أو الشواهد اقتضى أن تنشئ الإدارة آلة دعاية بالغة التأثير، تحاول بها أن تغرس داخل العقل العام خرافات تنشأ عن المبدأ الأساسي الذي تتفق عليه المصالح الخاصة كافة: وجود المؤسسة الحكومية أمر بالغ السوء، ولا بد من التخلص منه - عدا تلك الأجزاء التي تعيد توجيه المال عبر عقود ضخمة للمصانع التي عرفت طريقها إلى الدائرة الداخلية.

يتمكن هذا الائتلاف من الوصول إلى عامة الناس عن طريق مجموعة من العلماء والمعلقين «والمخبرين الصحفيين» - ويسمونهم

محور ليمباو -هانيتي- دردج. هذا الطابور الخامس في السلطة الرابعة (الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع)، يضم رجال الدعاية الذين يتظاهرون بأنهم صحفيون. وعن طريق منافذ عديدة متداخلة تغطي المذياع والتلفاز والإنترنت، وتلح على الشعب الأمريكي بلا كلل، بما يؤيد حجج الجناح اليميني، المحافظ المتطرف، والمتنكرة في صورة أخبار ومعلومات ترفيهية -24 ساعة يوميًا، وعلى مدار 7 أيام في الأسبوع، وفي 365 يومًا في السنة- إنها مظاهرة كبرى.

إن أكثر ما يثير استيائي هو الترويج للكراهية في سياق الترفيه. وكذلك، التآمر الفعلي على تأجيج نيران الكراهية الشديدة الموجهة إلى جماعة واحدة تحديدًا: هم الأمريكيون أصحاب الآراء السياسية التقدمية. وهم يتحدثون عن «الليبراليين» بكراهية شديدة تقطر احتقارًا، وتقترن عادة بالصراع العرقي والديني والطائفي. وقد ذكرت واحدة من أشهر معلقي الجناح اليميني -وهي آن كولتر- لجمهورها أنها كانت توافق على تنفيذ حكم الإعدام في مواطن أمريكي انضم إلى حركة طالبان، «وذلك لترهيب الليبراليين بصورة مادية ملموسة، بجعلهم يدركون إمكانية قتلهم هم أيضًا».

ويكرر إدوين فييرا -أحد «الباحثين في الدستور» في الائتلاف- قسوة كولتر البغيضة في مؤتمر، عقد حول ما سُمِّيَ «الحرب القضائية على الإيمان» في سياق وصفه للطريقة التي ينبغي بها تسيير المحكمة العليا. ويقتبس فعلاً من أقوال ستالين بقوله إن ستالين «كان لديه شعار أثبت نجاحه فكلما صعب عليه أمر قال: (حيث لا يوجد بشر، لا توجد مشكلات)». والطريقة الوحيدة لتفسير إقرار باحث في الدستور

الأمريكي هجمات انفعالية لا عقلانية على قضاة المحكمة العليا، هو افتراض أنه تخلى عن العقل واستسلم لعقيدته. فضلاً عن ذلك، فإنه باقتباسه كلام ستالين -ذلك الديكتاتور النزّاع للقتل الذي لا يضاهيه إلا قريناه ماو وهتلر- كان عليه أن يدرك أنه يلمح إلى موافقته حتى على التهديد المبهم بالعنف البدني تجاه القضاة، الذين تخرق آراؤهم المبادئ الأساسية للجناح الأيمن.

كذلك لمّح الزعيم الجمهوري السابق في مجلس النواب، طوم ديلاي، إلى استحسان استخدام العنف ضد القضاة، وقال: «لا بد من ترهيب القضاة، ولسوف نلاحقهم طوال الوقت». وقد أثار الحدث المأسوي الذي أحاط بتيري شيافو، المرأة التي أصيبت بالسكتة الدماغية وجذبت اهتمام البلاد عام 2005، أشد تهديداته سوءًا لمنصة القضاء. فبعدما حكم القضاة لصالح قرار زوجها بإزالة أنبوب التغذية، قال ديلاي: «سيأتي وقت يُحاسب فيه هؤلاء الرجال على ما اقترفوه من أفعال».

من المؤكد أن موضوع شيافو قد كشف شيئًا أكبر عن حماس ائتلاف بوش. فقد ثبت أنهم مستعدون لفعل أي شيء دفاعًا عن نقاء طائفتهم. وهذا ما حدث حين ضغط المحافظون الدينيون على الرئيس، وعلى زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ للدعوة إلى جلسة خاصة للكونجرس؛ لتمرير مشروع قانون يفرض وضع أنبوب التغذية للإبقاء اصطناعيًا على حياة امرأة في حالة خمود مخي. وقد وافق بوش وزعيم الأغلبية السابق في مجلس الشيوخ بيل فريست، على الاستغلال السياسي لمأساة أسرة شيافو الخاصة. وقالت الأغلبية الساحقة من الأمريكيين في كلا

الحزبين السياسيين للرئيس، وللأغلبية في الكونجرس إنهم لا يتفقون إطلاقًا مع هذا الأسلوب المتطرف. وأظهرت تبعات الحدث السيئة قصور الإستراتيجية الراديكالية للائتلاف. وثبت أن عامة الناس في الحالات الحادة يرون أن المزج الخطر بين الدين والسياسة أمر بغيض.

إن معظم من أعرف من أهل الإيمان في كلا الحزبين قد اتخموا بهذه الدفعة من المتطرفين، الذين يلبسون مخططاتهم السياسية قناع الورع والتقوى، ويمزجون خليطهم الفظيع هذا بين الدين والسياسة ثم يفرضونه على الآخرين.

إن بروز مبادئ المحافظة المغالى فيها، ومعارضة الحكومة؛ التي تعتمد على تشجيع العداء الجماعي تجاه غير المؤمنين، هو تطور شديد الإزعاج في الساحة العامة في أمريكة. فذلك، كما رأينا، يقلب نبوءة ماديسون رأسًا على عقب، فقد تولد من الحزب السياسي طائفة شبه دينية. وهي طائفة تبدو كأنها ترى أن أمريكة في أولى مراحل حرب أهلية عقائدية. وتؤسس معتقداتها الجوهرية كأنها منافية للعقل، وتطلق العنان للدوافع الشريرة العنيفة وتشجعها.

وغالبًا ما تظهر هذه الطائفة اليمينية افتقارًا تامًا إلى التقمص الوجداني تجاه غيرهم من الأمريكيين، الذين تعدّهم أعداءها على المستوى الأيديولوجي. ويمكن لهذه السمة الغريبة أن تجعل الناطقين بلسان اليمين المتطرف يظهرون وكأنهم متبلدو المشاعر. على سبيل المثال، عندما عبّرت أرامل الضحايا الذين لقوا مصرعهم في هجمات سبتمبر عن نفاد صبرهن من رفض إدارة بوش التعاون مع المحققين،

الذين يحاولون اكتشاف سبب تجاهل التحذيرات، وقامت مجموعة من المعلقين اليمينيين، بالهجوم على هؤلاء الأرامل وذمهن، وبدوا جميعًا كأنهم يقرؤون من القطعة الموسيقية نفسها دون تمييز.

ولنأخذ مثالاً آخر، كان أحد أعضاء هذه الجماعة، وهو الإذاعي نيل بروتز، يستثير الغضب العام على ضحايا إعصار كاترينا، عندما عبّروا عن نفاد صبرهم من تقصير إدارة بوش في جهود الإنقاذ والإعانة. وفي سياق نقده الساخر العنيف، علق على نبأ ورد في نشرة الأخبار عن واحدة من ضحايا الإعصار لم تتلق أي دعم بعدما فقدت كل شيء؛ فانتقدها بروتز لكونها عاطلة عن العمل، ونصحها بأن تتجه إلى الدعارة قائلاً: «لو كان هذا هو السبيل الوحيد لترعى نفسها، فإن ذلك سيرفع عبئًا كبيرًا عن كاهل دافعي الضرائب».

ويضم العمود الأخير لهذا الائتلاف المتعصبين المحافظين المغالين في التدين، الذين يرغب كثير منهم في محو معظم التغييرات الاجتماعية المتوالية التي تمت في القرن العشرين، ومنها حقوق المرأة، والتضامن الاجتماعي، وشبكة الضمان الاجتماعي، والبرامج الاجتماعية الحكومية: «المرحلة التقدمية» و«العقد الجديد» و«المجتمع العظيم».

وفي حين يوفر الموالون الاقتصاديون الدعم المالي لهذا الائتلاف الجديد، فإن جماعة من الزعماء الدينيين المغاليين في المحافظة (وهم فعلاً ساسة في المقام الأول) يقومون بتوفير القوة البشرية وإعداد الناخبين. وهم يحققون غرضًا خاصًا من وراء جهودهم المستمرة لإخفاء الخطة السياسية للحزب اليميني تحت غطاء ديني. كذلك

فإن لدى كثير منهم أسواقًا إعلامية خاصة بهم، وهي جزء من القسم الدعائي للائتلاف. ومن المؤكد، أن عددًا كبيرًا من هؤلاء الكهنة، مهتمون اهتمامًا حقيقيًا وشديدًا بموجة التغيير المربكة، التي أسهمت في تصاعد الأصولية عبر أرجاء العالم. ويقدم بعضهم أنفسهم حاليًا بفخر على أنهم نقادٌ يتسمون بالألمعّية للعناصر غير المسيحية الواضحة في خطة الجناح اليميني. لكن عددًا آخر منهم برزوا كأبواق سياسية ساخطة مطموسة الشخصية في مسوح دينية، ومن أولئك جيري فالويل الذي اقتنص الفرصة، بعد يومين فقط من كارثة الأمة، للتحريض على كراهية أشد للأمريكيين أصحاب الآراء التقدمية، واصفًا إياهم -كالعادة- بأعداء المسيحية.

وقد بدأ حديثه بقوله: «إنني أؤمن حقًا بأن الوثنيين ومؤيدي الإجهاض، والنسويين، والشاذين جنسيًا، والسحاقيات، و«الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية»، ومنظمة «شعب من أجل الطريقة الأمريكية» -حاولوا جميعًا علمنة أمريكة- وإنني أشير إليهم بإصبع الاتهام في وجوههم قائلًا: «لقد ساعدتم على حدوث ذلك [الهجوم الإرهابي]».

وبالأسلوب نفسه، أشار جيمس دوبسون زعيم جمعية «عين على الأسرة» إلى قدر السرعة التي يمكن بها لرجل دين أن يتحول إلى كلب حراسة عنيف في دنيا السياسة. ففي أثناء انتخابات 2004 في اجتماع سياسي حاشد لدعم المرشح الجمهوري لمجلس الشيوخ، إذ كان رأيه أن الجمهوريين وحدهم هم من يمثلون القيم المسيحية. وقد قال عن السيناتور الديمقراطي البارز ماتريك ليهاي: «إنني لا أعرف إن كان يكره الرب أم لا، لكنه يكره المؤمنين».

اعتقد أنه من المهم عرض الخطأ الجوهري في آراء أولئك المتعصبين، إذ إن الهدف الذي يوحّد بينهم حاليًا، مدفوعًا من هذا الائتلاف، هو في الحقيقة هرطقة أمريكية، تتمثل في فلسفة سياسية، تطورت على نحو جعلها تختلف اختلافًا جوهريًا عن مبادئ تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية. وأكرر ما كان لدى المؤسسين في الماضي: إننا -في أمريكة- نؤمن بأن الرب قد وهب الناس حقوقًا ثابتة، ولا نعتقد أن الرب قد منح جورج بوش -أو أي زعيم سياسي آخر- حقًا إلهيًا لممارسة السلطة. وفي الواقع، نحن هنا في أمريكة نؤمن بأن من الكذب على الله، الزعم بأن خالق الكون قد اختار إقرار حزب سياسي معين.

ربما كان التعبير عن الإغراء التاريخي للمتعصبين الدينيين لإخضاع سلطة القانون لحماستهم العقدية (الأيديولوجية)، على أفضل ما يكون، في كلمات وضعها مؤلف مسرحية «رجل لكل العصور» على لسان بطله سير توماس مور. فعندما اعتزم زوج ابنة مور المتعصب أن يسقط أي قانون في إنجلترة يقف عقبة في طريق ملاحقته الشرسة للشيطان، كان رد مور عليه: «وعندما تسقط القانون الأخير، ويتحول الشيطان إلى مهاجمتك - فأين ستختبئ يا روبير، والقوانين كلها ملقاة على الأرض. لقد زرعنا هذه البلاد بالقانون من شرقيها إلى غربيها -القانون البشري وليس قانون الرب- فإن قطعت كل شجرها -وأنت الرجل المناسب لفعل ذلك- فهل تظن حقًا أن بإمكانك التصدي للرياح التي ستهب وقتها؟»

لقد تم «قطع» عدد كبير من القوانين والمبادئ الدستورية في السنوات الأخيرة. وإذا أخذنا مثالاً آخر، فإن هؤلاء الذين يرغبون في إضعاف الفصل بين الكنيسة والدولة، حاولوا تقويض استقلالية القضاء وتعيين قضاة يسهل السيطرة عليهم، في المحاكم، ولا يشاركون في الحذر الأمريكي التقليدي من ترسيخ العقيدة الدينية في القانون. وحتى يتحقق ذلك، سعى هؤلاء المتعصبون لحرمان مجلس شيوخ الولايات المتحدة من سلطته التي تتطلب أغلبية مطلقة؛ لإغلاق باب النقاش بشأن منح التثبيت الديني للقضاة. وتذكّرني الحماسة التي يهاجمون بها سلطة القانون بصهر سير توماس مور. فلقد كان حكم مجلس الشيوخ يمثل الحماية لجدال لا ينتهي لمدة تزيد عن قرنين من الزمان. وسوف أناقش أهمية التعطيل*، بوصفه أداة ديمقراطية، في الفصل الثامن، لكن من الجدير بالذكر هنا هو: كيف تمنع آلية التعطيل صاحب السلطة من الحكم بالدين وحده؟.

لقد استخدم التعطيل في التاريخ الأمريكي لأغراض شيطانية في عدة حالات، لكنه استخدم مرات أكثر لحماية حقوق أقلية معينة. ومن المؤكد أنه كان يعد دومًا نموذجًا يحتذي للدول الأخرى، التي تكافح للتوفيق بين سمات الديمقراطية التي تتمتع بها الأغلبية، والدور الدستوري المحترم في مراعاة حقوق الأقلية.

* التعطيل filibuster اللجوء إلى الأساليب التعويقية لتأخير عمل أو منعه وخصوصاً في البرلمان. (المترجمة)

ومن المفارقات أن نائب جورجية في مجلس الشيوخ، جوني إيزاكسون، ذكر في خطاب له في قاعة مجلس الشيوخ أنه سأل زعيمًا كرديًا في العراق، هل يقلقه أن الأغلبية الشيعية ستكتسح الأقلية. وقال إيزاكسون بفخر: إن الزعيم الكردي أجاب: أبدًا، فلدينا سلاح سري: التعطيل».

وحتى يسدوا الباب على أمثال هؤلاء، اقترح اليمينيون الحط من جلال مجلس الشيوخ نفسه والحد من استقلاليته، والتعجيل بإضعاف مكانته التي كانت قد وصلت فعلاً إلى درجة عالية.

إن ما يجعل تعصبهم شديد الخطورة على بلادنا، هو رغبتهم في إلحاق ضرر بالغ بديمقراطيتنا الأمريكية؛ لكي يشبعوا شبقهم إلى هيمنة حزب واحد، على السلطات الحكومية الثلاث كافة، وسن قوانين العقيدة بوصفها سياسة.

إنهم لا يسعون لشيء أقل من السلطة المطلقة. وخطتهم الكبرى هي هيئة تنفيذية لها السلطات كافة، باستخدام تشريعات تم إضعافها لتتلاءم مع هيئة قضائية مسايرة لها أو على شاكلتها، ويحاولون تدمير فصل السلطات. ويسعون إلى إقامة نظام، بدلاً من النظام الحالي، يتم فيه توحيد السلطة لخدمة معتقدات محددة تخدم مجموعة محددة من المصالح.

إن السلطة -في الواقع- هي مفتاح فهم التلاعب البليد بالدين، والهجوم على العقل؛ فبمرور الزمن كان اهتمام هذه الإدارة ينصب أكثر فأكثر على عمليات هذه الدائرة الجهنمية، وصارت حاجتها إلى

المزيد والمزيد من السلطة -ببطء لكن بثقة- هدفًا استحواذيًا. كما أن حب السلطة في حد ذاته، هو الخطيئة الأولى لهذه الرئاسة.

وكما قال أرسطو ذات يوم عن الفضيلة: إن احترام سلطة القانون كلٌ لا يتجزأ. وما دام كلاً لا يتجزأ، ستبقى بلادنا كلاً لا يتجزأ. لكن لو أن أيًا من الحزبين السياسيين الكبيرين ضللته شهوة السلطة لدرجة تجعله يتخلى عن هذا المبدأ الموحّد، فسيتمزق نسيج ديمقراطيتنا.

الفصل الثالث

سياسات الثروة

صدر كتاب آدم سميث «ثروة الأمم»، و«إعلان الاستقلال» الأمريكي في العام نفسه. وكان المفهوم في كليهما أن الناس هم وحدات للتفكير المستقل، ولديهم القدرة على اتخاذ القرارات بناء على المعلومات المتاحة بحرّية، وأن النتيجة الإجمالية لذلك هي الوصول إلى أكثر أساليب توزيع الثروة حكمة (وهي العمل في الحالة الأولى)، والسلطة السياسية (في الحالة الثانية).

كانت الرأسمالية والديمقراطية تشتركان في المنطق الداخلي نفسه: إذ يفترض أن كلاً من الأسواق الحرة والديمقراطية النيابية يعمل على خير وجه، عندما يتخذ الأفراد قرارات منطقية - سواء أكانوا يشترون الممتلكات أم يبيعونها، أم يقبلون المقترحات أو يرفضونها. ويسلّم العملان [كتاب ثروة الأمم وإعلان حقوق الإنسان] بوجود مجال عام، تعرفه الكلمة المطبوعة التي يتمتع كل من يقرأ ويكتب بفرص متساوية للوصول إليها؛ كما أن لهما عدوًا مشتركًا: وهو الحكام المستبدون القادرون على استخدام السلطة استخدامًا تعسفيًا لمصادرة الممتلكات وتقييد الحريات.

وللبنية الداخلية للحرية شكل حلزوني مزدوج: يتجه أحد فرعيه – الحرية السياسية– إلى أعلى على نحو تتابعي مع الفرع الآخر – الحرية الاقتصادية. لكن هذين الفرعين لا بد أن يظلا منفصلين –برغم تشابكهما– حتى تحافظ بنية الحرية على سلامتها. فإذا كانت الحرية السياسية والحرية الاقتصادية شقيقتين في تاريخ الحرية؛ فإن زواج المحارم الذي قد يقع بين الثروة والسلطة هو ما يمثل أشد تهديدات الديمقراطية فتكًا. فإذا كان من السهل الحصول على السلطة مقابل المال، فإن تركيز أحدهما في يد واحدة يمكن أن يضاعف احتمال فساد كل منهما. فعندئذ يتجه الشكل الحلزوني للحرية إلى أسفل نحو تركيبات فاسدة من السلطتين السياسية والاقتصادية المركزة.

ذلك ما حدث على مدار التاريخ البشري؛ فقد أصبحت الثروة والسلطة، مرارًا، مركّزتين في أيدي قلة قليلة، تعزز هيمنتها وتثبتها على حساب الأغلبية. وقد ظهر هذا النموذج المعتاد في صور عديدة مختلفة، وقطعته استثناءات نادرة بارزة منها أثينة القديمة والجمهورية الرومانية التي استمرت مدة قصيرة.

كان تأسيس الولايات المتحدة يمثل انحرافًا واعدًا عن هذا النموذج. فلأول مرة في التاريخ، تمكن عدد كبير من الأفراد، من استخدام المعرفة بصورة منتظمة للتوسط بين الثروة والسلطة. ولأن المصدر الشرعي الوحيد للسلطة في أمريكا كان موافقة الشعب؛ لم تكن الثروة لتقايَض بالسلطة السياسية.

إن نشأة السلطة العادلة من موافقة الشعب، تعتمد على سلامة عملية التفكير التي يتم عبرها إعطاء هذه الموافقة. فإذا أفسد كلٌّ من المال والخداع عملية التفكير، فإن موافقة الشعب تعتمد على مقدمات كاذبة، ومن ثم فإن أي سلطة تشتق منها، تكون زائفة وظالمة في جوهرها. فإذا اغتصبت موافقة الشعب عن طريق التلاعب بالمخاوف الضخمة، أو اختلست بزعم التوجيه الإلهي، فإن ذلك يسلب الديمقراطية قوتها. وإذا كان التعطيل المؤقت للعقل يجعل نسبة كبيرة من المواطنين تفقد الثقة في سلامة العملية، فإن ذلك يتسبب في إفلاس الديمقراطية.

وإذا لم تعد هناك مشاركة للمواطنين؛ فإن من يرى من بينهم أمارات الفساد أو عدم المنطقية، لا يجد طريقة للتعبير عن مخاوفه ولفت انتباه الآخرين الذين قد يشاركونه فزعه، بعد فحص الدليل ذاته؛ فلا يمكن إيجاد الكتلة الحرجة المعارضة بين الأفراد المعزولين بعضهم عن بعض، وينظرون عبر مرايا أحادية الاتجاه في غرف جدرانها عازلة للصوت، ويصرخون ما شاؤوا دون أن يسمعهم أحد. وإذا توقف عدد من المواطنين عن المشاركة في عملية الديمقراطية فإنها تموت.

كان مؤسسونا يشعرون بالقلق تجاه مخاطر تركيز الثروة؛ حتى إن ألكسندر هاميلتون، وهو المحافظ البارز، كتب قبل «المؤتمر الدستوري» مباشرة عن «النزوع الحقيقي للطبيعة الإنسانية» الذي قد يؤدي إلى محنة في الدولة الجديدة، يقول: «كلما زادت الثروة وتكدست في أيدي القلة، وساد الترف في المجتمع، عُدَّت الفضيلة إلى حد بعيد تابعًا مخلصًا للثروة، ومالت الأشياء للانحراف عن معايير الجمهورية».

ولقد حذر المؤرخ الروماني بلوتارك -الذي كانت كتاباته التاريخية معروفة لكثير من مؤسسينا- من أن «عدم التوازن بين الغني والفقير، هو أقدم العلل التي تصيب جميع الجمهوريات، وأشدها فتكًا».

وكتب مؤسس الرأسمالية، آدم سميث، في كتابه «ثروة الأمم» عن النخب صاحبة السلطة الثرية الفاسدة عبر تاريخ العالم الذي سبق فجر العهد الجديد: «إن مقولة كل شيء لنا ولا شيء لغيرنا تبدو -في كل عصر من العصور التاريخية- شر ما يقوله طغاة البشر».

كذلك كتب بولس الرسول في رسالته إلى تيموثي: «حب المال أصل كل شر».

كما كتب الدكتور صامويل جونسون، الذي انتشرت قراءته بين مؤسسينا في خمسينيات القرن الثامن عشر أن العقل في أي جمهورية: «قوة تحذرنا من الشر». وقد أدرك مؤسسونا أن صفة الحذر هذه ضعيفة جدًا أمام إغراء السلطة الشديد. وحسب عبارة إيمانويل كانط، أشد الفلاسفة الأوروبيين تأثيرًا في عصر التنوير، الذي كان معاصرًا لجونسون: «إن الاستمتاع بالسلطة يفسد حتمًا حكم العقل ويسيء استعمال حريته».

وكما ذكرت في المقدمة، أصبحت فكرة حكم الذات محتملة بعد ظهور الصحافة المطبوعة -وإثر عصر التنوير- وتوزعت المعرفة بفضلها على الأفراد على نطاق واسع، ونشأ سوق للأفكار يقوم على سلطة العقل. وما إن أصبح في الإمكان مناقشة القرارات بحرية، بدأ العقل يحل محل الثروة بوصفه المصدر الرئيس للسلطة.

عندما يكون ما تقوم به الحكومة متاحًا بالكامل لفحص مواطنيها وخاضعًا للمناقشة والجدل الفعال، يصبح من الصعب إخفاء الاستخدام الفاسد للسلطة العامة من أجل مكاسب شخصية. وإذا كان حكم العقل هو المعيار الذي يقوّم به كل استخدام للسلطة الرسمية، يمكن عندئذٍ لجماعة المواطنين الواعية الكشف عن أشد خطط خرق الثقة العامة تعقيدًا وضبطها. إضافة إلى ذلك، فإنه عندما تصعد الأفكار أو تهبط حسب جدارتها، يميل العقل إلى دفعنا في اتجاه قرارات تعكس أفضل المتاح من حكمة الجماعة كلها.

لكن العقل وحده لا يكفي، فلا بد من وجود ساحة عامة متاحة للجميع، يمكن للأفراد عبرها التواصل بحرية لإلقاء الضوء على الاستخدام غير المشروع وغير الحكيم للسلطة. وقد أكدت هنّا (أرندت) -التي كتبت عن الديكتاتورية في القرن العشرين- على أهمية المجال العام في هذه العملية: «إن العلاج الوحيد لإساءة أفراد لا يتولون مناصب أو لا يعملون بالعمل العام استخدام السلطة العامة، يكمن في المجال العام ذاته، في ضوء ما يظهره كل عمل يتم داخل حدوده، وفي الوضوح التام الذي يُفرَض على كل من يدخلونه».

فإذا لم تكن الساحة مفتوحة تمامًا يصبح هؤلاء الذين يتحكمون في الدخول إليها حجّابًا، فإن كانوا يتلقون مالاً مقابل الدخول، فإن من لديه قدر أكبر من المال تكون له قدرة أكبر على المشاركة، وتصبح الأفكار الصالحة الموجودة في عقول الرجال والنساء الذين لا يمكنهم دفع ثمن عضوية الساحة العامة، غير متاحة للتفكير والتأمل. وعندما تُعرقل آراؤهم، تبدأ جدارة الأفكار التي كانت دومًا قلب نظرية الديمقراطية

النابض بالتضرر. وعندئذٍ يأتي حوار الديمقراطية مفتقرًا إلى حكم العقل ويسهل التلاعب به.

وهذا بالضبط ما يحدث في أمريكة، فقد كان لدينا سوق للأفكار قائم على الكلمة المطبوعة، يسهل الدخول إليه، فحل محله عالم أساسه التلفاز يصعب النفاذ إليه، وقد أدى ذلك إلى تحول جذري في طبيعة سوق الأفكار وعملياته في الولايات المتحدة.

عندما لا يتمكن غير الأغنياء من الدخول إلى الساحة الرئيسة التي يتلقى منها أغلبية الشعب معلوماتهم، فإن من يمكنهم دفع ثمن القبول يصبح لديهم تأثير أكبر بصورة آلية، وتصير آراؤهم أهم من آراء الآخرين، ومن ثم تتغير أولويات الدولة.

ولنأخذ مثالاً واحدًا من أمثلة عديدة، أثناء السنوات الطويلة الماضية، كانت الدعوة إلى خفض ضريبة الأيلولة على 100/1 من 1% من أغنى الأسر في أمريكة، (ولا يزال دافعو الضرائب وحدهم هم من يخضعون لها) تقدم بوصفها أولوية أكثر أهمية من الحاجة إلى توفير الحد الأدنى من الرعاية الصحية لعشرة ملايين أسرة، لا يحصلون حاليًا على أي رعاية صحية على الإطلاق.

عندما تحدد الثروة الوصول إلى الساحة العامة؛ فإنها تتسبب في تشويهات مماثلة أثناء الحملات الانتخابية. ففي أمريكة الحديثة، يضمن المرشح الذي يجمع أكبر قدر من المال، الهيمنة على شكل الخطاب السياسي الذي يستخدمه الناخبون أساسًا لخياراتهم.

ويقوم الاتصال بين المرشحين لمواقع التمثيل القومي والناخبين الأمريكيين حاليًا في الأساس على الدعاية التلفازية أحادية الاتجاه، التي تستغرق ثلاثين ثانية والتي اشتراها المرشحون بمبالغ ضخمة تبرع بها لهم بصفة عامة النخب، التي تهتم بشراء نتائج سياسية معينة مقابل ما يسهمون به، فالمال يأتي ممن يمتلكونه، فمن يملكون المال يُدفعون لإعطائه للمرشحين الذين يعدون بتصرفات بعد الانتخابات ستسعد المسهمين - فهم ركائز هذه المنظومة. وربما لا يرضى الناخبون بهذا السلوك لو أنهم علموا بما يجري. لكن المرشحين والمسهمين لديهم القدرة على تجاهل مصالح الناخبين الحقيقية؛ لأنه يمكن صياغة آراء الناخبين حاليًا عن طريق الحملات الإعلانية الضخمة، التي يمكن شراؤها.

بل إن الكونجرس بمجلسيه -النواب والشيوخ- يشهد تناميًا لدور المال المتنامي في عملية إعادة الانتخاب المقترنة، وتراجعًا كبيرًا للنقاش والتشاور العقلاني، وهذا مناخ يؤدي إلى انتشار الفساد المؤسسي. فالفضيحة التي تورط فيها عضو جماعة الضغط جاك أبراموف، وألحقت به الخزي ليست سوى قمة جبل جليدي عملاق يهدد سلامة الهيئة التشريعية الحكومية بأسرها. وثمة خطوات تتخذ حاليًا في الكونجرس الجديد للحد من هذا الخطر، لكن المشكلة الأساسية لا تزال موجودة.

وقد نادى الإصلاحيون مرارًا بإصدار قوانين وتشريعات جديدة تهدف إلى التحكم في قدر الأموال، التي يمكن للأفراد والجماعات إعطاؤها للمرشحين، كما نادوا بتجريم أشكال معينة من هذا الفساد الذي اتخذ طابعاً مؤسسيًا.

مع ذلك، فمن المتوقع أنه ما دامت المشكلة الأساسية هي الافتقار إلى مشاركة فعالة من الناس في مراجعة قرارات موظفيهم المنتخبين وسياساتهم وتحليلها، فإن هذه القوانين واللوائح الجديدة لا تخضع للمراجعة ومن ثم تُنتهك على نحو متكرر - روحًا إن لم يكن نصًا. كما أن الصيغ الجديدة للمفاسد القديمة، تتجاوز في سرعتها العملية التشريعية والتنظيمية بصورة كاملة، لدرجة أنه قد يصبح الأمر فكاهيًا لو أنها لم تكن علامات حركة لولبية هابطة تأخذ ديمقراطيتنا في طريقها.

وما دام المواطنون الأفراد لا يستطيعون استخدام العقل والمنطق كأداتين يمكنهم بهما فحص الأفكار والآراء والسياسات والقوانين وتحليلها بدقة شديدة، فإن القوى الفاسدة ستقوم بصياغة تلك السياسات بدلاً منهم؛ إذ إن امتناع العامة عن المشاركة هو ما يقوي شوكة الفاسدين. كذلك فإن الصمت المفروض على العامة هو ما يمنع الناس من مشاركة الآخرين في عمل جماعي، لإعادة استخدام العقل وسيطًا بين الثروة والسلطة.

وعندما يكتفي الناس بالمشاهدة والاستماع، ولا يكون لهم دور في الحديث، تكون الممارسة برمتها خادعة، وربما يمكن أن نطلق عليها: **الديمقراطية الأمريكية: فيلم سينمائي** فهي تبدو في الظاهر كالحقيقة، لكن غرضها الحقيقي هو عرض ما يشبه الديمقراطية التشاركية؛ وذلك لإنتاج نسخة زائفة من موافقة الشعب. ومع عدم القدرة على فحص المقترحات المقدمة، أو استكشاف جوانب السياسات غير الواضحة، يتم دومًا إقناع الناس بالترحيب بسياسات تضر بمصالحهم.

وما دام لدى الناخبين حتى الآن قدرة حقيقية على انتخاب زعمائهم، فليس أمام من يرغبون في شراء السلطة بالثروة أن يفعلوا ذلك -جزئيًا- عن طريق الإنفاق على توسيع حملات العلاقات العامة في محاولة لصياغة آراء الملايين، الذين يقضون وقتًا طويلاً في مشاهدة التلفاز. ويبدو الأمر في بعض الأحيان كما لو أن الحديث الديمقراطي الحقيقي يتم فعلاً، لكنه يتدفق في اتجاه واحد في الأساس - من هؤلاء الذين يجمعون مالاً يكفي لشراء الإعلانات التلفازية، إلى أولئك الذين يشاهدون الإعلانات وليس لديهم من وسائل الاتصال المؤثرة في الاتجاه المعاكس، إلا قليل.

لكلمة (corruption) [فساد] أصل لاتيني هو (corruptus) بمعنى «تحطيم أو تدمير». فالفساد يدمر تمامًا تلك الثقة اللازمة لتوازن التركيبة الكيميائية الدقيقة في قلب الديمقراطية النيابية. والفساد -في صورته المعاصرة- يشمل في معظم الأحيان زواجًا محرمًا بين السلطة والمال، ويمثل عملية مقايضة إساءة استخدام السلطة العامة بالمال، ولا يهم ما إذا كان من بدأ عملية المقايضة هذه هو صاحب المال أم صاحب السلطة، فالمقايضة في حد ذاتها هي لب الفساد. ولا يهم ما إذا كان الثراء الخاص ثراءً ماديًا أو ما يعادله من تأثير أو مكانة اجتماعية أو جاه أو سلطة؛ إذ إن الضرر يقع باستبدال الثروة بالعقل بطريقة احتيالية في تقرير كيفية ممارسة السلطة. ولا يهم ما إذا كان بعض الناس أو كثير منهم، يرون في السلطة المشتراة نفعًا؛ فإن الضرر كله يكمن في الخداع الذي تمت به العملية.

وعندما تتوقف هيمنة العقل على عملية صنع القرار، فإنها تكون أشد طوعًا لما تمليه السلطة الغاشمة، ومن ثَمّ يتنامى إغراء الفساد. ومن المؤكد أنه في السنوات الأخيرة كانت هناك سلسلة من الأمثلة الفاضحة على الفساد، وسوء الاستخدام المضلل للسلطة العامة لتحقيق مآرب خاصة. فالأنشطة التي تتسبب حاليًا في أعظم الضرر على صحة الديمقراطية الأمريكية وسلامتها؛ أنشطة قانونية في معظمها. وتشترك جميع المفاسد في شيء واحد هو: افتراض الفاسدين الواضح بأنهم لا يخشون الغضب العام، وأن قلة قليلة من الناس ستدرك ما يقترفونه من مفاسد.

إن جميعهم «يفترضون» شعبًا جاهلاً. فلم يكن بوش ليصف بثقة مشروع قانون يزيد من تلوث الهواء بأنه «مبادرة السموات الصافية» -أو يطلق على مشروع قانون يزيد من اجتثاث الغابات القومية «مبادرة الغابات الصحية»- ما لم يكن واثقًا من أن الشعب لن يعرف أبدًا ما تعنيه مشروعات تلك القوانين فعليًا.

ولم يكن ليعيّن كين لاي من إنرون؛ وهي شركة طاقة أمريكية، ليقوم بهذا الدور البارز في الانتقاء الدقيق لأعضاء اللجنة الفيدرالية لتنظيم الطاقة (كانت خيارات لاي تنقل مباشرة إلى إدارة شؤون العاملين في البيت الأبيض، وتشير الدلائل إلى أن لاي قد شارك في إجراء المقابلات الشخصية للمرشحين)، ما لم يكن الرئيس واثقًا تمامًا من عدم انتباه أحد إلى جهاز سياسي غامض مثل اللجنة الفيدرالية لتنظيم الطاقة. وبعدما تم تعيين أعضاء اللجنة الفيدرالية بإشراف السيد لاي وموافقته

الشخصية، واستمرت «إنرون» في التهرب من دفع الضرائب المفروضة على الكهرباء في كاليفورنية وغيرها من الولايات، دون أن تعوقها القوانين الفيدرالية، التي تحاول حماية المواطنين من سلوك الشركة الإجرامي.

وعلى هذا النحو، يُفَسر احتلال محامين وأعضاء جماعات ضغط عددًا كبيرًا من أهم مناصب وكالة حماية البيئة، ممن يمثلون أخطر مسببي التلوث في مجالاتهم الصناعية، حتى يضمنوا ألا يشمل قانون تجريم التلوث المفرط شيئًا لا يرضون عنه.

لقد جعلوا الثعالب الخاصة حراسًا على حظائر الدجاج العامة. والصادم أن عددًا كبيرًا من الوكالات والوزارات الأخرى تتَّبع هذا النموذج نفسه. لكن ثمة قدرًا ضئيلاً من الغضب؛ لأنه لا يزال يوجد قدر ولو ضئيل من الحوار ثنائي الاتجاه في ديمقراطيتنا، فالأشجار تسقط يمنة ويسرة في الغابات دون أن يسمع لها صوت. وما كان يمكن لهذا السلوك أن يحدث، لو كانت هناك فرصة يمكن فيها الكشف عن الفساد المؤسسي في ساحة عامة تؤثر في نتائج الانتخابات.

ولقد حذر توماس جيفرسون، من أن تركيز السلطة في يد الهيئة التنفيذية قد يؤدي إلى الفساد ما لم يقم الشعب بفحص شامل ودقيق للتعيينات فيها. ومن ثَمّ، فإن المناصب التي يتم التعيين فيها في الحكومة الفيدرالية، يمكن أن تتم المزايدة عليها بسبب المصالح التجارية التي تتأثر إلى حد بعيد بما يتخذه هؤلاء المعيّنون من قرارات. وقد كتب جيفرسون يقول: «إنها [المناصب الفيدرالية] إذا حجبت عن أعين الناس، يمكن التصرف فيها بالبيع والشراء، كما في الأسواق».

وحسب أيديولوجية بوش، فإن هناك تضافرًا بين خطط وأهداف الشركات الكبرى التي تدعمه، وتدعم خطته العامة الظاهرة للحكومة التي يتزعمها؛ فإن خيارات تلك الشركات تصبح سياساته، وسياساته تصبح من أعمال هذه الشركات. وبذلك يصبح البيت الأبيض حتمًا مدينًا بالفضل إلى ائتلاف المصالح التي تدعمه ماليًا، لدرجة أنه يشعر بأن عليه أن يعطيهم ما يريدون، وأن ينفذ ما يقولون. وفي حين يحب الرئيس بوش أن يتمثل صورة للقوة والشجاعة، فإن الحقيقة هي أنه مروَّضٌ أخلاقيًا في وجود رعاته الماليين الكبار، وداعميه السياسيين الأقوياء -لدرجة أنه نادرًا- إن لم يكن مطلقًا -ما يرفض أي شيء يطلبونه- ولا يهم ما قد تمليه المصلحة العامة.

لقد ألقى مكيافيللي الضوء على هذه الظاهرة في فلورنسة قبل خمسة قرون؛ إذ قال: «غالبًا ما يضطر الأمير الذي يود الاحتفاظ بسلطته، أن يكون غير صالح. ذلك لأنه عندما تكون الفئة، التي ترى ضرورة الاعتماد على مساندتها فاسدة، سواءً كانت عامة الشعب أو الجنود أو النبلاء، فإن حاجاتك الملحّة تجعلك تكيف نفسك حسب مزاجها، وترضيها، فالتصرفات الأخلاقية الفاضلة في هذه الحالة لن تجلب لك سوى المتاعب».

ومثلما نتج عن تعيين أعضاء جماعات الضغط -في مجال الصناعة في المناصب الرفيعة في الوكالات التي تشرف على رؤسائهم السابقين- نوع من الفساد الذي يتخذ طابعاً مؤسسيًا، مع التخلي عن تطبيق القوانين واللوائح في البلاد، كان القرار الشائن الذي يقضي بوقاحة بمنح عقود وحيدة المصدر، بلا مناقصات، قدرها 10 بلايين دولار

إلى شركة هاليبيرتون، التي كان يعمل فيها ديك تشيني نائب الرئيس، والتي كان أجره الشهري منها 150 ألف دولار سنويًا حتى عام 2005، فهذا القرار أقنع معظم المراقبين بأن العجز والمحاباة والفساد قاموا بدور مهم في تقويض سياسة الولايات المتحدة في العراق.

وليس من قبيل المصادفة أن الفحص الرسمي المبدئي للمبالغ الطائلة المتدفقة عبر سلطات الولايات المتحدة في العراق، يُظهر حاليًا أن بلايين الدولارات من الأموال التي خصصها الكونجرس، وعوائد نفط العراق قد اختفت دون أي إشارة على الإطلاق إلى مكانها أو متلقيها أو أوجه إنفاقها أو موعد إنفاقها، وقد انتشرت حاليًا تهم الفساد المستشري.

لقد رفض الرئيس توصيات خبراء مكافحة الإرهاب بتعزيز الأمن الداخلي؛ لأن أكبر المسهمين في الصناعات الكيميائية، وصناعة المواد الخطرة، وصناعة المواد النووية عارضوا هذه الإجراءات. وبالرغم من توصية قوات حرس الحدود بتعزيز أمن الموانئ أيضاً، فقد اختار رفض التوصية بناءً على معلومات وفرتها له المصالح التجارية التي تدير الموانئ، ولا ترغب في تحمل نفقات تنفيذ الإجراءات الأمنية الجديدة ومصاعبها.

كذلك قوّض الرئيس برنامج الرعاية الصحية بأن حل محله مشروع جديد تمامًا أعدته شركات الأدوية الكبرى، وهي من أكبر المسهمين في الحملة. وكان بوش قد أصدر أمرًا سريًا، علمنا به بعد الواقعة، إلى من قام بتعيينهم مسؤولين عن الرعاية الصحية بأن يحجبوا عن الكونجرس حقيقة مشروع الرئيس، وتكلفته الحقيقية حتى ينتهي الكونجرس من التصويت عليه. وعندما امتنع بعض رجال الكونجرس عن تأييد

المشروع، قام الموالون للرئيس بالاستهزاء بقوانين الكونجرس وذلك بأن أبقوا مدة التصويت البالغة 15 دقيقة مفتوحة لأكثر من ساعتين، بينما كانوا يحاولون بكل وقاحة رشوة أعضاء الكونجرس، الذين صوتوا في البداية ضد الرئيس وتهديدهم وإجبارهم على تغيير تصويتهم، ليصلوا إلى عدد يكفي لتمرير المشروع بشق الأنفس. وسأعود لمناقشة ما تضمنه بيع هذا المشروع للكونجرس من خداع في الفصل الرابع.

أوضحت تلك الأنشطة وغيرها، بما لا يدع مجالاً للشك، أن إدارة بوش في البيت الأبيض تمثل تحولاً جديدًا في تاريخ الرئاسة. فهو يظهر أحيانًا حريصًا على أداء الخدمات لمؤيديه وممموليه، لدرجة تجعله يبدو وكأنه لا يكاد يرفض لهم طلبًا - حتى إن كان ذلك على حساب المصلحة العامة.

وقد قال جورج دبليو بوش عند توليه السلطة: « أقسم، وأكرر القسم، إنني لم أمارس السياسة لأبني عشي أو لأبني أعشاش أصدقائي».

يكمن لب القسوة في لعبة بوش في أنه بغرابة شديدة أتى بمجموعة من الخطط السياسية التي تتسم بالأنانية والجشع، ثم بسط عليها سلطة أخلاقية زائفة، فضلل بها كثيرًا من الأمريكيين الذين كان لديهم رغبة قوية وحقيقية في أن يعملوا الخير في هذا العالم. وأثناء تلك العملية، يقتنع هؤلاء الأمريكيين بمنحه تأييدًا كاملاً لخططه التي تضر فعلاً بأسرهم ومجتمعاتهم.

هناك عدد من الجمهوريين -من بينهم سياسيون مخضرمون من عهد ريجان، وحتى (ويليام اف..) أبي حركة المحافظين الحديثة- يعبّرون حاليًا بصراحة عن فزعهم من إخفاقات رئاسة بوش الملحمية.

لقد تجاوزت الولايات المتحدة أخطار عديدة كانت تهدد سلامتها، وتحملت أوقاتاً طويلة، شوهت فيها مستويات عالية من الفساد أهداف الأمة، وشوهت عمليات الديمقراطية. وفي كل حالة سابقة، استعاد الناس والصحافة والمحاكم والكونجرس سلامة النظام باستعمال العقل، لكن الأمر هنا مختلف، فهيمنة سياسات الثروة المطلقة اليوم شيء جديد.

أثناء عصر التنوير عندما كان للعقل الأولوية على الكنيسة والملك، كان ينظر إلى مصدري التقدير التقليديين في المجال العام -المنظومة السياسية والمنظومة التجارية- بوصفهما حليفين فلسفيين طبيعيين.

وقد آمن مؤسسونا إيمانًا كاملاً بقدرة الشعب الحر، على استعمال قوة العقل لحماية الجمهورية من أشد شر كانوا يخشونه وهو: تركيز السلطة، الذي قد يتحول إلى طغيان واستبداد، وكان ينظر إلى الرأسمالية على أنها تعمل في مجال منفصل تمامًا.

لم يعد المال مشكلة في حد ذاته؛ لأن أهمية المال -في النهاية- تتوقف على مدى موافقة الآخرين على قبول مقايضته بالسلع أو الخدمات أو التصرفات. ولم يكن أحد ليتصور، في الجمهورية الأمريكية الجديدة أن تلك السلطة يمكن شراؤها بالمال. فقد كانت السلطة توضع في نطاق مختلف تمامًا -النطاق الديمقراطي- حيث تسود سلطة العقل.

كان الحد الفاصل بين هذين النطاقين يضيق ويتسع عبر الزمن، وكان دائمًا مصدرًا للتوتر. ويمكن رؤية هذا الخط الفاصل في التناقض بين عبارة آدم سميث: «الحياة والحرية، والسعي إلى الثروة»، وكلمات جيفرسون الشهيرة في إعلان الاستقلال: «الحياة والحرية والسعي إلى السعادة».

قبل نحو عامين تقريبًا من إعلان الاستقلال، تبنى أول كونجرس للمستعمرات* التبشير بإعلان عرف باسم «إعلان حقوق المستعمرات»، واستخدموا فيه عبارة: «الحياة والحرية والثروة». (كان الدكتور صامويل جونسون أول من ابتكر عبارة «السعي إلى السعادة» في عام 1759). وفي تعليقه على مسودة جيمس ماديسون الأولى للدستور، كتب توماس جيفرسون عام 1787 أنه قرر «الإصرار» على أن يلحق به «وثيقة حقوق» يمكن أن تعلن عن : «(1) حرية الأديان (2) حرية المطبوعات (3) الاحتفاظ بحق إجراء المحاكمات أمام هيئة محلفين في القضايا كافة (4) منع الاحتكار في التجارة (5) منع وجود جيش عامل (دائم)».

هذا الاهتمام «بالاحتكارات التجارية» كان سيعاود الظهور مرارًا، وقد أظهر أنه بالرغم من عدّ الديمقراطية والرأسمالية نظامين متكاملين وبينهما دعم متبادل، فإن التناقضات الداخلية لعبارة «الرأسمالية الديمقراطية» كانت موجودة من البداية. فالديمقراطية تبدأ بمقدمة منطقية هي: خلق البشر سواسية، في حين تبدأ الرأسمالية بمقدمة منطقية هي أن المنافسة سينتج عنها حتمًا عدم مساواة اعتمادًا على الفروق في الموهبة والجهد والثروة: فهاتان المنظومتان القيميتان كانتا الفلسفتين الحاكمتين في مجالين مختلفين من مجالات الحياة.

* المقصود هنا كونجرس مكون من نواب المستعمرات الثلاث عشرة التي كانت تمثل كيان الولايات المتحدة أثناء الثورة الأمريكية، والتي تشكلت منها فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استمرت دورة انعقاد هذا الكونجرس في المدة من 1774 - 1789 . (المترجمة)

أحدث «الخط الفاصل» الذي يضع الحدود بين الرأسمالية والديمقراطية، هزات أثناء السنوات الأولى للجمهورية. ففي الأعماق تحت السطح تتكون ضغوط تكتونية* أشد قوة. فقد فرض الاستعباد -خطيئة أمريكة الأولى- صدامًا بين الفكرتين المتناقضتين «الثروة» و«الحرية»، اللتين كانتا تتصارعان بقدر متكافئ من القوة تقريبًا. لكن بدا أن هاتين الصفيحتين التكتونيتين قد كونتا طبقة صخرية صلدة استطاعت الجمهورية الأمريكية أن تقوم عليها، أثناء العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر.

كان أحد التوترات الأولى هو شرط حيازة ممتلكات لاستحقاق التصويت. فقد كتب جون آدمز في خطاب له عام 1776 أن: «الحجج والبراهين نفسها» التي أدت إلى المطالبة بإسقاط شرط حيازة ممتلكات، يمكن أن تؤدي إلى مطالب أخرى: «ستظهر دعاوى جديدة؛ إذ ستطالب النساء بحق التصويت، وسيظن القُصّر [من هم دون الحادية والعشرين من العمر] أننا لا نعتني بحقوقهم كما ينبغي، وسيطالب كل من لا يملك شيئًا بصوت مساوٍ لصوت أي شخص آخر، في كل شأن من شؤون الدولة، وذلك يفضي إلى دحض الفروق كافة وتقويضها، وإخضاع الطبقات كلها لمستوى عام واحد».

* الصفائح التكتونية tectonics هي صفائح تكون القشرة الأرضية وبينها نقاط التقاء تحدث فيها عمليات باطنية نشيطة. ويمكن أن يحدث تصادم واحتكاك بين هذه الصفائح. والعمليات التكتونية هي التي تغير شكل قشرة الأرض فتشكل القارات والجبال إلخ. (المترجمة)

لقد كان آدمز محقًا في توقعه توالي مطالبات أخرى، حتى لو كان مخطئًا في محاولة إجهاضها، فضلاً عن أن المنطق الذي استند إليه هو وغيره في اشتراط الثروة لاستحقاق التصويت للناخبين، كان منطقًا ضعيفًا. ونتيجة لذلك، كان من المحتم أن الشوق الشديد للحرية، الذي تأجج باستقلال أمريكة سوف يباعد بين هذين المفهومين.

في أول الأمر، كان مؤسسونا يقدرون ويؤكدون على الدور الذي يمكن أن تقوم به الثروة والممتلكات في تعزيز الحكم الذاتي الحر عن طريق ضمان أساس لاستقلالية الحكم من جانب المواطنين، ولم يعدوا الثروة في حد ذاتها أمرًا سيئًا.

على العكس، كان الغني -إلى درجة معينة- يعدّ قوة إيجابية تكفل الحرية السياسية. إضافة إلى أن أحد خيوط الإصلاح البروتستانتي المؤثرة في أمريكة، تتضمن أن الرخاء قد يكون علامة على أن الرب قرر أن يكون صاحبُ المال واحدًا من قلة اصطفاهم ليجعل مثواهم الجنة.

عندما قام «الثوار الأمريكيون» بثورة ضد الملك الإنجليزي، رأى كل واحد منهم في ثروة الآخر مؤشرًا للتفكير المستقل وحافزًا للترابط. وكانت لديهم المخاوف نفسها من فرض الملك ضرائب جائرة، وتهديده لثرواتهم، بقدر اهتمامهم نفسه بتهديده لحريتهم تقريبًا. وكما كتب جيفرسون في إعلان الاستقلال: «ومن أجل دعم هذا الإعلان، باعتماد قوي على حماية العناية الإلهية، فقد أمن بعضنا بعضًا على حياتنا وأموالنا وشرفنا المقدس».

وكانت «جماعة ملاك الأراضي» في مستعمرة أمريكة، في النهاية، هم ورثة النبلاء والتجار الذين أعدوا وثيقة «ماجنا كارتا»* قبل نصف ألفية، وحتى في حينها، أشعل الاستقلال الاقتصادي عن الملك الرغبة لمزيد من الحرية السياسية.

مع ذلك كانت المطالبة بحيازة ممتلكات شرطاً لاكتساب حق التصويت، بصورة ما، إظهارًا آخر لعدم ثقة مؤسسينا في تركيز السلطة. فالفرد الذي لا يملك شيئًا يحتمل أن يكون تابعًا للآخرين؛ لذلك فهو تحت رحمة الآخرين ومن ثم عاجز عن إخضاع صوته لعقل لم تلوثه ممارسة سلطة اقتصادية على حكمه. وكان هذا يعكس فهمهم المعاصر لكيفية تطور الحرية السياسية عن عصور الظلام، فالأفراد الذين كونوا ثروة تكفي لإشعارهم بدرجة من الاستقلال عن الحكومة الملكية؛ كانت لديهم القدرة على أن يفهموا بوضوح يكفله نور العقل.

أدرك المؤسسون أن حيازة الممتلكات مؤشر - وإن كان غير دقيق - على الكفاية الاجتماعية والعقلانية في التفكير - وهي بالتحديد الصفات التي تلزم المرء ليكون ضمن وحدة تجمع مفكرين مستقلين، يمكن لحكمهم الجماعي أن يشكل الأساس للحكم الذاتي.

مع ذلك، كان محتمًا أن يعلو منطق الديمقراطية على شرط حيازة الممتلكات لاستحقاق التصويت. وكانت أشهر الحجج وأشدها تأثيرًا هي حجج بنيامين فرانكلين، الذي صاغ القضية بأسلوب بسيط جداً؛ لكي يمد حق الانتخاب حتى يتجاوز حائزي الممتلكات؛ إذ قال:

* Magna Carta أي الوثيقة العظمى، وهي وثيقة الحقوق التي أكره النبلاء الإنجليز الملك جون على إقرارها في عام 1215 م. (المترجمة)

هناك رجل يمتلك اليوم حمارًا يقدّر ثمنه بخمسين دولارًا، فأهّله ذلك للتصويت، لكن الحمار نفق قبل الانتخابات القادمة، وكان الرجل قد صار أكثر خبرة بمرور الزمن، واتسعت معرفته بمبادئ الحكومة ودرايته بالبشر، لذلك أصبح مؤهلاً بدرجة أكبر لاختيار الحكام على أساس سليم – لكن الحمار هلك، فلا يمكن للرجل التصويت. والآن، خبروني أيها السادة، بالله عليكم، من يملك حق التصويت؟ الرجل أم الحمار؟

لسوء الحظ، لم يكفِ المنطق ولا الأخلاق لتبديد الفهم الفاسد «لحيازة الممتلكات» الذي كان أساس العبودية. فقد كان الاستعباد سخرية حية واضحة من المبدأ الرئيس في الديمقراطية. وكان تضمين العبارة البغيضة «الثلاثة أخماس» في دستور الولايات المتحدة الأصلي علامة على العمى الأخلاقي السائد لدى مؤسسي أمريكة، حيث كان الاستعباد مسألة مهمة. وحتى برغم حظر الاستعباد في دستور 1789، كان مثالاً على فساد الديمقراطية؛ بسبب فرض «حق» الملكية غير الأخلاقي.

جاء قرار أبراهام لينكولن بعد ذلك بتحرير العبيد –في أوج الحرب الأهلية التي سببتها العبودية– بعد تاريخ طويل من اتساع حركة إلغاء الاستعباد. وبعد ذلك بنحو قرن تقريبًا، حاربت حركة الحقوق المدنية الأمريكية في منتصف القرن العشرين، مثل حركة إلغاء الاستعباد قبلها بنحو قرن، من أجل حرية سياسية كاملة للأفارقة الأمريكيين باستخدام لغة النبي موسى ورموزه، التي استخدمها قبل ثلاثة آلاف عام ليحرر اليهود من الاستعباد.

لم يأت الصدى الطبيعي لتلك الرسالة بسبب هيمنة التراث اليهودي المسيحي في أمريكة، الذي يشترك فيه اليهود والأفارقة الأمريكيون فحسب، ولا بسبب أن الحركة كانت استمرارًا للكفاح نفسه الذي أنهى العبودية قبل مئة عام سبقتها في الولايات المتحدة فحسب؛ بل جاء أيضًا لأننا ببساطة عددنا تضافر الحرية السياسية والحرية الاقتصادية أمرًا مسلمًا به.

أثناء زلازل الحرب الأهلية، كانت الولايات المتحدة منقسمة انقسامًا عنيفًا إلى نصفين؛ وكانت قضية الاستعباد هي الأساس في ذلك الانقسام. ولم يكن خط الانقسام بين الشمال والجنوب فحسب، وإنما أيضًا بين هؤلاء الذين سعوا لإتمام منطق الديمقراطية، وهؤلاء الذين أصروا على نشر الرأسمالية بالقتال للاحتفاظ بحق امتلاك غيرهم من البشر؛ فلم تعد «الرأسمالية الديمقراطية» -كما فهموها سابقًا في أمريكة- الصخرة الصلدة التي تأسست عليها الدولة، وإنما هي كيانان هائلان منفصلان انفصل أحدهما عن الآخر، ثم اصطدما بعنف معًا. ولأن الحرية انتصرت، تم تدمير سوق بيع البشر وشرائهم.

ولقد أنقذ الجمهورية انتصار لينكولن الساحق لحرية الروح الإنسانية؛ لكنه لكي يكسب الحرب اضطر إلى الاعتماد على الشركات التي تنتج العتاد الحربي، وتنقل الجنود بالسكك الحديدية، وتركز القوة الصناعية في الشمال ضد الاقتصاد الزراعي في الجنوب، بصفة عامة. وأثناء تلك العملية أزال لينكولن عددًا كبيرًا من القيود التي كانت مفروضة على الشركات أثناء العقود السبعة الأولى للجمهورية.

عبّر توماس جيفرسون عن اهتمامه بما عده خطرًا داهمًا في عام 1821 – بعد أكثر من عشر سنوات من تركه الرئاسة قائلًا: «تتخذ بلادنا حاليًا مسارًا ثابتًا لترى أي طريق سيوصلها إلى الخراب، ولتدرك بدمج السلطة أولًا ثم بالفساد، عاقبتها الحتمية. وستكون الهيئة القضائية الفيدرالية هي محرك دمج السلطة، أما الهيئتان الأخريان [التشريعية والتنفيذية] فهما أداتا المفسد والفاسد.

وفي تكرار لكلام جيفرسون، حذر الرئيس أندرو جاكسون من أخطار السلطة الموحدة المغالى فيها، قائلًا: إنها تثير التساؤل «عما ينبغي بشأن حكم الشعب الأمريكي عبر نواب يتم اختيارهم في انتخابات نزيهة، أم إذا كان ينبغي إنفاق أموال شركة كبرى أو استخدام نفوذها سرًا للتأثير على عقله والهيمنة على قراراته».

وبرغم هذه المخاوف التي عبّر عنها عدد من رؤسائنا الأوائل بأساليب مختلفة، فإن دور الشركات كان لا يزال محدودًا حتى اندلاع الحرب الأهلية. وقد أدرك لينكولن الأخطار التي كان يعززها، إذ قال في عام 1864:

> إننا نهنئ أنفسنا؛ لأن هذه الحرب الطاحنة على وشك الانتهاء... لكنني أرى على المدى القريب أزمة تقترب، وتثير أعصابي وتجعلني أرتعد من أجل سلامة بلادي. فنتيجة للحرب، قويت شوكة الشركات، وسيعقبها مرحلة من الفساد في المناصب العليا، وستسعى سلطة المال في البلاد لمد مدة هيمنتها بالعمل على أهواء الناس، حتى تتجمع كل الثروة في

> أيدٍ قليلة فتخرب الجمهورية. وإنني أشعر في هذه اللحظة بقلق على سلامة بلادي أشد من أي وقت مضى، حتى في غمار الحرب. وأتمنى أن تكون شكوكي لا أساس لها.

من المؤكد أن مخاوف لينكولن ليست بلا أساس، فقبل اثنين وعشرين عامًا فقط حصلت «سلطات المال»، التي حذر منها، على قرار من المحكمة العليا، تم تأويله منذ ذلك الحين بأساليب تحرّف غرض التعديل الرابع عشر، الذي كان يقصد به منح العبيد السابقين حقوق الفرد كافة لتي كفلها الدستور «للأشخاص».

في عام 1886، ظل الاستشهاد بقرار المحكمة العليا: «مقاطعة سانتا كلارا ضد سكك حديد سذرن باسيفيك» طوال عقود -ولا سيما منذ تولي المحافظين عام 1980- لدعم فكرة عدّ الشركات -من الناحية القانونية- «أشخاصًا»، ومن ثم تتم حمايتها بموجب التعديل الرابع عشر. وكان ذلك أحد التطورات العديدة التي ميزت تصاعد نفوذ الشركات في كل من المجالين السياسي والاقتصادي في الحياة الأمريكية. ومع نهاية القرن التاسع عشر، صارت «الاحتكارات التجارية» التي أراد جيفرسون منعها في وثيقة حقوق الإنسان، وحوشًا كاملة تدهس الشركات الصغيرة بالمنافسة، وتستنزف المزارعين بتكاليف الشحن الباهظة، وتشتري رجال السياسة على المستويات كافة في الحكومة.

وأثناء نصف القرن الممتد بين الحرب الأهلية الأمريكية وبداية الحرب العالمية الأولى، أسهم التحول في العمل والاقتصاد مع تلك العوامل العديدة الأخرى، في التمهيد لحركات اجتماعية عديدة، كانت

تهدف إلى استخدام السلطة السياسية في علاج الأضرار والمشكلات، التي مر بها العمال في عصر الصناعة. وقد أدت الأهمية المتزايدة للإنتاج على نطاق واسع في التصنيع والسكك الحديدية في النقل، إلى هجرة جماعية من المزارع إلى المصانع. وأسهم التركيز الجديد للثروة في أيدي رجال الصناعة، مع عوامل أخرى عديدة، في تصاعد حالة الكساد الدورية، السيئة بدرجة ملحوظة، التي كان لها أثر أشد قسوة، على الأسر التي كانت تعتمد على أجر أسبوعي أكثر مما كانت تفعل حين كانت تعيش في المزارع. وقد اجتمعت هذه المصاعب مع الممارسات السيئة - مثل معايير الأمن المتسيّبة لمن يعملون على آلات قوية وخطرة، وعمالة الأطفال في مواقع العمل الصناعي والمناجم والمصانع وغيرها من البيئات غير الصحية، والأخطار الجديدة التي تهدد الصحة والأمن، بسبب الإنتاج الضخم والتعامل مع الأطعمة والأدوية، وسوء معاملة الموظفين، والأطعمة غير الصحية - اجتمعت كلها لتشكل قائمة من الشكاوى شارك فيها عدد كبير من ذوي الأحوال المتقاربة.

وعلى الرغم من المساوئ التي اقترنت بالممارسات الاحتكارية، وتركيز السلطة وفساد رجال السياسة، كانت الساحة العامة الأمريكية لا تزال مفتوحة ومتاحة للأفراد، وكان كثير منهم يعرضون بقوة وفصاحة قوانين جديدة للحد من هذه المفاسد. وكان لدى أبتون سنكلير وآيدا تاربيل وغيرهما من الصحفيين الإصلاحيين، الذين وُصفوا «بالباحثين عن الفضائح» القدرة على إيقاظ ضمير أمريكا بكلماتهم المطبوعة - لأن الصحافة المطبوعة كانت لا تزال تمثل وسيط الاتصال الرئيس في كل جانب من جوانب الحياة الأمريكية.

وقد أعطت الحركة التقدمية في العقد الأول من القرن العشرين صوت القانون وقوته إلى الداعين إلى تحسين هذه المساوئ، الذين كانوا في ازدياد. ولبقاء المصلحين قادرين على استخدام العقل في مركز وسط بين الثروة والسلطة، بدأ الخط الفاصل بين الديمقراطية والرأسمالية في التراجع لمصلحة الديمقراطية. فقبل أسبوعين من توليه سلطة الرئاسة في خريف عام 1901، بعد اغتيال الرئيس ويليام ماكينلي، قال تيودور روزفلت: «إن الثروات الفردية والجماعية الضخمة، وتركيبات رؤوس الأموال الواسعة التي ميزت تطور منظومتنا الصناعية، وخلقت ظروفًا جديدة، واستدعت تغييرًا للتوجه القديم للدولة والأمة نحو حيازة الممتلكات».

وفي منتصف ولايته الثانية، وبعدما ربح معارك عديدة ضد الممارسات الاحتكارية لصالح المصلحة العامة، قال روزفلت في ابريل من عام 1906: «خلف الحكومة الظاهرة تقبع حكومة خفية متوّجة، لا تدين بأي ولاء للشعب ولا تقر بأية مسؤولية تجاهه الشعب. لذا فمهمة رجل الدولة الأولى هذه الأيام هي القضاء على هذه الحكومة الخفية، وتحطيم التحالف غير المقدس بين الممارسات التجارية الفاسدة، والممارسات السياسية الفاسدة.

إن حركات الإصلاح كافة التي بدأت في العقود الأولى من القرن العشرين كانت تقوم على الاحتكام إلى العقل. وفي تراث توماس باين، قدم المصلحون بالمنطق الواضح وصفًا للمساوئ التي شاهدوها، والمعاناة التي نجمت عنها، والحاجة إلى إجراء حكومي لفرض وسائل شرعية ما كانت لتظهر طواعية. وبعد استيعاب هذه الأخبار المهمة أسبغ الرأي

العام القارئ، قوة سياسية على هذه الإجراءات عن طريق تكرارها لنوابهم المنتخبين في صورة طلب تمرير تلك القوانين الجديدة.

في أواخر القرن التاسع عشر، كانت الثورة الصناعية، والتمدن والصلات الجديدة التي ربطت بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، بما في ذلك السكك الحديدية، وخطوط البرق، من بين القوى التي أدت إلى نشأة سوق ضخمة ودعّمت اندماج ملكية الصحف في سلاسل قومية مثل صحف هيرست. وقد جاءت «الصحافة الصفراء» ببعض أسوأ الممارسات في تاريخ الصحف المطبوعة غالبًا، لاقترابها من أحقر غرائز الأمريكيين، بالأخبار الملفقة الفاضحة. وبرغم أن المنافسة -أيضاً- بين الصحف كانت في معظم المدن أعنف مما هي عليه اليوم، فإن دور مؤلفي الكتيبات والصحافة المستقلة بدأ يتقلص منذ وقت طويل مقارنةً بالقوة المتنامية لسلاسل الصحف.

مع ذلك، سرعان ما تغيرت طبيعة الساحة العامة في أمريكة تغيرًا حادًا مع ظهور أول وسيلة إعلام إلكترونية: **المذياع**.

وفي حين سمحت الصحافة المطبوعة للعامة بالمشاركة في الحوار القومي -عبر الرسائل والكتيبات والصحف- كان المذياع شيئًا مختلفًا: إذ كان وسيلة إعلامية أحادية الاتجاه، تقوم بتوصيل المعلومة، أو «المحتوى»، في وقت واحد لكل بيت، فيه جهاز استقبال، على نطاق واسع. وكما ذكر بول ستار -أستاذ علم الاجتماع- في كتابه «نشأة الإعلام»، فإن شبكتي الإذاعة الوطنية التي فرضت هيمنتها في كل الأسواق مع بداية ثلاثينيات القرن العشرين: إن بي سي، وسي بي إس، كانت تصل بفعالية إلى كل بيت في البلاد.

لم يكن المذياع متميزًا في كونه وسيلة أحادية الاتجاه فحسب، وإنما أيضًا لأنه أتاح للزعماء السياسيين، وكل من يمكنهم البث، الدخول إلى بيوت المستمعين الذين يبعدون عنهم آلاف الأميال. وكانت هذه هي المزية الثانية التي مكنت المذياع من إيجاد «جمهور ضخم من المستمعين». وقد أتاح المذياع للمتحدثين فيه تجاوز المؤسسات التقليدية مثل الأحزاب السياسية، ونقابات العمال، والجمعيات، والتواصل المباشر مع المستمع. وكان كل من لديه القدرة على التحدث في الإذاعة يمكنه أن يشارك ملايين الأسر كل ليلة.

كانت الآثار المجتمعية لهذه التقنية الثورية مختلفة تمامًا في الولايات المتحدة عنها في بقية دول العالم. ففي الولايات المتحدة، أصر المدافعون عن الديمقراطية على وضع قيود على هذه الوسيلة الجديدة. وقد كفل «مبدأ الحصص المتساوية» تلقي الأحزاب السياسية والمرشحين للمناصب قدرًا متساويًا من البث الإذاعي، وكفل «مبدأ العدالة» أن تتضمن البرامج وجهات النظر المختلفة، أما «معيار المصلحة العامة» فكان على المجموعة الصغيرة التي تحوز تراخيص إذاعية أن تراعي المصلحة العامة دومًا - وتعاقب بسحب الترخيص وإعطائه لآخرين إن لم تفعل.

في مناطق أخرى من العالم -ولا سيما في الدول التي لا تتمتع بتراث ديمقراطي عريق- ظهر المذياع من دون المحاذير التي وضعت في محلها في الولايات المتحدة، فضلاً عن أن المناخ السياسي في معظم أنحاء العالم كان شديد التقلب أثناء المدة ما بين الحربين تلك.

أسهم انتصار الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى في الرخاء الاقتصادي طوال العقد الواقع بين نهاية الحرب وبداية الكساد العظيم. لكن ألمانية خسرت الحرب، وكانت تعاني من تأثير العقوبات الاقتصادية التي طُبقت عليها بمقتضى معاهدة فرساي. وقد مهد سوء الأحوال الناجمة عن ذلك السبيل لتحول جذري ولتركيبة من المجالين الاقتصادي والسياسي.

شهدت الحرب العالمية الأولى نهاية حكم العائلات الملكية في روسية وألمانية وإمبراطورية النمسا والمجر. وكان يمكن سماع أصداء روما القديمة عند تحول السلطة من القيصر والإمبراطور، وسقوط آخر إمبراطورية متعددة الدول في أوروبة، التي كانت انحدارًا مباشرًا للإمبراطورية الرومانية المقدسة، وهي بدورها صورة باهتة لما كانت عليه روما من قوة ونفوذ، فمن المؤكد أن في شظايا النمسا المهزومة اليائسة كان يسير فنان هائج مختل محبط، بلغ به الأمر أن يرى نفسه وريثًا للإمبراطورية الرومانية، التي سماها الرايخ الأول، ثم أقام إمبراطورية ألمانية وعلى رأسها القيصر وسماها الرايخ الثاني.

في عام 1922، وبعد أقل من خمس سنوات من الهدنة التي أنهت الحرب العالمية الأولى، كان جوزيف ستالين يلقب بالسكرتير العام للحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الشيوعية المؤسس حديثًا، وكان زعيم الحزب الفاشستي الجديد في إيطالية، وبينيتو موسوليني يلقب برئيس وزراء الحكومة الائتلافية. وقبل ذلك بنصف عام، كان أدولف هتلر يلقب برئيس «الحزب الاشتراكي القومي الجديد في ألمانية».

احتاج الزعماء الثلاثة إلى عدة سنوات لتثبيت نفوذهم. وكان كل منهم يحشد الدعم لعقيدته الاستبدادية المقيتة باستخدام الوسيط القوي للاتصال الجماهيري، الذي ظهر لأول مرة أيضًا على مسرح العالم عام 1922: الإذاعة.

ظهرت الشمولية في ثلاثة أشكال متمايزة: كانت النازية والفاشية أختين توأمين وابنتي عمومة للشيوعية. وبرغم أن الاثنتين الأوليتين كانتا تعدان الثالثة عدوهما اللدود، كان الثلاثة يعتمدن اعتمادًا أساسيًا على الدعاية المقدمة عبر المذياع لتدبير السيطرة على القوى السياسية والاقتصادية كافة في الدولة بأسرها. ومهما كان اختلاف المبادئ بينهم، فقد كانت النتيجة واحدة في كل الأنظمة الديكتاتورية: تقليص حرية الفرد وحقوقه إلى أقصى درجة ممكنة.

ودون ظهور الإذاعة، كان هناك شك في أن تفرض الأنظمة الاستبدادية الطاعة على الشعب بالأسلوب الذي اتبعته. وكما قال جوزيف جوبلز؛ وزير الإعلام الألماني في عهد هتلر، لاحقًا: «لم يكن ممكنًا لنا تولي السلطة، أو استخدامها بالأسلوب الذي فعلنا دون المذياع...فالإذاعة هي الوسيط الأهم والأشد تأثيرًا بين الحركة الروحية والأمة، وبين الفكرة والشعب».

وبالمثل، كتب المؤرخ الإيطالي جياني إيسولا -في دراسته عن توحيد موسوليني السلطة- يقول: «ولدت الإذاعة في إيطالية تحت الحكم الفاشي، وقد استخدمتها الفاشية مباشرة منذ البداية من أجل الدعاية». ويضيف ماركو باللا، وهو باحث إيطالي آخر كتب عن

موسوليني قائلاً: «كان للحضور الدائم للدولة، الذي جعله المذياع ممكنًا، أثرٌ أشد فاعلية مما تستطيعه أي أداة دعاية أخرى».

أصبحت الدعاية علمًا، لكن تاريخ الكلمة يرجع فعليًا إلى حقبة «الإصلاح المضاد»، تلك الحقبة التي أولت فيها الكنيسة الكاثوليكية اهتمامًا جديدًا بتحسين فعالية جهودها في الإقناع، والتي صممت لتكسب قلوب وعقول الأوروبيين الذين كانوا يتحولون إلى البروتستانتية بأعداد ضخمة. وربما لهذا السبب، لا تزال كلمة دعاية Propaganda لا تحمل في أوروبة المعنى الازدرائي ذاته الذي تحمله في الولايات المتحدة.

لكننا نفهم الكلمة -ونفهم الظاهرة التي تمثلها- بوصفها شيئًا جديدًا في القرن العشرين. وتتيح لنا مشاهدة براعة جوبلز الفائقة في الدعاية، فهم مدى ما يمكن أن تكون عليه من فساد. فاللافتة المرفوعة فوق مدخل معسكرات الإبادة النازية: «العمل حرية»، ترمز إلى الاستخدامات الشريرة التي وضعها النازيون للإقناع القائم على عوامل نفسية.

كان الاتصال القائم على علم النفس قد تأسس في البداية على يد نمساوي آخر من جيل هتلر، هو إدوارد بيرنيز، وهو ابن أخت فرويد. تبنى بيرنيز رؤى خاله الثورية لينشئ علم الإقناع الجماعي الحديث - وهو لا يقوم على العقل، وإنما على التلاعب بأحاسيس اللاشعور ودوافعه. وقد غادر بيرنيز -الذي يعد أبا العلاقات العامة- النمسا قبل اعتلاء النازي السلطة بمدة طويلة، وهاجر إلى الولايات المتحدة حيث تحول إلى مجال الإعلانات التجارية، وبدأ تحولاً مماثلاً في مجال الإقناع السياسي.

أدى الجمع بين العلاقات العامة ذات الدوافع النفسية والبث الإعلامي الإلكتروني، إلى الدعاية الحديثة. ولم يتم فقط إزاحة العقل باستبدال الإذاعة بالطباعة؛ بل أيضًا بعلم العلاقات العامة كونه لغة رئيسة يتم التواصل عبرها في الساحة العامة - لأغراض تجارية وسياسية.

شملت إحدى اختراقات بيرنيز الأولى عمله لحساب شركة التبغ الأمريكية حين أجرى مقابلات شخصية لمحللين نفسيين؛ لاكتشاف السبب وراء عدم تدخين نساء عشرينيات القرن العشرين للسجائر. وبناء على رأيهم بأن نساء تلك المدة كن يعددن السجائر رمزًا ذكوريًا لقوة الرجال؛ ومن ثم فهي غير مناسبة للنساء، قام بيرنيز بتأجير مجموعة من النساء، ليرتدين ملابس المطالبات بحق المرأة في الاقتراع ويتصرفن مثلهن. وسار هؤلاء النساء في فيفث أفنيو في نيويورك في تظاهرة للمطالبة بحقوق المرأة، وعندما مررن بمصوري الصحف أخرجن السجائر وأشعلنها بزعم أنها «مشاعل الحرية». وقد نجحت الإستراتيجية في كسر مقاومة المرأة للسجائر.

وثمة انتصار ثانٍ يشمل شركة أخرى، شركة «بيتي كروكر»، فقد اكتشف بيرنيز أن النساء لا يشترين خليط الكعك؛ لأنهن يشعرن بالخجل من تقديم كعكة لأزواجهن لا يتطلب إعدادها إلا قليلاً من الجهد. فأوصى بيرنيز بتغيير التركيبة، لتتطلب إضافة بيضة طازجة، ومرة أخرى نجحت الإستراتيجية. فقد شعر النساء بأنهن فعلن ما يستحق المديح على ما قمن بخبزه، وبدأت مبيعات خليط الكعك تنشط بقوة.

أدرك بول مازور -شريك بيرنيز في العمل التجاري- الأهمية الكبرى للأساليب الجديدة في الإقناع الجماعي، إذ قال: «لا بد أن نحوّل أمريكة من ثقافة الحاجة إلى ثقافة الرغبة، ويجب تدريب الناس على أن يرغبوا، وعلى أن يريدوا أشياء جديدة، حتى قبل استهلاك الأشياء القديمة تمامًا. ويجب علينا أن نصوغ عقلية جديدة، فلا بد أن تتغلب رغبات الإنسان على حاجاته.

ويُستشهد دومًا بقول جورج أورويل: «الإعلان هو تحريك عصا داخل صندوق قمامة». ووسط كل هذا النقاش النظري، يجدر بنا أن نتذكر ما نتحدث عنه.

إن ما ينبغي أن يكون أشد الأمور إزعاجًا في ظهور هذه الأساليب الجديدة، هو ما تمثله من تهديد لمنطق الرأسمالية الداخلي. فقد أفسحت يد آدم سميث الخفية الطريق للعاملين في مجال التسويق، الذين لديهم القدرة حاليًا على تصنيع الاحتياج، فتلاعبوا بالخيوط غير المرئية لتحريك العرائس.

وكما ذكر في المقدمة، أوضح جون كينيث جالبريث، قبل ما يزيد عن خمسين عامًا، السطوة الغاشمة للإعلانات الإلكترونية الجماهيرية التي -إذا توافر لها المال لكافي- تمكنت من اصطناع الحاجة إلى منتجات لم يكن لدى المستهلكين أي فكرة عن حاجتهم إليها، أو رغبتهم فيها. أما صورة آدم سميث المجازية عن اليد الخفية فتأخذ بعدًا أعقد بسبب الإعلان الذي يشوه عملية الطلب، وباختصار، يضخّم هذا التشويه التناقضات الداخلية بين الرأسمالية والديمقراطية. (هذه التناقضات

أقل سطوعًا مما بين الشيوعية والديمقراطية، بكل المقاييس. ويقال إن جالبريث علق ساخرًا: «في ظل الرأسمالية يستغل الإنسان أخاه الإنسان، وفي ظل الشيوعية يحدث العكس تمامًا»).

ثمة نتيجة أخرى للأهمية الجديدة للإعلان الإلكتروني الجماهيري في الأسواق، وهي أنه توجد حاليًا صناعات عديدة في الولايات المتحدة تقتصر المنافسة -إلى حد بعيد- على الشركات التي تمتلك الثروة المركزة اللازمة لإعداد حملات التسويق الضخمة. ولا تزال الجودة الطبيعية في المنتج المذكور وسعره، أمورًا مهمة جداً -لكن قدرة المنافسين الجدد- بما فيهم أصحاب المشروعات الصغيرة على تحقيق تأثير سريع مفاجئ بتقديم إغراء أكبر للمستهلك، قد ضعفت بشدة.

إن ما ينتج من تركيز الثروة التجارية في أيدي عدد ضئيل من المؤسسات الضخمة، قد حدث بالتزامن مع تركز السلطة السياسية بدرجة أكبر في أيدي عدد اقل من الناس.

نتيجة لذلك، تولد دافع قوي لدى من يسعون لتحقيق مكاسب ضخمة من مشروعات فاسدة، لإيجاد سبل لتعطيل حكم العقل أو إعاقته، بوصفه المقياس الذي سيقاس به سلوكهم. لكن أشد المخادعين طموحًا، لم يكن ليتخيل أن حكم العقل بوصفه قوة مهيمنة في الساحة العامة، يمكن أن يضعف إلى الدرجة التي وصل إليها عقب الانتقال من الساحة القائمة على المواد المطبوعة، إلى الساحة القائمة على الإعلام الإلكتروني.

وكان من الحتمي أيضًا أن يبدأ بيرنيز بتطبيق آرائه النفسية وآرائه الخاصة بالتسويق الضخم على بيع الأفكار السياسية، إذ يقول: «لو أننا

فهمنا آليات العقل الجماعي ودوافعه، أليس من الممكن السيطرة على الجماهير وإخضاعهم لنسق موحد حسب رغبتنا دون أن يدركوا ذلك؟ لقد أثبتت الممارسة الحديثة للدعاية أن ذلك ممكن، على الأقل إلى درجة معينة، وداخل حدود معينة».

في عام 1922 -حين بدأ العالم يتعرف على المذياع وعلى موسوليني وهتلر وستالين- كان والتر ليبمان هو أول من اقترح ضرورة أن يتبنى أصدقاء الديمقراطية أيضًا أساليب الدعاية، برغم أنه لم يستخدم الكلمة نفسها؛ إذ استخدم بدلاً منها عبارة، ربما تكون أشد أثرًا عندي، وهي «تصنيع الإجماع». وفيما بعد أثارت هذه العبارة المأثورة اهتمام بعض مناهضي فلسفته، ومن بينهم أستاذ علم اللغويات في إم آي تي، نعوم تشومسكي، الذي اختار هذه العبارة لاحقًا لتكون عنوانًا لأحد كتبه «تصنيع الإجماع».

كان ليبمان -برغم حسن نيته- ساخرًا في تحليله، ونخبويًا في افتراضاته، وغير واقعي على الإطلاق فيما يتعلق بما سيلحق بالديمقراطية من أضرار، إذا آل اتخاذ القرارات النهائية إلى «طبقة حاكمة متخصصة» ثم يبعث للشعب بالدعاية. وكان هذا تحديدًا هو ما حدث مع غزو العراق.

قال ليبمان: «إن إدراك كيفية خلق الإجماع سيغير كل الحسابات السياسية، ويعدّل كل المبادئ السياسية. ونتيجة للبحث النفسي، المقترن بوسائل الاتصال الحديثة، مرت الممارسة الديمقراطية بمنعطف جديد؛ بل إنها تمر بثورة ربما أكثر أهمية من أي تحول في القوة الاقتصادية قاطبة».

في العقد اللاحق، استخدم الرئيس فرانكلن ديلانو روزفلت الإذاعة في التواصل، متجاوزًا رؤساء تحرير الصحف وغيرهم من الوسطاء، لإحداث تحول حاد في الحدود الفاصلة بين الديمقراطية والرأسمالية، حينما قام بخلق دعم عام لأهداف «العقد الجديد».

لكن القيود القانونية المفروضة على الإعلام الإذاعي في الولايات المتحدة، منعت استخدامه في المعالجة السياسية الساخرة التي كانت موجودة في كثير من الدول الأخرى – في أوروبة وآسية وأمريكة اللاتينية وإفريقية.

وقد أزيلت هذه القيود أثناء حكم ريجان بدعوى «حرية التعبير»، وكانت النتائج رهيبة. فلم يكن مؤسسونا ليتخيلوا قط أن سوق الأفكار يمكن أن تتغير بهذا العمق، لدرجة أن «موافقة الشعب» -وهي المصدر الأساسي للسلطة السياسية الشرعية في أي ديمقراطية- يمكن أن يصير سلعة.

وكان المذياع، طبعاً، مبشرًا بوسيلة البث التي تفوقه قوة وتأثيرًا دون شك، وهي التلفاز.

وكما ذكر في المقدمة، فإن التلفاز أيضًا وسيلة أحادية الاتجاه؛ لأن الأفراد يستقبلون ولا يرسلون، ويستمعون ولا يتكلمون، وتعطى لهم المعلومات ولا يشاركون فيها بدورهم، ولا يعلقون عليها بأساليب يمكن للآخرين سماعها. لذلك يتوقف تلقائيًا استخدام أدوات العقل لديهم بوصفهم مشاركين في الحوار العام.

وهناك مجموعة من النتائج المنفصلة كليًا ترتبط بهذا التغير في طبيعة الساحة العامة، وهي -هذه المرة- ليست متجذرة في التأثير على عمليات الإدراك الحسية، ولا التأثير على العمليات العقلية، أو على التوازن الداخلي بين العقل والخوف والإيمان، وإنما هي متجذرة -هذه المرة- في الوقائع الاقتصادية المحضة الخاصة بماديات الوسيلة نفسها. ولأنها -حتى عهد قريب- كانت منظومة مركزية، فإنها تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة للتحكم المتزامن أو شراء إنتاج البرامج، وبثها من نقطة محددة إلى مئات الملايين من الناس. وقد أدى ذلك إلى سيطرة من يملك قدرًا أكبر من الثروة على برامج التلفاز والبث التلفازي.

بالإضافة إلى ذلك، يتقلص عدد الأصوات في وسائل الإعلام في حين يتنامى تأثير أصحاب الصوت المسموع. ولقد تقدمت عملية تغيير الملكية -فعلاً- تقدمًا بالغًا لدرجة أنها أزعجت بعض أعضاء الكونجرس من الحزب الجمهوري المحافظ، لتجعلهم يشتركون مع أعضاء الحزب الديمقراطي في معارضة جهود لجنة الاتصالات الفيدرالية، التي كانت تسعى لجعل عالم المعلومات أكثر أمنًا فيما يخص مسألة الاحتكار.

وبالنسبة للجيل الأول من البث التلفازي، كان من بين الأمور الفيزيائية لهذه الوسيلة الإعلامية، الاعتماد على النطاق الكهرومغناطيسي للبث المباشر، وفصل كل قناة عن الأخريات بطول كافٍ للموجات، حتى إن الشبكة الناتجة كانت تعاني نقصًا شديدًا في الترددات المتاحة الصالحة للبث. وقد نجمت نتيجتان عن تلك الأمور الفيزيائية: أولها، أن قلة الترددات كانت تعني أنه لا يمكن استخدام إلا عدد ضئيل فقط من الترددات أو القنوات في كل منطقة جغرافية منفردة. والثانية، كان على

الحكومة دور تحديد من يعطي امتياز استخدام هذه المصادر النادرة وطبقًا لأي معيار.

وقد أثرت اقتصاديات البث على الأجيال الثلاثة اللاحقة من التوزيع التلفازي: المحطات الأرضية والأقمار الصناعية والإنترنت. ففي كل حالة من هذه الحالات، كانت الأمور المادية الخاصة بنظام البث، والتصميم المحدد تؤثر على البنية الاقتصادية للمنظومة. فبالنسبة إلى البث الأرضي (الكابل)، فإنه كان احتكارًا طبيعيًا، بمعنى أن الاستعمال الكهربائي أو شبكة الهاتف الأرضية تمثل احتكارًا طبيعيًا؛ ومن مصلحة المجتمع الحد من عدد الكابلات والخطوط الملحقة بأقطاب خشبية حول الحي، أو المدفونة تحت أرضية الشارع، وهكذا دفعت اقتصاديات المنفعة وسيلة الكابل نحو احتكار طبيعي.

ومن ثَمّ، يظهر النوعان نفسهما من قابلية التأثير بالفساد. أولهما: إنك تحتاج إلى قدر هائل من الثروة لبناء مثل هذه المنظومة وصيانتها وتشغيلها. والثاني: أنك تحتاج إلى نفوذ سياسي لتلقي الرعاية الحكومية اللازمة لكي تكون المحتكر الطبيعي الوحيد، وكما أنك تحتاج إلى تسهيلات حكومية لكل الخيارات السياسية التي تنجم عن المعيار المستخدم في هذه الخيارات. وبالمثل، في حالة البث بالأقمار الصناعية، تُقلص تكلفة تدشين القمر الصناعي في مداره -إلى حد بعيد- عدد الشركات القادرة على دفع هذه التكلفة.

ويتوقع بعضهم أن الإنترنت؛ المنظومة الثالثة للبث التلفازي، قد يُحدث في آخر الأمر تحولات مؤثرة في طريقة إنشاء التلفاز وبث برامجه.

وسيتم تناول هذا الموضوع بتفصيل أكبر في الفصل التاسع تحت عنوان «جماعة المواطنين وثيقة الصلة».

وهكذا، تشكلت إحدى أوضح عمليات تركيز القوى وأشدها خطورة في الإعلام، حيث استخدمت التكتلات القوية ثرواتها لتكتسب قوة أكبر ومن ثَمّ ثروة أكبر. وقد جعلت القيود المادية والاقتصادية على إنشاء تلفاز هذه النتيجة تحديدًا -بوجه عام- أمرًا حتميًا. ومن الصعب التحديد الدقيق لمدى ما حدث من تغيير في ملكية وسائل الإعلام في جيل واحد فقط. فمن النادر اليوم أن ترى عملاً تجاريًا إعلاميًا تديره عائلة ما وتفخر باستقلالها، وتراثًا صحفيًا استمر حيًا فوق ستة أجيال؛ فمثل هذه الأعمال التجارية اليوم تعد جزءًا من تكتلات يُفرض عليها التزامات، من بينها تحقيق مطالب وول ستريت، وليس تحقيق توقعات آبائنا المؤسسين بضرورة وجود جماعة مواطنين واعية.

تستطيع التكتلات الكبرى اليوم إلى الهيمنة على أشكال التعبير عن الرأي التي تكتسح عقول المواطنين؛ فهي تنتقي الأفكار التي تذيعها، وترفع صوتها، لدرجة أنها تحجب أصوات الآخرين، مهما كانت صلاحيتها؛ لأن أصحابها ليس وراءهم رعاة أثرياء، فالنتيجة هي انقلاب الأمر الواقع الذي يطيح بحكم العقل، والجشع والثروة الآن هما ما يحدد النفوذ في مجتمعنا، كما أن النفوذ يستخدم بدوره لزيادة الثروة والسلطة وتركيزهما في أيدي قلة قليلة. وإذا كان هذا بدوره يبدو كلامًا مبالغاً فيه، فمن فضلك واصل القراءة، فإنني سأقدم وقائع فعلية.

الفصل الرابع

أكاذيب محبوكة

أثبت القرنان الماضيان تفوق اقتصاديات السوق الحرة على الاقتصاديات المركزية، وتفوق الديمقراطية على أشكال الحكم التي تركز السلطة في أيدي القلة. وفي كلتا الحالتين، يكمن أساس هذا التفوق في التدفق الحر للمعلومات.

كان توماس جيفرسون يرى أن الاتصال المفتوح هو مفتاح نجاح التجربة الأمريكية: «التي نثق بأنها في النهاية سترسخ حقيقة أن الإنسان يمكن أن يحكمه العقل والحق. لذلك ينبغي أن يكون هدفنا الأول أن نترك كل السبل المؤدية للحقيقة مفتوحة أمامه». كذلك كان آدم سميث -الذي وصف الحكمة الجماعية للسوق الحرة بأنها «اليد الخفية»- يعد التدفق الحر للمعلومات أمرًا جوهريًا لكفاءة الرأسمالية. فعندما تكون المعلومات متاحة للأفراد دون قيود، وتتدفق بلا معوقات عبر المنظومة السياسية أو المنظومة الاقتصادية، لن تقوم المجموعة الصغيرة نفسها من الناس باتخاذ القرارات، وإنما تتوزع القدرة على إصدار الأحكام على نطاق واسع عبر المنظومة برمتها، فيتمكن كل فرد من الإسهام في الحكمة الجماعية.

وعادة ما تكون القرارات التي تتخذ بهذا الأسلوب أفضل من تلك التي تتخذها أي مجموعة صغيرة، والتي تكون بطبيعتها أشد تأثرًا بمخاطر محدودية المعلومات والمآرب الخاصة. وتساعد الديمقراطية التشاركية -بسبب انفتاحها ومسؤوليتها- على الحد من الأخطاء في القرارات الخاصة بالسياسية القومية.

تقدم نظرية علم المعلومات -وهو علم جديد- طريقة لفهم سبب كون الديمقراطية -شأنها في ذلك شأن الرأسمالية- أشد كفاية في اتخاذ قرارات صائبة بمرور الزمن. فقبل سنوات قليلة حاول صديق لي هو داني هيليز -وهو مختص في علوم الحاسوب الآلي- أن يشرح لي بصير آليات عمل أحد الحواسب العملاقة التي تعمل بنظام التوازي الموسع، فقال إن الحواسب الأولى كانت تعتمد على وحدة تشغيل مركزية محاطة بمجال الذاكرة. فإذا أردت حلاً لمسألة معينة، كانت وحدة التشغيل المركزية ترسل الطلب إلى مجال الذاكرة لكي تسترجع البيانات، ثم تعيدها إلى مركز التشغيل، ثم ترد النتيجة مرة أخرى إلى الذاكرة. وتستهلك هذه الرحلات الحتمية الثلاث، جيئة وذهابًا، وقتًا ثمينًا وتستنزف جهدًا متصلاً بغيضًا.

إن الطفرة التصميمية التي اقترنت بمنظومة التوازي الموسع كان من شأنها تفكيك قوة وحدة التشغيل المركزية، وتوزيعها عبر حقل الذاكرة على عدد كبير من «المشغلات الدقيقة» المنفصلة والأصغر حجمًا - بحيث يوجد كل منها مع جزء من حقل الذاكرة الذي كان مسؤولاً عن تشغيله. وحين ينبغي أداء مهمة معينة، تعمل كل المشغلات

في آن واحد، ويقوم كل منها بتشغيل كم ضئيل من المعلومات. وعندئذٍ تكون الأجزاء المنفصلة من الإجابة أو حل المسألة في آن واحد لتجتمع في المركز، والنتيجة: رحلة واحدة، وتوفير للوقت والجهد والطاقة.

تقدم الصورة المجازية في تعبير «التوازي الموسع» أو «التفكير الموزع» تفسيرًا؛ للسبب وراء أن ديمقراطيتنا تتفوق على أي نظام حكومي يديره ملك أو حاكم مستبد، ففي حين تعتمد الأنظمة الاستبدادية على «المشغل المركزي» لإملاء الأوامر كافة، تعتمد الديمقراطيات النيابية على سلطة الناس المنتشرين في المجتمع ورؤيتهم، ويوجد كل منهم بجوار الجزء الذي يحوز جل اهتمامه -سواء رجلاً أو امرأة- في المجتمع.

وفي حالة رأسمالية السوق الحرة، تكون عملية اتخاذ القرار منتشرة على نطاق أوسع. وقد انهار اقتصاد الاتحاد السوفيتي؛ لأنه كان يعتمد على مشغل مركزي في اتخاذ القرارات الاقتصادية كافة، ولم ينجح ذلك النجاح المنشود؛ إذ انزوى الابتكار، واستشرى الفساد. ومع استمرار اعتماد اقتصاد كورية الشمالية على مشغل مركزي، أصبح الناس هناك اليوم على حافة المجاعة. لكن الاقتصاد الرأسمالي يوزع السلطة على من هم خارج المركز -أصحاب الأعمال والمستهلكين الذين يتخذون قراراتهم بصورة مستقلة بعضهم عن بعض- والحكمة المتراكمة عن ذلك تزاوج بين العرض والطلب، وتحدد كل منهما بإتقان.

ولنأخذ مثالاً ثالثًا على ذلك، فكثير من الأساليب الحديثة في مجال الإدارة تعتمد على مبادئ التفكير الموزع نفسها، حتى لو لم يسمونه كذلك؛ فبتوزيع الأفكار والمعلومات والمسؤولية على العاملين في الخطوط

الأمامية، تقوم المنظمات بتطوير نفسها، وتخدم العملاء بصورة أفضل، وتحقق منتجًا أعلى قيمة.

يعتمد كل مثال من هذه الأمثلة في نجاحه على البنية الأساسية نفسها، وبدلاً من الإصرار على أن تتخذ القرارات كافة في مكان واحد، وتوزع السلطة على نطاق واسع عبر المنظومة. ثم يتم تجميع حصة كل فرد من حل المسألة ليصير جزءًا من النتيجة الجماعية. ويسمى ذلك في الرأسمالية «العرض والطلب»، وفي الديمقراطية النيابية «تقرير المصير»، ومن الأمور الجوهرية في كل حالة أن يشترك جميع الأفراد المعنيين في بعض الخصائص الأساسية: على سبيل المثال، حرية الحصول على المعلومات التي تتدفق دون عوائق داخل المنظومة.

إن التحدي الذي يواجه أي منظمة ليس إقرار هذه الأوضاع فقط، وإنما تغذيتها والحفاظ عليها، وليس هناك مثال على كيفية عمل ذلك خيرًا من دستور الولايات المتحدة بنظام المساءلة والمحاسبة والتخطيط الدقيق الذي يهدف إلى دعم إنشاء الحكم الذاتي، حتى بعد أكثر من مئتي عام. فدستورنا -في أحد جوانبه- هو البرنامج أو «السوفت وير software» الذي يوجه عمليات منظومة التوازي الموسع لتشغيل القرارات السياسية.

مع ذلك، فإن الدور الذي تقوم به المعلومات تحوّل بصورة عميقة مع هيمنة التلفاز الجديدة على الصحافة المطبوعة. فطبيعة التلفاز بوصفه وصيفاً أحادي الاتجاه -حسب تركيبته الحالية على الأقل- مع قلة عدد شبكات التلفاز نسبيًا، وزيادة التركيز على الملكية، قد زادت في إغراء من

يتولون السلطة السياسية، للسعي إلى درجة أكبر من التحكم في المعلومات المتعلقة بأنشطتهم، التي ينقلها الإعلام الإخباري للشعب الأمريكي.

إن كل من شغلوا البيت الأبيض أخيراً -بما فيهم الإدارة التي عملت بها- أولوا اهتمامًا كبيرًا للمعلومات التي تطلقها الحكومة، وأغرتهم محاولة التحكم في الانطباعات التي تتشكل في أذهان الأمريكيين. ولسوء الحظ، أدى هذا الإغراء -أثناء الإدارة الحالية- إلى زيادة شديدة في استخدام التكتم، وهجوم مقصود على مصداقية نتائج البحث العلمي، التي قد تفسد سعي الإدارة نحو تهديد وإسكات حائزي أي معلومات يمكن استخدامها في تحدي القرارات التي اتخذها البيت الأبيض الحالي.

والأسوأ من ذلك، أن البيت الأبيض الحالي، قد شارك في حملة قوية غير مسبوقة لخداع الجماهير - خاصة فيما يخص سياساته في العراق. هذا الخداع القائم فعلاً يجعل ما قد يقوم به الشعب من تشاور حقيقي ونقاش هادف محالاً. فعندما تكذب أي إدارة على الناس، فإنها تضعف قدرة أمريكة على اتخاذ قرارات جماعية حكيمة فيما يخص جمهوريتنا.

أما وقد اتضح الآن الحجم الكامل لهذا الإخفاق التاريخي؛ فمن المهم أن نفهم كيف أمكن اقتراف هذا الكم الرهيب من الأخطاء في ديمقراطية عظيمة. ومن الواضح فعلاً أن أسلوب الإدارة غير الطبيعي، وغير الأمريكي في التكتم والرقابة والخداع الجماهيري المنظم، هو التفسير الأساسي لكيفية اقتراف أمريكة لهذه الكارثة.

لقد مرت خمس سنوات منذ أن عرض الرئيس بوش حجته لغزو العراق، واتضح الآن أن كل ما دار من نقاش كان في الواقع مبنيًا على أكاذيب. فلو كنا كوننا شعباً نعرف وقتها ما نعرفه الآن عن العراق، لنقصت قائمة الأخطاء الفادحة. فقد اختار الرئيس تجاهل -بل وفي معظم الأحيان قمع- الدراسات والتقارير والحقائق التي تتناقض مع الانطباعات الوهمية التي كان يقوم بغرسها في أذهان الشعب الأمريكي.

بدلاً من ذلك اختارت الإدارة التركيز على الأكاذيب المواتية لها، التي تُعرض بخطابات سطحية عاطفية ملتوية غير جديرة بالديمقراطية. وقد استغلت هذه الجماعة المخاوف لتحقيق مكاسب سياسية حزبية، ووضع أعضاؤها أنفسهم موضع المدافعين البواسل عن بلادنا، في حين أنهم في الواقع يضعفون أمريكة ولا يعملون على تقويتها.

لقد أخبرنا الرئيس أن الحرب هي خياره الأخير، لكن الواضح الآن أنها كانت دومًا خياره الأول. فقد أكد وزير خزانته السابق، بول أونيل، أن العراق كانت «تتصدر» موضوعات أول اجتماعات لبوش بمجلس الأمن القومي بعد عشرة أيام فقط من توليه السلطة: «وكان الأمر هو إيجاد طريقة لتحقيق ذلك».

وقيل لنا إن الرئيس سيوفر للنظام الدولي كل فرص النجاح، لكننا الآن نعرف أنه لم يسمح للنظام إلا بالعمل في نطاق ضيق؛ استرضاءً لوزير خارجيته ولتجميل الصورة.

كان التعليل الأول المقدم للحرب هو تدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق، والتي ثبت ألا وجود لها طبعاً. ونحن نعرف الآن - من

تصريحات بول وولفوتيز، النائب السابق لوزير الدفاع، أن هذا السبب تم اختياره بدهاء بعدما أظهر التحليل الدقيق للرأي العام الأمريكي، أن هذا أشد المقولات تأثيرًا في إقناع الناخبين بتأييد غزو العراق.

كان الأمر كأن إدارة بوش قد تبنت توصية والتر ليبمان بتحديد السياسات التي تريد اتباعها سابقاً ثم إطلاق حملة إقناع دعائية ضخمة «لتصنيع» موافقة الشعب على فعل ما عقدت «الطبقة الحاكمة المتخصصة» العزم على عمله فعلاً.

كان الأمر يشبه إشارات التمثيل المسرحي أو الفرق الموسيقية*، ومن المؤكد أنه «كانت» هناك إشارات من هذا النوع -فقد كانت حملة العلاقات العامة شديدة التنسيق- وكان عدد لا حصر له من المتحدثين الرسميين للإدارة قد بدؤوا إطلاق عبارات في الإعلام القومي، تفيد بأن «سحابة الفطر»** قد تهدد المدن الأمريكية إن لم نغز العراق لمنع صدام حسين من إعطاء أسلحة نووية للجماعة الإرهابية نفسها التي هاجمتنا فعلاً، وكان لهجومها عواقب قاتلة.

قيل للأمة إن صدام اشترى تقنية التخصيب، وإنه يسعى للحصول على مخزون من خام اليورانيوم من إفريقية. ويبدو أن الإدارة كانت تتمتع بمناعة ضد أي شعور بالإحراج أو الندم، حين ثبت تمامًا زيف الدليل الذي قدمته لإثبات كلا الادعاءين.

---

* إشارة أو تلميح للممثل المسرحي تُعْلمه بلحظة دخوله إلى خشبة المسرح، أو إشارة من قائد الفرقة الموسيقية لإعلام العازف بلحظة دخول آلته مع بقية الفرقة. (المترجمة)

** المقصود تلك السحابة الدخانية التي يسببها الانفجار النووي وتشبه الفطر أو عش الغراب. (المترجمة)

تخيل للحظة أنك رئيس الولايات المتحدة، وتخيل أنك تقف في جلسة مشتركة لمجلسي الكونجرس في بث تلفازي محلي مباشر، لتتحدث في المناسبة السنوية الوحيدة التي يطلب فيها الكونجرس من الرئيس أن يتحدث مباشرة إلى الكونجرس والشعب الأمريكي عن حالة الاتحاد، وأنك قدمت جزئية مهمة في قضية الحرب والسلام، وبعدما أنهيت خطبتك أعلن خبراء انتشار الأسلحة النووية في الأمم المتحدة أن الوثيقة التي قدمتها مزورة.

هذا ما حدث فعلاً، فقد أخبر الرئيس بوش الشعب الأمريكي بأن لديه دليلاً موثقاً على أن صدام حسين كان يسعى للحصول على اليورانيوم الخام من دولة النيجر الإفريقيّة، ولّمح إلى أن هذا بكل وضوح بغرض تخصيب اليورانيوم لتصنيع قنابل نووية. ثم طلب من البلاد تخيل مدى الرعب الذي يمكن أن يسببه سقوط إحدى هذه القنابل المصنّعة من هذا اليورانيوم الخام بسحابة تشبه الفطر، وانفجارها فوق إحدى المدن الأمريكية. لكن بعد أسبوعين من ذلك، أصدر محمد البرادعي، رئيس وكالة الأمم المتحدة التي تراقب انتشار الأسلحة النووية والحائز على جائزة نوبل، بيانًا كشف فيه للعالم أن الوثيقة التي بنى عليها الرئيس بوش هذه القصة المؤلمة، كانت في الواقع وثيقة ملفقة.

وإذا كنت رئيسًا ووقفت أمام جلسة مشتركة لمجلسي الكونجرس، وألقيت خطاباً يشاهدهُ بليون شخص في بث تلفازي مباشر إلى أرجاء الإعلام جميعها، وقدمت لهذا الحشد الجماهيري دليلاً خطرًا ليكون حجتك في خوض الحرب، ثم اكتشفت لاحقًا أنه لم يكن دليلاً كاذبًا فحسب وإنما «ملفقًا»، فهل كنت ستشعر بالإحراج؟ وهل كنت ستصر

على أن يتحمل شخص ما مسؤولية إعطائك وثيقة ملفقة؟ وهل سيكون لديك أي اهتمام باكتشاف من قام بتزوير الوثيقة ولماذا؟ وبتحديد كيفية وصولها إليك؟ ولماذا شجعت على الاعتماد الشديد على هذه الوثيقة في خطابك عن حالة الاتحاد؟ وهل كنت ستشعر بالندم؛ لأنك قدمت هذا الوهم الخطر للأمة التي تعتمد عليك في قيادتها؟

لقد كتب السير آرثر كونان دويل في إحدى قصص شارلوك هولمز البوليسية الشهيرة أن مفتاح اللغز كان «الكلب الذي لم ينبح». وفي حالتنا هذه لم يبدِ البيت الأبيض أي تذمر ممن زوّر الوثيقة التي وُضعت بين يدي رئيس الولايات المتحدة، واستخدمت في بث للتلفاز المحلي. وما يثير الدهشة أن البيت الأبيض لا يزال غير مهتم بمعرفة من قام بتزوير هذه الوثيقة. وبعد مرور أربع سنوات، لم يتم بعد تحديد المسؤول عن هذا الخداع والتضليل.

وفي خطاب حالة الاتحاد هذه، زعم بوش أيضًا أن مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، قد وجدوا أن صدام حسين قد حصل على أنابيب خاصة من الألومونيوم لاستخدامها في تخصيب اليورانيوم لتصنيع قنابل ذرية. لكن عددًا لا يحصى من خبراء وزارة الطاقة وغيرهم في مجال الاستخبارات، كانوا على يقين من أن المعلومات التي قدمها الرئيس لأمتنا خاطئة تمامًا. وفي وقت سابق ذكر لي الخبراء الحقيقيون في تخصيب اليورانيوم في الولايات المتحدة -وهم في أوك ريدج في موطني بولاية تينيسي، حيث تتم معظم عمليات التخصيب- أن رأيهم في ذلك أن احتمال أن تكون الأنابيب المذكورة مخصصة لأغراض

التخصيب صفر. لكنهم قالوا إنهم في أوك ريدج يشعرون بالتهديد من الإدلاء بأية تصريحات علنية تتعارض مع ما قدمه الرئيس بوش للشعب الأمريكي من تأكيدات.

وفي كل حالة تقريبًا، فإن المعلومات التي يستخدمها البيت الأبيض لجعل حجته لخوض الحرب مجهولة المصدر ومشوهة وسيئة العرض. وفي كل حالة، حين يتم بحث الأدلة، كانت هناك لا مبالاة مقصودة بمعرفة الحقيقة. والعكس هو الحيح حيث كان هناك إصرار قاطع على تنفيذ سياسات معدة سلفًا بغض النظر عن الدليل، أي إصدار الحكم أولاً ثم إجراء المحاكمة.

طبقًا لتقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر، نعلم الآن أنه في بضع ساعات من وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، كان الوزير رامسفيلد منشغلاً بمحاولة إيجاد صلة بين صدام حسين والهجمات. ولدينا شهادة تحت القسم لريتشارد كلارك، رئيس جهاز مكافحة الإرهاب في إدارة الرئيس بوش، يذكر فيها أنه في اليوم الثاني للهجمات؛ يوم الثاني عشر من سبتمبر، كان الرئيس يريد الربط بين الهجمات وصدام حسين بالإضافة إلى أن كلارك روى ذلك في البرنامج الإخباري «ستون دقيقة»:

> استدعاني الرئيس مع بضعة أشخاص آخرين إلى إحدى الغرف؛ وأغلق الباب وقال: «أريدكم أن تعرفوا إذا كان العراق هو من قام بذلك»....فقلت: «سيدي الرئيس، لقد فعلنا ذلك من قبل، وكنا نفحص هذا الأمر بدقة وبعقل

> متفتح؛ فلم تكن هناك أي صلة، سيدي الرئيس». فردَّ عليّ قائلاً: العراق، صدام، اكتشف إن كانت ثمة صلة»....جمعنا كل خبراء مكتب التحقيق الفيدرالي -إف بي آي- وكل خبراء وكالة الاستخبارات المركزية -سي آي إيه- فأعدوا جميعًا التقرير بوضوح وأرسلناه إلى الرئيس؛ فعاد التقرير ممهورًا بالرفض من مستشار الأمن القومي أو نائبه؛ عاد يحمل تأشيرة بالرفض تقول: «إجابة خاطئة. تعاد كتابته مرة أخرى».... ولا أظن أن الرئيس يرى مذكرات يمكن أن يكون بها إجابة لا تعجبه.

كان ذلك في اليوم الثاني بعد الهجمات، ولم يسأل عن أسامة بن لادن، ولم يسأل السيد كلارك، الإمبراطور المحنك في مكافحة الإرهاب في ظل رئاسة كل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، عن تنظيم القاعدة، ولم يسأل عن المملكة العربية السعودية ولا عن أي بلد آخر غير العراق.

وعندما أجاب كلارك عن ذلك السؤال الأول بقوله إن العراق لم يكن مسؤولاً عن الهجمات، وأن القاعدة هي المسؤولة، أصر الرئيس على التركيز على العراق. لذلك أمضى كلارك وقته في هذا اليوم - عقب أسوأ هجوم تعرضت له الولايات المتحدة على أرضها في التاريخ، بوصفه الرجل المسؤول عن مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض- يحاول إيجاد صلة بين الهجمات وشخص لا علاقة له بها على الإطلاق. وليس هذا نقدًا بطريقة الإدراك المتأخر، فهذه هي الطريقة التي كان الرئيس

يفكر بها حين كان يخطط لرد أمريكة على الهجمات. ولم يكن ذلك قراءة سيئة مؤسفة للأدلة المتاحة، وكان نتيجتها ربط خاطئ بين القاعدة والعراق؛ كان ثمة شيء آخر: اختيار متعمد لإيجاد صلة معينة سواء أوُجد دليل يدعمها أم لا.

عندما كان الرئيس بوش يعد لغزو العراق، أعطى مرارًا انطباعًا واضحًا بأن العراق كان حليفًا للجماعة الإرهابية التي هاجمتنا - القاعدة- وشريكًا لها. وفي الواقع، بعد هجمات 9/11 بوقت قصير، اتخذ الرئيس بوش قرارًا ببدء الإشارة إلى أسامة بن لادن وصدام حسين مقترنين، في تركيبة متكررة بليدة تقصد دمجهما معًا على أنهما شيء واحد في أذهان الناس. وقد استخدم هذه الطريقة مرارًا وتكرارًا بأسلوب بالغ التنظيم لخلق انطباع زائف في أذهان الشعب الأمريكي، وهو أن صدام حسين كان مسؤولاً عن أحداث 9/11.

وفي تعليق كان بعضهم يشعر بأنه ينتمي إلى ملف عنوانه «نكات تكشف معاني أعمق»، قال الرئيس بوش: «أتعرف، في مجال عملي، عليك أن تكرر الأشياء مرة بعد مرة بعد مرة حتى تستقر، وفي هذا دعم لما نطلقه من دعاية».

كان كالعادة يتلاعب بالألفاظ فيما يقول، ومن المؤكد أن براعة الرئيس الدقيقة المتسقة في حد ذاتها دليل على أنه كان يعرف تمامًا أنه يقول كذبة بارعة وخطرة، ويدور بوضوح حول الحقيقة مرة تلو الأخرى، كما لو كان قد تدرب على كيفية تفادي مواجهتها.

قبل نحو 2500 عامًا، قال سقراط؛ وكان من أوائل من درسوا الديماجوجية* دراسة جادة: «لذلك -أينما يخدع الناس فيصيغون آراءهم بمنأى عن الحقيقة- يتضح أن الخطأ قد تسلل إلى عقولهم عبر صور معينة تشبه تلك الحقيقة». لكن الرئيس بوش ونائب الرئيس ديك تشيني ينزلقان أحيانًا بعيدًا عن تلاعبهم المعتاد بالألفاظ، وفي لحظات عدم الانتباه يستخدمان عبارات لا تحمل أي شبه بالحقيقة على الإطلاق؛ بل إن الكذب يظهر بوضوح تام فيها.

ففي خريف عام 2002، قال الرئيس بوش بالفعل للشعب: «إنكم لا تستطيعون الفصل بين القاعدة وصدام». وقال أيضًا: «إن التهديد الحقيقي الذي تواجهه بلادنا هو الشبكات التي تشبه القاعدة ويقوم صدام حسين بتدريبها وتسليحها». وفي الوقت ذاته، كان تشيني -نائب الرئيس- يكرر إدعاءه بأن «ثمة دليلاً دامغًا على وجود اتصال بين القاعدة والحكومة العراقية». وبحلول الربيع، كان كولن باول، وزير الخارجية، يتحدث أمام الأمم المتحدة (في جلسة يقول الآن إنه نادم عليها) زاعمًا بأن هناك «رابطة شر بين العراق وشبكة القاعدة الإرهابية».

لكن الرئيس استمر في رفض كل الأسئلة المتعلقة بتصريحاته بقوله: «إن السبب الذي يجعلني لا أزال مصرًا على وجود علاقة بين العراق وصدام والقاعدة، هو أن هناك علاقة بين العراق والقاعدة». ولم يقدم دليلاً من أي نوع.

* الدهماوية، الدهماوي أو الديماجوجية والديماجوجي: مهيج أو خطيب شعبي يستغل الاستياء الاجتماعي لاكتساب النفوذ السياسي. (المترجمة)

وبمرور الوقت أنجز أعضاء الإدارة الأمر، إذ أظهرت استطلاعات الرأي أن 70% من الناس وصلتهم الرسالة التي أراد بوش أن تصلهم، واقتنعوا بأن صدام حسين كان مسؤولاً عن هجمات 9/11.

إن خرافة أن العراق والقاعدة كانتا تعملان معًا لم تكن نتيجة خطأ بريء وجهل من البيت الأبيض. فالرئيس ونائبه تجاهلا تحذيرات واضحة قبل بدء الحرب مباشرة -من وكالة استخبارات الدفاع في البنتاجون ومن سي آي إيه، وفي تقارير سرية رفعت مباشرة للبيت الأبيض- بأن هذا الزعم كاذب. وقبل الحرب مباشرة، أوضح موظفو الاستخبارات في أوروبة عدم وجود صلة؛ إذ قال مصدر رفيع المستوى من محققي الإرهاب الأوروبيين في عام 2002: «إننا لم نجد أي دليل على وجود صلات بين العراق والقاعدة. وإذا كانت هناك صلات لوجدناها، لكننا لم نجد أي صلة حقيقية من أي نوع».

لم يكن نشر البيت الأبيض هذه الخرافة من باب التهاون والإهمال؛ فعندما تخبر معظم المصادر الموثوق بها بدقة وبصورة متكررة الإدارة بعدم وجود أي صلة، لكنها وبرغم الدليل الأمثل آنذاك تستمر في تأكيدات للشعب الأمريكي، بجرأة وثقة تركت انطباعًا لدى 70% من الشعب بأن صدام كان على صلة بالقاعدة، وأنه المسؤول الأول عن هجمات 9/11، عندها لا يمكن أن نسمّي ذلك إلا تضليلاً.

وعلى الأقل هناك من حزب الرئيس نفسه من يقر بهذا الأمر؛ إذ قال السيناتور تشك هاجل، وهو عضو في لجنة العلاقات الخارجية بصراحة: «إن صدام حسين ليس متحالفًا مع القاعدة؛ فأنا لم أرَ أي

معلومات تؤدي بي إلى ربط صدام حسين بالقاعدة». لكن هذه الأصوات وغيرها لم تضع حدًا لحملة تضليل أمريكة المتعمدة. فعبر حقبة استمرت عدة سنوات، استخدم الرئيس ونائبه لغتهم الخادعة بدقة، أولاً لخلق ثم لتعزيز الخوف من أن العراق كان سيقوم بتسليح القاعدة.

وبعد الغزو، لم يسفر البحث المضني عن دليل على وجود صلة عن أي شيء. وبحلول أغسطس 2003، أُجبر موظفو مجلس الأمن القومي وموظفو الاستخبارات في إدارة بوش السابقة على الإقرار بأن الدليل المستخدم لإقامة هذا الإدعاء بالصلة بين العراق والقاعدة، يتناقض مع ما وصلت إليه وكالات الاستخبارات الرئيسة من استنتاجات. فقد قال جريج ثايلمان، محلل الأسلحة الذي كان يعمل في مكتب وزارة الخارجية للاستخبارات والأبحاث: «كان ما توصلنا إليه هو أن صدام بالتأكيد لن يوفر أسلحة دمار شامل للقاعدة لأنهما عدوان لدودان؛ إذ إن صدام قد يعد القاعدة موضع تهديد له، وقد تعارض القاعدة صدام بوصفه نوعًا من الحكم العلماني الذي تبغضه».

لذلك فعندما أصدرت لجنة 9/11 المشكّلة من أعضاء الحزبين تقريرها بعد عام من الحدث، ولم تجد أي دليل موثوق فيه على الصلة بين العراق والقاعدة، لم يكن مفاجئًا للبيت الأبيض. مع ذلك، فبدلاً من الصراحة التي كان الأمريكيون يحتاجون إليها ويستحقونها من زعمائهم، أصر البيت الأبيض على رأيه بوجود صلة بينهما. فقد زعم تشيني، نائب الرئيس، على سبيل المثال أنه يحتمل أن تكون لديه معلومات أكثر مما لدى اللجنة وقال: «كان من الواضح أن ثمة علاقة»

وكان عليها «دليل دامغ». وقد طرح تشيني هذا السؤال: «هل كان العراق مشتركًا مع القاعدة في هجمات 9/11؟ لا ندري».

وكما كتب الأديب توماس بينشون ذات مرة «إن استطاعوا أن يجعلوك تسأل أسئلة خاطئة، فليس عليهم القلق من الإجابات».

لكن يبدو أن الإدارة الآن تقلقها الإجابات في النهاية. فقد سلق نائب الرئيس تشيني صحيفة نيويورك تايمز بلسان حاد؛ إذ أصابه غضب شديد حين نشرت عنوانًا يقول: «**لم يجد المستشارون رابطة بين العراق والقاعدة**» - الذي كان في ذلك الوقت مجرد صياغة واضحة فقط لأمر معروف. وبتراكم الأكاذيب بعضها فوق بعض. قال تشيني آنذاك إنه لا يوجد «فرق جوهري حاليًا بين ما قاله الرئيس وما قالته اللجنة». بل حاول إنكار مسؤوليته الشخصية -في أي وقت- عن المساعدة في إيجاد الانطباع الخاطئ بأن هناك صلة بين القاعدة والعراق.

وقد آلت مقابلته الشخصية مع المذيع جون ستيوارت إلى أن تكون مادة دسمة لبرنامجه «العرض اليومي مع جون ستيوارت». فقد عرض ستيوارت إنكار تشيني الصريح أنه قال في أي وقت، إن ممثلي القاعدة واستخبارات العراق اجتمعوا في «براغ»، ثم ثبّت ستيوارت صورة تشيني وعرض مقطع الفيديو الكامل، الذي كان تشيني يؤكد فيه بصورة مباشرة ما أنكره. فقد أمسك به في شريط فيديو يكذب كذبة صارخة. وعند ذلك قال ستيوارت مخاطبًا صورة تشيني الثابتة على شاشة التلفاز: «إن من واجبي أن أخبرك أن النار شبت بسراويلك».

حتى الوزير رامسفيلد، الذي رأى كل المعلومات الاستخباراتية المقدمة للرئيس بوش التي تتصل بالعلاقة المزعومة بين القاعدة وصدام حسين، اعترف في النهاية جراء استجواب قاسٍ من الصحفيين قائلاً: «على حد علمي، لم أر أي دليل قوي يربط بين الاثنين».

إننا نعرف الآن أن مساعد رامسفيلد، دوجلاس فيث، قد أجرى عملية «استخباراتية» منفصلة وموازية داخل البنتاجون، كانت تستخدم لتقديم المعلومات الخاطئة إلى الرئيس مباشرة دون علم سي آي إيه، وغيرها من مراكز الاستخبارات المتخصصة في جمع المعلومات وتحليلها في حكومة الولايات المتحدة.

كان للبيت الأبيض مصلحة كبيرة في أن يثبّت في أذهان الشعب الأمريكي الاعتقاد بأن صدام حسين مشترك مع بن لادن. ولم يجرؤ على الاعتراف بالحقيقة، مخافة أن يبدو موظفوه كالحمقى تمامًا، لشن بلادنا حرباً طائشة لا داعي لها ضد دولة لم تكن تمثل لنا تهديدًا مباشرًا من أي نوع. ويظل هناك تأييد قوي جداً لقرار الرئيس بغزو العراق بين أولئك الأمريكيين، الذين لا يزالون على اعتقاد بوجود علاقة – والمدهش أنهم لا يزالون كثيرين. لكن بين هؤلاء الذين يقبلون حقيقة عدم وجود علاقة، سرعان ما اختفى تأييدهم للحرب في العراق وقرار شنها.

ويمكن فهم ذلك لأنه إن كان العراق لا علاقة له بهجمات 9/11، فلا صلة له بالمنظمة التي شنت الهجمات، وهذا إذاً يعني أن الرئيس قد جرنا إلى حرب لم يكن عليه خوضها، وأن أكثر من ثلاثة آلاف موظف

أمريكي لقوا مصرعهم وآلاف غيرهم أصيبوا، كما قتل وجرح آلاف العراقيين دون داعٍ.

كانت كذبة وجود صلة بين القاعدة والعراق أيضًا مفتاحًا لتبرير حصول الرئيس على السلطة الدستورية، فالسلطة هي كل ما يهم هذه الإدارة. وما دامت كذبتهم الكبيرة التي قدمت بصورة استعراضية ظلت حقيقة واقعة في أذهان الناس؛ كانت الأغلبية ترى أن الرئيس بوش محقٌّ في أن يولي نفسه سلطة شن الحرب حسب هواه. وكانت تعدّه محقًّا في تعليق قدر كبيرٍ من الحريات المدنية وفقًا لتقديره الشخصي. ومن ثم كان بإمكانه الاستمرار في تشويه الواقع السياسي الذي يعيشه الشعب الأمريكي.

فهل من الممكن أن بوش وتشيني كانا يصدقان حقًّا الوقائع الكاذبة التي دفعت الشعب الأمريكي وحلفاءنا لقبولها؟ لقد كتب ليوناردو دافينشي ذات مرة يقول: «إن أكبر خداع يعانيه الناس يأتي من آرائهم نفسها». كما كتب آي إف ستون، كاتب التحقيقات الصحفية، في مؤلفه «زمن العذاب»: «كل الحكومات تكذب، لكن الكارثة تقبع في انتظار الدول التي يتعاطى مسؤولوها الحشيش نفسه الذي يقدمونه للناس». فإذا كان بوش وتشيني يصدقان بالفعل وجود الصلة التي زعموها -برغم ما يناقض ذلك من الأدلة التي قدمت إليهما في الوقت نفسه- فإن ذلك في حد ذاته قد يجعلهما -في ضوء الأدلة المتاحة- غير مناسبين بحق لقيادة أمتنا. وعلى صعيد آخر، أفلا يكون احتمالاً أسوأ أنهما قد عرفا الحقيقة وكذبا مرارًا وبكثرة؟ فهل هما على قدر كبير من الغفلة، أم الغباء؟

في عام 2004، أعلن إلمر أندرسون؛ حاكم مينسوتا الجمهوري السابق، في مينابوليس أنه قرر لأول مرة في حياته معارضة رئيس من حزبه أثناء توليه السلطة؛ لأن بوش وتشيني، حسب قوله: «يصدقان معلوماتهما المحرّفة، وقد نشر كلا الرجلين الأكاذيب على رؤوس الأشهاد بحماسة إنجيلية». وقد عزى تحوله هذا إلى «سوء عرض الرئيس بوش – الذي يتسم بالتضليل والكذب المفضوح– لخطر أسلحة الدمار الشامل». وقال: «كانت أفغانستان هي مركز الإرهاب، ولم يكن للعراق علاقة بهذا الفعل الإرهابي، ولم تكن تمثل تهديدًا حقيقيًا للولايات المتحدة، كما زعم هذا الرئيس، ولم تكن ثمة علاقة للعراق كما هو واضح الآن، بأية عملية تسليح خطرة».

بعد مأساة فيتنام أخذت القوات المسلحة الأمريكية على عاتقها مسؤولية تعلم كل شيء ممكن من تجربتها في جنوب شرق آسية. وقام قادة جيشنا بالتخطيط لتحول تاريخي للفروع العسكرية باستخدام المنطق والعقل لتحليل كل خطأ ارتكب هناك وأي خطأ يرتكب. وكانت حرب الخليج الأولى والتدخل في البوسنة من بين النجاحات، التي نجمت عن دمج دروس فيتنام في أسلوب جديد أشد فعالية للإستراتيجية العسكرية.

ولسوء الحظ، أُجبرت البنتاجون على نبذ عدد كبير من هذه الدروس أثناء استعدادها لغزو العراق. على سبيل المثال، كان حجم قوات الغزو الأمريكية –كما نعلم الآن– أقل كثيرًا مما أوصى به الخبراء العسكريون. ففي فبراير من عام 2003، قبل نشوب الحرب، أخبر

الجنرال إريك شينسكي، رئيس أركان الجيش، الكونجرس أن الاحتلال يمكن أن يتطلب عدة مئات الآلاف من الجنود، لكن كان البيت الأبيض قد قرر بالفعل أن عددًا أقل كثيرًا يفي بالغرض. وبدلاً من الانخراط في مناقشة عقلانية بشأن هذه المسألة، تم تقليص سلطات شينسكي على عدم موافقته على فكرتهم المعدّة سلفًا - برغم أنه كان خبيرًا عسكريًا وهم ليسوا كذلك.

وقد فهم الرسالة غيره من الجنرالات والأدميرالات فتوقفوا عن التعبير عن معارضتهم للبيت الأبيض. وكان شينسكي على حق، طبعاً، وكان معظم الضباط العاملين في الوظائف العليا في البنتاجون يعرفون أنه على حق. لكن عملية صنع القرار لم تكن لتسمح باختلاف يتعلق بالمبادئ؛ ونتيجة لذلك لم تكن السياسة المختارة مبنية على الحكمة الجماعية.

وأثناء جهوده لإقناع الكونجرس بتأييد قراره بالإعداد لعملية غزو، وعد الرئيس بوش بأنه إذا جر البلاد إلى حرب؛ فإن ذلك سيكون فقط على أساس خططه المفصّلة التي أعدت بدقة بالغة. وبدلاً من ذلك، نعرف الآن، في تناقض صارخ مع ما قاله لنا آنذاك، إنه خاض الحرب بالفعل دون رؤية واضحة، ويقينًا دون استعداد لما بعد الواقعة التي راح ضحيتها حتى الآن ما يزيد عن ثلاثة آلاف أمريكي، وعدة عشرات الآلاف من العراقيين.

وقد قامت جماعة صغيرة من الرجال الذين يتصفون بالعناد في الإدارة -وكان عدد كبير منهم قد تجنب الخدمة في الجيش حين كانوا

أصغر سنًا- باستبدال قرار قادة البلاد العسكريين بقرارهم، وأدى ذلك إلى ارتكاب البلاد خطأ فادحًا. وكان ما توصلوا إليه من أننا لا نحتاج سوى قوة غزو صغيرة قائمًا على الافتراض الخاطئ نفسه، الذي أدى إلى رفضهم المتعجرف لإعداد خطة لاحتلال العراق بعد الغزو. فقد افترضوا بأن العراقيين سيستقبلون أفراد الجيش الأمريكي مهللين ومرحبين بهم حاملين أكاليل الزهور - وأن هؤلاء العراقيين أنفسهم الذين يشعرون بالامتنان سرعان ما ينشؤون أسواقًا حرة وديمقراطية ناجحة سليمة.

ولسوء الحظ، طبعًا، كان هذا الافتراض أيضًا خطأً جسيمًا، فإننا نعرف الآن من (سي آي إيه) أن هناك تحليلاً شاملاً دقيقًا لتبعات الغزو المحتملة -تم إعداده قبل الغزو بوقت طويل- توقع بدقة الفوضى والغضب الشعبي وتصاعد احتمال نشوب حرب أهلية، وأن هذا التحليل تم عرضه على الرئيس.

كان يمكن تفادي هذا الخطأ في التقدير تمامًا، كما نعرف الآن، ولكن تم التكتم على المعلومات التي كان يمكن أن تمنع هذا الخطأ. فقبل شهرين من نشوب حرب العراق، تلقى الرئيس بوش تقارير سرية شاملة ومفصّلة، تحذره من أن العواقب المحتملة لغزو العراق بقيادة أمريكية قد تزيد من دعم الأصولية الإسلامية، وتسبب انقسامات شديدة في المجتمع العراقي، ومستويات مرتفعة من الصراع الداخلي العنيف، وحرب عصابات تستهدف القوات الأمريكية.

مع ذلك، وبالرغم من تلك التحليلات، اختار الرئيس بوش التكتم على هذه التحذيرات وإخفاء تلك المعلومات، واتجه إلى نقل رؤية بوليانية* إلى الشعب الأمريكي بصورة سخيفة لمصادر واضحة التحيز ومثيرة للشكوك مثل أحمد الجلبي، وهو مجرم مدان ومحتال شهير.

وضعت إدارة بوش الجلبي على قائمة موظفيها، الذين يتلقون أجوراً شهرية، ومنحته مقعدًا مجاورًا للسيدة الأولى لورا بوش في خطاب حالة الاتحاد. ثم أرسلوه إلى بغداد في طائرة عسكرية مع قوة أمنية خاصة. ومع ذلك، قررت الإدارة في العام اللاحق أنه كان بالفعل جاسوسًا لحساب إيران، وأنه كان يخدع الرئيس طوال الوقت بوقائع مزيفة، وتكهنات كاذبة. والجلبي حاليًا موظف رفيع المستوى في الحكومة الجديدة في بغداد.

لقد أصبح أمرًا عاديًا للرئيس بوش أن يعتمد على أصحاب المصالح الخاصة، مثل تلك التي يمثلها الجلبي، فيما يخص المعلومات الأساسية المتعلقة بالسياسات التي تهم هذه المصالح. فقد كان من الواضح أن شركة إكسون للهواتف الخلوية هي أكثر مصادر معلوماته ثقة فيما يتصل بأزمة المناخ، وشركات الكيميائيات هي أكثر مصادر معلوماته ثقة، فيما يتعلق بإثبات خطورة كيميائيات معينة على البيئة أو نفيها. وكانت أكبر شركات الأدوية هي أشد مستشاريه ثقة فيما يتصل بمخاطر العقاقير الجديدة على الصحة. أما شركات التأمين فتعد أكبر مصدر للبيانات يمكن الاعتماد عليه في أي سياسة تؤثر عليها، وهلم جرًا.

* نسبة إلى بوليانا Pollyanna بطلة رواية تحمل اسمها للكاتبة الأمريكية إليانور بورتر، صدرت عام 1921، وكانت تتسم بالتفاؤل المبالغ فيه، والميل لإيجاد الخير في كل شيء. (المترجمة)

وبعد ذلك -وهذا يثير الدهشة- يبدو أن الرئيس يثق فيما يخبره به أصحاب هذه المصالح الخاصة، أكثر من أي معلومات موضوعية أعدها له محللون مستقلون مسؤولون عن حماية المصلحة العامة. وما دامت عقيدته (أيديولوجيته) تعلمه ازدراء مجرد فكرة «المصلحة العامة»، فإنه يفضل فعلاً الاعتماد على المعلومات المتحيزة التي تقوم بإعدادها مصادر مشكوك في صدقها -مثل الجلبي- لديها مصلحة خاصة في نتائج سياسية معينة؛ وفي الواقع، بحث الرئيس عن الحقيقة في غير موطنها.

نشر تحقيق شامل على موقع صحيفة «نايت رايد» الإلكترونية كشف حقيقة مذهلة؛ هي أنه حتى مع بدء الغزو لم تكن هناك «خطة مطلقاً» بكل ما تحمله العبارة من معنى، لمرحلة ما بعد الحرب. ومن المؤكد أن عشية الحرب، حين قارب العرض الرسمي لخطة أمريكة على القادة العسكريين وضباط المخابرات وغيرهم، على الانتهاء، كان عنوان الصورة (الشريحة) التي تصف خطة الرئيس بوش لمرحلة ما بعد الحرب هو «ستتوافر لاحقًا» لأنها ببساطة لم تكن موجودة.

بعد ثلاثة أسابيع من الغزو، سأل أحد الصحفيين الفريق ويليام والاس، قائد الفيلق الخامس؛ وهو ثاني أهم مسؤول عسكري في جيش الولايات المتحدة في العراق، عن خطط مرحلة ما بعد الغزو؛ والمدهش أن إجابة والاس كانت: «حسنًا، إننا نقوم بإعدادها هنا أثناء عملنا».

إننا نعرف الآن من بول بريمر؛ الشخص الذي اختاره الرئيس بوش ليكون مسؤولاً عن سياسة الولايات المتحدة في العراق بعد الغزو مباشرة، أنه كان يبلغ البيت الأبيض، بصورة متكررة، أن عدد الجنود على الأرض

لا يكفي لنجاح السياسة. مع ذلك، وفي الوقت ذاته الذي كان بريمر يبلغ فيه البيت الأبيض بهذه الآراء، كان الرئيس بوش يؤكد للشعب الأمريكي أن عدد جنودنا على الأرض يزيد عن الحاجة، وأنه يعتمد على القادة الأمريكيين في بغداد في تكوين رأيه بعدم الحاجة إلى المزيد.

حتى حين أصبح العنف والفوضى المتصاعدان في العراق واضحين بصورة مؤلمة لكل من يشاهد نشرات الأخبار في التلفاز، بالغ الرئيس بوش في الحط من أهمية تقدير تحذير الاستخبارات القومية الرسمية بأن سياسته في العراق تخفق، وأن الأحداث تخرج عن السيطرة، وقد وصف بوش هذا التحليل الدقيق الرسمي بأنه «مجرد تخمين».

كذلك علمنا من صحيفة «ذا واشنطن بوست» أنه في الوقت ذاته الذي كان الرئيس يؤكد فيه للشعب الأمريكي كذبًا، أنه كان يتأكد بنفسه من إمداد الجنود بالمعدات كافة والإمدادات كافة التي قال قادتهم إنهم يحتاجون إليها، في تلك اللحظة نفسها، كان القائد العسكري الأعلى في العراق، الفريق ريكاردو سانشيز، يتوسل يائسًا مرارًا وتكرارًا ليستجيبوا لطلبه بزيادة المعدات وزيادة الدروع الجسدية، وغيرها لحماية الجنود. وقد كتب أن وحدات الجيش التي كان يقودها، في ظل هذا الوضع: «يناضلون للحفاظ فقط على الحد الأدنى النسبي لمعدلات الاستعداد».

لقد قيل لنا أيضًا إن حلفاءنا سيشاركوننا في ائتلاف ضخم حتى لا نتحمل العبء وحدنا، والمؤكد أننا الآن نتحمل ذلك العبء وحدنا تمامًا تقريبًا؛ إذ إن أكثر من تسعين بالمئة من الجنود غير العراقيين

هم جنود أمريكيون، ويقوم دافعو الضرائب في الولايات المتحدة الآن بدفع أكثر من سبعمئة بليون دولار لحرب استمرت -فعلاً- وقتاً أطول مما استغرقه اشتراكنا في الحرب العالمية الثانية، من يوم بيرل هاربور إلى يوم النصر.

وقد ادّعى بوش أيضًا أن نيل السيطرة على حقول النفط العراقي لحساب المنتجين الأمريكيين لم يكن جزءًا من حساباته، وأصر بدلاً من ذلك على أنه كان سيخوض الحرب للتعامل مع تهديد وشيك للولايات المتحدة. لكن الدليل يُظهر مجددًا بوضوح أن هذا التهديد الوشيك، غير موجود، وأن بوش كان يعرف ذلك في حينه - أو على الأقل أخبره بذلك من كانوا في أفضل موقع يتيح لهم المعرفة.

إضافة إلى ذلك، هناك الآن دليل أكبر مما كان متاحًا وقت الغزو، يشير إلى أن إمدادات النفط العراقي ربما تؤدي دورًا في قرار الإدارة النهائي أكبر بكثير مما يتصور أي شخص. فنحن نعرف الآن -على سبيل المثال، من وثيقة يرجع تاريخها إلى أسبوعين فقط من يوم تولية بوش- أن مجلس الأمن القومي في إدارته تلقى أمرًا بإعلان استعراضهم للسياسات الإجرائية تجاه «دول الشر» (بما فيها العراق)، مع أعمال «مجموعة عمل تشيني السرية المختصة بالطاقة» «التي تتصل بالاستيلاء على حقول النفط والغاز الجديدة والموجودة فعلياً».

علمنا من وثائق تم الحصول عليها في وقائع عملية اكتشاف موجهة ضد مجموعة عمل تشيني المذكورة، قامت بها تركيبة غريبة من جماعة محافظة هي جماعة الرقابة القضائية و«نادي سيرا»، أن

إحدى الوثائق التي فحصتها الحملة العسكرية بدقة متناهية في تلك المدة نفسها، كانت خريطة مفصّلة تفصيلاً دقيقًا للعراق - لا تُظهر مدنها ولا الأماكن التي يعيش فيها سكانها، وإنما تظهر بتفصيل بالغ موقع كل آبار النفط المعروفة في البلاد، مع خطوط متقطعة ترسم حدودًا حاجزة لاكتشافات نفطية متوقعة - وهي خريطة تشبه -حسب ما قال صحفي كندي- رسم جزار فوق جسم عجل يحدد فيه بالخطوط المتقطعة كيفية تقطيع أجزائه.

لقد خاضت الإدارة معركة ضارية في المحاكم لمدة زادت عن ست سنوات، لتستمر في حرمان الشعب الأمريكي من قدرته على معرفة أي أصحاب المصالح الخاصة، وأي جماعات ضغط نصحت تشيني نائب الرئيس بتخطيط سياسة الطاقة الجديدة. إننا نعرف أن كين لاي كان مشتركًا في تقويم المُعيّنين في «اللجنة الفيدرالية لتنظيم الطاقة»، وشاهدنا بعض الأدلة على ما قامت به شركة إنرون للتغلب على المنظمين بالحيلة والمراوغة. لكننا لم نعرف بعد من الذي كان يجلس مع تشيني على الطاولة ليناقش كيفية الوصول إلى احتياطي النفط العراقي.

إننا نعرف أن تشيني نفسه -حين كان يرأس شركة هاليبورتون- قام بقدر معتبر من الأعمال التجارية مع العراق - برغم أنها كانت تخضع لعقوبات الأمم المتحدة وقتها. وكذلك نعرف أن تشيني ذكر في حديث عام وجهه إلى معهد البترول في لندن عام 1999 -قبل أكثر من عام من توليه منصب نائب الرئيس- أنه في العقد القادم سيحتاج العالم -من وجه نظره- إلى خمسين مليون برميل إضافي من النفط يوميًا.

وتساءل تشيني: «من أين ستأتي؟» ثم أجاب بنفسه على سؤاله قائلاً: «من الشرق الأوسط الذي يملك ثلثي نفط العالم وبأدنى تكلفة، فالجائزة الكبرى لا تزال هناك».

بعد ذلك، وفي ربيع عام 2001، حين أصدر تشيني؛ نائب الرئيس، خطة الطاقة القومية للإدارة، تلك الخطة التي وضعتها سرًا الشركات وجماعات الضغط، التي لا يزال يرفض ذكر أسمائها، ضم التقرير هذا الإعلان: «سيكون الخليج الفارسي* العربي موضع التركيز الأساسي لسياسة الطاقة الأمريكية الدولية».

وفي ذلك العام نفسه، أعلن بوش سياسة الطاقة القومية التي مزجها مع سياسته الخارجية تجاه دول الشر مثل العراق. وفي أواخر ذلك الصيف، وفي واحدة من أشد أجزاء عملية بوش السياسية غرابة، قدم ريتشارد بيرل –قبل إجباره على الاستقالة إثر اتهامات بتعارض المصالح بوصفه رئيسًا «لهيئة سياسة الدفاع»– طلبًا للهيئة عن طريق أحد المحللين في شركة «راند» يوصي بأن تضع الولايات المتحدة في اعتبارها الاستيلاء العسكري على حقول النفط في المملكة العربية السعودية.

ولم تأخذ الهيئة بهذه التوصية، لكن اعتقاد بعضهم التهكمي أن النفط كان يلعب دورًا هائلاً في رؤية بوش وسياسته تجاه العراق، تعزز لاحقًا حين أصبح واضحًا أن إحدى المرافق القليلة التي كان يؤمنها جنود الولايات المتحدة في البلد بأسره عقب الغزو هي وزارة النفط العراقية.

* يقصد الخليج العربي، إذ تشيع تسميته باسمه القديم «الخليج الفارسي» لدى كثير من الأوروبيين والأمريكيين. (المترجمة)

أما المتحف العراقي القومي بما يضمه من كنوز أثرية قديمة لا تقدر بثمن يرجع تاريخها إلى ميلاد الحضارة الإنسانية، ومرافق الكهرباء ذات الأهمية الحيوية في الحفاظ على مستوى معيشة المواطنين العراقيين أثناء الاحتلال الذي كان على وشك الحدوث، والمدارس والمستشفيات والوزارات كافة - فتركت جميعًا للصوص والنهابين.

إضافة إلى ذلك، في أوائل عام 2007، أصدرت الحكومة التي وضعتها الولايات المتحدة على رأس السلطة في بغداد تشريعًا تم إعداده في واشنطن، يمنح شركات النفط الأمريكية والبريطانية الدور الأساسي في استغلال احتياطي النفط الضخم في العراق. وسأقوم بمناقشة هذا التشريع بتفصيل أكبر لاحقًا في الفصل السابع.

إن أخطاء التقدير التاريخية التي أدت إلى مأساة غزو أمريكة للعراق، كان يمكن تجنبها كلها بسهولة؛ فسيطرة الإدارة المتغطرسة على المعلومات والتضليل الجماهيري، الذي ارتكبته بحق الشعب الأمريكي لكي تنال موافقته على سياسة غير شريفة، أدت إلى أسوأ خطأ إستراتيجي في تاريخ الولايات المتحدة. لكن ما أصابت به بلادنا من أضرار لا يقتصر على سوء توزيع الموارد العسكرية والاقتصادية والسياسية، ولا حتى على خسائر الدم والمال؛ فعندما يبذل مسؤول رفيع المستوى قدرًا هائلاً من الطاقة في محاولة لإقناع الشعب الأمريكي بكذبة ما، فإنه يخرّب بنية الديمقراطية والإيمان بسلامة حكمنا الذاتي الأساسية.

ولسوء الحظ، فإن العراق ليس أبداً المنطقة الوحيدة التي اعتمد فيها البيت الأبيض على التضليل؛ لنيل الموافقة على سياساته الجديدة

الشاملة تجاهه، التي تتوافر فيها من ثَمّ معلومات تبين فيما بعد أن الرئيس كان لديه فعلاً تحليلات من مصادر محترمة، تتناقض تناقضًا مباشرًا مع ما ذكره للشعب الأمريكي. وفي كل حالة من هذه الحالات فعلاً، كما اتضح الآن، كانت تثبت لاحقًا دقة المعلومات التي رفضها الرئيس. وقد اختار الرئيس بدلاً من ذلك الاعتماد على المعلومات التي تقدمها إليه مصادر كان لها في معظم الأحيان مصالح مباشرة، مالية أو غيرها، في السياسة الجديدة الشاملة التي انتهجها الرئيس – وهي معلومات ثبت كذبها لاحقًا. وفي الحالات التي تم فيها تنفيذ هذه السياسات، كانت العواقب مؤذية للشعب الأمريكي، وفي معظم الأحيان إيذاءً كارثيًا.

شملت أنواع الأنشطة الغريبة غير الديمقراطية التي انخرطت فيها هذه الإدارة لتوسيع سلطتها، استخدامًا غير مسبوق للسرية. فقد كتب مستشار البيت الأبيض السابق جون دون منذ عهد قريب: «إن بوش وتشيني يعودان لسمات حقبة نيكسون، ففي هذه الإدارة –وهي أكثر الإدارات التي حكمت الولايات المتحدة تكتمًا– تصفى أعمال الحكومة كافة أثناء عملية سياسية».

وقد قال جون إف. كنيدي ذات مرة: «إن كلمة «سرية» نفسها بغيضة في مجتمع حر مفتوح؛ ونحن كوننا شعباً نعارض بطبيعتنا، وعبر تاريخنا، المجتمعات السرية والتعهدات السرية والوقائع السرية». لكن في عام 2003، قالت صحيفة «يو إس نيوز وورلد ريبورت» عن البيت الأبيض الحالي ما يلي: «لقد ألقت إدارة بوش غطاءً من السرية، بهدوء ولكن بفعالية، على عمليات خطرة عديدة في الحكومة الفيدرالية؛

فأخفت أمورها عن البحث والتمحيص، وحجبت عن المجال العام معلومات مهمة عن الصحة والأمن وشؤون البيئة».

ويظهر أن إقصاء المعلومات عن المجال العام يرجع في الأساس إلى مصالح سياسية. فقد وضعوا، على سبيل المثال، ستارًا من السرية حول أوراق مدة ولاية بوش حين كان حاكم تكساس. برغم أنه من المستبعد أن يسبب كشف هذه الأوراق تهديدات خطرة عديدة للأمن القومي في تلك الأوراق. كذلك حجبوا معلومات عن صلة نائب الرئيس تشيني المالية التي لم تنقطع مع شركة هاليبورتون التي كان يديرها. ولإيقاف الشكاوى من حكام بلادنا عن قدر ما كانوا سيتلقونه في ظل البرامج الفيدرالية، كفت إدارة بوش ببساطة عن طباعة التقرير الأساسي لميزانية الولايات.

وعندما أصبح التسريح المؤقت بالجملة للعمال أمرًا محرجًا جداً، توقفت هذه الإدارة ببساطة عن نشر تقرير التسريح الدوري الذي ظل الاقتصاديون وغيرهم يتسلمونه طوال عشرات السنين.

وقد قامت إدارة بوش بحذف أكثر من ستة آلاف وثيقة من المواقع الحكومية في شبكة المعلومات، بما فيها -على سبيل المثال لا الحصر- وثيقة على موقع وكالة حماية البيئة تقدم للمواطنين معلومات غاية في الأهمية عن كيفية تحديد مخاطر المواد الكيميائية القريبة من مكان سكن أسرهم.

فضلاً عن ذلك، أنشأت هذه الإدارة استثناءً جديدًا يمكّنها من رفض التصريح بالنشر الصحفي أو النشر العام لمعلومات صحية

وأمنية وبيئية مهمة تقدمها الأعمال التجارية للحكومة - وذلك بمجرد أن تطلق عليها وصف «البنية التحتية الخطرة». وقد كانت هناك -على سبيل المثال- مساعي حديثة لسحب عدد هائل من الوثائق التي سمح بنشرها، بعد أن كانت سرية، من الأرشيف القومي وإعادة صفة السرية إليها، حتى بعد أن ظلت طويلاً في المجال العام.

ومن المدهش ضآلة قدر الغضب الذي يولّده كل جهد جديد لفرض ضوابط أشد إحكامًا على المعلومات التي تتاح للشعب في ديمقراطيتنا.

على سبيل المثال، في ذروة الفضيحة التي تورط فيها عضو جماعة الضغط السابق جاك أبراموف، الذي أدين بجرائم تتعلق بالتسبب في نشر معلومات مغرضة وفي الفساد، قيل لمخبري التحقيقات الصحفية الذين كانوا يسعون لإيجاد وثائق تثبت حدوث هذه الاتصالات، إن مثل هذه الوثائق -إن وجدت- قليلة جدًا، وإن الرئيس بوش لم يكن حتى يعرف أبراموف. كان هناك جبل من القرائن يشير إلى الاتجاه المعاكس، وكان أحد مصادر المعلومات الواضحة لحل الخلاف هي سجلات زوار البيت الأبيض، التي تحتفظ بها شرطة الحراسة السرية، وتوضح من دخلوا إلى البيت الأبيض ومتى دخلوا. وكانت استجابة البيت الأبيض لطلب هذه السجلات هي إيجاد حل وسط تم بمقتضاه التصريح بنشر بعض المعلومات المطلوبة وليست كلها.

بعد ذلك -ودون إبلاغ الصحافة أو الناس- أجبر البيت الأبيض شرطة الحراسة السرية على تغيير سياستها العريقة وفرض السرية من وقتها فصاعدًا على سجلات الزوار كافة في البيت الأبيض.

ومن المفارقات، أن الدكتور جيمس هانسن؛ أحد الخبراء العلميين البارزين في الاحتباس الحراري في وكالة ناسا، تلقى أمرًا عكسيًا؛ إذ أمر أن يبدأ بالاحتفاظ بسجل دقيق لكل زواره في الإدارة حتى يتسنى مراقبة مناقشاته بشأن الاحتباس الحراري والتحكم فيها. كذلك تلقى هانسن أمرًا بعدم التحدث إلى العاملين بالصحافة، برغم أن ذلك الأمر لم ينفذه هانسن.

في محاولة للتشويش على الإجماع الواضح للجماعة العلمية الخاصة بالاحتباس الحراري، أجرى البيت الأبيض أيضًا تغييرات رئيسة وعمليات حذف في تقرير وكالة حماية البيئة - تغييرات بالغة السوء لدرجة أن الوكالة، قالت: إن استخدام اللغة التي أصر عليها الموظفون السياسيون في البيت الأبيض كان أمرًا شديد الإحراج. وكانت التحذيرات العلمية بشأن العواقب الكارثية لظاهرة الاحتباس الحراري غير المنضبطة تخضع لمراقبة موظف سياسي في البيت الأبيض، لم يحظ بأي تدريب عملي؛ هو فيليب كوني. إننا نبدو في بعض الأحيان على مسافة زمنية بعيدة جدًا، طبعاً، عن زمن كان يمكن لجيفرسون أن يكتب فيه عن إيمانه بأن «العلم مهم للحفاظ على حكومتنا الجمهورية، كما أنه جوهري لحمايتها من القوى الخارجية».

أما جورج دويتش، وهو موظف سياسي عيّنه بوش في وكالة ناسا ويبلغ من العمر أربعة وعشرين عامًا، فليس فقط لم يحظ بتدريب علمي، بل تم إرغامه على الاستقالة لادعائه التخرج من الجامعة وهو ما لم يحدث. لكنه حين كان في وكالة ناسا، أصدر تعليمات إلى كل

علماء ناسا بأن يشيروا دومًا إلى الانفجار العظيم بوصفه «نظرية» وليس علمًا. أصدر السيد دويتش، الذي كان متدربًا في حملة بوش - تشيني، تعليمات إلى علماء ناسا في مذكرة بأن الانفجار العظيم «ليس حقيقة مثبتة؛ بل رأي، وهو أكثر من مجرد قضية علمية، إنه قضية دينية».

في الواقع، إن هناك عددًا من القضايا العلمية تعاملت معها إدارة بوش كونها قضايا دينية في المقام الأول. ومن بينها قضايا حياة أو موت، ترتبط بالبحث في الخلايا الجذعية البشرية. وإن إخضاع أفضل الأدلة العلمية لمعتقدات مشتقة من أيديولوجية ما، هي إحدى أساليب سياسية التحكم عن طريق تحريف أفضل المعلومات المتاحة وكتمانها.

وكما كتب الشاعر توماس مور في أوائل القرن التاسع عشر: «إن الإيمان؛ الإيمان المتعصب، حين يقترن بإحكام بكذبٍ مبالغ فيه، فإنهما يظلان في عناق أبدي».

لقد تبنت الإدارة أيضًا سياسة جديدة تتعلق بقانون حرية المعلومات تشجع بصورة عملية الوكالات الفيدرالية، على أن تضع في اعتبارها على نحوٍ كامل الأسباب المحتملة كافة لعدم كشف المعلومات، بغض النظر عما إذا كان الإفشاء ضارًا أم لا. بعبارة أخرى، ستقاوم الحكومة الفيدرالية الآن فعليًا الاستجابة لأي طلب للمعلومات.

يفرض أعضاء هذه الإدارة حراسة مشددة على المعلومات المتعلقة بسلوكهم، وبهذا يهدمون عنصرًا رئيسًا من عناصر المساءلة في الحكومة الأمريكية؛ لأنه ما دامت أفعال الحكومة سرية؛ فلا يمكن أن تعد مسؤولة عن شيء؛ إذ إن الحكومة التي من الشعب ولأجل الشعب،

ينبغي أن تكون شفافة «أمام» الشعب. لكن حكومة بوش كانت تسعى لحرمان الشعب من المعلومات اللازمة لصنع القرار بإخفاء عدد كبير من السياسات بستار من السرية. وفي الواقع، لا أستطيع أن أتذكر أي إدارة تبدي هذه الدرجة من العناد، وإساءة استخدام الحقائق بصورة منهجية، وتنظيم الخداع على أنه جزءٌ طبيعي في العملية السياسية.

وهناك عدد لا يحصى من الحالات التي سحبت فيها الإدارة معلومات من المجال العام، حين لم تؤيد الوقائع المذكورة موقف الإدارة. على سبيل المثال، أثناء محاولة هذه الإدارة إقناع الكونجرس بإقرار إعانة الدواء الموصوف طبيًا في إطار برنامج الرعاية الصحية، وأعرب كثيرون في مجلسي النواب والشيوخ عن قلقهم بشأن تكلفة البرنامج وتصميمه. ولكن بدلاً من الاشتراك في نقاش مفتوح قائم على بيانات واقعية، احتفظت الإدارة بالحقائق لنفسها ومنعت الكونجرس من الاستماع إلى الشهادات التي سعى إلى الحصول عليها من خبير الإدارة الأساسي، الذي جمع معلومات تظهر مقدمًا قبل التصويت أن تقديرات التكلفة الحقيقية، طبعاً، كانت أكبر كثيرًا من الأرقام التي قدمها الرئيس للكونجرس.

وبحجب تلك المعلومات عن الكونجرس، وتصديقه الأرقام المقدمة إليه وافق على البرنامج. والمؤسف أن المبادرة برمتها تتداعى الآن في أنحاء البلاد، مع استغاثة الإدارة بشركات التأمين الكبرى للتطوع بإنقاذها.

أجبر رئيس برنامج الرعاية الصحية، توماس سكاللي، على الاستقالة في ديسمبر عام 2003 بعد اتهامات له بالتهديد الفعلي لأحد

خبراء شؤون التأمين في البرنامج؛ لإخفاء التكلفة الحقيقية للبرنامج الذي كان موضع جدال في الكونجرس. وبعد إشرافه على التوسع الأضخم الوحيد للبرنامج الفيدرالي أثناء ثلاثين عامًا، وتركه بصورة مخزية، أصبح سكاللي أحد أفراد جماعات الضغط لصالح شركات الرعاية الصحية.

ولسوء الحظ، لم يكن تهديد خبير شؤون التأمين في برنامج الرعاية الصحية حالة فردية؛ إذ إن جهود الإدارة للسيطرة على تدفق المعلومات المتعلقة بالسياسة، كانت تضم جهودًا منظمة لترهيب عدد لا يحصى من الأفراد الذين قد تقوض سعة إطلاعهم وعروضهم الواقعية سياسة البيت الأبيض.

قالت كريستين تود وايتمان؛ رئيسة وكالة حماية البيئة السابقة، إنها حين كانت تعرض وجهة نظر مختلفة متعلقة بالسياسة البيئية، كان موظفو البيت الأبيض يسعون إلى ترهيبها كي تسكت. وهي تقول، حسب ما أورده أحد المخبرين الصحفيين: «في الاجتماعات كنت أسأل عما إذا كانت ثمة وقائع تدعم قضيتنا، فاتهمتُ بالخيانة».

طلبت (سي آي إيه) من جو ويلسون -وهو قائم بأعمال سابق في العراق- السفر إلى النيجر للتحقيق في المزاعم القائلة إن صدام حسين كان يسعى للحصول على خام اليورانيوم من هذا البلد الإفريقي. فقال إنه لم يجد أي سعي من هذا القبيل، وقام بإبلاغ الوكالة بما توصل إليه. وبعد ذلك بوقت طويل، حين قرأ تأكيدات البيت الأبيض بأن صدام حسين كان يسعى للحصول على خام اليورانيوم، قام ويلسون بمحاولات

للتحقق من الأساس الذي أقام عليه البيت الأبيض استنتاجاته، فوجد ألا أساس لذلك. ومن ثم كتب عمودًا في صحيفة «ذا نيويورك تايمز» أعرب فيه عما يرى أنه حقيقة الموقف. فقام البيت الأبيض على الفور بشن حملة لترهيب ويلسون بالهجوم عليه، وفي انتهاك للقانون الفيدرالي، تم الإعلان عن هوية زوجة ويلسون التي كانت موظفة في سي آي إيه تشارك في برامج سرية. فشعر ويلسون وزوجته، فاليري بليم، على الفور بأن الدافع وراء الهجوم الشخصي عليهما كان ترهيب الآخرين الذين ربما لا يتفقون مع البيت الأبيض، من إعلان آرائهم.

كذلك حاول البيت الأبيض توسيع جهوده للتلاعب بانطباعات الشعب الأمريكي بحملة لترهيب وسائل الإعلام حتى تقدم صورة أفضل للإدارة. فعقب هجمات 9/11 مباشرة، رد المستشار الصحفي السابق لبوش، آري فليشر، على نقد للغة الإدارة فيما يتصل بالإرهاب، بتحذير هو أن على المعلقين «الانتباه لما يقولون». وعندما صار البيت الأبيض مستاءً من التغطية الإخبارية في تلفاز سي بي إس، شارك الرئيس في ما يشبه العرض المسرحي للترهيب الشخصي، وذلك بعرض صورة له أثناء سيره المصوّر من المكتب البيضاوي إلى سيارته المنتظرة، حاملاً تحت ذراعه -كي تصوره الكاميرا- نسخة من كتاب أعده أحد المحافظين اليمينيين متهمًا فيه سي بي إس بتحيزها.

يقول دان رازر، مذيع الأخبار السابق في سي بي إس، إن مناخ ما بعد 9/11 منع الصحفيين من أن يسألوا موظفي الحكومة «أقسى ما يمكن من أسئلة». بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك بمقارنة جهود الإدارة

لترهيب الصحافة بعملية التطويق* في نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقية. وفي حين أنه اعترف بأن تلك -على حد قوله- «مقارنة قبيحة»، قال: «الخوف من أنك ستعاقب بالتطويق، أي سيُلف حول عنقك إطارٌ مشتعلٌ اسمه عدم الوطنية».

ويقول كريستان أمانبور من سي إن إن: أرى أن الصحافة مكممة، وأظن أنها تكمم نفسها. آسف لقول ذلك، لكن التلفاز بالتأكيد -وربما محطتي إلى حد ما- يتعرض للترهيب من الإدارة».

كان بول كروجمان؛ صاحب عمود الرأي في «ذا نيويورك تايمز»، واحدًا من أوائل الصحفيين الذين فضحوا تحريف الرئيس المستمر للحقائق. وقد كتب كروجمان: «دعنا لا نتغاضى عن دور الترهيب بعد 9/11، إذا كنت تفكر في قول أي شيء سلبي عن الرئيس... فعليك أن تتوقع أن النقاد اليمينيين والمطبوعات اليمينية ستبذل قصارى جهدها لتدمير سمعتك». لقد نشر بوش وتشيني الارتباك عمدًا، في حين أنهما كانا يحاولان -بكل طريقة ممكنة- معاقبة أي صحفيين يشكلون تهديدًا لاستمرار هذا الارتباك.

* necklacing نوع من العقاب يتم فيه ملء إطار سيارة مطاطي أو برميل أو أنبوب بالجازولين، أو أي مادة أخرى قابلة للاشتعال، وإشعالها حول صدر الشخص المراد عقابه وذراعيه، أو تعليق هذا الشخص في جذع شجرة وإشعالها تحته. وقد شاع استخدام هذه الطريقة أثناء الاضطرابات التي اندلعت في جنوب إفريقية بين ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته. وكانت تستخدم من قبل المحاكم الشعبية في المجتمع الأسود في إفريقية للمجرمين للالتفاف حول أحكام محاكم السلطة البيضاء العنصرية، ومع من يتهم بالتعاون مع نظام التمييز العنصري من الأفارقة. (المترجمة)

إن الجهاز التنفيذي الحالي جعل محاولة ترهيب المؤسسات الإخبارية والتحكم فيها مطبقة عمليًا، من بي بي إس إلى سي بي إس إلى نيوزويك. فاستأجر ممثلين ليقوموا بإعداد أفلام فيديو مزورة لتصريحات صحفية، ودفع المال لبعض الصحفيين وكتّاب أعمدة الرأي الذين كان يرغب في استغلالهم في المقابل لتقديم تغطية إيجابية. وعندما احتاج أفراد الجهاز إلى الدعم في لحظات حرجة، كانوا يستدعون - بصورة روتينية- صحفيًا مزيفًا هو جيف جانون، الذي أعطاه البيت الأبيض أوراق اعتماد صحفية، برغم أنه كان يعمل لحساب موقع على شبكة الإنترنت يخص نائب الحزب الجمهوري عن ولاية تكساس. وكان جيف جانون أيضًا مرافقًا للنساء في الحفلات* سابقًا. ومن دواعي السخرية، جاءت إحدى محاولات جانون (واسمه الحقيقي جيمس دي. جوكيرت) لإنقاذ بوش من مأزق، مباشرة بعد سؤال من صحفي حقيقي عما تدفعه إدارة بوش لكاتب عمود الرأي أرمسترونج ويليامز؛ من أجل إظهار دعاية مؤيدة لسياستها في صورة أخبار مستقلة وغير منحازة. وعندما كان بوش ينهي إجابته أشار بسرعة إلى جانون قائلاً: «نعم، سيدي؟» فقام جانون بانتقاد زعماء الحزب الديمقراطي في مجلسي النواب والشيوخ بصورة بالغة القسوة، ثم سأل الرئيس: «كيف ستعمل مع أناس يبدو أنهم قد طلقوا الحقيقة؟» سؤال ممتاز.

كان هذا التفاهم التام بين الرئيس و«الصحفي» في خدمة محاولات تشتيت الانتباه عن جهود التحقيق في الفساد المتزايد في العلاقة بين

* رجل يستأجر من قبل منظمي الحفلات لمرافقة النساء اللاتي يحضرن الحفل بلا رفيق، للتحدث إليهن ومراقصتهن. (المترجمة)

الصحافة الحرة وموظفي الحكومة. ويعمل ذلك كأنه نسخة حية من المشاهد المزيفة في الإعلانات السياسية حيث يتظاهر الممثلون بأنهم «مواطنون غير متحيزين»، ويعبرون عن تأييدهم لمرشح دفع أنصاره قيمة الإعلان. وتعمل هذه المحاكاة الزائفة للديمقراطية -مثل انتحال جانون صفة صحفي- على صرف انتباه الناس عما يجري من تحريف للعمليات الديمقراطية الحقيقية.

إنهم كذلك يستأجرون ممثلين لعمل إصدارات صحفية مصورة زائفة للتصريح بالنشر، ويدفعون المال لبعض المعلقين الذين كانوا يرغبون بعمل ذلك مقابل تقديم تغطية إيجابية. وفي كل يوم تقريبًا -بمساعدة حلفائهم اليمينيين في الإذاعة- يطلقون كمًا من عمليات التجريح الرقمية لإرهاب أي صحفي يعد ناقدًا للرئيس.

كانت كل هذه التكتيكات تهدف إلى جعل خداع الناس أكثر سهولة. فكما كتب القاضي هوجو إل. بلاك ذات مرة في رأي يعد نقطة تحول: «إن الصحافة محمية حتى تستطيع أن تكشف أسرار الحكومة وإبلاغ الناس بها. ولا يمكن لغير الصحافة الحرة غير المقيدة أن تكشف خداع الحكومة بصورة فعالة. كذلك فإن واجب منع أي جزء من الحكومة من خداع الناس، يقع على رأس مسؤوليات الصحافة الحرة..»..

في عام 2002، اقترحت إدارة بوش أيضًا برنامجًا لتجسس المواطنين على بعضهم بعضاً، فكان هذا يعني تفويضًا إلى ملايين الأمريكيين في التجسس على غيرهم من المواطنين. وقد تسرب من وزارة العدل، أنه تم تصميم منظومة الوقاية ومعلومات الإرهاب لتشجيع الأمريكيين

الذين يعملون في مجالات تتيح لهم المرور على المنازل، مثل رجال البريد وموظفي الخدمات وسائقي الشاحنات على إخبار الحكومة بما لاحظوه أثناء مسارهم اليومي في العمل. وقد رفض الكونجرس هذا البرنامج بعد اقتراحه مباشرة، لكن لا تزال بعض عناصره -مثل التنصت على المواطنين الأمريكيين دون إذن قضائي- يتم تنفيذها سرًا على أي حال.

تسعى هذه الإدارة لتنفيذ أعمالها في سرية حتى مع حاجتها إلى إمكانية مطلقة للوصول إلى معلومات شخصية عن المواطنين الأمريكيين. وتحت عنوان حماية الأمن القومي، نال أفراد الإدارة سلطات جديدة لجمع المعلومات من المواطنين والإبقاء على سريتها. مع ذلك وفي الوقت نفسه، فإنهم -أنفسهم- يرفضون إفشاء المعلومات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحرب على الإرهاب.

كذلك تقويض دور الأفكار في منظومة السياسة الأمريكية اليوم في البيت الأبيض على أن يفرض سرية غير مسبوقة على أنشطته، وعلى أن يحاول التحكم في تدفق المعلومات - بوصفها وسيلة لضبط نتائج القرارات المهمة كافة التي لا تزال في أيدي الناس، وبدلاً من قبول تراثنا في الانفتاح والمسؤولية، آثرت هذه الإدارة أن تحكم بسلطة لا تعارَض.

إن الحقيقة مؤلمة لهذه الإدارة في كل الأوقات تقريبًا، أي أنها تؤلم حين تتاح للشعب الأمريكي. ونتيجة لذلك، كان أفراد الإدارة يسعون دومًا لإراحة أنفسهم بحرمان الشعب الأمريكي من الوصول إلى المعلومات التي لهم حق فيها.

ويفترض في حكومة من الشعب ولأجل الشعب أن تكون مفتوحة بصفة عامة للفحص العام من الشعب - في حين ينبغي حماية المعلومات الشخصية للناس أنفسهم -بصورة روتينية- من تطفل الحكومة. ولقد قلبت هذه الإدارة الافتراض الأساسي في ديمقراطيتنا رأسًا على عقب. وفي النهاية: تركنا هجومها على مبادئنا الديمقراطية الأساسية أقل حرية وأقل أمنًا.

الفصل الخامس

هجوم على الفرد

كما يتغير الحد الفاصل بين «العالم الاقتصادي» و«العالم السياسي» ضيقًا واتساعًا عبر الزمن -كما ذكر في الفصل الثالث- كذلك يُرسم الحد الفاصل بين «الفرد» و«الدولة» بصورة مختلفة، وفي المجتمعات المختلفة، وفي المراحل التاريخية المختلفة. فقد أدت البيئة المعلوماتية الجديدة في الصحافة المطبوعة -التي منحت الأفراد القوة لاستخدام المعرفة مصدراً من مصادر التأثير- إلى إدراك جديد لدور الأفراد واحترام له. ويمكنك القول إن فكرة الكرامة الفردية اكتسبت معنى جديدًا بالإمكانية الجديدة للوصول إلى المعلومات، التي جاءت إثر الصحافة المطبوعة. فمن دون الكلمات المطبوعة -والمعرفة التي تنقلها إلى جموع الناس الذين أصبحوا يجيدون القراءة والكتابة- لم يكن ليصدر قانون الحقوق في أمريكة لحماية حرية الأفراد وكرامتهم.

وبالطريقة ذاتها تقريبًا، حوّلت ثورة المعلومات في الربع الأخير من القرن العشرين الناتج الاقتصادي، وذلك عن طريق إحلال الابتكار محل المواد الخام (زادت القيمة الإجمالية لكل ما أنتج في الاقتصاد الأمريكي بنسبة 300% أثناء المدة من عام 1950 إلى عام 2000، في حين ظل حجمها الإجمالي مقاسًا بالطنّ كما هو). وقد جعلت ثورة

المعلومات التي بدأت في أواخر القرن الخامس عشر قوة التفكير تحل محل القوة العضلية تدريجيًا في الاقتصاد السياسي في أوروبة.

ويمجرد أن أمكن نقل الأفكار المعقدة بسهولة من فرد إلى جموع الآخرين -وما إن تمكن الآخرون من تلقيها بسهولة، وأصبح بوسعهم الموافقة عليها- صار لكل فرد فجأة قوة السلطة السياسية الشاملة. لذلك أعطى تدفق المعلومات الحر كل فرد منزلة أكبر في المجتمع -بغض النظر عن انتمائه الطبقي أو ثروته- ليطالب بقدر من الكرامة يتساوى مع الآخرين جميعًا، وتمنح الأفراد القدرة على فحص استخدام السلطة من قبل من يعملون في الحكومة.

ونتيجة لذلك، فما دام الأفراد تمكنوا من الوصول إلى الساحة العامة على قدم المساواة -أو شبه المساواة- مع أصحاب الثروة والنفوذ، كان يمكنهم ممارسة السلطة السياسية، وعُدّوا مؤهلين لنيل احترام الدولة. ومن المؤكد أنه مع قدوم الثورة الأمريكية، وصل الأمر إلى أن سلطة الدولة لا تعدّ شرعية إلا حين تكون مستمدة من إجماع الأفراد الذين تحكم باسمهم. وكأن لكل فرد الحق في التلويح الرمزي بالعلم الأسطوري الذي حمله جنود البحرية الذين حشدهم كونجرس المستعمرات في عام 1775، وكان مكتوبًا عليه «لا تطأ فوقي».

اليوم، على العكس من ذلك، لا يملك الأمريكيون في عصر التلفاز الوسائل نفسها لجذب انتباه جموع مواطنيهم إلى أشد الآراء فصاحة وبلاغة، ونيل موافقتهم عليها. وعلى عكس ما كان يبذل للثعبان الخطر ذي الثلاثة عشر جرسًا فوق العلم قبل أكثر من قرنين من الزمان، لم

يعد يبدو أن الأمريكيين الأفراد في القرن الواحد والعشرين يحصلون على القدر نفسه من الاحترام.

ولا ريب أن دائرة الاحترام قبل قرنين لم تضم الأمريكيين الأفارقة والأمريكيين الأصليين والنساء. وفي الواقع كان الوصول إلى الساحة العامة متاحًا للنخبة المثقفة بقدر من الحرية أكبر كثيرًا مما للشخص العادي. وبالرغم من أن معدلات إجادة القراءة والكتابة كانت مرتفعة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، كانت الأمية وقتها عائقًا لكثيرين، كما لا تزال لكثير من الأمريكيين.

برغم ذلك، ومع هيمنة التلفاز على الصحافة المطبوعة وكون الإنترنت لا يزال في مهده منافساً خطراً للتلفاز، فإننا نفتقر مؤقتًا إلى مكان مشترك للاجتماع في الساحة العامة حيث الأفكار القوية، التي تأتي من أفراد لديهم القدرة على حمل الملايين على تغيير آرائهم، وتوليد تحول سياسي حقيقي. أما ما نشأ محله فهو نوع مختلف تمامًا من الساحات العامة – ساحة يتم فيها مداهنة الأفراد دومًا، لكن نادرًا ما يستمع إليهم. وحين يقوم المسوّقون ورجال الدعاية بتلفيق موافقة الشعب والتلاعب بها، يتضاءل دور العقل.

مع كل شهر يمر، يتيح الإنترنت فرصًا جديدة للأفراد كيما يعيدوا تأكيد دورهم التاريخي في الديمقراطية الأمريكية. فالمدونات، على سبيل المثال، تأخذ الآن في أداء دور المساءلة والمحاسبة فيما يخص المعلومات غير الدقيقة التي تنقلها وسائل الإعلام. كما أن الانتشار المتنامي لمقاطع الفيديو القصيرة على شبكة الإنترنت، يخلق ثقة أكبر

في أن التلفاز سيعدّ في النهاية وسيطًا انتقاليًا بين عصر الطباعة وعصر الإنترنت. وبرغم ذلك، لا يزال التلفاز، مؤقتًا، حتى الآن أقوى الوسائط. كما أنه يقدم الرسائل نفسها لمشاهديه بعد تصميمها بمهارة، ولا يتيح تفاعلاً حقيقيًا، ونتيجة ذلك تضيع الفردية وتسقط؛ ونتيجة لذلك، ضعفت كرامة الأفراد في المجتمع الأمريكي.

إضافة إلى ذلك، اقترن تقلص دور الأفراد في الحوار القومي الأمريكي بتقليص احترام «حقوق» الأفراد ولا سيما أثناء إدارة بوش- تشيني.

على سبيل المثال، أعلن الرئيس بوش أن لديه الآن سلطة طبيعية غير مستخدمة لاعتقال أي مواطن أمريكي يقرر الرئيس وحده أنه يمثل خطرًا على دولتنا، وحبسه دون إذن اعتقال، ودون إعلامه بالتهم الموجّة إليه؛ بل وحتى دون إبلاغ ذويه بحبسه. ويزعم الرئيس أن بإمكانه اختطاف أي مواطن أمريكي يسير في الشارع وإبقائه، محبوسًا لأجل غير مسمى -ربما لبقية حياته سواء كان رجلاً أو امرأة- وأن يرفض إعطاء ذلك المواطن الحق في إجراء مكالمة هاتفية أو التحدث إلى محامٍ- حتى إن حاول أحد إثبات أن الرئيس أو موظفيه قد ارتكبوا خطأً وسجنوا شخصًا بلا جريرة.

إن كل ما يلزم لجعل هذه الحركة مشروعة -حسبما يرى الرئيس- هو أن يصف هذا المواطن بأنه «عدو مقاتل خارج عن القانون»، فتلك هي الكلمات السحرية. فإذا قرر الرئيس وحده أن تلك الكلمات تنطبق على شخص ما، فإنه يمكن سجن ذلك الشخص فورًا، ويظل في الحبس الانفرادي ما شاء الرئيس من وقت، بلا محكمة يكون لها حق تقرير ما

إذا كانت الوقائع تبرر حبسه فعلاً. وتم الاعتراض على هذه المزاعم في المحكمة، ولا تزال، لكن ذلك حتى الآن لم يلق إلا نجاحًا محدودًا.

والآن، إذا ارتكب الرئيس خطأً أو أعطاه شخص يعمل لحسابه معلومات خاطئة، فيقوم بحبس شخص بلا جريرة، ويكون من المحال تقريبًا أن يثبت هذا الشخص، رجلاً كان أو امرأة -براءته- لأنه لا يمكنه التحدث إلى محامٍ أو إلى ذويه أو إلى أي شخصٍ كان. بل إن السجين لا يكون له حتى حق معرفة الجريمة التي يتهم بارتكابها. لذلك فإن الحق الذي يكفله الدستور في الحرية والسعي لتحقيق السعادة الذي أعتدنا أن نعدّه بأسلوب عتيق «ثابتاً»، يمكن حاليًا أن يسلبه الرئيس فورًا من أي أمريكي دون أن تراجعه في ذلك أي هيئة حكومية أخرى.

وبالنسبة لأولئك الموجودين في حجز قضائي فيدرالي، والذين ينجحون في الحصول على تمثيل قانوني، أصدرت الإدارة الحالية لوائح تنظيمية تخوّل النائب العام مراقبة المحادثات كافة بين المتهم ومحاميه، إذا ارتأى النائب العام وحده ضرورة ذلك. وتتجنب هذه التنظيمات إجراءات الحصول على إذن قضائي سابق لإجراء عملية المراقبة هذه في الأمثلة النادرة التي حدثت في الماضي. أما الآن فعلى المحجوز حجزًا قضائيًا أن يسلّم بأن الحكومة يمكن أن تنصت إلى مشاوراته مع محاميه.

في روايته الشهيرة «المحاكمة»، كتب فرانز كافكا عن السجين الخيالي (ك) الذي وُضع في مأزق يماثل على نحو غريب ظروف، الذين وضعتهم إدارة بوش - تشيني في السجن:

لكن ينبغي إلا ينسى (ك) أن المحاكمة لن تكون علنية، فإذا ارتأت المحكمة داعيًا لذلك؛ يمكن أن تجعلها علنية لكن ما من قانون يقضي بوجوب ذلك. وبالتالي لن يكون لدى المتهم ودفاعه طريقة للوصول حتى إلى سجلات المحكمة، وبخاصة إلى حيثيات الاتهام، وهذا يعني أننا بصفة عامة لا نعرف -أو على الأقل لا نعرف تحديدًا- على أي شيء ينبغي أن تحتوي المستندات الأولى، مما يعني أنها إذا كانت تحوي على أي شيء له صلة بالقضية فسيكون ذلك محض مصادفة سعيدة. وإذا كان أي شيء خاص بالتهم الموجهة للفرد وأسبابها يأتي على نحو واضح أو يمكن تخمينه أثناء استجواب المتهم، عندها فقط يكون من الممكن حل المسألة وتقديم مستندات توجه القضية بحق وتقدم الدليل، وليس قبل ذلك. وطبعًا تضع ظروف كهذه الدفاع في موقف صعب لا يسر؛ لكن هذا ما أرادوه. ففي الواقع، من غير المسموح الدفاع في ظل القانون، وإنما هو مجاز فحسب؛ بل هناك خلاف عما إذا كانت الأجزاء المتصلة بهذا الموضوع في القانون تتضمن ذلك أم لا. لذلك، إذا أردنا الدقة، لا يوجد إقرار من المحكمة بما يسمى المستشار القانوني (أو المحامي)، وأي شخص يمثل أمام هذه المحكمة بوصفه محاميًا هو في جوهر الأمر ليس إلا محاميًا يقوم بالتشجيع. وطبعاً فإن أثر كل هذا، هو نزع الكرامة من الإجراءات برمتها.

وكما قال ونستون تشرشل ذات مرة: «إن سلطة الجهات التنفيذية في الزج بإنسان في السجن دون أن يوجه له أي اتهام محدد في القانون -ولا سيما حرمانه من حكم أقرانه- لهو أمر بغيض إلى أقصى درجة، كما أنه أساس الأنظمة الاستبدادية كافة سواء كان النظام النازي أو الشيوعي».

وقد عارضت المحكمة العليا، أخيراً، إدعاء الإدارة الغريب بامتلاكها سلطة فوق القانون، لكن الرئيس شارك في مناورات قانونية منعت المحكمة إلى حد بعيد من تخفيف أي أثر لسوء استخدام السلطة.

ببساطة يبدو أن هذه الإدارة لا توافق على أن تحدي الاحتفاظ بالحرية الديمقراطية، لا يمكن أن يتحقق بالتنازل عن القيم الأمريكية الجوهرية. فقد حاولت هذه الإدارة -بصورة لا تصدق- أن تعرض للخطر أثمن الحقوق التي ظلت رمز أمريكة أمام عيون العالم بأسره لأكثر من مئتي عام وهي: الإجراءات القانونية التي تحمي حقوق الفرد، وكلهم سواء أمام القانون، وكرامة الفرد، وحق عدم التفتيش وعدم الاعتقال غير المسوغ، وحق عدم التعرض لمراقبة الحكومة دون سند قانوني.

على سبيل المثال، عندما أُنشئت أمريكة، كانت وثيقة الحقوق تحمي المواطنين الأفراد من التفتيش والاعتقال غير المسوغ. وأثناء أول قرنين من عمرها، كان على الشرطة، إذا أرادت تفتيش منزلك، أن تتمكن من إقناع قاضٍ مستقل بإعطائها إذن تفتيش، وعندها (إلا فيما ندر) يكون على أفراد الشرطة طرق باب منزلك صائحين: «افتح الباب!» فإن لم تفتح بسرعة، يكون مسموحًا لهم عندئذٍ تحطيم الباب. كذلك لو أنهم حرّزوا أي شيء، فعليهم أن يتركوا قائمة تصف ما أخذوه. وبتلك

الطريقة، إن كان ما حدث كله خطأ فادحًا (كما يحدث أحيانًا) يمكنك استرداد أشيائك.

لكن كل ذلك تغير الآن؛ وبدأ التغير قبل سنوات قليلة، حين أُعطيَ موظفو الشرطة وقوات الأمن الفيدراليون سلطات قانونية جديدة واسعة بموجب «قانون الوطنية»، تجيز لهم «التسلل والتلصص» في الحالات غير الإرهابية. فيمكنهم الدخول إلى بيتك سرًا دون سابق إنذار -سواء أكنت داخل البيت أم لا- ويمكنهم الانتظار شهورًا قبل إخبارك بأنهم كانوا هناك. ولا حاجة لأن تكون لهذه الحملات أي علاقة بالإرهاب من أي نوع؛ بل يمكن أن تتم بسبب أي جريمة عادية. ويتيح القانون الجديد بسهولة الالتفاف حول ضرورة وجود إذن تقليدي، فلا يحتاج الموظفون إلا للقول إن تفتيش منزلك قد تكون له صلة (حتى لو بعيدة) باستجواب عميل لقوى أجنبية. وبعد ذلك يمكنهم الذهاب إلى محكمة أخرى -في منطقة منعزلة- لم ترفض إلا أربعة طلبات تفتيش من أصل أكثر من ثمانية عشر ألف طلب.

ذهب الرئيس بوش إلى أبعد من ذلك، في حديث له داخل إدارة مكتب التحقيقات الفيدرالي -إف بي آي- حيث اقترح رسميًا أن يسمح للنائب العام بإجازة هذا الاستدعاء الخاص للمثول أمام المحكمة بأمر إداري، دون الحاجة إلى إذن من أي محكمة.

وإليك تغيير حديث آخر في حرياتنا المدنية: فالآن، للحكومة الفيدرالية -إن أرادت- حق مراقبة كل موقع تفتحه أنت على شبكة الإنترنت، والاحتفاظ بقائمة تضم كل من أرسلت إليه، أو تلقيت منه،

بريدًا إليكترونيًا، وكل من اتصل بك أو اتصلت به هاتفيًا - وهي أيضًا غير مضطرة لإبداء سبب محتمل بأنك اقترفت خطأ ما. وكذلك ليس على الحكومة الرجوع إلى أي محكمة بخصوص ما تفعله بما حصلت عليه من معلومات. إضافة إلى ذلك، فثمة نزر يسير من الإجراءات الوقائية لمنع الحكومة من قراءة كل بريدك الإلكتروني.

وبوصفه أمراً واقعاً، تدّعي الحكومة الحالية أيضًا الحق في قراءة كل ما يصلك من بريد عبر هيئة البريد في الولايات المتحدة -وأن تتنصت على كل مكالماتك الهاتفية أيضًا- لو أرادت أن تفعل ذلك. ويتعهد موظفو الإدارة بعدم القيام بذلك ما لم يكن لديهم سبب وجيه بحق، لكن عليهم أن يقرروا بأنفسهم ما الذي يمثل سببًا وجيهًا، ولا يحتاجون إلى إذن من أي جهة قضائية. وقد أدهش ذلك من هم على دراية بدستور الولايات المتحدة. فلقد كانت المحاكم تقر دومًا بسلطة رئاسية لازمة في حالات الطوارئ النادرة لإجراءات المراقبة والتفتيش، التي كانت تستلزم إذنًا في أحوال أخرى. والاختلاف هنا هو أن هذا الرئيس يدّعي الحق في اقتحام مكالماتك الهاتفية ودخولها وتسجيلها وقراءة رسائلك المتبادلة وقتما شاء - وبأن يتم ذلك بصورة منتظمة لعدد كبير من الأمريكيين على نطاق واسع.

وكلما لّمح نقاد هذه الممارسات إلى أنها تمثل إضعافًا خطرًا لحقوق الفرد التي يكفلها الدستور للأمريكيين، تتهمهم هذه الإدارة «بتدليل الإرهابيين». لكن عددًا متصاعدًا من الأمريكيين، في كلا الحزبين السياسيين، عبّروا عن قلقهم من أن سياسة بوش سوف تعمل على

إرساء سابقة للرؤساء المقبلين، وذلك في أن ينتهكوا على نحو متكرر حقوق الأفراد التي يكفلها الدستور.

ويخشى كثيرون من أن عدم الاعتراض على أسلوب ممارسة السلطة الذي بدأته هذه الإدارة، قد يجعله جزءًا مستقرًا في النظام الأمريكي. وقد أشار قلة من المحافظين أصحاب المبادئ إلى أن منح سلطة غير مقيدة لهذا الرئيس قد يعني أن الرئيس القادم سيحظى كذلك بسلطة غير مقيدة. وهم على وعي تام بأن الرئيس القادم قد يكون شخصًا لا يشاركونه في قيمه ومعتقداته.

أصدر كونجرس الولايات المتحدة -حين كان تحت سيطرة الحزب الجمهوري- قانونًا يوضح الإجراءات الواجب على السلطة التنفيذية اتباعها لحماية خصوصية الرسائل التي تتولى هيئة البريد توصيلها. لكن الرئيس أصدر بيانًا مكتوبًا في الوقت الذي اعتمد فيه القانون، مؤكدًا سلطته المستقلة في أن يأمر -دون إذن قضائي- بفتح الرسائل البريدية للتفتيش.

وكما كتب جيمس ماديسون، الكاتب الأساسي للدستور: «هناك أمثلة على اختزال حرية الناس عن طريق التجاوزات التدريجية والصامتة التي يقوم بها من في السلطة، أكثر من أمثلة اختزالها عن طريق العنف واغتصاب الحقوق المفاجئ».

أو إذا ذكرنا تغييرًا آخر -عرفه عدد أكبر من الناس بفضل أمناء المكتبات- ادعى البيت الأبيض الحق في إرسال محققي (إف بي آي) إلى أي مكتبة وطلب سجلات أي شخص ارتاد المكتبة، والحصول على قائمة

تضم أسماء من يقرؤون وما يقرؤون، لمجرد ادعائهم بأن لهذه المعلومات صلة بتحقيق استخباراتي. بل ادعوا سلطة إرغام أمناء المكتبات على التكتم على هذا الطلب، وإلا تعرض الأمناء أنفسهم للسجن، برغم أن إحدى المحاكم حكمت بأن هذا الأمر المقيد لحرية الرأي غير دستوري، وأن الكونجرس غيّره منذ ذلك الحين. وبالمثل، يمكن لـ(إف بي آي) أن تطلب كل سجلات المصارف والكليات والفنادق والمستشفيات وشركات البطاقات الائتمانية، وكثير غيرها من أنواع الشركات.

ولقد ادعت الإدارة أيضًا حق الاطلاع على الحسابات الجارية وعمل التحريات العامة، وجمع معلومات أخرى عن أي شخص تقرر الحكومة أنه «ذو أهمية للتحقيق» -وهذا يعني أي شخص ترى الإدارة أنه مشتبه به- بلا أي دليل على سلوكٍ إجرامي.

كذلك خوّلت الإدارة موظفي إف بي آي سلطة حضور اللقاءات الكنسية والمؤتمرات والاجتماعات السياسية، وأي نشاط آخر يقوم به المواطن علنًا حسبما يرى عملاء الإدارة، وذلك على عكس السياسة القديمة التي استمرت طوال العشرات من السنين، وكانت تستلزم مسوغًا للمشرفين يقول إن هذا الاختراق له صلة يمكن إثباتها بتحقيقات مشروعة.

كما نعرف الآن، ضُبطت الجهات التنفيذية متلبسة بالتنصت على عدد هائل من المواطنين الأمريكيين؛ فأعلنت بوقاحة أن لها وحدها الحق في الاستمرار في ذلك دون اعتبار للقانون الثابت الذي سنه الكونجرس بمنع هذه الممارسات. والآن صار استعادة احترام حكم القانون أمرًا ملحًا.

لماذا ينبغي الانزعاج من أمر التنصت؟ إن ذلك يعيد إلى الذهن أن الدكتور مارتن لوثر كينج الابن كان يخضع لتنصت غير قانوني طوال السنوات الأخيرة من حياته - وهو واحد من مئات الآلاف من الأمريكيين الذين كانت حكومة الولايات المتحدة تحاصر اتصالاتهم الشخصية أثناء تلك المدة. وكانت إف بي آي تسمي كينج «أخطر الزعماء الزنوج في البلاد وأشدهم تأثيرًا»، وأقسموا بأن «يطيحوا به». بل قد حاولت الحكومة تدمير زواجه، كما يقال إنها حاولت دفعه للانتحار عن طريق الابتزاز.

واستمرت هذه الحملة حتى مقتل الدكتور كينج. وفي الواقع، كان اكتشاف قيام إف بي آي بحملة طويلة مكثفة للمراقبة الإلكترونية السرية -تم تصميمها للتلصص على الأعمال الخاصة بمؤتمر الزعامة المسيحية الجنوبية، ومعرفة أشد تفاصيل حياة د. كينج الخاصة- هو أول ما ساعد على إقناع الكونجرس بوضع قيود قانونية جديدة على التنصت.

وكان نتيجة تلك الممارسات وغيرها إصدار «قانون مراقبة الاتصالات الخارجية»، الذي صدر خصيصًا لضمان عرض مراقبة الاتصالات الخارجية على قاضٍ محايد للتحقق من وجود سبب كافٍ للمراقبة. وقد صوتت لمصلحة هذا القانون أثناء دورتي الأولى في الكونجرس، وقد أثبت هذا النظام -طوال ما يقرب من ثلاثين عامًا- أنه وسيلة قيمة وناجعة في توفير مستوى من الحماية للذين لا يتولون مناصب عامة، وفي الوقت نفسه يسمح باستمرار المراقبة الخارجية.

بعد ذلك وفي ديسمبر من عام 2005، استيقظ الأمريكيون فجأة على أخبار صادمة وهي أن السلطة التنفيذية -بالمخالفة لهذا القانون المستقر- قامت بالتجسس سرًا على عدد ضخم من الأمريكيين طوال أكثر من أربع سنوات، وبالتنصت على عدد هائل من المكالمات الهاتفية والبريد الإلكتروني «داخل الولايات المتحدة» دون أي إذن قضائي، ولا أي نص قانوني جديد.

أثناء المدة التي كان فيها هذا التنصت لا يزال سرًا، استمر الرئيس في أكثر من مناسبة في إعادة التأكيد للشعب الأمريكي على أن الإذن القضائي، ضرورة طبعاً لأي تجسس حكومي على المواطنين الأمريكيين، وأن هذه الإجراءات الوقائية الدستورية، ستبقى كما هي.

وقد ثبت أن تصريحات الرئيس المهدئة كاذبة عن عمد؛ بل إنه بمجرد أن أفشت الصحافة سر برنامج التجسس المحلي الهائل هذا، لم يكتف الرئيس بتأكيد صحة القصة فحسب، وإنما أعلن أيضًا أنه ليس لديه النية لإنهاء اقتحام الخصوصية الجماعي هذا.

وحاليًا، هناك بيان أحدث لا نعرف كثيرًا من أبعاده، صدر في أعقاب تغير موازين السيطرة في الكونجرس، وهو أن البيت الأبيض كان سيبدأ في الالتزام بقانون مراقبة الاتصالات الخارجية، لكن فرض السرية على كل الإجراءات القانونية المتعلقة بذلك شيء لا يطمئن، وإن ما نعرفه عن تفشي عمليات التنصت هذه يؤدي بنا إلى النتيجة التي لا يمكن تجنبها، هي أن رئيس الولايات المتحدة كان ينتهك القانون مرارًا وتكرارًا وبإصرار.

كتب النائب العام جونزاليس أن الإدارة لا تزال تعتقد أن البرنامج قانوني، لكنهم لجؤوا الآن إلى محكمة «قانون مراقبة الاتصالات الخارجية» وقامت قاضية في المحكمة بإرساء قواعد تحفظ «السرعة والخفة اللازمة» لمكافحة الإرهاب. ولم يكشف جونزاليس ولا موظفو وزارة العدل تفاصيل القواعد التي وضعتها المحكمة، في محاولة للبرهنة على أن تلك التفاصيل سرية، لذلك لم يكن واضحًا ما إذا كانت الإدارة تحصل على موافقة تخص كل حالة فردية حسبما يقضي قانون مراقبة الاتصالات الخارجية، أم أنها بالأحرى تلقت سلطات أوسع. وقد قالت رئيس قضاة محكمة قانون مراقبة الاتصالات الخارجية، إنها كانت ترغب في التصريح بنشر القواعد، لكن الإدارة رفضت، على أساس أن تلك الأوامر تتضمن معلومات سرية. وكانت معالجة الإدارة لهذه القضية، متسقة مع نزوعها إلى تحويل الخلافات إلى مسائل صورية، عن طريق تقديم تنازلات بسيطة في ممارساتها، دون التنازل عن المبدأ الأكبر الذي يتعرض للنقد.

إن لدى رجال الرئيس كلمات مصطنعة ومقتضبة عن قوانين أمريكة. وقد سلّم النائب العام بصراحة بأن «نوع المراقبة» الذي نعرف أنهم كانوا يمارسونه، يتطلب أمرًا من المحكمة ما لم تخوّلهم السلطة في حالات فردية. أما قانون مراقبة الاتصالات الخارجية فلا يجيز في حد ذاته ما كانت تقوم به وكالة الأمن القومي، ولا يزعم أحد داخل الإدارة أو خارجها أن هذا القانون يجيز ذلك. وما لا يمكن تصوره أن الإدارة تدّعي بدلاً من ذلك أن المراقبة أجيزت ضمنيًا حينما صوّت الكونجرس بالموافقة على استخدام القوة ضد أولئك الذين هاجمونا في الحادي عشر من سبتمبر.

لكن هذه الحجة متهافتة، وتواجه عددًا من الوقائع المحرجة. أولًا: ثمة اعتراف آخر من النائب العام ألبرتو جونزاليس: فقد سلّم بأن الإدارة كانت تعرف أن القانون الحالي يمنع مشروع وكالة الأمن القومي، وأنه تشاور مع بعض أعضاء الكونجرس في تغيير الوضع. ويقول جونزاليس إنهم أخبروا الحكومة بأن هذا الاحتمال لن يكون ممكنًا. لذلك فإن الإدارة حاولت نيل قدر من المصداقية حين زعمت لاحقًا بأن سلطة استخدام القوة العسكرية قد مُنحت، بصورة أو بأخرى، لمشروع وكالة الأمن القومي ضمنيًا منذ البداية. ثانيًا: حين كانت السلطة تخضع للمناقشة، سعى أعضاء الإدارة في الواقع لإيجاد أسلوب ينص على أنه كان سيخولهم استخدام القوة العسكرية محليًا – ولم يوافق الكونجرس. وقد أعد السيناتور تيد ستيفنز (نائب ألاسكا) والنائب جيم ماكجفرن (النائب الديمقراطي عن ماساتشوستس) وغيرهما بيانًا أثناء مناقشة إجازة السلطة، يكرر القول بوضوح بأن تخويل هذه السلطة لم يكن للتنفيذ محليًا.

إن عدم احترام الإدارة دستور أمريكة، هو الذي أدى بجمهوريتنا حاليًا إلى شفا صدع خطر في بنية الديمقراطية. كما أن عدم الاحترام المتجسد في هذا الانتهاك الواضح واسع النطاق للقانون، هو جزء من نمط أكبر من اللامبالاة الظاهرة بالدستور، التي تزعج ملايين الأمريكيين في كلا الحزبين إزعاجًا شديدًا.

لقد وصف توماس باين –الذي ساعد كتيبه «الفطرة السليمة» على إشعال الثورة الأمريكية– البديل الأمريكي وصفًا بليغًا، إذ قال: لقد

أردنا هنا التأكيد على أن «القانون هو الملك»، وأن الالتزام الحذر بسلطة القانون يدعم الديمقراطية، ويزيد من قوة أمريكة، ويضمن أن يعمل من يحكموننا داخل إطار البنية الدستورية، وهذا معناه أن مؤسستنا الديمقراطية تقوم بدور لا غنى عنه في صياغة سياستنا وتحديد اتجاه دولتنا، ويعني أن شعب هذه الأمة هو من يحدد مساره في النهاية، وليس موظفين تنفيذيين يعملون سرًا بلا قيد.

إن سلطة القانون تجعلنا أشد قوة؛ لأنها تضمن أن القرارات ستُختبر وتُدرس وتُراجع وتُفحص، عبر الإجراءات الحكومية التي يتم تصميمها لتطوير السياسة. كما أن المعلومات التي سيتم مراجعتها تمنع التجاوزات وتضبط تنامي السلطة.

وللسبب نفسه، كلما قلت إجراءات مراجعة السلطة ومساءلتها؛ أدى هذا حتمًا إلى أخطاء وممارسات فاسدة، وفي غياب المساءلة الجادة، تتفشى قلة الإتقان، ويكون جزاء قلة الشرف التشجيع والمكافأة.

في يناير 2006، على سبيل المثال، حاول نائب الرئيس تشيني الدفاع عن تنصت الإدارة على المواطنين الأمريكيين بقوله: «لو كان هذا البرنامج قد تم تنفيذه قبل الحادي عشر من سبتمبر، لاكتشفت أسماء بعض المختطِفين».

من المؤسف أن يبدو بأنه لا يزال يجهل أن أعضاء الإدارة، كان لديهم في الواقع اسم اثنين من المختطِفين -على الأقل- قبل الحادي عشر من سبتمبر بوقت كافٍ، وكانت تتوافر لديهم معلومات يمكن أن تؤدي بسهولة إلى تحديد معظم المختطِفين الآخرين. لكن بسبب عدم

الكفاية في التعامل مع هذه المعلومات؛ فإنها لم تستخدم قط لحماية الشعب الأمريكي.

كان هناك في الواقع كم كبير من المعلومات المحددة التي «توافرت» قبل الحادي عشر من سبتمبر، وكان من المحتمل التمكن من استخدامها لمنع وقوع المأساة. ويبين أحد التحليلات الحديثة؛ الذي أجرته مؤسسة ماركل (وهي تعمل على تحليل البيانات الواردة من إحدى شركات البرامج الإلكترونية، التي تتلقى تمويلاً ماليًا من إحدى الشركات التي ترعاها سي آي إيه)، وهذا هو التحليل الذي يبين النقطة بطريقة مدهشة:

> في أواخر أغسطس عام 2001، اشترى نواف الحزمي وخالد المظهر تذكرتين للسفر على الرحلة (77) للخطوط الجوية الأمريكية (التي اقتحمت مبنى البنتاجون). وقد اشتريا التذكرتين باسميهما الحقيقيين. وكان الاسمان وقتها على لائحة مراقبة؛ تسمى اللائحة التحذيرية، لدى إدارة الهجرة والجنسية في وزارة الخارجية. وكانت كل من إف بي آي وسي آي إيه تبحثان عن الرجلين بوصفهما إرهابيين مشتبهًا بهما، وذلك جزئيًا بسبب وجودهما في اجتماع إرهابي في ماليزية.
>
> كان اسما هذين الراكبين يتطابقان تمامًا مع الاسمين الموجودين على اللائحة التحذيرية، لكن لم تكن تلك سوى خطوة أولى، كان يمكن بعدها أن تبدأ مراجعة البيانات على نحو أدق.
>
> بمراجعة عناوين الإقامة المشتركة (بيانات العناوين متاحة تمامًا، بما في ذلك على الإنترنت)، كان المحللون سيكتشفون أن

سالم الحزمي (الذي اشترى تذكرة على الرحلة (77) للخطوط الجوية الأمريكية أيضًا) قد استخدم عنوان نواف الحزمي نفسه. والأهم من ذلك، أنهم كانوا سيكتشفون أن محمد عطا (رحلة (11) للخطوط الجوية الأمريكية التي اقتحمت البرج الشمالي في مركز التجارة العالمي)، ومروان الشيحّي (الرحلة (175) للخطوط الجوية الأمريكية التي اقتحمت البرج الجنوبي في مركز التجارة العالمي). قد استخدما عنوان خالد المظهر نفسه.

بمراجعة الأرقام المتطابقة للمسافرين الدائمين، كان المحللون سيكتشفون أن ماجد موقد (رحلة (77) للخطوط الجوية الأمريكية) استخدم رقم المظهر نفسه.

مع تعريف محمد عطا الآن بأنه رفيق محتمل للإرهابي المطلوب خالد المظهر، كان يمكن للمحللين إضافة أرقام هواتفه (وكلها معلومات متاحة علنًا) إلى قائمة مراجعتهم. وبهذا الإجراء، كان سيتم تحديد هوية أربعة خاطفين آخرين (فايز أحمد ومهند الشهري ووائل الشهري وعبد العزيز العمري).

ومع اقتراب يوم الحادي عشر من سبتمبر، كانت مراجعة أكثر دقة لقائمة الركاب مقابل قائمة المراقبة المعتادة الخاصة بإدارة الهجرة والجنسية (للتأشيرات منتهية الصلاحية) ستحدد هوية أحمد الغامدي، وعن طريقه كان يمكن للنوع نفسه من الروابط البسيطة نسبيًا أن تؤدي إلى تحديد بقية الخاطفين،

الذين استقلوا طائرة الرحلة (93) للخطوط الجوية المتحدة (التي تحطمت في بنسلفانيا).

تبين هذه التحليلات المأخوذة عن مؤسسة ماركل بوضوح أن البيانات الخام كلها اللازمة لإيقاف هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت متاحة. وفي الفصل القادم سأعرض تفصيلاً عن مسألة علم الموظفين المُعيّنين في (إف بي آي) و(سي آي إيه) بمعظم هذه المعلومات، ومع ذلك أحبطت جهودهم في تنبيه البيت الأبيض إليها.

ودون الدخول في تنظير دقيق، فإن ما نحتاج إليه هو تحليل أفضل، وفي توقيت أدق. وإن مجرد تكديس كم أكبر من البيانات الخام التي قد تكون برمتها لا صلة لها بالموضوع لن يعطل الأمر فحسب؛ بل ربما يضر بالقضية أيضًا. فقد قال بروس شناير، بوصفه أحد أفضل علماء تقنيات الأمن في البلاد: «إننا هنا نبحث عن إبرة في كومة قش. وإلقاء مزيد من القش فوق هذه الكومة لن يؤدي بك بالضرورة إلى أي شيء».

بعبارة أخرى، إن جمع كم كبير من البيانات الشخصية عن مئات الملايين من الناس، يجعل حماية البلاد من الإرهابيين أشد صعوبة فعلاً، لذلك عليهم نبذ معظم هذه البيانات.

طبعاً، كانت هناك مراحل أخرى في التاريخ الأمريكي ادعت فيها الجهات التنفيذية سلطات جديدة عدّت بعد ذلك خاطئة ومبالغًا فيها. فقد أجاز رئيسنا الثاني، جون آدمز، «قانون الأفعال غير المقبولة والمحرضة على الفتنة» وهو سيئ السمعة، وعمل على إسكات نقاده وخصومه السياسيين وسجنهم.

عندما أنهى خلفه، توماس جيفرسون، هذه الممارسات السيئة، قال: «إن المبادئ الأساسية في حكومتنا... تشكل مجموعة نجوم متألقة لامعة، نشأت قبلنا، وهدت خطواتنا عبر عصر الثورة والإصلاح... وليس علينا أن نحيد عنها في لحظات الخطأ أو الخطر، دعونا نسرع في العودة إلى مسارنا ونسترد السبيل الذي يؤدي وحده إلى السلام والحرية والأمن».

أما رئيسنا الأعظم أبراهام لينكولن فقد عطّل أوامر المثول أمام القضاء مؤقتًا أثناء الحرب الأهلية. وكان بعض أسوأ الممارسات السابقة على الإدارة الحالية هي ما ارتكبها الرئيس وودرو ويلسون أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها. وهي الممارسات الشائنة المسماة «الفزع الأحمر»*، وما يطلق عليها «حملات بالمر Palmer's raids». وقد كان اعتقال الأمريكيين اليابانيين أثناء الحرب العالمية الثانية علامة على تدني مستوى احترام حقوق الفرد على يد الجهات التنفيذية. ثم جاءت ممارسات ماكارثي السيئة أثناء الحرب الباردة، وأثناء حرب فيتنام كان برنامج كوينتلبرو* Cointelpro جزءًا لا يتجزأ من الممارسات السيئة التي عانى منها الدكتور كينج وآلاف آخرون.

* المقصود هنا هو ممارسات مناهضة الشيوعية واحتوائها التي اتخذت موجتين حادتين أولهما من 1917 وحتى منتصف العشرينيات، والثانية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. (المترجمة)

* لفظة أوائلية (مكونة من أوائل) حروف Counter Intelligence Programe: وهي سلسلة من المشروعات السرية غير القانونية قامت بها إف آي بي في الولايات المتحدة، وكانت تهدف إلى التحقيق مع المنظمات السياسية المعارضة وتعطيلها. (المترجمة)

لكن في كل حالة من هذه الحالات، عندما يخمد الاضطراب والصراع، تستعيد البلاد توازنها وتستوعب الدروس المستفادة. وبعد كل مرحلة من مراحل التجاوز، كنا كوننا دولة نشعر بالخزي ونحاول إصلاح المفاسد - بالتعويضات النقدية في بعض الأحيان، وبالاعتذار وبقوانين جديدة وإجراءات وقائية جديدة. وبرغم أننا لم ندخل بعد في مرحلة الندم والتكفير عن الذنب في وقتنا هذا، فإن من الواضح فعلاً، أننا نعيش منذ مدة في إحدى مراحل التجاوزات التي تستدعي الندم.

كتب القاضي ويليام برينان، رئيس المحكمة العليا السابق، معلقًا على هذه الدورة ذات مرة قائلاً: «بعد انتهاء كل أزمة أمنية عامة، كانت الولايات المتحدة تدرك نادمةً أن انتهاك الحريات المدنية كان بلا داعٍ. لكن ثبت أنها تعجز عن منع نفسها من تكرار الخطأ حين تأتي الأزمة القادمة».

هناك كذلك أسباب للقلق في وقتنا الحالي؛ لأن ما نقوم به ربما لا يكون النصف الأول من الدورة المتكررة، وإنما بداية شيء جديد. وأحد أسباب ذلك أن هذه الحرب، حسبما تكهنت به الإدارة، قد تستمر بقية حياتنا؛ لذلك يقال لنا إن ظروف الخطر القومي الذي كان الرؤساء الآخرون يستخدمونها ذريعة لتسويغ انتحال السلطة، ستستمر إلى الأبد تقريبًا. وأعرب بعضهم عن رأي مفاده أن الأمر بمرور الزمن سيتخذ صورة «الحرب» ضد المخدرات -أي أنه سيصبح- بصورة أو بأخرى- صراعًا دائمًا يحتل جزءًا معتبرًا من تشريعاتنا القانونية وخططنا الأمنية من الآن فصاعدًا. فإذا كان ذلك هو الحال، فمتى إذاً ستموت انتهاكات حرياتنا هذه ميتة طبيعية - إن كانت ستموت.

وثمة سبب آخر، هو أننا كنا نشهد طوال عقود، تراكم سلطة الرئاسة البطيء المتواصل. وفي بيئة عالمية فيها توترات الأسلحة النووية والحرب الباردة، تقبل الكونجرس والشعب الأمريكي دومًا توسيع مجالات المبادرات الرئاسية لممارسة أنشطة الاستخبارات والاستخبارات المضادة، وتوزيع موقع قواتنا العسكرية على المسرح العالمي. وكما كتب قاضي المحكمة العليا، فيليكس فرانكفورتر في إحدى قضايا عام 1952: «إن تعاظم السلطة [في يد الحاكم] لا يأتي بين يوم وليلة. وإنما مرده إلى قوة تنتج عن تكرار تجاهلها الذي لا تحاسب عليه للقيود، التي تحيط حتى بأكثر ممارسات السلطة نزاهة».

في تلك الحالة، واجه الرئيس هاري ترومان خلافًا مع أصحاب أكبر مصانع الحديد في أمريكة، في غمار تفاقم الحرب الكورية. ففي تجاوز للسلطة الرئاسية، أعلن ترومان أن على حكومة الولايات المتحدة أن تتولى الإشراف على مصانع الحديد، لكن المحكمة منعته من مواصلة ذلك، بناء على تشريع سابق من الكونجرس يحكم هذه المسألة.

أما السبب الثالث للقلق فهو أن ما نشهده هو انقطاع الدورة المتكررة وليس دورة أخرى لها؛ ذلك أن تقنيات المراقبة الحديثة – التي توقعها منذ زمن طويل روائيون مثل جورج أورويل وغيره من أنبياء «الدولة البوليسية» – تنتشر الآن كما لم تنتشر من قبل قط. وقد مُنحت الحكومة قدرة جديدة هائلة على حصد كميات لا حصر لها من المعلومات وتحليلها، وإعدادها للاستخبارات. وهذا يضيف قدرًا كبيرًا من القدرة على انتهاك خصوصية وحرية أعداد هائلة من الناس الأبرياء. كذلك

فإن لديهم القدرة على نقل ميزان القوة بين أجهزة الدولة وحرية الفرد بسبل خبيثة ومؤثرة في آن واحد.

إضافة إلى ذلك، تستخدم هذه التقنيات على نطاق واسع ليس من جانب الحكومة فحسب؛ وإنما تستخدمها أيضًا الشركات والكيانات الخاصة، وهذا يرتبط بتقويم متطلبات «قانون الوطنية» لشركات عديدة -ولا سيما في الأنشطة المالية- الذي يفرض إعداد ملايين التقارير سنويًا للحكومة عن الأنشطة المريبة لعملائها. وكذلك ترتبط بالمرونة الجديدة التي منحت للشركات كي تشارك بعضها في المعلومات المتعلقة بعملائها.

أما السبب الرابع للقلق فهو أن التهديد بهجمات إرهابية أخرى هو تهديد حقيقي تمامًا، وأن جهود المنظمات الإرهابية المنظمة لامتلاك أسلحة دمار شامل تخلق فعلاً ضرورة حقيقية جديدة؛ لكي تمارس الجهات التنفيذية سلطاتها بسرعة وذكاء، تمامًا مثلما خلق ظهور الأسلحة النووية والقذائف الصاروخية الباليستية عابرة القارات ضرورة عملية في الحرب الباردة، وغيّر توازن مسؤولية إعلان الحرب بين الكونجرس والرئيس. بالإضافة إلى ذلك، هناك في الواقع صلاحيات أصيلة منحها الدستور للرئيس حتى يتصرف وحده، دون الرجوع إلى أحد؛ لحماية البلاد من أي خطر مباشر مفاجئ، وليس من الممكن ببساطة أن نحدد بدقة في التعبير التشريعي متى -بالضبط- تكون هذه الصلاحيات مناسبة ومتى لا تكون. على سبيل المثال، لو وجد الرئيس -في حالة منفردة أو حتى في بضع حالات- الفرصة لاعتقال شخص ما يرى أن لديه أسبابًا وجيهة للاعتقاد أنه على وشك الإضرار

بالولايات المتحدة أو مواطنيها، عندها تكون لديه سلطة أصيلة للتصرف بسرعة بناء على تلك المعلومات. وقد ذكرتُ أنا شخصيًا هذه المسألة للرئيس كلينتون، بوصفي نائبًا له، حين كانت لديه فرصة اعتقال أحد منفذي عمليات القاعدة الذي كان يخطط لهجوم ضدنا، وأخذ الرئيس بنصيحتي، برغم أن هذا الشخص الذي حاولنا اعتقاله لاذ بالفرار.

لكن ثمة فرقٌ شاسعٌ بين ممارسة تلك الصلاحيات الرئاسية الأصيلة في حالات استثنائية، وبين محاولات سرية لتأسيس نموذج ضخم جديد ودائم، يتجاوز بصورة واضحة الحدود التي نص عليها الدستور؛ فوجود تلك السلطة الأصيلة لا يمكن أن يستخدم حجةً للاستيلاء على صلاحيات واسعة مفرطة تستمر طوال سنوات، وينتج عنها اختلال خطر في توازن العلاقة بين السلطة التنفيذية وسلطتي الحكومة الأخريين.

وثمة سبب أخير للقلق وهو أننا قد نمر بشيء أكبر من دورة أخرى فقط من التجاوز والندم. فلقد تولت هذه الإدارة السلطة في ظل نظرية قانونية تهدف إلى إقناعنا بأن هذه المغالاة في تركيز السلطة الرئاسية، هي ما نص عليه دستورنا بالضبط.

وهذا ليس صحيحًا طبعاً، فلو أمكن لمؤسسينا أن يروا دولتنا الحالية التي صنعها جيلهم ويقوّموا جودة قيادة جيلنا الآن -في بداية القرن الحادي والعشرين- فأنا على يقين من أن ادعاءات الإدارة الحالية كانت ستذهلهم.

وما لا شك فيه أننا لا نزال نواجه تحديات جديدة في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ويجب علينا أن نحرص على حماية مواطنينا من الأذى؛ لكن ليس علينا انتهاك القانون أو التضحية بنظام حكومتنا؛ لحماية الأمريكيين من الإرهاب، فإن عمل ذلك -في الواقع- يجعلنا أضعف وأكثر عرضة للأذى.

فضلاً عن ذلك، فإن الوضع دومًا هو أن السلطة التنفيذية يعميها طلب السلطة بلا مساءلة، حتى إن ردها على ما ارتكبته من أخطاء هو طلب المزيد من السلطة. وفي معظم الأحيان يستخدم هذا الطلب نفسه لإخفاء المسؤولية عما ارتكبته من أخطاء فعلية في ممارسة السلطة.

جاءت أسوأ ممارسات الأفراد عبر الإدارة الحالية، عندما هوجم المهاجرون الأمريكيون العرب في الأسابيع اللاحقة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، فقد أضر سوء المعاملة الجماعي هذا بأمننا على عدة أصعدة مهمة.

لكن دعونا أولاً نكون واضحين في شأن ما حدث: كان هذا أكثر من مجرد عمل سياسي مثير قاسٍ رخيص قام به جون أشكروفت، النائب العام آنذاك. فأكثر من 99% من الأشخاص، ذوي الأصول العربية في الأساس، الذين هوجموا كانوا ممن انتهت صلاحية تأشيراتهم فحسب أو ممن ارتكبوا مخالفات تافهة أخرى، حين حاولوا السعي وراء الحلم الأمريكي مثل معظم المهاجرين. لكن تم استخدامهم عنصراً إضافياً في جهود الإدارة؛ لإعطاء انطباع أنها ألقت القبض على عدد كبير من الأشرار، وكان يتم معاملة كثير منهم بصورة رهيبة وبالإيذاء الجسدي.

ولنتأمل هذا المثال الذي قدمه تفصيلاً كاتب عمود الرأي السابق في نيويورك تايمز، أنطوني لويس:

تم إلقاء القبض على أنصر محمود، وهو باكستاني انتهت صلاحية تأشيرته، في نيويورك في الثالث من أكتوبر عام 2003، وفي اليوم اللاحق، مثل في استجواب قصير أمام موظفي إف بي آي الذين قالوا إنه لا حاجة لهم به. بعدها غلت يداه بالأصفاد ووضعت سلاسل حديدية حول قدميه وبطنه، ثم اقتيد إلى مركز الاحتجاز الرئيس في بروكلين. قام الحراس هناك بوضع طاقمين إضافيين من الأغلال حول يديه وطاقم آخر حول قدميه، وقام أحدهم بدفع محمود باتجاه أحد الجدران، ثم أجبره الحراس على الهبوط على منحدر طويل، وكانت الأغلال تدمي معصميه وكاحليه، وامتزج الإيذاء البدني بالإهانات اللفظية.

بعد أسبوعين سمح لمحمود بإجراء مكالمة هاتفية مع زوجته، لم تكن زوجته في المنزل، فقيل له إن عليه الانتظار ستة أسابيع ليحاول مجددًا. وكانت أول مرة يرى زوجته، في زيارة، بعد ثلاثة أشهر من اعتقاله. وطوال تلك المدة كان محبوسًا في زنزانة بلا نوافذ، حبسًا انفراديًا، وفوق رأسه مصباحان «فلوريسنت» مضاءان طوال الوقت. وفي آخر الأمر، وجه إليه اتهام باستخدام بطاقة ضمان اجتماعي منتهية الصلاحية. وتم ترحيله في مايو عام 2002، بعد نحو ثمانية أشهر من اعتقاله.

إن التراث الديني الذي أشارك فيه أشكروفت يتضمن هذا الدرس من المسيح: «إن ما تفعلونه بأولئك الضعفاء كأنما تفعلونه بي».

ولا ريب في أن المعاملة الشائنة التي تلقاها عدد كبير من المهاجرين الذين لا حول لهم على يد الإدارة قد خلقت استياءً شديدًا، وأضرت بتعاون نحن في أمس الحاجة إليه من مجتمعات المهاجرين في الولايات المتحدة، ومن أجهزة الأمن في الدول الأخرى.

وفي حركة، ربما كانت أشد وقاحة، بعد سنوات من اعتقال وزارة العدل أكثر من 1200 شخصٍ ينحدرون من أصول عربية، لا تزال ترفض الكشف عن أسماء الأشخاص الذين تم احتجازهم، برغم أن كل شخص من هؤلاء المعتقلين قد «برأته» إف بي آي من أي صلة بالإرهاب، وهذا التكتم على الأسماء ليس من دواعي الأمن مطلقاً.

إن الحرب عنف مشروع، لكن حتى في غمار الحرب نقر بأننا نحتاج إلى قواعد منظمة؛ ونعرف أنه كان في حروبنا خروج عن هذه المعايير، وذلك -في معظم الأحيان- بسبب الغضب العفوي الذي ينشأ عن الانفعال في المعركة. لكننا نعتمد على رئيسنا لحمايتنا من هذا النوع من العنف، وليس لإيجاد ظروف تيسره.

كان بوسعنا أن نرى الرئيس كونه النقطة التي يبدأ الإصلاح منها، والتي يُحفظ فيها القانون. وكان ذلك أحد دواعي الفخر العظيم في بلادنا: قيادة إنسانية مخلصة للقانون. مع ذلك، فإن ما لدينا اليوم هو نتاج القرارات التي اتخذها رئيس وإدارة لديهما أفضل قانون هو غياب القانون، ما دام القانون يهدد بتقييد إرادتهما السياسية. وحيث

لا يمكن منع قيود القانون أو إزالتها، فإنهم يناورون ليضعفوه بالمراوغة والتسويف والجدال في توافه الأمور، والتعطيل والامتناع عن التنفيذ، من قِبل هؤلاء الذين أقسموا على حفظ القانون.

في عام 1999، طُلِب من المحكمة العليا في إسرائيل أن توازن بين حق السجناء الأفراد والتهديدات الخطرة على أمن شعبها. وإليك ما قضت به المحكمة: «هذا هو قدر الديمقراطية، إذ ليست كل الوسائل مقبولة بالنسبة إليها، ولا كل الممارسات التي يقوم بها أعداؤها واضحة أمامها. وبرغم أن على الديمقراطية دومًا أن تقاتل وإحدى يديها مربوطة خلف ظهرها، فإنها مع ذلك صاحبة اليد العليا. فالحفاظ على حكم القانون، وإدراك حرية الفرد يمثلان عنصرًا مهمًا في فهمها للأمن، وفي آخر الأمر، يرفعان من روحها المعنوية، ويتيحان لها التغلب على مصاعبها».

تعزز الانتهاكات المستمرة من إدارة بوش-تشيني للحريات المدنية الانطباع الكاذب، بأن هذه الانتهاكات لازمة لأخذ كل الاحتياطات ضد أي هجمات إرهابية أخرى. لكن الحقيقة المجردة هي أن الغالبية العظمى من هذه الانتهاكات لم تكن مفيدة لأمننا مطلقاً؛ بل على العكس من ذلك، لقد أضرت به؛ بل دفعت بنا في طريق يتجه إلى «أخ أكبر» متطفل -اسمه الحكومة- على غرار ما تنبأ به جورج أورويل من أخطار في روايته «1984»، أكثر مما كان يمكن لأحد أن يفكر في إمكانية حدوثه في الولايات المتحدة الأمريكية.

إذاً ما الذي ينبغي عمله؟ حسنًا، باديء ذي بدء على بلادنا إيجاد سبيل لتوقف فورًا سياستها في احتجاز المواطنين الأمريكيين لمدة غير محدودة دون تهم، ودون أمر قضائي، يجعل احتجازهم سليمًا. فهذه المجموعة من الأفعال لا تتفق مع القيم والتقاليد الأمريكية، ولا المبادئ المقدسة للإجراءات القانونية الواجبة وفصل السلطات.

وليس من قبيل المصادفة أن دستورنا يقضي «بمحاكمة عاجلة وعلنية» في الدعاوى الجنائية؛ فإن مبادئ الحرية والمسؤولية الحكومية التي هي لب التفرد الأمريكي، لا تقضي بأقل من ذلك. ومعاملة إدارة بوش للمواطنين الأمريكيين الذين تطلق عليهم «المقاتلين الأعداء» معاملة غير أمريكية على الإطلاق.

ثانيًا: كان يمكن حماية الأجانب المحتجزين في جوانتانامو وأماكن أخرى، بوصفهم مقاتلين أسرى طبقًا للمادة (3) من معاهدة جنيف، التي تحظر القتل والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب والمعاملة المهينة والإذلال. كذلك تحظر المادة (3) إصدار العقوبات وتنفيذ الأحكام، دون حكم سابق صادر عن محكمة لها سلطة شرعية قياسية، وتعطي الضمانات القضائية كافة، التي تقر الشعوب المتحضرة بأنه لا غنى عنها. ومنذ أن تم تبني هذه المعاهدة، كان ذلك يحدث في كل حرب قبل هذه الحرب، بما فيها حرب فيتنام وحرب الخليج.

فإذا لم نوفر هذه الحماية، فكيف يمكن أن نتوقع أن تتم معاملة الجنود الأمريكيين الأسرى في الخارج بالمثل؟ إننا ندين بهذا لأبنائنا وبناتنا الذين يقاتلون دفاعًا عن الحرية في العراق، وفي أفغانستان وفي كل مكان آخر في العالم.

ثم إن عظمة أمتنا تقاس بكيفية معاملتنا لمن لا حول لهم ولا قوة. فينبغي منح الأجانب الذين تسعى الحكومة لاحتجازهم بعض الحقوق الأساسية. وعلى الإدارة الكف عن إساءة استخدام ما يسمى «قانون الشهادة الأساسية». فقد تم وضع هذا القانون لاحتجاز الشهود لمدة قصيرة قبل استدعائهم للشهادة أمام هيئة محلفين كبرى؛ إذ أساءت الإدارة استخدامه بوصفه ذريعة للاحتجاز، غير محدد المدة، ودون توجيه اتهام، وهذا ببساطة إجراء غير سليم.

لم يحو قانون الوطنية -مع تجاوزاته العديدة- سوى قليل من التغييرات المطلوبة. ومن المؤكد صحته، أن عددًا كبيرًا من أسوأ ممارسات الإجراءات القانونية والحريات المدنية التي تتم الآن بحجة قوانين وأوامر تنفيذية، غيرّ قانون الوطنية. مع ذلك تحول قانون الوطنية في مجمله، إلى خطأ فادح، وصار يشبه قرار خليج تونكين في منح مباركة الكونجرس لاعتداء هذا الرئيس على الحريات المدنية. لقد ضيع الكونجرس فرصة ذهبية حين صوّت على إجازة القانون مجددًا، بما يضمه من أشد السمات إثارة للمعارضة، مع مجرد تغييرات طفيفة – بدلاً من أن يحل محله قانون جديد أقل حجمًا وأشد تأثيرًا.

إن تسييس فرض القانون في هذه الإدارة، هو جزء من خطة كبرى لمحو تغييرات في سياسة الحكومة حققها «العقد الجديد» والحركة «التقدمية». وللوصول لتلك الغاية، فإنها تتراجع عن حماية الحقوق المدنية، وحقوق المرأة، والضرائب التصاعدية، والضريبة العقارية، وحق التقاضي والرعاية الطبية، وغيرها كثير. بل لقد بدأت جهودًا لفرض التقاعد على المحامين العموميين في الولايات المتحدة لأسباب

تبدو سياسية محضة. ففي بعض الحالات يقوم الكونجرس الجديد بالتحقيق فيها، استبعد محامون عموميون، مدحهم أعضاء كلا الحزبين لقدرتهم الفائقة، وحل مكانهم أفراد كانت كل مؤهلاتهم فيما يبدو هي صلاتهم بالبيت الأبيض. وقد قال أحد هؤلاء؛ وهو ديفيد سي إجلاسيوس من نيومكسيكو، إنه تعرّض لضغوط، من عضوين، لم يذكر اسميهما، من الأعضاء الجمهوريين في نيومكسيكو؛ كي يوجه اتهامات إلى ديمقراطيين بارزين قبل انتخابات التجديد النصفي لعام 2006، وقد رفض القيام بذلك، فصدق البيت الأبيض على فصله.

ولكن أغرب وأقسى مظاهر ابتعاد سياسيات هذا الرئيس عن المسار الأمريكي كان الصدمات العنيفة التي أحدثتها أعمال التعذيب لضمير أمتنا. ففي أول الأمر، جاءت تلك الصور شديدة الإزعاج من سجن «أبو غريب» التي تسجل الأشكال الشاذة من الاعتداء البدني والجنسي وحتى التعذيب -بل والقتل- التي ارتكبها بعض جنودنا ضد أناس تم سجنهم في العراق، وكان ما يقدر بتسعين بالمئة منهم أبرياء من أي تهمة.

وكنتيجة مباشرة لعدم صلاحية التخطيط وعدم كفاية قوة الجنود، وُضع شبابنا الجنود -فتياناً وفتياتٍ- في مواقف يتعذر الدفاع عنها. على سبيل المثال، تم استدعاء جنود الاحتياط، الذين كلفوا بالعمل في سجون العراق، دون تدريب أو إشراف كافٍ، ثم تلقوا أوامر من جهات عليا في منظمات لا تنتمي لسلسلة القيادة لديهم؛ لتحطيم السجناء استعدادًا لاستجوابهم. فوضعوا في موقف محير حيث تتقاطع سلسلة القيادة بين مجموعة الاستخبارات وإدارة السجن، ثم أصابهم ارتباك أكبر بسبب خلط غير مسبوق بين الجيش وسلطة المقاولين المدنية. والجنود الذين

اقترفوا هذه الأعمال الوحشية مسؤولون طبعاً عن أفعالهم، لكنهم ليسوا المسؤولين في المقام الأول عما لحق بالولايات المتحدة الأمريكية من خزي، فليسوا مصممي السياسة وواضعيها في مكانها. ولم تتخذ الجندية ليندي إنجلاند قرارًا بأن الولايات المتحدة لن تحترم بعد ذلك معاهدة جنيف، ولم يكن المتخصص تشارلز جرانر هو مخطط شبكة العمل الواسعة الخاصة بتجهيزات الولايات المتحدة في دول متعددة بها يُعرّى فيها السجناء ويعرضون للبرد، وللضغط عليهم، ويعذبون لإجبارهم على الإدلاء بأقوال ما كانوا ليقولونها باستخدام الإجراءات القانونية المعتادة.

إن السياسات التي عبّدت الطريق لهذه الأعمال الوحشية قام بتصميمها البيت الأبيض تحت إدارة بوش، وأصر عليها. ومن المؤكد أن المستشار القانوني الخاص للرئيس قدم له تقريرًا موجزًا عن هذا الموضوع تحديدًا. وقد استخدم وزير دفاعه ومساعدو ووكلاء وزارة الدفاع نفوذهم للدفاع عن هذه الانحرافات الوحشية عن المعايير الأمريكية التاريخية ضد الاعتراض على الجنود العاملين. وكان أعضاء القضاء العسكري في هيئة الأركان في وزارة الدفاع منزعجين بشدة ومستائين جداً، ومعارضين تمامًا لهذه السياسة لدرجة أنهم اتخذوا خطوة غير مسبوقة، وهي أنهم جاؤوا مجموعةً في محاولة لطلب المساعدة من محامٍ خاص متخصص في حقوق الإنسان في واشنطن العاصمة، وقالوا له جميعاً: «ثمة جهود محسوبة لخلق مناخ من الغموض القانوني، فيما يتعلق بإساءة معاملة السجناء». ومن المؤكد أن المسؤول عن البرنامج يشير إلى تفهم واضعيه أن الثقافة العسكرية النظامية

وأعرافها لن تؤيد هذه الممارسات، ولن يؤيدها الرأي العام الأمريكي ولا المجتمع الدولي؛ وهذا هو سبب محاولتهم إبقاءها سرًا. وثمة اعتراف ضمني آخر بانتهاك معايير السلوك المقبول، وهو إرسال السجناء إلى بلاد أقل معارضة للتعذيب، وإلى مقاولي القطاع الخاص وهم طبعاً غير مسؤولين أمام أحد.

وقد حدد الرئيس بوش بنفسه اتجاهنا نحو المشتبه بهم في خطاب حالة الاتحاد عام 2003. فقد ذكر أنه تم اعتقال أكثر من ثلاثة آلاف إرهابي مشتبه بهم في دول عديدة. ثم أضاف: «وكثير غيرهم لقوا مصيرًا مختلفًا، ولنقلها بصورة أخرى، إنهم لم يعودوا مشكلة للولايات المتحدة ولا لأصدقائها أو حلفائها».

وقد وعد أن «يغير النغمة» في واشنطن، وكذلك فعل - لكنه غيّرها للأسوأ. ومن المؤسف أننا نعرف الآن أن ما يقارب 37 سجينًا ربما يكونون قد لقوا مصرعهم في الأسر، برغم أنه من الصعب الاعتماد على الأرقام؛ لأنه في كثير من الحالات التي تشمل الموت غير الطبيعي، لا يتم تشريح الجثث. وإنه لأمر يشين الإدارة أن تلقي بتبعات سوء أعمالها على شباب المجندين من وحدة الاحتياط شمالي نيويورك، وأن تزعم أن هذا النموذج المنتشر هو عمل «بضع تفاحات فاسدة» بين المجندين.

كان لا بد أن يقدم الرئيس بوش ترضية أو تعويضًا، ليس فقط لتخليه عن الجنود الشباب، فهم أنفسهم يستحقون اللوم، لكن لأن الواضح أنهم كانوا مجبرين على الخوض في بالوعة أخلاقية أوجدتها سياسات إدارة بوش. ولقد وُضع مرتكبو الجرائم مع الضحايا في هذه

العلاقة بعضهم مع بعض نتيجة قرارات اتخذت في واشنطن العاصمة، فقد نتج عن هذه القرارات التي اتخذتها إدارة بوش – تشيني سلوك صدم ضمير الأمريكيين، ومرّغ اسم بلادنا الطيبة في وحل «أبو غريب»؛ سجن التعذيب السابق في عهد صدام حسين.

وبرغم ذلك، ودون شك، لم يكن ما حدث من أذى في «أبو غريب» يضر بسمعة أمريكة ومصالح أمريكة الإستراتيجية فحسب؛ ولكنه يضر بروح أمريكة أيضًا. هل تذكر كيف كانت صدمة كل واحد منا حين شاهدنا تلك الصور البشعة لأول مرة؟ كان التوجه الطبيعي أن نجفل في البداية من الصور ثم نفترض أنها تمثل انحرافًا نادرًا غريبًا تسببت فيه قلة منحرفة، أو كما قالت البنتاجون: «بضع تفاحات فاسدة».

لكن بعد ذلك بوقت قصير، أظهر مسح عسكري لوفيات السجناء وسوء معاملتهم في العراق وأفغانستان، نمطًا شائعًا من الإيذاء الجسدي يشارك فيه عدد كبير من وحدات الجيش في مواقع عديدة مختلفة. والواضح أن هذا الأسلوب في الإيذاء الجسدي لم ينشأ عن قلة منحرفة تنتمي إلى الرتب الدنيا من مجندينا في الجيش، وإنما نبعت من القيم المنحرفة والسياسات الوحشية في المستويات العليا في حكومتنا؛ فقد قام قادتنا بذلك باسمنا.

كانت هذه الفظائع نتيجة متوقعة للخيارات السياسية التي نجمت بصورة مباشرة عن احتقار هذه الإدارة لسلطة القانون. وما كانوا يسعون إليه من هيمنة ليس مجرد أمر لا يليق بأمريكة بحق؛ بل هو هدف وهمي في ذاته. فإن عالمنا لا يمكن قهره لأن الروح الإنسانية لا

يمكن قهرها. كما أن أي إستراتيجية قومية تقوم على السعي لتحقيق هدف الهيمنة مصيرها الخيبة. لأنها تولّد معارضة لنفسها وتخلق أعداءً أثناء العملية ذاتها لذلك الذي يفترض أن يكون مهيمنًا.

إنك ستتذكر المذكرة القانونية الغريبة الشاذة الصادرة من داخل الإدارة، التي كانت تسعى فعلاً لتسويغ التعذيب، وتقديم أساس منطقي قانوني -بصورة أو بأخرى- للممارسات السادية التي تمت باسم الشعب الأمريكي، تلك الممارسات التي كان أي شخص عاقل سيقر بأنها تخالف ضمير الإنسانية.

إن الاضطراب الذي سببه افتضاح هذا التحليل القانوني أرغم الإدارة على ادعاء أنها كانت ترفض المذكرة، وأن تنبذها لأنها غير ذات جدوى ومتجاوزة، لكن الإدارة لا تزال ترفض الاعتراف بأن المزاعم الأصلية الوقحة في المذكرة، التي تدعي أن الرئيس يمكن أن يتجاهل القانون، هي مجرد إدعاءات خاطئة.

من السهل فهم أن الكونجرس لم يتأثر بهذا الإنكار فأنفذ «تعديل ماكين» الذي لا يمنع فقط ما تعدّه المذكرة تعذيبًا؛ بل أيضًا «المعاملة القاسية المذلة والمهينة» للمحتجزين. وبرغم التهديد بالفيتو، تم تمرير التشريع بأغلبية من المجلسين تمنع استخدام الفيتو. وبدلاً من أن يواجه إبطال استخدامه الفيتو، قام الرئيس بالتوقيع على القانون، لكنه في الوقت نفسه أصدر بيانًا رسميًا يشير إلى أنه لن يتقيد بالقانون الجديد. وأعلن البيان أن «تعديل ماكين» سيتم «تفسيره» لكي «يتسق مع» صلاحيات الرئيس بوصفه رئيسًا للسلطة التنفيذية المركزية، وبوصفه

القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأيضًا في ضوء «القيود الدستورية على السلطة القضائية».

هل لا نزال نقوم بتعذيب السجناء الذين لا حيلة لهم بصورة متكررة، إذا كان الأمر كذلك، فهل عدم شعورنا كوننا مواطنين أمريكيين بالغضب والاستياء من هذه الممارسات أمر طيب؟ وهل عدم وجود مناقشة مستمرة لما إذا كان هذا السلوك البغيض الذي ينتمي إلى العصور الوسطى يتم باسم الشعب الأمريكي أم لا، شعور طيب؟

يجب على الحكومة أن تكشف عن كل سياسات الاستجواب الخاصة بها، بما فيها تلك التي يستخدمها الجيش في العراق وفي أفغانستان، وتلك التي تستعملها سي آي إيه في كل مراكز الاحتجاز خارج الولايات المتحدة، وكذلك كل التحليلات المرتبطة بتبني تلك السياسات. فإننا نستحق أن نعرف ما الذي يفعلونه باسمنا ولماذا.

عند إجراء تحليلاتهم، توصل محامو الإدارة إلى أن الرئيس، كلما قام بدوره بوصفه قائداً أعلى للقوات المسلحة، فإنه بصفة عامة يكون فوق القانون ومحصنًا ضد حكمه. وعلى الأقل ليس علينا تخمين ما الذي كان سيقوله مؤسسونا عن هذه النظرية الوقحة غير الأمريكية.

إضافة إلى ذلك، فإن التحليل المستفيض المتعلق بصلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة التي أكدوا عليها، لم يتم إنكاره بصراحة. كما أن رؤية المذكرة المشار إليها آنفًا -أنه كان من صلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة أن يأمر بأية أساليب للاستجواب لازمة لاستخلاص المعلومات- أسهمت بكل تأكيد في المناخ الذي أدى إلى الأعمال الوحشية،

التي ارتكبت في حق العراقيين في سجن «أبو غريب». وقد كافأ الرئيس بوش المؤلف الأساسي لهذه الوحشية بمقعد في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة.

يتظاهر هذا الرئيس، من آن لآخر، بأنه الموّحد والمعالج؛ فإذا كان لديه حقًا أي رغبة في القيام بهذا الدور، لأدان راش ليمبو -وهو أحد أقوى أنصاره السياسيين- الذي قال على الملأ إن التعذيب في «أبو غريب» كان مناورة بارعة، وإن الصور كانت «أفلام جنسية أمريكية قديمة»، وإن الأعمال المصورة كانت مجرد صور لناس يستمتعون بوقتهم، ويحتاجون «إلى التنفيس عن بعض المشاعر المكبوتة».

يكون اختلاف الدرجة مهم عند الحديث عن التعذيب. فالمدافعون عما حدث لديهم آراء ينبغي الاستماع إليها وفهمها بوضوح. والواقع أن كل ثقافة وكل نظام سياسي يعبر عن نفسه أحيانًا بصورة قاسية. كما أن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن هناك دولاً أخرى عذبت وتعذب على نحو أكثر تكرارًا وأكثر وحشية منا.

لقد كتب جورج أورويل في روايته «1984» عن نظام استبدادي قائم على طريقة روسية السوفيتية، وتتصف الحياة فيه بأنها «أثر حذاء فوق وجه إنسان – للأبد». كانت تلك قمة ثقافة القسوة، وشديدة الرسوخ، وشديدة الاتساق، شديدة التنظيم لدرجة أن كل شخص فيها يعيش في رعب، حتى المُرعبون. كانت تلك أيضًا طبيعة قسوة الدولة ودرجتها في عراق صدام حسين. إننا نعرف تلك الأمور، ولا نحتاج إلى أن نؤكد لأنفسنا، ولا ينبغي لنا أن نهنئ أنفسنا لأن مجتمعنا أقل قسوة من بعض

المجتمعات الأخرى، ولكن الجدير بالذكر أن مجتمعات كثيرة أقل قسوة من مجتمعاتنا. وما نفعله الآن، هو ردّ فعل على الأعمال الوحشية الموثّقة -مثل تلك التي ارتكبت في «أبو غريب»- التي ستحدد إلى حد بعيد من نحن في بداية القرن الحادي والعشرين.

من المهم أن نذكر أنه تمامًا مثلما نجمت إساءة معاملة السجناء بصورة مباشرة عن سياسات إدارة بوش، فإن هذه السياسات بدورها، لم تنشأ عن مواهب الرئيس ومستشاريه، فقد وجدوا أيضًا دعمًا في تغيير مواقف آخرين في بلادنا استجابةً للغضب والخوف، اللذين نتجا عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر. فقد أثار الرئيس تلك المخاوف واستغلها، لكن بعض الأمريكيين الذين يتسمون بحسن الإدراك والحصافة عبروا عنها أيضًا.

أتذكر قراءة متأنية لمقالات مكتوبة تتساءل علنًا عما إذا كان حظر التعذيب لا يزال مجديًا أو مرغوبًا فيه أم لا.

إن سوء الفهم الغريب نفسه لما يترتب على التعذيب فعلاً هو المسؤول عن نغمة مذكرة ألبرتو جونزاليس، الذي كتب في الخامس والعشرين من يناير عام 2002 أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر «تجعل قيود معاهدة جنيف قديمة بالية فيما يخص استجواب أسرى الأعداء، وكذلك تجعل بعض شروطها (عتيقة الطراز)».

«عتيقة الطراز ؟» هل تقدم الحضارة فكرة «عتيقة الطراز» ؟ هل من السذاجة حقًا أن نفكر في أن الولايات المتحدة ستستمر في قيادة ذلك التقدم؟ لقد مر وقت طويل منذ أن عرفنا الأخبار؛ ولا يمكن محو

هذه المعرفة، فهي جزء منا. لذلك، فإن السؤال المهم الآن هو: ما الذي سنفعله بشأن التعذيب باسمنا؟

نوقفه؟ نعم، طبعاً، لكن ذلك يعني عرض كل الحقائق وعدم إخفائها كما يتهم بعضهم الإدارة الآن بذلك. لقد أبلغ الرقيب صامويل بروفانس، أحد المنبهين لما حدث في «أبو غريب» وسائل الإعلام الإخبارية: بأنه كان يعاقب لأنه يقول الحقيقة؛ إذ قال: «هناك قطعًا إخفاء للمعلومات، وأشعر كأنني أُعاقب بسبب أمانتي».

ألقى الرئيس ذاته باللوم عن النتائج الرهيبة لسياساته، على شباب المجندين والعرفاء والرقباء، الذين قد يستحقون اللوم أفراداً عن أفعالهم، لكنهم بالتأكيد ليسوا مسؤولين عن السياسات التي أدت إلى كارثة أمريكة الإستراتيجية في العراق.

كذلك لم يتحمل أحد بعد من موظفي البنتاجون أو مسؤولي البيت الأبيض مسؤولية هذه الخيانة الفظيعة الإجرامية للقيم الأمريكية.

قالت المعلقة اليمينية لورا إنجرام: «إن الأمريكي العادي يحب برنامج (24)، أليس كذلك؟ إنهم يحبون جاك باور ويحبون برنامج (24). وفي رأيي أن الأمر أقرب ما يكون إلى استفتاء شعبي اتُفق فيه على استخدام أساليب عنيفة ضد المستويات العليا من منفذي عمليات القاعدة، ويقترب ذلك كثيرًا مما ننوي عمله». ما هذه الدقة، وما أتعسه من تعليق على ما يحدث حين لم يعد لدينا ساحة عامة ناشطة، يمكن للأفراد فيها استخدام سلطة العقل

لتحميل الحكومة مسؤوليتها. فإن آراءنا عن الخير والشر يتم تحديدها حسب معدلات نلسن*.

والأسوأ من ذلك، حسبما تقول جين ماير من صحيفة «ذا نيويوركر»، إن اسطوانات برنامج (24) قد انتشرت على نطاق واسع بين جنود الولايات المتحدة الموجودين في العراق. وتقتبس ماير كلام طوني لاجورانيس، وهو محقق سابق في الجيش؛ إذ يقول: «يشاهد الناس حلقات البرنامج ثم يدخلون إلى غرف الاستجواب ويفعلون ما شاهدوه بالضبط».

كانت الأفعال البغيضة التي تمت في «أبو غريب» وغيره من الأماكن نتيجة مباشرة لثقافة الحصانة أو الإفلات من العقوبة، التي شجعها وأجازها وبدأها بوش ورامسفيلد في تصريحاتهما بأن معاهدة جنيف لا تنطبق على الموقف. وكانت هذه الأشكال من الممارسات الرهيبة النتيجة المنطقية الحتمية لسياسات الإدارة وتصريحاتها. وبالنسبة إليّ كان إفشاء سياسة نقل السجناء أثناء زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر حتى لا تظهر في المقابلات الشخصية، دليلاً واضحاً وضوح الصور ذاتها. ولم يستطع أحد أن يدّعي أن ذلك كان من فعل بضع تفاحات فاسدة. لقد كانت تلك سياسة عليا لها هدف مباشر، هو انتهاك قيم الولايات المتحدة التي كانت الإدارة تدعي احترامها والحفاظ عليها.

* Nielsen ratings هـي أنظمة قياس جماهيرية يجريها مركز أبحاث نلسن الإعلامي، الذي أنشأ في أربعينيات القرن العشرين، ليحدد كمّ المشاهدين وتركيبة البرامج التليفزيونية، ويقوم المركز بإجراء هذه الاختبارات عن طريق سؤال السكان المحليين عما يشاهدونه في مدة معينة. ويعمل مركز أبحاث نلسن في أكثر من مئة دولة. (المترجمة)

كان هذا نوع السياسة الذي نراه وننتقده في دول مثل الصين وكوبا. فضلاً عن ذلك، أعدت الإدارة الآن أيضًا رجال قواتنا المسلحة ونساءها لدفع الثمن في المرة القادمة عند احتجازهم سجناء؛ لأن الإدارة ينبغي أن تتحمل المسؤولية.

ويتضح الآن أن إساءة استخدام الحقيقة، وخيانة الثقة التي لا تغتفر بعد 9/11 أدت إلى مشكلات في السجن، ونعرف الآن أنه كانت ثمة مشكلات مماثلة في تجهيزات أخرى عديدة، تم بناؤها على أنها جزء من شبكة عمل إدارة بوش لمعسكرات السجون السرية التي بها، طبقًا لما ذكرته منظمة الصليب الأحمر، ما بين 70-90% أبرياء من أي تهم.

ما الذي كان توماس جيفرسون سيقوله عن الرأي الغريب المخزي الذي أعلنته وزارة العدل الحالية، بأن الرئيس ربما يجيز ما يعادل بوضوح تعذيب السجناء، وأن أي قانون أو معاهدة تحاول تقييد معاملته للسجناء وقت الحرب يمكن أن تكون هي نفسها انتهاكًا للدستور؟

إن استخدام الإدارة كلمة «هيمنة» مرارًا وتكرارًا في وصف أهدافها الإستراتيجية، أمر مزعج للغاية. وهو مزعج لأن السياسة الأمريكية للهيمنة بغيضة بالنسبة إلى بقية العالم تمامًا، مثل بغض شعبنا للصور القبيحة التي يظهر فيها السجناء العراقيون العراة الذين لا حيلة لهم وهم «مهيمن عليهم».

الهيمنة هي ما تفعله الهيمنة؛ فليس صحيحًا على الإطلاق أن الهيمنة سياسة إستراتيجية أو فلسفة سياسية. إنها بالأحرى وهم مغرٍ،

يغري الأقوياء بإشباع نهمهم لمزيد من السلطة؛ وذلك بعقد صفقة مع ضمائرهم. وكما يحدث دائمًا -عاجلاً أو آجلاً- لأولئك الذين يصافحون الشيطان، حيث يكتشفون بعد فوات الأوان أن ما تخلّوا عنه في الصفقة هو أرواحهم.

إن أحد أوضح المؤشرات على اقتراب فقدان الحميمية بين المرء وروحه، هو الغفلة عن وجود الروح لدى هؤلاء الذين يمارسون السلطة، ولا سيما إذا وصل الأمر إلى إذلال من لا حيلة لهم وإهانتهم ومحو آدميتهم. لقد كان أمرًا صادمًا ومفزعًا أن نرى هذه الشرور ترتكب بفجاجة ووحشية بالغة، ولا سيما أن ذلك يقترف باسم الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد جاءت صور التعذيب والاعتداء الجنسي تلك وسط موجة من الأخبار عن تزايد الإصابات، وتصاعد حدة الفوضى التي تغلف سياستنا في العراق برمتها. لكن لكي ندرك إخفاق سياستنا كلياً، أرى أهمية التركيز تحديدًا على ما حدث بالضبط في سجن «أبو غريب»، وأن نسأل عما إذا كانت تلك الأفعال تمثلنا نحن الأمريكيين أم لا.

وكما قيل، مات عدد كبير من هؤلاء الأسرى أثناء التعذيب على يد محققي السلطة التنفيذية، وتم إذلال عدد منهم وتحطيمهم. وفي سجن «أبو غريب» سيئ السمعة نفسه، قدّر المحققون الذين قاموا بتوثيق نمط التعذيب أن أكثر من 90% من الضحايا كانوا أبرياء من أي تهم.

هذه الممارسة المخزية للسلطة أسقطت مجموعة المبادئ التي كانت دولتنا تلتزم بها، منذ أن أعلنها الجنرال واشنطن لأول مرة أثناء حربنا الثورية، وكان كل رئيس يتقيد بها منذ ذلك الحين حتى الآن. إن هذه

الممارسات تنتهك معاهدة جنيف واتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب، فضلاً عن قوانيننا الخاصة المناهضة للتعذيب. وفي الواقع، قامت حكومة الولايات المتحدة بمحاكمة جنود أجانب -في أعقاب الحرب العالمية الثانية- بسبب تعذيبهم جنودًا أمريكيين بأسلوب التقييد والغمر بالماء.

كذلك زعم الرئيس أن لديه سلطة تسليم من تحت أيدينا من الأسرى للسجن، أو التحقيق نيابة عنا، لأنظمة أوتوقراطية في دول مشهورة بأساليبها الوحشية في التعذيب.

هل يمكن أن يكون صحيحًا أن أي رئيس لديه فعلاً هذه الصلاحيات في ظل دستورنا؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فهل توجد -طبقًا للنظرية التي ارتكبت بها هذه الأفعال- أي أعمال يمكن حظرها ظاهريًا؟ فإذا كان لدى الرئيس صلاحيات أصيلة للتنصت، وحبس المواطنين بناء على أوامره، والخطف والتعذيب، فما الذي «لا يمكنه» عمله إذاً؟

وبعد تحليل ادعاءات السلطة التنفيذية لهذه الصلاحيات غير المسبوقة، قال هارولد كوه، عميد كلية الحقوق بجامعة ييل: «إذا كانت لدى الرئيس سلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة كي يرتكب التعذيب، فإن لديه سلطة الإبادة الجماعية، وإقرار الاستعباد، وتشجيع التمييز العنصري، وإجازة الإعدام العاجل».

كان البديل الأساسي للديمقراطية عبر التاريخ هو تجميع سلطات الدولة كافة في يد رجل قوي واحد، أو مجموعة صغيرة تمارس جماعيًا تلك السلطات دون موافقة الشعب المطّلع.

لقد أنشئت أمريكة في ثورة ضد نظام كهذا. فعندما أعلن لينكولن وقت أزمتنا العظمى أن السؤال الجوهري الذي ستحسمه الحرب الأهلية كان «هل يمكن لتلك الدولة، أو أي دولة لها هذه النشأة وهذه الأعراف أن تستمر طويلاً أم لا»، لم يكن لنكولن يحمي اتحادنا فحسب؛ بل كان يدرك أيضًا حقيقة أن النظم الديمقراطية نادرة في التاريخ. وعندما تخفق، مثلما حدث مع أثينا، وجمهورية روما، اللتين اعتمد مؤسسونا إلى حد بعيد على تخطيطهما - ستحل محلها أنظمة أخرى عمادها رجل قوي مستبد.

إن تركيز الجهات العليا على الهيمنة هدفاً لدور الولايات المتحدة في العالم، يتوازى تمامًا مع طموح هذه الإدارة لأن يكون دور الرئيس هو الهيمنة الكاملة على نظامنا الدستوري. ويقتضي هدف الهيمنة تركيزًا على السلطة؛ بل على السلطة المطلقة.

وقد شنت الإدارة أيضًا هجومًا على حق المحاكم في مراجعة أعمالها[أي الإدارة]، وعلى حق الكونجرس في الحصول على معلومات عن كيفية إنفاق المال العام، وعلى حق وسائل الإعلام الإخبارية في الحصول على معلومات عن السياسات التي تسعى لتحقيقها، وهاجمت أي شخص ينتقد تجاوزاتها. وهذه الغريزة بدورها أدت بهم أيضًا إلى إبراز مستوى جديد من المفاسد في السياسات الحزبية. وكان ذلك ما أدى إلى هجوم على السيناتور ماكس كليلاند -الذي فقد ثلاثة أطراف أثناء حرب فيتنام- يصفه بأنه غير وطني.

هذا النمط نفسه يميز فعليًا سياسات إدارة بوش كافة؛ فهي تستاء من أي قيد بوصفه إهانة، لرغبتها في الهيمنة وفي ممارسة السلطة، كما أن شهيتها للسلطة مذهلة. إن دافع تركيز السلطة باسم الأمن القومي قصة قديمة، ونتائج ذلك الدافع اليوم معروفة تمامًا في التاريخ، كما سنرى بتفصيل أكبر في الفصل القادم.

الفصل السادس

انعدام الأمن القومي

ينص قانون نيوتن الثالث على أن «لكل فعل رد فعل مساوٍ له في المقدار ومضاد له في الاتجاه». وتختلف سياسة الأمن القومي اختلافًا بيّنًا عن الفيزياء، لكن ثبت أن مبادئ المنطق والتفكير المنطقي مفيدة وذات صلة هنا أيضًا. كما يبدو أن شيئًا مثل قانون نيوتن الثالث حقيقة واقعة في العلاقات الدولية. فعندما يُنظر إلى أي دولة على أنها تحاول الهيمنة على الدول الأخرى، يبرز «رد فعل» يقاومها.

لقد أدى السعي «للهيمنة» في السياسة الخارجية بإدارة بوش إلى تجاهل الأمم المتحدة، والتسبب في أضرار بالغة لأهم حلفائنا، وانتهاك القانون الدولي، وزرع كراهية عند الكثيرين واحتقارهم في بقية دول العالم. وإن إغراء ممارسة سلطة أحادية مطلقة أدت بهذا الرئيس إلى تأويل صلاحياته في ظل الدستور بطريقة حققت أسوأ كوابيس المؤسسين.

إن أي سياسة تقوم على الهيمنة على بقية العالم، لا تخلق أعداء للولايات المتحدة، ولا توجِد متطوعين لتنظيم القاعدة فحسب؛ بل أيضًا تقلل التعاون الدولي الذي هو جوهر هزيمة الإرهابيين، الذين يتمنون إيذاء أمريكة وترهيبها، فعلينا -بدلاً من «الهيمنة»- أن نسعى للتفوق في عالم تحترمنا الدول فيه، وتسعى لاتباع زعامتنا وتبني قيمنا.

إن المذهب الأحادي، كما شهدنا بصورة مؤلمة في العراق، هو ما يكافئ نفسه دومًا، والتصرف بموجبه وحده ربما يكون غريزة سياسية، لكنه يمثل خطورة على جيشنا - حتى دون أن يتوعد القائد الأعلى للقوات المسلحة الإرهابيين بسخرية قائلاً: «سآتي بهم».

كذلك فإن نوع السلطة المنفردة التي يتصورها الرئيس بوش ونائب الرئيس تشيني هو -في أي حالة- «إلدورادو»* إستراتيجية. فتمامًا مثلما أدت مساعيهم في العراق إلى عواقب وخيمة لجنودنا وللشعب العراقي، فإن السعي لإيجاد تأويل جديد للسلطة الرئاسية التي تستهدف إضعاف الكونجرس، والمحاكم والمجتمع المدني، ليس في مصلحة الرئاسة ولا بقية الدولة. فلو أصبح الكونجرس مانحًا ضعيفًا لصلاحيات السلطة التنفيذية، وصارت المحاكم معروفة بحساباتها السياسية عند إصدار أحكامها، ستدفع بلادنا الثمن.

لقد أدرك قادة القوات المسلحة الحكماء عبر التاريخ مخاطر الاستعداد لخوض «آخر الحروب»، وليس الإعداد للحرب القادمة. وتدرك الدول الحصيفة أيضًا -وكانت الولايات المتحدة تعد واحدة منها حتى عهد قريب- مخاطر الاستعداد لحماية الأمن القومي من التهديدات القديمة فقط، مع تجاهل التهديدات الجديدة وهي أشد خطرًا. وكانت أهداف الأمن القومي الأمريكية الكلاسيكية قائمة على جهود مشتركة لمقاومة العدوان والحد من الصراع المسلح. ولقد شهدنا

* أرض الذهب والخيرات (في الخيال) من اسم مدينة خيالية يكثر فيها الذهب، نسج حولها الهنود الحمر ومن بعدهم الإسبان -بعد احتلالهم أمريكة اللاتينية- الأساطير، وكانوا يظنون أنها موجودة فعلاً على نهر الأمازون. (المترجمة)

في أول قرنين من نشأتنا، حروبًا بين دول، وأعمال عنف في نطاق الحرب بين الدول، لأسباب عديدة.

لقد عجّل ادعاء التفوق الديني أو الأيديولوجي او العنصري أو العرقي الصراعات الكبرى عبر التاريخ. وتسبب الفقر في انهيار الآمال وجعل الناس تشعر باليأس ثم فتح الباب لإغراءات الدهماء. وكان الزعماء أحيانًا يلجؤون للعدوان على جيرانهم كونه وسيلة لتغيير اتجاه التوترات داخل بلادهم. وكانت شهوة السلطة تولّد دومًا توسعًا وعنفًا وعدوانًا.

لكن في حين أن مجتمعنا العالمي لا يزال يواجه التهديدات القديمة، هناك جديد تحت الشمس -فقد برزت قوى جديدة سيكون بوسعها قريبًا تحدي النظام العالمي، وإثارة قضايا الحرب والسلام. والمهم هو أن نجد واحدة من تلك اللحظات النادرة في تاريخ البشرية كلها، حين تكون لدينا فرصة لإحداث التغيير الذي نتمنى أن نراه في العالم- وذلك بالبحث عن اتفاق عام على الإقرار صراحة بحقيقة قوية جديدة، كانت تنمو تحت سطح كل قلب إنساني تمامًا: لقد حان الوقت لتغيير طبيعة أسلوب معيشتنا معًا على هذا الكوكب.

من هذا المنطلق، لدينا الفرصة لصياغة خطة جديدة للأمن القومي والعالمي واتباعها. فأولاً، وقبل كل شيء، تهدد الأزمة البيئية العالمية أمننا، ويمكن أن تجعل جوانب تقدمنا الأخرى كافة بلا معنى، ما لم نتعامل معها بنجاح. فإن لتصاعد حدة الجفاف، والفيضانات الكاسحة والعواصف الهوجاء، أثرًا قاسيًا حقًا.

ثانيًا: هناك أزمة مياه وشيكة تعكس في آن واحد زيادة حادة في الطلب على المياه العذبة، والتعطيل الذي سببه الاحتباس الحراري في العالم لأنظمة التخزين الطبيعية في سلاسل الجبال الجليدية والأنهار الجليدية، وتدني نوعية المياه بسبب آثار التلوث ومعالجة المياه بصورة غير سليمة.

ثالثًا: يجب علينا قهر التحدي العالمي الذي يفرضه الإرهاب، الذي يتضخّم بزيادة امتلاك أسلحة دمار شامل جديدة.

رابعًا: لم يكن التحدي العالمي لمكافحة المخدرات والفساد -المنتشر الآن عبر حدودنا- أشد خطورة مما هو عليه الآن بسبب تنامي قوة منظمات الجريمة الدولية وتعقيدها.

خامسًا: تدمر الأمراض الوبائية الجديدة، مثل الإيدز أو نقص المناعة المكتسبة، كل المجتمعات، وهي مشكلة ترتبط بظهور سلالات جديدة من أمراض قديمة تقاوم لدرجة رهيبة المضادات الحيوية التي كانت تحمي الأجيال الثلاثة الأخيرة.

إننا نميل إلى التفكير فيما يهدد الأمن في إطار الحرب والسلام. ولكن لا يمكن لأحد أن يشك في أن ما يحدثه الإيدز وأمراض نقص المناعة من دمار، يهدد أمننا. فإن جوهر الخطة الأمنية هو حماية الأرواح – ونحن نعرف الآن أن عدد من سيموت من البشر بسبب الإيدز في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، سيقارب عدد من ماتوا في كل حروب القرن العشرين.

فعندما يصاب مئات الأشخاص جنوب الصحراء الكبرى في إفريقية في كل ساعة من ساعات كل يوم، وعندما ييتم بالفعل خمسة عشر مليون طفل، كثير منهم تقع مسؤولية رعايتهم على أطفال مثلهم، وعندما يهدد مرض واحد كل شيء من القوة الاقتصادية إلى حفظ السلام – فإننا بكل وضوح نواجه تهديدًا أمنيًا بالغ الخطورة.

إن مهمتنا ليست إدراك هذه التحديات ومواجهتها فقط، وإنما الارتفاع إلى مستوى مثلنا العليا، ولكي ننجح في ذلك، يجب علينا إيجاد عالم يطلق فيه إيمان الناس بقدرتهم على الحكم الذاتي إمكاناتهم، ويعلل تنامي اعتقادهم أن الجميع يمكن أن يتشاركوا في دائرة الكرامة الإنسانية والاكتفاء الذاتي التي تتسع باستمرار.

وعلينا بوصفنا مجتمعاً دولياً إثبات أن لدينا من الحكمة ما يكفي للسيطرة على ما استطعنا صنعه بذكائنا. ويجب علينا إدراك أن المفهوم القديم للأمن العالمي – بتركيزه كليًا تقريبًا على الجيوش والعقائد والجغرافية السياسية – ينبغي توسيعه.

كذلك علينا أن نسعى سعيًا جادًا لإيجاد خطة قومية جديدة أشد اتساعًا، لها موارد كافية، واستخدام خلاق للأدوات الجديدة المتاحة لجمعنا معًا في جهود مشتركة ناجحة -أدوات مثل الإنترنت، والبنية التحتية المعلوماتية الكوكبية الناشئة- التي، إن استخدمت على نحو إبداعي، فستتيح آفاقًا جديدة من تبصر وتعاون الدول والمنظمات غير الحكومية والمواطنين على المستويات كافة.

وعلينا اتباع سياسة «المعالجة الاستباقية» -كما صاغها البروفيسور ليون فيرث من جامعة جورج واشنطن مؤيدًا- وإعادة إيجاد دور نشيط للعقل في تحليلنا للفرص الإستراتيجية العديدة وتفاعلنا المبكر معها، والمخاطر التي يجب علينا استباقها ببناء عالم أشد أمنًا وأمانًا وأكثر تحضّرًا للأجيال القادمة.

ومن المهم أن نستمد الأمل من التقدم الكبير في تاريخ الإنسانية، الذي نعدّه أحيانًا أمرًا مسلمًا به، أو أمرًا حتميًا كان لا بد من حدوثه. فالاسترقاق، على سبيل المثال، كان شائعًا في وقت ما، لكنه الآن يعدّ بغيضًا ومندثرًا في العالم بأسره تقريبًا. وبرغم أن آثار هذا الاسترقاق المقيت لا تزال باقية في بقاع خفية من العالم — وبرغم أن كلمة «استرقاق» ترتبط بممارسات بغيضة مثل خطف النساء من أجل تجارة البغاء — لم يعد هناك استعباد نظامي صريح من عرق إنساني لآخر، على نطاق واسع، مثلما كان الحال قبل الحرب الأهلية الأمريكية.

بعد قرون من الآن، ستعدّ أيضًا كثير من الممارسات التي نعدها اليوم أمرًا مسلمًا به، أمورًا عبثية، وتأتي بعكس النتائج المرجوة. لكن لدينا حاليًا مهمة ملحّة، هي التعجيل بتطورنا النفسي والانفعالي والفكري والروحي، كي نرى عبر الجدران الداخلية التي كانت تحقق بعض الأغراض المفيدة منذ زمن طويل، لكنها الآن مجرد عوائق تمنعنا من رؤية المسار الجديد الذي يجب علينا اتخاذه.

إننا نحتاج إلى إظهار أننا لا يمكننا فحسب احتواء العداء ومنع الحرب والتوسط في النزاعات؛ بل يمكننا أيضًا العمل معًا لنعجّل بقرن جديد بحاجاته العالمية الجديدة، والاستجابة له.

عند هذه المرحلة الحاسمة المصيرية في تاريخنا، لا بد لنا من أن نرى بوضوح من -وما- هم أعداؤنا وكيف نخطط للتعامل معهم. مع ذلك، من المهم أيضًا، ألا نحافظ أثناء هذه العملية على أمن شعبنا المادي فحسب؛ بل على تكريسنا لسلطة القانون أيضًا. فإن أعظم صادراتنا كوننا دولة كانت دومًا الأمل في أن الناس يمكن أن يكونوا أحرارًا في تحقيق أحلامهم عبر سلطة القانون. إننا نأمل أن تتمكن الديمقراطية من اجتثاث القمع، وأن العدالة، لا القوة، يمكن أن تكون قوة موجهة للمجتمع.

إننا -بإخفاق الإدارة الحالية الذريع في احترام سلطة القانون- نواجه الآن تحديًا عظيمًا في استعادة السلطة الأخلاقية الأمريكية في العالم، وإظهار التزامنا بتحقيق حياة أفضل لجيراننا على ظهر الكوكب.

لقد وصلنا إلى مرحلة صار يصعب علينا فيها التعرف على بلادنا عندما ننظر في المرآة؛ فكيف استطعنا الوصول إلى هذه المرحلة؟ إن علينا كوننا مواطنين أمريكيين إدراك أن هناك قيمة وأهمية كبيرة للآراء العفوية للناس في شتى أرجاء العالم مهما كانت، حين يسمعون اسم «الولايات المتحدة الأمريكية» أو يقرؤونه، تمامًا مثلما أدركت الشركات الكبرى قيمة «العلامات التجارية» التي تسوّقها للزبائن. وقد أدرك مؤسسونا هذا بعبارة مختلفة قبل أكثر من قرنين من الزمان؛ إذ كتب توماس جيفرسون ذات مرة: «إن السمعة الطيبة كرافعة أرشميدس، إذا أُحسن استخدامها أمكنها أن تحرك العالم».

ولا شك أن سلطتنا الأخلاقية تحديدًا هي أعظم مصادر قوتنا. وأن سلطتنا الأخلاقية تحديدًا هي التي عرّضناها للخطر بإهمالنا، بسبب حسابات هذا الرئيس العنيد الرخيصة. فلقد راهن على التاريخ، وخاطر بقيمة أمريكة المعنوية واسمها الطيب؛ فخسر، ولأن بلادنا كانت رهينة سقطاته الأخلاقية؛ خسرنا جميعًا».

هذا النمط المضطرب نفسه يميز أسلوب إدارة بوش- تشيني في معالجة القضايا القومية كافة تقريبًا. ففي كل مجال سياسي، تقريبًا، كان هدف الإدارة الثابت هو إزالة أي قيود على ممارستها السلطة المطلقة — سواء بقانون أو تشريع أو حلف أو معاهدة – وبذلك، تسببت في أن ترى دول العالم أمريكة تزدري المجتمع الدولي وتحتقره.

هذا الازدراء الذي تظهره الإدارة في تعاملها مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية كافة، يشبه احتقارها للمناقشة المنطقية القائمة على العقل والحجة، في سياساتنا القومية وخطابنا العام. وبدلاً من الثقة في أن الساحة العامة الدولية يمكن أن تنتج اتفاقيات تفيد كل المشاركين، فإن لدى إدارة بوش- تشيني هدفًا سياسيًا خارجيًا معلنًا للتفكير أحادي الاتجاه: السلطة أهم من التسوية، والهيمنة أهم من القانون الدولي.

إن هدف إدارة بوش في محاولة إقرار سيطرة الولايات المتحدة على أي خِصم محتمل، هو بالضبط ما أدى إلى سوء التقدير المأساوي المتغطرس في حرب العراق — مغامرة بائسة؛ عنوانها كارثة تلو الأخرى، وافتراض خاطئ تلو الآخر، لكن الذي يدفع الثمن هم رجال الجيش الأمريكي ونساؤه الواقعون في الفخ هناك، والعراقيون أنفسهم.

وعلى مستوى علاقتنا ببقية دول العالم، بدلت الإدارة عمدًا «باحترام» الولايات المتحدة «الخوف» منها. كان هذا هو المعنى الحقيقي «للصدمة والرعب». فلقد زاوجت هذه الإدارة بين نظريتها عن الهيمنة الأمريكية وبين مبدأ الهجوم الوقائي، بغض النظر عما إذا كان التهديد المبادر إليه وشيكًا أو لا. وقد أعلن جورج تنيت؛ مدير سي آي إيه في المدة من 1997 إلى 2004، صراحة أن الوكالة لم تقل قط إن العراق يمثل تهديدًا وشيكًا. فبالنسبة إلى هذه الإدارة، ليس بالضرورة أن يكون التهديد المبادر إليه تهديدًا وشيكًا.

إن المبدأ الجديد المسمى «الهجوم الوقائي» يؤكد حقًا أمريكيًا جديدًا متفردًا في استباق الهجوم على أي ما كان يراه الرئيس تهديدًا مستقبليًا محتملاً. وهو يقوم على فكرة أنه في عصر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعلى خلفية التهديد الإرهابي المعقد، لا يمكن للولايات المتحدة أن تنتظر إثبات وجود خطر رهيب مؤكد؛ بل يجب التصرف بسرعة للقضاء على هذا الخطر.

وتكمن مشكلة الهجوم الوقائي في أنه في الحالة الأولى لم نكن في حاجة لإعطاء الولايات المتحدة وسيلة للتصرف دفاعًا عنا، لا ضد الإرهاب عمومًا ولا ضد العراق تحديدًا. لكن تلك قضية ثانوية نسبيًا مقارنةً بنتائج هذا المبدأ على المدى الطويل، التي أعتقد أنه بالإمكان استشرافها.

يُقدَّم المبدأ بعبارات غير محددة وقابلة للتعديل حسب الأحوال، وهذا يعني أن العراق ليست بالضرورة المكان الأخير لتطبيق المبدأ. وفي الواقع، يفرض منطق المفهوم نفسه سلسلة من التدخلات العسكرية

ضد مجموعة متتالية من الدول ذات السيادة: سورية وليبية وكورية الشمالية وإيران –ليس لأي منها شعبية في الولايات المتحدة طبعًا– لكن ما يتضمنه ذلك هو أنه حيثما يجتمع موضوع اقتناء أسلحة دمار شامل مع دور دائم راعٍ أو مشارك في عمليات إرهابية، سيتم تطبيق المبدأ.

وهذا يعني أيضًا أن قرار غزو العراق خلق سابقة لمسألة الهجوم الوقائي في أي مكان، متى قرر هذا الرئيس، أو أي رئيس مقبل، أن الوقت قد حان.

تتجاوز مخاطر مبدأ الهجوم الوقائي كارثة العراق. فهذه السياسة تؤثر على العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم. فالمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة تقر بحق أي دولة في الدفاع عن نفسها، بما في ذلك حق الهجوم الوقائي للتعامل مع التهديدات الوشيكة.

فإذا أعلنت دول أخرى تعريفًا أوسع لحقها في الهجوم الوقائي، مثل حق إدارة بوش، سرعان ما سيتغير وقتها حكم القانون إلى حكم الخوف. وفي ظل هذا الأسلوب، ستصير أي دولة؛ تمر بظروف يمكن أن تؤدي في النهاية إلى تعرضها لتهديد وشيك، معذورة إذا اتخذت إجراءً عسكريًا ضد أي دولة أخرى. وبعبارة أخرى، بدأ الرئيس بوش بأحد أشد المبادئ العسكرية شؤمًا في التاريخ. وتخلى عما كنا نعتقد أنها رسالة أمريكة في عالم تسترشد فيه الدول بقانون أخلاقي مشترك مصاغ في صورة قانون دولي.

إن نتائج أي إستراتيجية قومية ناشئة، لا تحتفي بمواطن القوة الأمريكية فحسب؛ بل ويظهر أيضًا أنها تقدس فكرة الهيمنة، من شأنها

أن تقوي الأعداء الذين نسعى لدحرهم. فإذا كان ما تعرضه أمريكة على العالم هو زعامة تجمّع من الدول يتساوى أعضاؤه وتكون لنا الصدارة فيه؛ فإن أصدقاءنا عندئذٍ سيكونون حشدًا من الدول. لكن إذا كان ما نعرضه على العالم هو إمبراطورية؛ فإن أعداءنا هم من سيحتشدون ساعتها. فقبل أكثر من عقدين، ادّعى الاتحاد السوفيتي الحق في شن حرب وقائية على أفغانستان؛ فقمنا -كما ينبغي- بتشجيع حركة المقاومة في أفغانستان التي أجبرت الجيش السوفيتي، بعد عقد كامل، على التراجع والانسحاب. مع ذلك، لسوء الحظ، تخلينا عن الأفغان عندما رحل الروس، وأدى الافتقار إلى برنامج بناء دولة متماسكة مباشرة إلى ظروفٍ أتاحت لطالبان تولي زمام الأمور، وأعطت لتنظيم القاعدة مكانًا وقاعدة لعملياته الإرهابية المنتشرة في أرجاء العالم.

وهناك، قاموا بالتخطيط لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وما لا يمكن تصديقه، برغم ذلك الدرس الحيّ، عقب دحر طالبان بسهولة شديدة، وبرغم تعهدات من الرئيس بوش بأننا لن نتخلى عن أفغانستان مرة أخرى أبدًا، تخلينا عن الأفغان في معظم أرجاء الدولة، ولم نؤمّن إلا جزءًا من العاصمة. وكما هو متوقع، سرعان ما عادت طالبان والقاعدة إلى السيطرة على البلاد.

كانت القضية التي واجهتنا عام 2002 هي ما إذا كان صدام يمثل للولايات المتحدة ذلك التهديد الرهيب الوشيك، لدرجة تبرز لنا التصرف طبقًا للفهم المقبول بصفة عامة للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحفظ للدول الحق في الدفاع عن نفسها. ولأنه لم

يكن يمثل هذا التهديد، كان ينبغي للولايات المتحدة ألا تسعى للتعجيل بمواجهة مباشرة، وإيجاد سبب للحرب، وشن الهجوم.

لا يوجد أي قانون دولي يمكن أن يمنعنا من اتخاذ إجراء لحماية مصالحنا الحيوية حين يتضح تمامًا أن علينا أن نختار بين القانون وحياتنا. ومن المؤكد أن القانون الدولي نفسه يقر بأن هذه الخيارات تظل داخل حدود القانون في كل الدول؛ مع ذلك، أرى أن هذا الخيار لم يكن مطروحًا في حالة العراق.

فالعراق لم يكن يمثل تهديدًا وشيكًا، لذلك لم يكن قرارنا ببدء الغزو معللاً طبقًا للفهم العام للقانون الدولي. لكن يبدو أن هذه الإدارة بالفعل تفضل الوجود خارج عالم القانون الدولي. ففي الواقع، يبدو أن إدارة بوش تعارض تقريبًا أي معاهدة دولية – وليس فقط بروتوكول كيوتو – دون النظر إلى أي مدى ستخدم أمتنا، أو إلى أي مدى ستحجّم اتخاذنا قرارًا منفردًا يتعلق بالسياسة الخارجية. فعندما يتعلق الأمر بالمعاهدات، يكون هذا البيت الأبيض مستعدًا دومًا لحساب التكلفة دون أي اعتبار للعائد.

على سبيل المثال، كانت معاهدة «الحظر الشامل للتجارب النووية» محاولة لعقد صفقة بين الدول التي تمتلك أسلحة نووية، وغيرها من الدول التي تعهدت بمنع تطويرها. إننا، بالتأكيد، لم نقم بتجربة سلاح نووي طوال خمسة عشر عامًا، ولم تكن لدينا خطط لتجارب نووية حين قمنا بالتفاوض بشأن معاهدة حظر التجارب النووية. لذلك، لم تلزمنا المعاهدة في الواقع بالتوقف عن أي شيء. وكان بوسعنا، مقابل التغير

غير سياسي لدينا، أن نسهم في بناء حلف دولي من الدول التي تعهدت يمنع دول أخرى مثل كورية الشمالية من إجراء تجارب الأسلحة النووية. وقد ذكر مفتش الأسلحة الشهير دوليًا هانز بليكس، علنًا: «ليس هناك أي إجراء اليوم يمكن أن يمنح مراقبة التسليح الدولي تشجيعًا أكبر من موافقة كل الدول على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تم إقرارها عام 1996».

لكن هذه الإدارة رفضت تلك المعاهدة، وتريد الآن -وهو ما لا يمكن تصديقه- أن تعكف على برنامج لبناء جيل جديد من القنابل النووية الصغيرة: «لاستخدامها» في تدمير الغرف العسكرية المحصنة تحت الأرض. ونحن فعلاً لدينا أحدث «المفجرات النووية للغرف تحت الأرضية المحصنة» لدى أي دولة، والأسلحة التقليدية التي كان يمكن أن تدمر معظم غرف الأعداء تحت الأرضية المحصنة. لذلك، مرة أخرى، كان ثمن عدم تطوير تلك الأسلحة لا يذكر. لكن في رأيي، ستكون أي تجارب نووية جديدة جنونًا تامًا. فإننا إن بدأنا التجارب، سيكون لدى حلفائنا -والأهم من ذلك، لدى الدول المعادية لمصالحنا- حافز لإجراء تجاربهم النووية. فعندما نندفع في بناء جيل جديد من الأسلحة النووية ستشعر الصين وروسية والهند وباكستان وغيرها بالضغط كي تواكبنا، وسيتسبب ذلك في أن تشعر دول في أنحاء العالم بحاجة ملحة إلى تطوير أسلحتها النووية. وربما نجد أنفسنا في عالم تلتحق فيه دول جديدة بالنادي النووي أسرع كثيرًا مما كان في العقود القليلة الأخيرة.

أعلن البيت الأبيض بإدارة بوش عام 2002 أن الولايات المتحدة، للمرة الأولى، جعلت التفكير في استخدام الأسلحة النووية في هجوم

الضربة الأولى ضد الدول غير النووية جزءًا من إستراتيجية الردع، ومبدأ الهجوم الوقائي النووي، المتطرف الطائش هذا، يخلق بالفعل حافزًا للدول الأخرى لتطوير أسلحة نووية بأسرع ما يمكن لكي؛ تتمكن من الرد إن بدأت أمريكة الضربة الأولى، وهو احتمال قائم حسبما يرى فريق بوش، فإن سياستهم، المنصوص عليها في ملف «فحص الوضع النووي» السري، قد تلقت نقدًا حادًا من خبراء بارزين في الحد من التسلح. وبصورة يمكن إثباتها، يمكن أن يعد مؤرخو المستقبل أن إخفاق الإدارة في منع كورية الشمالية وإيران من المضي قدمًا في جهودهما لبناء ترسانات نووية، أفدح خطأ مطلقاً.

وثمة مثال آخر على إستراتيجية الإدارة الخائبة الخاصة بحظر الانتشار، وهو عدم اكتراثها بعقد معاهدة حظر الانتشار النووي، للحد من التسلح النووي متعدد الأطراف. وقد قامت أكثر من 180 دولة بالتوقيع على هذه المعاهدة، ومنذ أن بدأ العمل بها عام 1970، يمكن القول أنها كانت الأداة الأكثر نفعًا في إبطاء انتشار الأسلحة النووية، ويرجع الفضل إلى هذه المعاهدة في الضغط على دول مثل مصر والأرجنتين وجنوب إفريقية وأوكرانية لإيقاف برامج الأسلحة النووية لديها. لقد وحّدت معاهدة حظر الأسلحة النووية المجتمع الدولي في جهوده لإثناء الدول عن تطوير أسلحة نووية. ولسوء الحظ، أضرت إدارة بوش بالتزامنا المفهوم بالمعاهدة ضررًا بالغًا عبر سياسات مثل محاولة تعاونها النووي مع الهند، ومبادرتها الأمنية لنشر الأسلحة، وتجاهلها لمعاهدة حظر التجارب النووية، وتناولها الكارثي للأسلحة الفضائية.

كان إضعاف بوش لنظام حظر الانتشار يتوافق مع إخفاقه الدائم في السيطرة على المواد النووية الطليقة، التي قد تكون المصدر الأكثر ترجيحًا لتوجيه ضربة إرهابية نووية إلى الولايات المتحدة. ويجعل جراهام أليسون؛ وهو خبير في المواد النووية الطليقة وبروفيسور في جامعة هارفارد، مسألة منع الإرهاب النووي ممكنة بالفعل، فكل ما يتطلبه الأمر هو فهم «أمور أساسية في علم الفيزياء؛ فمن دون مادة قابلة للانشطار، لا يمكنك الحصول على قنبلة نووية، ودون قنبلة نووية، لا وجود للإرهاب النووي». ويرى أليسون أن علينا تبني إستراتيجية للتعاون الدولي – لا سيما مع روسية، لاحتواء المواد النووية الطليقة كي نمنع الدول الخطرة والجماعات الإرهابية من الوصول إلى المادة القابلة للانشطار. أما كيف يرى أليسون جهود إدارة بوش في هذا الصدد، فيلخصه قوله في عام 2004:

إن قائمة الإجراءات التي لم تتخذها الإدارة تظل طويلة ومقلقة. فبوش لم يجعل الإرهاب النووي على رأس أولوياته الشخصية، ولا هؤلاء الذين يقدمون تقاريرهم له مباشرة. كما أنه قاوم المقترحات التي قدمها السيناتور ريتشارد لوجار (الجمهوري عن ولاية إنديانة) والسيناتور السابق سام نان (الديمقراطي عن ولاية جورجية)، وغيرهما لتحديد المسؤولية عن هذه المسالة في شخص واحد، يمكنه بعدها تحمل مسؤوليتها. ونتيجة لذلك، ولو أن الرئيس سأل اليوم مجلس وزرائه من المسؤول عن منع الإرهاب النووي، فإما أن ترتفع أيدي عديدة أو لا ترتفع أي يد على مطلقاً. كذلك، لم يوصل إحساسه بخطورة الإرهاب النووي إلى رئيس روسية أو رئيس باكستان، لم يعجّل

بتعاون الولايات المتحدة مع روسية في تأمين المواد والأسلحة النووية السوفيتية السابقة. ومن ثَمّ، بعد عقد كامل من الجهود، تظل نصف الترسانة السوفيتية بلا تأمين كافٍ.

إضافة إلى ذلك، أظهر بوش عزمًا على تجاهل معظم المعاهدات المهمة المتعلقة بالفضاء، مما جعل العالم أقل أمنًا إلى حد بعيد. ففي عام 1967، نظّمت أمريكة ودول أخرى حماية الاستخدام السلمي والتجاري للفضاء في معاهدة الفضاء الخارجي. وعَكَس هذا الالتزام الرغبة الحقيقية للدول كافة في إلغاء سباق التسلح في الفضاء، الذي كان يمكن أن يعطل الاكتشافات العلمية التي أتاحها استكشاف الفضاء، وتطور الاتصالات والتجارة التي جعلها ظهور الأقمار الصناعية ممكنة. لكن معاهدة الفضاء الخارجي تعني أكثر من مجرد أسلوب عملي لاستغلال الفضاء: فهي تعكس إدراك أن الفضاء حدود مشتركة للجنس البشري بأسره، وأن لكل دولة الحق في أن تشهد العجائب والأمور الغامضة التي يسرها استكشاف الفضاء.

كانت معاهدة مضادات القذائف الباليستية، عام 1972، التي تم توقيعها في ذروة الحرب الباردة، تعكس الروح نفسها. فمن بين الشروط العديدة في هذه الاتفاقية المهمة، كان هناك قيد على نظم الدفاع الصاروخية التي تستخدم الفضاء. وتقوم هذه الاتفاقية على التفاهم بين القوتين المتنافستين على أن سباق التسلح في الفضاء لم يكن في مصلحة أي من الدولتين.

لكن يظهر أن قرارات سياسة الرئيس بوش تنتهك اتفاقية مضادات القذائف الباليستية، ويبدو أنه مستعد لخرق معاهدة الفضاء الخارجي. فقد كان بيان الإدارة عن الفضاء الخارجي، والمعلن عام 2006، يتوافق مع رؤيتها الأساسية للأمن الأمريكي. فالأمن يقتضي هيمنة عسكرية شاملة، من وجهة نظر الإدارة، حتى يصل إلى مستوى كافٍ لمنع المنافسين حتى من محاولة تحدينا. والنتيجة الطبيعية لهذا الأسلوب هي مناهضة الحد من التسلح، وغيرها من القيود الدولية على تطوير القوة العسكرية أو استخدامها، بكونها إعاقة متوقعة لاحتفاظ أمريكة بميزاتها العسكرية. وكان إلغاء معاهدة مضادات القذائف الباليستية برهانًا على أن هذه الإدارة تفضل ألا تعوقها الاتفاقيات. ويتوافق مبدأ المبادرة بالضربات الوقائية ضد الأعداء المحتملين توافقًا طبيعيًا مع هذه التركيبة العقلية (ما يتعارض مع اللجوء للحل الأخير عند التعامل مع خطر وشيك). وقد أنكرت الإدارة أن بيانها السياسي كان يقصد التبشير بأسلحة تستخدم الفضاء. مع ذلك، من الواضح أن أشخاصًا مثل وزير الدفاع السابق رامسفيلد كان يؤيد هذا الأسلوب تأييدًا تامًا. ويشير منطق هذا المبدأ -كما هو مدون- بوضوح إلى استنتاج أن الإدارة ترى أن أمريكة ينبغي أن تكون في وضع يحرم الدول الأخرى من الوصول إلى الفضاء، إن كان ذلك ما يلزم لحماية أصول الولايات المتحدة الإستراتيجية الموجودة هناك.

ونتيجة لذلك، يميل المجتمع الدولي بقوة إلى النظر إلى سياسة الإدارة بوصفها أساس محاولة أمريكة الهيمنة المنفردة الدائمة على الفضاء بوصفه ساحة قتال. ولا يحتمل أن تقبل دولة كبرى أخرى سياسة

بوش الفضائية قبولاً دائمًا. وكانت استجابة الإدارة لصدمة تجارب الصين الأخيرة على نظام مضادات الأقمار الصناعية مثالاً على توجه أمريكة لأن تحل أهواؤها محل القانون الدولي. ربما يكون العالم أجمل حين تتحقق كل رغباتنا. مع ذلك، تدلل الخبرة على أننا على المدى الطويل سنكون أكثر حكمة بالعمل مع الآخرين بصورة جماعية؛ للحد من خطر تحويل الفضاء الخارجي إلى مسرح للعمليات العسكرية.

ثمة قلق مفهوم من أن تشجيع أي محاولة لعسكرة الفضاء الدول الأخرى على الشيء نفسه. هناك حقيقة ساخرة هي أن من المحتمل ألا تجعلنا هذه الأسلحة والنظم الدفاعية أكثر أمنًا. وليس هناك دليل مؤكد على فاعلية الأسلحة والنظم الدفاعية القائمة على الفضاء في منع أي هجوم على بلادنا. فإذا تمكنا من تطوير نظام دفاعي فعال، فسيكون ذلك مجرد تشجيع لدول أخرى وجماعات إرهابية لمحاولة تطوير وسائل للالتفات حول النظام، إما عن طريق الإجراءات المضادة التكنولوجية المتقدمة أو عن طريق تكتيكات بديلة مثل قنابل حقائب السفر.

ما يدعو للسخرية أيضًا أن هذه الإدارة -التي عبرت عن قلقها من إمكانية صنع أسلحة بيولوجية إرهابية- لم ترغب في إقرار أي إجراءات تحقُّق جديدة لتأييد اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وللإنصاف، أوصى الرئيس بوش بعدة خطوات لدعم اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وفي بعض الأحيان، يبدو مؤيدًا لوجودها إلى حد بعيد. لكن معظم الخبراء يتفقون على أنه دون شروط التفتيش، سيكون من المحال على الدول

أن تفرض هذه الاتفاقية، وأن تضمن إعدام المخزون الاحتياطي من السلاح البيولوجي. وبعد رفض خطة التفتيش الخاصة بالمجتمع الدولي، لم يقدم الرئيس بوش أي برنامج تحقُّق بديل.

وقد قام بوش أيضًا بتخريب المحكمة الجنائية الدولية. وبرغم أنني أوافق على بعض مخاوف إدارة بوش فيما يتعلق بالمعاهدة المذكورة كما هي حاليًا، ومدى تأثيرها على رجال ونساء القوات المسلحة؛ تعلمت أننا بدلاً من نبذ الحوار الدولي عندما لا تقبل الدول الأخرى موقفنا على الفور – مثلما فعل بوش مع المحكمة الجنائية الدولية – لدينا فرصة أكبر لنيل ما نريد، وقيادة العالم إلى اتفاقية تخدم أمننا القومي والأمن العالمي بأن نظل مشاركين في العملية وبأن نثق أنه في المجال الدولي، يمكن أن تجتمع كل الدول على استخدام العقل والمنطق لإيجاد أفضل تسوية.

لكن ربما لا ينبغي أن ندهش من أن بوش لم يشأ العمل على إيجاد محكمة دولية تتولى موضوع جرائم الحرب، لأنه -كما ذكرت سابقًا- قد فعل كل شيء ممكن لخلق مناخ من الغموض القانوني يحيط بمسألة ما إذا كان يمكن للأمريكيين في الخدمة العسكرية، أن يستخدموا بصورة مشروعة أساليب التحقيق التي تصل بصراحة إلى التعذيب. وحث الكونجرس على جعل أمريكة أولى الدول التي تخرق معاهدة جنيف، تلك الاتفاقية الدولية التي أيدها نحو مئة وتسعين دولة لمدة نصف القرن، وهي التي تحظر «الاعتداء على الكرامة الشخصية، وبصفة خاصة الإذلال والمعاملة المهينة».

وكما ذُكِر في الفصل الخامس، تحمي معاهدة جنيف أفراد قواتنا المسلحة؛ فإذا تم أسر رجال ونساء قواتنا المسلحة الشجعان، فإنهم يعرفون أن القانون الدولي يحميهم إن اختاروا عدم الإجابة على أي أسئلة إستراتيجية. مع ذلك، إذا بدأت الولايات المتحدة بتعذيب أسراها مع الإفلات من العقوبة، سيكون على جنودنا أن يتوقعوا المعاملة بالمثل لو تم أسرهم.

في تراثي الديني، تعلمت في إنجيل متّى أن «من ثمارهم سوف تعرفونهم. هل يجتنون من الشوك عنبًا أو من الحسك تينًا؟ هكذا كل شجرة جيدة تحمل ثمرًا جيدًا، وكل شجرة رديئة تحمل ثمرًا رديئًا. فالشجرة يدل عليها ثمرها».

لقد أقنع الرئيس غالبية الشعب بأن صدام حسين كان مسؤولاً عن الهجوم علينا في الحادي عشر من سبتمبر، في حين أنه في الحقيقة لا علاقة له بذلك. وزرع بوش بذور الحرب فحصد زوبعة. «فشجرة» هذه الحرب الفاسدة، التي نشبت على أسس زائفة، طرحت لنا «ثمرة» فاسدة من تعذيب الأمريكيين للسجناء الذين يقعون تحت رعايتهم بلا حول ولا قوة، وإهانتهم جنسيًا.

في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر مباشرة، كان لدينا مخزون هائل من المشاعر الودية والتعاطف من أنحاء العالم كلها. ثم تبدد ذلك وتحول إلى قلق عميق في شتى أرجاء العالم، ولم يكن هذا في المقام الأول يتعلق بما يمكن أن نفعله «نحن». وما أرمي إليه ليس أن الدول الأخرى كانت محقة في الشعور بذلك، وإنما أقصد أن شعورها

ذلك يبدد كل تلك المشاعر الودية، ويحولها إلى قلق يشبه ما يحدث عندما تحول فائض مستهدف قدره 5 تريليون دولار إلى عجز تراكمي مخطط قدره 4 تريليون دولار.

لقد أوحى مسؤولون داخل الإدارة أن الحرب على الإرهاب قد تستمر لبقية حياتنا؛ وأعتقد أنني أعرف ما قصدوه بذلك، لكن المخاوف في العالم لا تتبدد بمبدأ الهجوم الوقائي الذي يؤكد عليه بوش. وفي الوقت الحالي، ربما تكون الإدارة قد بدأت تدرك أن التماسك القومي والدولي مصدر قوة إستراتيجية فعلاً. لكنه درسٌ تأخر طويلاً، والواضح أن أعضاء مجلس الوزراء القدامى لم يقبلوه على نحو متماثل أو متسق. فمنذ البداية عملت الإدارة، بأسلوب تم تقديره حسابيًا، لإرضاء قطاع من قاعدتها يحتل أقصى اليمين، على حساب تضامن جميع الأمريكيين والتماسك بين بلادنا وحلفائنا.

إن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي أجازها بوش في «أبو غريب»، وخليج جوانتانامو، وعشرات المواقع الأخرى في العالم، أضرت بسلطة الولايات المتحدة الأخلاقية ضررًا بالغًا، ودمرت مصداقية جهود الولايات المتحدة في استمرار تعزيز حقوق الإنسان. وكما صاغها أحد المحللين، وهو جيمس زغبي: «لقد وضعنا ذات يوم معايير عالية للعالم، ونخفض هذه المعايير اليوم». برغم أن سلطتنا الأخلاقية هي مصدرنا الأعظم للقوة الثابتة في العالم.

كانت معاملة السجناء في جوانتانامو تحديدًا ضارة بصورة أمريكة. وحتى الدول التي يمكن إثبات أنها أقرب حلفائنا -إنجلترة وأسترالية

- انتقدت انحرافنا عن القانون الدولي، ولا سيما معاهدة جنيف. فقد كانت معاملتنا للأسرى هناك تماثل في افتقارها للفطنة خطة رامسفيلد «لما بعد الحرب» في العراق.

من المؤكد أن معظم حلفائنا التقليديين أصيبوا بصدمة من جراء هذه الممارسات الجديدة. فقد قدم السفير البريطاني في أوزبكستان -وهي دولة تشتهر بأسوأ سمعة في التعذيب- شكوى إلى بلاده عن قسوة ممارسات الولايات المتحدة الجديدة ووحشيتها، قال فيها: «هذا الأمر لا نفع منه - فإننا نبيع أرواحنا مقابل خبث ونفاية. وهذا في الواقع مؤذٍ بكل تأكيد». وقد عرف خبراء التحقيق منذ زمن طويل أن المعلومات التي يتم الحصول عليها نتيجة التعذيب تؤدي إلى اعترافات كاذبة ومعلومات خاطئة. وعلينا رفض التعذيب، حتى لو لم يكن بغيضًا أخلاقيًا ولم يتعارض مع ما تمثله أمريكة في العالم.

أثناء رئاسة رونالد ريجان، اتهم راي دونوفان، وزير العمل بالفساد، وعندما أسقط القاضي الاتهام في النهاية، بعد إعلان الخبر وشيوعه تمامًا، تساءل دونوفان: «إلى أين أذهب لأسترد سمعتي؟» والآن وضع الرئيس بوش بلادنا بأسرها في ذلك الموقف نفسه: فأين تذهب -الولايات المتحدة الأمريكية- لتسترد سمعتها؟ وعلى عكس الاتهامات التي وجهت إلى الوزير دونوفان، «لم تكن» معظم الاتهامات الموجهة إلينا كاذبة.

من أشد نتائج هذه الجرائم الرسمية مأساوية، هي أنها جعلت من العسير علينا نحن الأمريكيين أن ندافع بصورة مؤثرة عن حقوق الإنسان في أي مكان آخر، وأن ننتقد الحكومات الأخرى، حين ينتج عن

سياستنا سلوك جنودنا. لقد أخزت الإدارة أمريكة، وأصابت قضية الحرية وحقوق الإنسان في كل مكان بضرر بالغ، ومن ثم قوضت رسالة أمريكة الجوهرية في العالم.

إن تخلي الإدارة الحالية عن حكم العقل وتفضيلها إغراءات السلطة المطلقة لا يخلق إحساسًا بالغرابة فحسب في أمريكة؛ بل يخلق أيضًا تأثيرًا مربكًا للعالم بأسره. فدون مثال إيجابي من الولايات المتحدة، والأرجح أن يتحرك العالم في الاتجاه الخاطئ. على سبيل المثال، لم يكن الانقلاب الحاد في التقدم تجاه الحرية السياسية والاقتصادية في روسية ليحدث لو لم تتخلَّ الولايات المتحدة عن التزامها بهذه القيم.

لقد قدم الرئيس بوش اعتذارًا موجزًا وفاترًا للعالم العربي، لكن كان ينبغي له أن يعتذر للشعب الأمريكي عن تجاهله لمعاهدة جنيف، وأن يعتذر لجيش الولايات المتحدة والقوات الجوية والبحرية وقوات المارينز، عن إرساله الجنود إلى طريق الأذى، وتجاهله أفضل نصائح قادتهم.

وربما -وهو الأهم من ذلك كله- يدين بوش بتفسير لما فعل لكل أولئك الرجال والنساء، في شتى أنحاء عالمنا، الذين رفعوا مثال الولايات المتحدة بوصفه هدفًا ساطعًا؛ ليدفع جهودهم في أوطانهم لإقرار العدالة وسلطة القانون.

من المؤكد أن الاعتذار الصادق يقتضي اعترافًا بالخطأ، ورغبة في تقبل المسؤولية وتحميل الناس مسؤولياتهم. ويبدو أن الرئيس بوش ليس راغبًا في الإقرار بالخطأ فحسب؛ بل لقد بدا إلى حد بعيد غير راغب

في تحميل أي فرد في إدارته مسؤولية أسوأ الأخطاء، وأسوأ حسابات عسكرية وإستراتيجية في تاريخنا بأسره.

ومن دواعي السخرية، أن الإدارة لم يكن لديها أي مشكلة في تجاهل كل رسائلها الوعظية إلى العالم، بأن الأنظمة الديمقراطية لا تغزو دولاً أخرى. فلو أننا تصرفنا مثل أي نظام ديمقراطي، لما غزونا العراق. ويمكننا الدفاع عن أنفسنا بحق في الخارج وفي الوطن دون أن نضعف مبادئنا الأساسية. والمؤكد أن نجاحنا في الدفاع عن أنفسنا يعتمد تحديدًا على عدم التخلي عما نمثله أو نرمز إليه. وينبغي أن تكون أولويتنا المطلقة، هي الحفاظ على ما تمثله أمريكة وترمز إليه في العالم، والانتصار في الحرب ضد الإرهاب أولاً.

لقد طلب منا البيت الأبيض في عهد بوش أن نركز حصريًا على هذا التهديد. ولكن المؤسف أنهم فشلوا تمامًا في حمايتنا من أسوأ هجمات إرهابية في التاريخ.

كان معظم الأمريكيين يميلون طبيعيًا إلى جعل الشك في إدارة بوش-تشيني في صالحها، عندما يتعلق الأمر بإخفاقها في اتخاذ إجراء سابق قبل الحادي عشر من سبتمبر لاتقاء الهجمات. ومع ذلك، يعرف كل شخص بخبرته أن الإدراك المتأخر للحدث يسلط ضوءًا مزعجًا على الأخطاء التي كان ينبغي رؤيتها وقت ارتكابها.

لكن الآن، وبعد مرور سنوات، ومع ميزة علنية التحقيقات، لم يعد واضحًا أن الإدارة تستحق هذا العفو السياسي العام من الشعب الأمريكي.

إن فحص التحذيرات التي تجاهلتها الإدارة أمر مهم ومفيد – ليس «للإشارة بإصبع الاتهام»، وإنما لنقرر بصورة أفضل كيف يمكن أن تتجنب بلادنا مثل هذه الأخطاء في المستقبل. فحين لا يتحمل القادة مسؤولية الأخطاء الفادحة، يكون احتمال تكرار هذه الأخطاء منهم أو من خلفائهم أكبر.

لقد قمت في الفصل السابق بعرض توثيقي يوضح كيف كانت المعلومات التي كان يمكن استخدامها لمنع هجمات الحادي عشر من سبتمبر متاحة وقتها، وكيف تجاهلت إدارة بوش هذه المعلومات. وأنا لا أصدق لثانية واحدة أنهم تجاهلوها عمدًا مع علمهم أنها ستعزز الفرص لضربة إرهابية ناجحة، طبعاً لا! وإنما أعتقد أنهم تجاهلوا البيانات بسبب ميلهم غير المنطقي لافتراض أنهم كانوا يعرفون فعلاً كل ما يحتاجون إلى معرفته، ومن ثم فلا حاجة بهم للاستجابة بذعر لتحذيرات الخبراء والمختصين في الحكومة. وفي رأيي، كان سلوكهم متهورًا، لكن التفسير يكمن في غطرسة في غير محلها، وليس في نظرية مؤامرة غريبة.

على سبيل المثال، نعرف الآن من شهادة توماس بيكارد، أمام لجنة الحادي عشر من سبتمبر، أنه بوصفه مديرًا لإف بي آي، كان يطلب مرارًا وتكرارًا من رئيس ضباط الشرطة، جون أشكروفت -الذي عينه الرئيس بوش لكي يتولى مسؤولية مكافحة الإرهاب- «الانتباه» إلى الإشارات التحذيرية العديدة التي كانت إف بي آي تلتقطها في صيف عام 2001. وقد شهد بيكارد، تحت القَسم، أن أشكروفت قال له

غاضبًا إنه لا يريد سماع هذه المعلومات بعد ذلك، وإن أشكروفت أغلق المناقشة. (وقد أنكر أشكروفت اتهامه في شهادته أمام لجنة الحادي عشر من سبتمبر).

والجدير بالذكر أنه كان من بين هذه التقارير التي أمر أشكروفت إف بي آي ألا تريه إياها بعد ذلك، تعبيراً عن الخطر في مكتب ميداني، من أن على الدولة أن تدرس على الفور احتمال أن يكون لأسامة بن لادن أتباع يتدربون في مدارس الطيران التجارية في أنحاء الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، أرسل موظف ميداني في إف بي آي في رسالة إلكترونية لرؤسائه في 19 أغسطس 2001، أن زكريا الموسوي، الملتحق بمدرسة الطيران، كان «مسلمًا متطرفًا يعد لأعمال في المستقبل لها أهداف متعصبة متطرفة».

كذلك كانت الـ (سي آي إيه) ترفع تحذيرات غير مسبوقة بأن هناك هجومًا وشيكًا من القاعدة على الولايات المتحدة. والمؤكد أن جورج تينيت كتب أن نظام الإنذار بأكمله كان «ضوءًا أحمر». كذلك علمنا من تقرير بوب وودورد، ومن أدلة مثبتة أن رئيس الـ (سي آي إيه) جورج تينيت كان يسعى سعيًا محمومًا إلى توصيل التحذيرات نفسها في يونيو ويوليو عام 2001 إلى مستشار بوش للأمن القومي، كوندوليزا رايس، وأنه تم تجاهله.

هذه التأكيدات والرفض المتكرر للاستماع إلى تحذيرات واضحة، يشكل سلوكًا يتجاوز مجرد الإهمال؛ فهو في أدنى حد له يمثل استخفافًا طائشًا بأمن الشعب الأمريكي.

ومن المؤكد أنه في الإطار الزمني نفسه و«بعد» كل تحذيرات «الضوء الأحمر» الأخرى، التي لم يتم تجاهلها فحسب، بل رُفضت بغضب، تم تقديم تقرير من سي آي إيه للرئيس نفسه بصفه شخصية، يحمل عناوين أشد تحذيرًا وأشد تحديدًا من أي تقرير رأيته طوال ثماني سنوات في تقارير (سي آي إيه)، التي تقدم ستة أيام في الأسبوع: «قرر أسامة بن لادن شن هجوم على الولايات المتحدة».

إن التحذيرات التي أتذكرها من هذا النوع تشبه قليلاً تلك التي قُدمت إلى جورج بوش، وكانت بشان ما سمي «تهديدات الألفية»، وكانت متوقعة في نهاية عام 1999، وتحذيرات أخرى أقل تحديدًا إلى حد ما بشأن المخاطر التي قد تتعرض لها الدورة الأوليمبية في أتلانتة عام 1996. وفي كلتا الحالتين، أعقب هذه التحذيرات: التي وردت في التقرير اليومي الذي يقدم للرئيس، مباشرة في اليوم نفسه، بدء اجتماعات يومية طارئة في البيت الأبيض مع ممثلي الوكالات والمكاتب المسؤولين عن إعداد بلادنا لمنع الهجمات المهددة.

لقد شاركت شخصيًا في بعض هذه الاجتماعات، وكنت أحيانًا أدعو إليها أو أترأسها. ولم يشعر الرئيس كلينتون، ولا أنا أيضًا، بأننا نتجاوز أو نتخطى واجباتنا تجاه البلاد. وكانت هذه الاجتماعات تعتمد على مجرد الاستجابة الحصيفة للتحذيرات الرهيبة، من ذلك النوع الذي كان أي رئيس شرطة في أمريكة سيعرف أنها جزء من وظيفته. وهذا ما كان سيفعله أي «شخص عاقل» في موقف مشابه لو كان مسؤولاً.

على العكس من ذلك، عندما تلقى الرئيس بوش هذا التقرير اليومي المصيري التاريخي، لم يدع إلى اجتماع مجلس الأمن القومي، ولم يجمع

(إف بي آي) و(سي آي إيه) وغيرهما من الهيئات المسؤولة عن حماية الدولة. بل إنه حتى لم يسأل أسئلة متتابعة عن التحذير. لكنه «قام» بطرد كاتب تقرير سي آي إيه وقال معلقًا: «حسنًا، لقد غطيت مؤخرتك الآن». حسبما ذكر الصحفي رون ساسكايند.

وقد لخصت لجنة 9/11، المُشَكّلة من أعضاء من الحزبين، في تقرير جماعي ما حدث: «لم نجد أي إشارة لأي مناقشة موسعة قبل الحادي عشر من سبتمبر بين الرئيس ومستشاريه، بشأن احتمال وجود تهديد من القاعدة بالهجوم على الولايات المتحدة».

وأضاف أعضاء اللجنة في تقريرهم أنه بالرغم من كل التحذيرات إلى مختلف الجهات في الإدارة «لم تتحرك الهيئات الداخلية قط في أي استجابة للتهديد. لم يكن لديها توجه، ولم تكن لديها خطة لتبدأ. ولم يتم تحصين الحدود، ولا نظم النقل والمواصلات، ولم توجه المراقبة الداخلية ضد التهديد الداخلي، ولم تنتظم السلطات القانونية الداخلية والخارجية لتعزز جهود إف بي آي، ولم يتم تحذير الناس».

كان الإرهاب ينهض بالفعل. وصحيح أننا لم نتعرض لهجوم إرهابي آخر داخل الولايات المتحدة منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001، فمن الإنصاف أن نفترض أن أحد أسباب ذلك هو التغييرات العديدة، التي أجراها الرئيس والكونجرس في أعقاب الهجمات. مع ذلك، في أبريل 2006، أطلق المركز القومي لمكافحة الإرهاب نشرته السنوية «تقارير وزارة الخارجية الوطنية عن الإرهاب». وقد أظهر أن الهجمات الإرهابية زادت في أنحاء العالم بنحو أربعة أضعاف في عام 2005.

وبعد مرور ستة أشهر، وفي شهر سبتمبر، أرغمت سلسلة من التسريبات بوش على التصريح بنشر مقاطع من «تقديرات الاستخبارات القومية» التي صورت تمامًا كيف أصبحت صورة الإرهاب مروعة. يقول التقرير: «يشكل الجهاد العراقي جيلاً جديدًا من الزعماء الإرهابيين ومنفذي العمليات الإرهابية، وكان نجاح الجهاديين الملحوظ هناك سيحفز مقاتلين جددًا على استمرار النضال في أماكن أخرى...وإذا استمر هذا التوجه، سيتنوع ما تتعرض له مصالح الولايات المتحدة في الداخل والخارج من تهديدات، وسيؤدي ذلك إلى زيادة الهجمات في شتى أنحاء العالم».

إن تهديد الإرهاب الذي كان علينا التعامل معه كان موجودًا وقتها، وهو موجود الآن، وكان موجودًا دومًا، بغض النظر عما فعله بوش. لكن بدلاً من تحسين الوضع، جعله أسوأ، فإننا أقل أمنًا بسبب سياسته. لقد تسبب في زيادة الغضب والسخط الناشئ عن دوافع أخلاقية ضدنا أكثر من أي زعيم من زعماء بلادنا في كل سنوات وجودنا بوصفنا دولة.

إن جانبًا من تفسير الصعوبة المتزايدة في اكتساب التعاون في محاربة الإرهاب هو موقف بوش، المحتقِر لكل شيء، وكل مؤسسة، وكل دولة لا تتفق معه. فلقد عرّض الأمريكيين في الخارج، والأمريكيين في كل مدينة، صغيرة أو كبيرة، في الولايات المتحدة إلى خطر هجمات أكبر بسبب غطرسته وعناده، ولا سيما إصراره على إثارة عش الدبابير في العراق. ولكي تتعقد المشكلة، أهان مرارًا ديانة شعوب دول أخرى عبر العالم الإسلامي، وثقافتهم وتقاليدهم.

كذلك كان بوش يسعى إلى سياسات تسببت في مصرع آلاف الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال، وتم كل ذلك باسمنا. وقد قال بوش مرارًا إن الحرب في العراق هي الجبهة المركزية في الحرب على الإرهاب. و«لم تكن»، طبعاً، الجبهة المركزية؛ لكنها «أصبحت»، للأسف، مكتبًا مركزيًا لتجنيد الإرهابيين.

والحقيقة البغيضة هي أن سياسات الرئيس بوش الخائبة في كل من العراق وأفغانستان قد جعلت العالم مكانًا أشد خطورة، وهذا أمر مؤسف، لكنها الحقيقة. فقد ذكر «المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية» في تقرير له أن: «صراع العراق، دون شك، ركز طاقات القاعدة ومواردها وأتباع بن لادن، في حين أنه أضعف طاقات وموارد التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب». وقد ذكر المعهد ذلك في أعقاب الحرب على العراق، ولدى القاعدة الآن أكثر من ثمانية عشر ألف إرهابي محتمل متناثرين في العالم.

لقد تعرض أصدقاؤنا في الشرق الأوسط، بما فيهم إسرائيل، أبرز أصدقائنا؛ لخطر أكبر بسبب أخطاء السياسة الفادحة والعجز التام، الذي أدار به الموظفون المدنيون في البنتاجون هذه الحرب. فقد صرّح مركز أبحاث «جافي» الموقر في إسرائيل بنشر اتهام رهيب يفسر، كيف كان هذا البلاء في العراق إلهاءً مفرطًا عن الحرب الحاسمة على الإرهاب. وقد أيدت هذا التقرير ودعمته دراسات مماثلة من الولايات المتحدة وأنحاء العالم؛ فهو يكاد يكون رأيًا جماعيًا.

لقد أصبحت الحرب في العراق معمل تجنيد للإرهابيين، الذين يستخدمونها بوصفها أفظع إدانة للولايات المتحدة وسياسة الولايات

المتحدة. فالإصابات التي يلقاها المدنيون في العراق والتي تعرض باستمرار وبصفة منتظمة على محطات التلفاز العربية في شتى أنحاء الشرق الأوسط، كانت تتويجًا لانتصار أسامة بن لادن بصورة لم يكن يتصورها حتى في أشد أحلامه جموحًا. إنها مأساة، وكان يمكن تفاديها.

كانت خطة حرب العراق قاصرة، في رفضها نصح المتخصصين العسكريين. وكان تحليل الاستخبارات قاصرًا، في استنتاجه أن جنودنا كانوا سيستقبلون هناك بأكاليل الزهور والحشود المهللة. وكان هذا الافتراض الخاطئ هو أحد أسباب عدم احترام البنتاجون ما يسمى «بمبدأ باول» في استخدام القوة الكاسحة.

ولحسن الحظ، كان مستوى أداء رجال ونساء قواتنا المسلحة مرتفعًا، حتى برغم حرمانهم من المعدات والأعداد التي كانوا يحتاجون إليها لأداء مهمتهم. لكن كم هو مخزٍ أن يكون على أسرهم إقامة معرض خيري للمخبوزات المنزلية؛ لجمع تبرعات لشراء صديريات (كيفلار) خردة؛ لكي يستطيع الجنود حشوها داخل أرضية السيارات العسكرية الآلية (الهومفيز)، التي عليهم ركوبها دومًا في تجوالهم حول معسكراتهم دون وقاية كافية. معرض خيري للمخبوزات المنزلية من أجل دروع جسدية، أي نوع من السياسة تلك؟

في أوائل عام 2007، أُجبر فرانسيس هارفي، وزير الجيش، على الاستقالة بسبب الفساد السياسي والفوضى البيروقراطية، واللامبالاة التي كانوا يعاملون بها جنود الولايات المتحدة المصابون في حرب العراق في مركز والتر ريد الطبي العسكري. وحتى برغم أن بعض من في الإدارة

كانوا يعرفون بوضوح الأوضاع المخزية طوال شهور، لم يحدث أي شيء، حتى نشرت واشنطن بوست سلسلة من التحقيقات الصحفية الكبرى.

قال الجنرال جوزيف هور، قائد قوات المارينز السابق، للكونجرس: «أعتقد أننا على حافة الإخفاق تمامًا، وأننا ننظر داخل الهاوية». وعندما يستخدم قائد عسكري مخضرم مثل جو هور كلمة «هاوية»، يكون من الأفضل لنا عندئذٍ أن نجلس ونستمع؛ فإن ما يقصده هو أن: المزيد من رجال القوات المسلحة الأمريكية ورجالها يلقون مصرعهم، والعراق ينزلق إلى مزيد من الفوضى والعنف، ولا تلوح في الأفق نهاية لذلك، بالإضافة إلى الضرر البالغ الذي لحق بنفوذ أمريكة وسلطتها الأخلاقية. وحديثًا، قال جنرال قوات المارينز المتقاعد أنطوني زيني؛ الجنرال المتميز والمسؤول السابق عن القيادة المركزية، إن مسار دولتنا الحالي في العراق هو «غرقٌ في شلالات نياجرا».

ذكر زيني، الذي عيّنه الرئيس بوش مبعوثًا خاصًا له في الشرق الأوسط عام 2001، رأيه في الموقف في كتاب صدر منذ عهد قريب قائلًا: «عند التمهيد لحرب العراق وخوضها لاحقًا، رأيت في الحد الأدنى تقصيرًا حقيقيًا وإهمالًا وعدم مسؤولية، وفي أسوأ الحالات، كذبًا وعجزًا وفسادًا، وتقديم أسس منطقية زائفة على أنها حُججٌ، وإستراتيجية ناقصة، ورأيت افتقارًا للتخطيط، واستبعادًا غير ضروري لحلفائنا، وسوء تقدير للمهمة، وإلهاءً لا داعي له عن التهديدات الحقيقية، وضغوطًا لا تطاق، أُلقيَت جميعها فوق جيشنا الذي يبذل جهدًا مضنيًا. جعلني كل هذا أتكلم؛ فنعتني موظفو البنتاجون بالخائن والمنشق».

أتذكر مشاهدتي للمتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض، دان بارتليت حين سئل على شاشات التلفاز، عن هذه الإدانة القاسية التي شارك فيها جنرالات من أعلى مستويات البنتاجون؛ فرفضها لأنها صدرت عن مسؤولين عسكريين متقاعدين.

لكن الآن حتى ضباط الجيش العاملين بدؤوا في إعلان معارضتهم لسياسة الرئيس بوش. على سبيل المثال، أخذ عن جنرال مخضرم في البنتاجون قوله: «لقد رفض مكتب وزير الدفاع الحالي الاستماع إلى النصائح العسكرية أو الالتزام بها». وقد سئل الميجور جنرال تشارلز سواناك جيه آر، قائد الفرقة (82) المحمولة جوًا، عما إذا كان يرى أن الولايات المتحدة تخسر الحرب في العراق، فأجاب: «أعتقد من الناحية الإستراتيجية أننا نخسر». أما الكولونيل بول هيوز، الذي قام بتوجيه التخطيط الإستراتيجي لسلطة الاحتلال في بغداد، فقد قارن ما رآه في العراق بما حدث في حرب فيتنام حيث فقد أخاه، إذ قال: «لقد عاهدت نفسي عندما دخلت الخدمة العسكرية أن أفعل ما بوسعي لمنع حدوث ذلك مجددًا». وأشار إلى نموذج فيتنام بأنه ربح معارك وخسارة حرب. وأضاف هيوز: «ما لم نضمن ترابط سياساتنا منطقيًا سنخسر إستراتيجيا». وقال جنرال آخر: «إنني مثل معظم رجال الجيش المخضرمين، غاضب من رامسفيلد، ومن بقية أعضاء الإدارة». وقد ذكر سببين لذلك قائلًا: «أعتقد أنهم سيحطمون الجيش». ثم ذكر أن ما سيجعله يجن حقًا: «أعتقد أنهم لا يكترثون».

وقد تم استبعاد أولئك الجنرالات الذين لم يتفقوا مع سياسة البيت الأبيض والتقليل من شأنهم. أما هؤلاء الذين أيدوها بحماس فتمت

ترقيتهم - حتى برغم الإخفاق الكارثي في كل شيء. وفي آخر الأمر، ربما يكتب خبراء الإدارة في المستقبل عن «انحراف W» في مبدأ بيتر: عندما يرقى شخص ما بصورة واضحة إلى مستوى يكون عدم كفاءته له متوهجًا، فأعطه «وسام الحرية»، وكلّفه بمسؤوليات أكبر.

طوال خمس سنوات، كان هناك توتر متصاعد بين تصوير الرئيس بوش للموقف الذي وجدنا أنفسنا فيه، والوقائع الحقيقية على الأرض. وفي الواقع، لقد انهارت خطته بأكملها حول كاحله. وما بقي من الدولة العراقية ينهار أيضًا مع ازدياد معدلات إصابات الولايات المتحدة، والحرب الأهلية متعددة الأطراف، بالإضافة إلى ما صاحب ذلك من فوضى، وخطورة قيام دولة إسلامية متطرفة أو «دولة خائبة» ترعى الإرهاب طوال سنوات مقبلة. يقول راعي البرامج الحوارية المحافظ توكر كارلسون عن سياسة عراق بوش: «أعتقد أنه كابوس كامل وكارثة، وأشعر بالخزي لأنني تصرفت ضد فطرتي في تأييده».

أما دووج باندو، وهو عضو مخضرم في معهد كاتو، ومتمرس في السياسة في كل من «مؤسسة التراث» والبيت الأبيض في عهد ريجان، فقد كتب في سبتمبر 2004: «يجب أن يخاف المحافظون الجادون على البلاد...وينبغي أن يختار المحافظون المبادئ لا السلطة». وبدا باندو شديد القلق بشأن أسلوب بوش غير السليم في التفكير؛ إذ كتب: «لا يبدو أنه يفكر في أفعاله، ويبدو عاجزًا عن الاعتراف بأقل خطأ، وفي الوقت نفسه لا يريد تحميل أي أحد غيره مسؤولية أي شيء». وأضاف قائلاً: «إنها تركيبة ملعونة». ووصف سياسة بوش الخارجية

بأنها«مجزرة، مع اشتعال العراق، وازدياد سب أمريكة من الصديق والعدو على حد سواء».

كتب ويليام إف. باكلي جيه. آر، الذي اشتهر شهرة واسعة بوصفه مؤسس حركة المحافظين الجدد، عن حرب العراق يقول: «لو كنت أعرف حينها ما أعرفه الآن عن طبيعة الموقف الذي سنوضع فيه، لكنت عارضت الحرب».

إن إحدى الموضوعات الأساسية التي يركز عليها هذا الكتاب هي أننا كوننا أمريكيين كان ينبغي أن نعرف وقتها ما نعرفه الآن» – ليس فقط عن غزو العراق، ولكن عن أزمة المناخ أيضًا، وعما كان سيحدث لو أخفقت السدود في حماية نيو أورليانز أثناء إعصار كاترينا، وعن خيارات مصيرية عديدة أخرى اتخذت بناء على معلومات خاطئة؛ بل حتى كاذبة تمامًا. كان «بوسعنا» أن نعرف، وكان يجب علينا أن نعرف، لأن المعلومات كانت متاحة بسهولة. وكان علينا أن نعرف منذ سنوات مضت عن الوباء العالمي المحتمل لمرض الإيدز. كذلك فإن التفسير الأمثل لهذه الأزمة في صنع القرار الأمريكي هي أن العقل في حد ذاته، يلعب دورًا ضئيلاً، ويفتقر إلى الاحترام في حوارنا القومي.

إن الحرب على الإرهاب تقتضي بصراحة أسلوبًا متعدد الأطراف. فمن المحال أن نتغلب على الإرهاب ما لم نضمن تعاونًا قويًا دومًا من دول عديدة، وهذا هو أحد موضوعاتي الأساسية: فإن قدرتنا على الحصول على هذا النوع من التعاون المشترك في الحرب على الإرهاب، قد دمرتها تمامًا السبيل التي نسلكها باتخاذ إجراءات منفردة ضد العراق.

لقد شجعت هجمات الحادي عشر من سبتمبر معظم الأمريكيين على محاولة إيجاد إجابة لتساؤل عما يجب أن تفعله بلادنا للدفاع عن نفسها. ومع الإشارات الأولى لما قرره الرئيس بوش وفريقه في الأمن القومي بشأن العراق، كنت أرى أن الغزو لن يؤدي إلا إلى إضعاف أمن أمريكة. فقد كان ينبغي لنا تركيز جهودنا أولاً وقبل كل شيء ضد من هاجمونا ونجوا بفعلتهم. ولم أعتقد مطلقًا أن علينا أن نسمح لأنفسنا بأن نرتبك لمجرد أن ملاحقة أسامة بن لادن كانت أصعب مما يُتَصور، فالدول العظيمة تثابر فتنتصر: ولا تقفز من مهمة لم تنته إلى أخرى.

حين نزعنا عن طالبان نفوذها. رأيت أنه كان لا بد أن تكون لدينا قوة – تصل إلى خمسة وثلاثين ألفًا من جنود القوات الدولية تدخل أفغانستان، كما فعلنا في البوسنة، وتقول بأمر نافذ: «اهدؤوا! هناك مسؤول (مأمور) جديد في المدينة». وبعد مدة قصيرة سينخفض ضغط الدم لديهم، وسيصبح لديهم توقع عام بالتعاون، بدلاً من توقعهم الكامل للعنف والصراع. ولم يحدث ذلك في أفغانستان، برغم أن كثيرًا من أفراد قواتنا المسلحة كانوا يؤيدونه.

ولنعد إلى عام 1991، حين كنت واحدًا من مجموعة تعد على أصابع اليد من النواب الديمقراطيين في مجلس الشيوخ، الذين صوتوا لصالح المصادقة على قرار حرب الخليج. وشعرت بأنني خُدعت من مغادرة إدارة بوش الأول السريعة لساحة المعركة، حتى مع بدء صدام بتجديد اضطهاده للأكراد في الشمال، وللشيعة في الجنوب – وهي جماعات كنا نشجعها على الثورة ضد صدام. وبعد حملة عسكرية بارعة، جاء

قرارنا بأن نتخلى قبل الأوان عن جهود تدمير قدرة جيش صدام الهجومية، لنتيح له البقاء في السلطة. وكان ينبغي للكونجرس أن يناقش هذه الحادثة السابقة ويفندها عام 2002. وكان ينبغي على الكونجرس أن يطلب ضمانات واضحة تتعلق بما بعد الانتصار العسكري، بوصفه جزءًا من أي قرار يرتبط بغزو العراق المقترح.

لقد تحدثت ضد نظام صدام حسين لأول مرة في خريف عام 1988، مباشرة بعد استخدامه الغاز السام ضد أقلية من شعبه. كان أخو والدي الأكبر ضحية غاز سام في الحرب العالمية الأولى، وبسبب ذلك كان تاريخ عائلتنا الشفهي يؤكد دومًا على بشاعة تلك الأسلحة. وقد طبق جيل الحرب العالمية الأولى هذا الدرس نفسه على شعوب العالم المختلفة؛ فخضنا الحرب العالمية الثانية دون غاز سام، وتجنبنا تجارب مفزعة في الشرق الأقصى. وعندما صار صدام أول من حطم هذا الحظر، دقت نواقيس الخطر.

من المفيد أن ننظر إلى الفروق بين قرار طرد العراق من الكويت عام 1991، وقرار غزو العراق عام 2002. ولنعرض بعض هذه الفروق بإيجاز: في عام 1991، عبرت العراق حدودًا دولية، وغزت دولة مجاورة ذات سيادة، وضمت أراضيها. وعلى العكس من ذلك، في عام 2002، لم تغز العراق دولة مجاورة؛ بل كنا نحن من عبر حدودًا دولية. وكان لاختلاف الأوضاع معاني ضمنية عميقة فيما يتصل بالطريقة التي رأى بها بقية العالم سياستنا.

وثمة فرق آخر: في عام 1991، أجازت الأمم المتحدة قرارًا يؤيد رد فعلنا على ما قام به صدام؛ لكننا في عام 2002، ذهبنا إلى الأمم المتحدة لنطلب قرارًا يدعم غزونا، ولم ننجح في الحصول عليه.

في عام 1991، قام الرئيس بوش الأول بصبر واقتدار بجمع تحالف دولي واسع، وكانت مهمته أسهل من تلك التي واجهت ابنه، وذلك جزئيًا، لأن صدام غزا دولة أخرى. وأيًا كانت الأسباب، فقد أيدت معظم الدول العربية، عدا الأردن -التي لها حدود متاخمة مع العراق- جهودنا العسكرية، وكانت جزءًا من التحالف الدولي، وأرسل بعضها جنودًا للمشاركة. وفي الواقع، أيد كل حلفائنا في آسية وأوروبة التحالف، سواء ماديًا أو معنويًا.

لكن في عام 2002، عارض معظم حلفائنا في أوروبة وآسية صراحة ما فعله الرئيس بوش، وجعلت معظم الدول القليلة التي شجعتنا دعمها مشروطًا -في الأساس- بتمرير قرار جديد للأمم المتحدة. فحتى لو كان الرئيس بوش محقًا في رأيه أن لدى صدام حسين أسلحة دمار شامل، فقد كان أسلوب تعامله مع الأمر خاطئًا. وكما قلت قبل الحرب، في عام 2002، إن الغزو الناجح يحتاج إلى تحالف دولي. فإذا تبعتَ جيسي جيمس*،

* شخصية أمريكية عاشت في القرن التاسع عشر في أمريكا كان يشبه شخصية روبن هوود الإنجليزية -يسرق من الأغنياء ليعطي الفقراء- وظل معظم حياته هاربًا من الشرطة إلى أن مات مقتولاً على يد رجل أمريكي طمعًا في المكافأة التي رصدتها الشرطة، لمن يأتي به حيًا أو ميتًا، لكنه بدلاً من نيل المكافأة اتهم بالقتل وحكم عليه بالإعدام ثم صدر عفو عنه. وكان جيسي جيمس يعتبر بطلاً شعبيًا بين عامة الناس برغم أنه كان خارجًا عن القانون. (المترجمة)

فعليك أن تنظم الحشود أولاً، وخاصة إذا كنت في غمار حرب مسلحة مع آخر في الوقت ذاته.

رابعًا: دفع التحالف، الذي تشكل عام 1991، معظم التكلفة الاعتبارية الإجمالية للحرب. أما الآن، فقد تحمل دافعو الضرائب الأمريكيون تكلفة تقدر بـ 700 بليون دولار.

خامسًا: بالعودة إلى عام 1991، انتظر الرئيس جورج هـ. بوش عمدًا انتهاء انتخابات التجديد النصفي لعام 1990؛ لكي يدعو إلى التصويت في بداية انعقاد الكونجرس الجديد عام 1991. أما جورج و. بوش فقد دعا إلى التصويت في خريف عام 2002، قبل انتخابات التجديد النصفي في الكونجرس مباشرة.

كان الرئيس بوش الثاني يطالب -في ذروة الموسم السياسي- بأن يقرر الكونجرس على وجه السرعة منحه الصلاحيات اللازمة للتحرك ضد العراق فورًا، بغض النظر عن التطورات اللاحقة أو الظروف الطارئة. وببراءة، فسر رئيس أركان البيت الأبيض في بيانه المشهور حاليًا، توقيت ذلك التعجل المفاجئ في اتخاذ هذا السبب الجديد أولوية أولى لأمريكا، ليحل محل أولويتنا السابقة، وهي الحرب على أسامة بن لادن، قائلاً: «إنك، من منظور تسويقي، لا تقدم منتجات جديدة في أغسطس».

وبدلاً من بذل الجهود لتبديد المخاوف في الوطن وخارجه من دور السياسة في توقيت سياسته، كان الرئيس في جولاته الانتخابية -يومين أو

ثلاثة أسبوعيًا- دائمًا ما يحذّر الديمقراطيين من التصويت بالرفض. ونظمت لجنة الجمهوريين القومية حملة إعلانية سابقة التجهيز تقوم على الموضوع نفسه - وكان كل هذا يتوافق بوضوح مع الإستراتيجية السياسية التي وُصفت صراحةً في اسطوانة حاسوب آلي تخص هذه اللجنة المساندة للبيت الأبيض اكتُشِفَت مصادفة. فقد نصحت الإستراتيجية منفذي العمليات من الجمهوريين بأن تكون خطة لعبهم الرئيسة من أجل الفوز في الانتخابات بعد أسابيع قليلة، هي «التركيز على الحرب» وفي غضون ذلك، وصف نائب الرئيس، تشيني، غاضبًا، اقتراح أي شيء من هذا القبيل بأنه يستحق التوبيخ، ثم سرعان ما نقل هذه المناقشة الدقيقة للحرب إلى برنامج «راش ليمبو شو» التلفازي.

أعتقد أن هذا التقصير في تداول الأمر في الكونجرس حرم البلاد من الوقت الذي كانت تحتاج إليه للتحليل الدقيق لما تواجهه بالضبط. وكان هذا هو الاعتبار الأهم لأن الإدارة أخفقت في وضع تقدير لتفكيرها في كيفية إدارة الحرب - حتى عندما أطلقت العنان لأشخاص داخل الإدارة أو قريبين منها، للإيحاء كلما سنحت الفرصة بأن هذا الأمر سيكون سهلاً. ولم تقل الإدارة كثيراً عن أي شيء لتوضيح فكرتها عما سيعقب تغيير نظام الحكم، أو درجة المشاركة التي كانت مستعدة لقبولها بالنسبة للولايات المتحدة أثناء أشهر وسنوات ما بعد تغيير النظام.

أثار الاستخدام الوقح للتصويت على قرار الحرب في انتخابات التجديد النصفي، شكوكًا عديدة في الدور الذي لعبته السياسة في حسابات بعضهم في الإدارة. وبسبب إثارة هذه الشكوك صار هذا

مشكلة بالنسبة لجهود بلادنا في إيجاد موافقة قومية وتحالف دولي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كشفت الحملة الانتخابية الألمانية عن تغير عميق ومزعج في موقف جمهور الناخبين الألمان تجاه الولايات المتحدة. كما رأينا أخلص حلفائنا، طوني بلير، يقع في مشكلة خطرة مع ناخبيه، جزئيًا بسبب إثارة شكوك مماثلة حول قراره بالمشاركة في الغزو.

عندما سألت، أنا وغيري، إدارة بوش عما يخططون لعمله في أعقاب الانتصار السريع في الغزو الأوّلي للعراق، قال الوزير رامسفيلد إنه ليس متأكدًا أنه سيكون علينا أي مسؤولية مطلقاً: «فالأمر متروك للعراقيين أن يجتمعوا معًا ويقرروا». وفي تلك اللحظة نفسها، كما نعرف الآن، كان يحاول إغلاق برنامج في الكلية الحربية الأمريكية كان محوره إقرار أوضاع ما بعد الغزو. وكذلك استبعد من التخطيط لما بعد الحرب فريق إدارة الشؤون الخارجية الذي كان يركز على بناء الدولة.

ولا ينبغي أن يصل ذلك إلى حد المفاجأة التامة؛ فأنا أتذكر تمامًا أنه أثناء إحدى مناظرات الحملة الانتخابية في عام 2000، سأل رئيس الجلسة، جيم ليهرر، جورج بوش، الذي كان حاكم الولاية وقتها، عما إذا كان على أمريكة، بعد اشتراكها في العمل العسكري، أن تشارك بأي صورة في بناء الدولة أم لا، فكانت إجابة بوش: «لا أعتقد ذلك، أظن أن ما نحتاج إليه هو إقناع الناس الذين يعيشون على الأرض أنهم يعيشون فيها ليبنوا البلدان. وربما أكون قد أغفلت شيئًا هنا، هل سيكون لدينا نوع من قوات بناء الدولة في أمريكة؟ لا، على الإطلاق».

لقد واجهنا خيارًا يتعلق ببناء الدولة في سياق أكبر كثيرًا في نهاية الحرب العالمية الثانية. وكانت قوة أمريكة بالمقارنة ببقية دول العالم أقوى حتى مما هي عليه الآن. وكان الخيار الذي اتخذناه وقتها هو أن نصبح شركاء في تأسيس ما نعده الآن مرحلة ما بعد الحرب، بناء على مفاهيم الأمن والدفاع المشترك، التي تم إعلانها أولاً وقبل كل شيء في الأمم المتحدة. وفي كل السنوات الخطرة التي تلت الحرب، لم نتخل قط عن اعتقادنا أن ما كنا نجاهد لتحقيقه لم يكن مرتبطًا بأمننا المادي؛ بل امتد إلى آمال البشرية التي لم تتحقق.

إن غياب أي بناء مستنير للدول بعد الحرب العالمية الأولى، أدى مباشرة إلى الأوضاع التي جعلت ألمانية سريعة التأثر بالفاشية، وظهور أدولف هتلر، وجعلت أوروبة بأسرها سريعة التأثر بأهدافه الفاسدة. وعلى العكس من ذلك، بعد الحرب العالمية الثانية كانت هناك رؤية مستنيرة مجسدة في «خطة مارشال» والأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلنطي (الناتو)، وكافة جهود بناء الدولة الأخرى التي أدت مباشرة بدورها إلى الأوضاع التي عززت الرخاء والزعامة الأمريكية عبر أنحاء العالم. ولم يعد من المعقول توقع أي رؤية مستنيرة مماثلة من الإدارة الحالية، لكن لم يفت الأوان للإدارات اللاحقة لإعادة أمريكة إلى الرؤية السائدة العريقة لوضعها بالنسبة لبقية دول العالم. إن الخسائر التي ينبغي إصلاحها ضخمة؛ لكن الاستمرار في تلك الخسارة لا يمكن تقدير عواقبه.

الفصل السابع

أزمة الكربون

إن سياستنا الخاصة بأزمة المناخ واعتمادنا المفرط على الوقود المستخرج من باطن الأرض -ولا سيما النفط الأجنبي- توضح ما يمكن أن يحدث لدولة كبيرة حين يحل تأثير الثروة والنفوذ محل العقل. والمؤكد أن أسباب الأمراض كافة التي استعرضتها سابقًا في هذا الكتاب – الخداع، والتكتم، وسياسات الخوف، واللجوء «لحملة صليبية»، واستبدال القوة الغاشمة بالمعرفة والمنطق – لها وجود حي في سياستنا الخاصة بالطاقة والبيئة.

وترتبط أزمة الطاقة وأزمة المناخ ارتباطًا لا فكاك منه في كل من أسبابهما وحلولهما. ولكي نتعامل مع حالة الطوارئ الكوكبية التي سببها التراكم السريع لغاز ثاني أكسيد الكربون الصناعي، في مناخ الأرض، يجب علينا أن نركز مباشرة على سببه الرئيس – الذي هو، طبعًا، اعتماد حضارتنا المفرط والمأساوي على حرق كميات هائلة من الوقود القائم على الكربون القابل للاشتعال.

وفي الواقع، فإن هناك أسبابًا عديدة لوجوب أن تبذل الولايات المتحدة جهودًا إستراتيجية ضخمة لحل أزمة المناخ، وأزمة الاعتماد على الوقود المستخرج من باطن الأرض في آن واحد؛ فهما أزمة واحدة. وربما كانت

حقيقة أننا «لا نزال نضع رؤوسنا في الرمال»، هي أفضل مثال على أن غياب العقل في خطابنا القومي أعمانا عن مصلحتنا الخاصة.

إن الفحم والنفط بصفة خاصة يضران بمناخ الأرض؛ بسبب محتواهما المرتفع من الكربون بالنسبة لكل وحدة طاقة تستخرج منهما. فثاني أكسيد الكربون الذي ينتج عادماً عند إحراق الوقود الحفري - ويبلغ نحو 70 مليون طنٍّ يوميًا- يحبس جزءًا من الطاقة تحت الحمراء التي تعيد الأرض إشعاعها إلى الفضاء.

والفحم أشد سوءًا من النفط، فضلاً عن أن أنواع الوقود القائمة على الكربون الموجود بكميات كبيرة في أمريكة الشمالية -رمال القار والزيت الحجري- هي الأسوأ على الإطلاق. وأي استخدام خطر لرواسب ثاني أكسيد الكربون المشحونة من شأنه أن يجعل حل أزمة المناخ أشد صعوبة إلى أبعد الحدود. كما أن تركيز الطاقة الذي يحول الفحم والزيت الحجري ورمال القار إلى صور غازية وسائلة، قد يزيد من تعقيد أي جهود لاستخدامها بدائلَ للنفط والغاز الطبيعي.

وفي حالة النفط، فإن جعل تركز أكبر مصدر لاحتياطي النفط زهيد التكلفة في المنطقة، التي تعدّ دون شك أقل المناطق استقرارًا في العالم -الخليج العربي- جعل عددًا متزايدًا من الأمريكيين يصلون إلى نتيجة مفادها ضرورة إنشاء مصادر طاقة متجددة بسرعة؛ لتجنب العواقب الوخيمة للفقدان المفاجئ للقدرة على الوصول إلى إمدادات النفط الرخيصة.

وفي الواقع، كندا الآن هي أكبر مورد للنفط للولايات المتحدة، تليها المكسيك، أما المملكة العربية السعودية فهي فقط ثالث أكبر مورد

(وتحتل فنزويلا المرتبة الرابعة)، لكن لا يزال الخليج العربي يتصدر قائمة أكبر موردي النفط في العالم، ومنذ أن تم دمج سوق النفط على نطاق واسع عالميًا، فإن أي اضطراب في إمدادات النفط أو أسعاره ينشأ في الخليج العربي، يكون له على الفور أثر مدوٍ في سوق النفط العالمي – وعلى الاقتصاد الأمريكي.

وبإبقاء أسعار النفط العالمي مرتفعة، فإن استهلاكنا الذي يتزايد بوتيرة ثابتة، يكفل التدفق المستمر لأموال النفط في خزائن دول مثل إيران؛ التي تعادي مصالحنا، والمملكة السعودية، حيث تحول مبالغ ضخمة على نحو واضح لتدريب الإرهابيين ودعمهم.

إن اعتمادنا المفرط حاليًا على النفط لا يهدد أمننا القومي وبيئة الأرض فحسب؛ وإنما أمننا الاقتصادي أيضًا. ومن يعتقد أن سوق النفط العالمي «سوق حرة» فإنه واهم إلى حد بعيد؛ إذ إن سوق النفط العالمي تتمتع بسمات عديدة من سمات السوق الحرة، لكنها كذلك تخضع لمناورات تسويقية دورية من مجموعة الدول، التي تتحكم في أكبر احتياطي زهيد التكلفة (منظمة الدول المصدّرة للنفط أو أوبك) وأحيانًا يتم ذلك بالاتفاق مع مجموعة صغيرة من الشركات، التي تسيطر على الإنتاج العالمي وشبكة التكرير والتوزيع.

إنه لأمر شديد الأهمية لنا أن نكون واضحين فيما بيننا، في أن تلك المناورات التسويقية المتقطعة لم يكن لها هدف واحد بل هدفان. أولاً وقبل كل شيء، تسعى هذه الدول المنتجة، طبعاً، إلى زيادة أرباحها إلى أقصى حد. لكن الأهم من ذلك، أنها تحاول التلاعب بإرادتنا

السياسية. وطوال الأعوام الثلاثين الماضية، انصب اهتمامها على ضرورة تخفيض السعر في كل مرة يقترب الغرب من إدراك الحكمة من إنشاء إمدادات كافية من مصادر الوقود المتجدد الخاصة بنا.

إننا في حاجة إلى مواجهة حقيقة أن استهلاكنا الخطر الذي لا يمكن تحمله من النفط الوارد من أشد مناطق العالم اضطرابًا، يشبه في عواقبه صورًا أخرى من سلوك تدمير الذات. وكلما استمر كان الضرر أكبر والمخاطرة أشد.

وقد تبين الآن لمعظم الأمريكيين أننا خضنا حروبًا كثيرة في الخليج العربي، حيث أرسلنا جنودنا إلى هناك للمرة الثانية أثناء اثنتي عشرة سنة، وفي النهاية، كان ذلك جزئيًا لتأكيد إمكانية حصولنا بصفة مستمرة على النفط. وبالدرجة نفسها من الوضوح، كانت حاجتنا إلى جهود عاجلة لإيجاد بدائل يمكن تحملها بيئيًا للوقود المستخرج من باطن الأرض، وجهود دولية حقيقية لإقرار الأوضاع في الخليج العربي وإعادة بناء العراق.

منذ أن أصبح النفط المصدر الأساسي للطاقة بالنسبة للاقتصاد الصناعي والمؤسسات العسكرية قبل قرن من الزمان، كان ضمان إمكانية الوصول إلى أكبر احتياطي عاملاً أساسيًا في تخطيط الولايات المتحدة الإستراتيجي وغيرها من القوى العظمى - في السلم عامة وفي الحرب خاصة. وكما أسلفت في الفصل الرابع، كان كثيرون يشعرون بأن أحد الأسباب الخفية لشن الحرب في العراق في أوائل عام 2003 هو رأي نائب الرئيس ديك تشيني وغيره الذي تكرر ذكره واستقر

طويلاً، بأن ضمان حصول الولايات المتحدة بسهولة وبلا انقطاع على احتياطي النفط الذي يمكن شراؤه من الخليج العربي، مهم لتسويغ التكلفة الهائلة والمخاطرة المتهورة بسمعة أمريكة بغزو دولة أخرى بحجج كاذبة.

كانت القدرة نفسها على الخداع التي يدرك كل شخص الآن أنها كانت جزءًا أساسيًا في شن الحرب على العراق، واضحة أيضًا في أسلوب حذف البيت الأبيض في عهد بوش أزمة المناخ من قائمة المشكلات التي يجب تناولها، بعد توليه السلطة مباشرة. وفي الواقع، نعرف الآن أنه أثناء الأسابيع الأولى من عمر هذه الإدارة، بدأ نائب الرئيس ديك تشيني عقد اجتماعات مع مجموعة عمل الطاقة التي تشتهر بسمعتها السيئة، وأخطر سرًا أعضاء جماعات الضغط الخاصة بمسببي التلوث، أن البيت الأبيض لن يتخذ أي إجراء في مسألة الاحتباس الحراري، ثم طلب عونهم في تصميم برنامج «تطوعي» لا معنى له على الإطلاق.

وفي محاولة لتفسير سبب تضييع الوقت على برنامج تطوعي واضح ألا جدوى منه، قام أحد أعضاء جماعات الضغط في الصناعات متعددة الأغراض التي تعد أكبر ملوث للهواء -وهو كوين شيا من معهد إديسون الكهربي- بالتعليق بصورة مكشوفة على جماعة تصنيع الفحم في أبريل عام 2001، دون أن يعي أن تعليقاته تدوّن، قائلاً: «دعوني أصيغها لكم بتعبيرات سياسية، يحتاج الرئيس إلى ورقة تين* وهو يحل اتفاق كيوتو، وهو يقف وحده دون سند».

* المقصود هنا شيء ساتر أو تمويه، كما نقول في العربية ورقة توت. (المترجمة)

ورقة تين.

لقد تخلى بوش فورًا بعد بضع أيام فقط من توليه السلطة، عن تعهده للشعب الأمريكي، أثناء حملته الانتخابية عام 2000، بأنه سيتم ضبط ثاني أكسيد الكربون بوصفه غاز الصوبات الزراعية الملوث، واستبدل به وعدًا لأكبر مسببي التلوث بأن ثاني أكسيد الكربون لن يُضبط على الإطلاق.

وبالمثل بعد توليه مباشرة، حل محل تصريحه الذي بدأ مخلصًا للشعب الأمريكي أثناء الحملة بأنه يؤمن حقًا بأن الاحتباس الحراري مشكلة حقيقية، وتعبير رفضي عن احتقار كل العمل الدقيق الفاحص، الذي يقوم به علماء هيئة حماية البيئة الذين قدموا له حقائق واضحة عن مخاطر أزمة المناخ؛ ليقوم بمراجعتها. وكانت إجابة بوش عندما سأله الصحفيون في المكتب البيضاوي عن التقرير هي: «قرأت التقرير الذي وضعه البيروقراطيون». وبرغم أن الرئيس استخدم أخيرًا عبارة «تغير المناخ» في خطاب حالة الاتحاد عام 2007؛ فإن التحول اللغوي لم يكن مصحوبًا -أو على الأقل لم يقترن بعد- بأي تغيير سياسي حقيقي.

وبالطريقة نفسها، تحول وعد مرشح الرئاسة بوش عام 2000، باتباع سياسة خارجية «متواضعة»، وتجنب أي محاولة «لبناء الدول» في الأيام الأولى من رئاسة بوش -حسب دليل أتاحه أخيرًا شاهد عيان- إلى بحث منهجي سري عن أي حجة لغزو العراق في أقرب فرصة.

وبعد ذلك، وفي أثناء الغزو نفسه، حتى عندما كان النهابون يستولون على عدد كبير من الآثار العراقية، التي لا تقدر بثمن من المتاحف التي

أنشئت لتخلّد «مهد الحضارة»، لم يقم الجنود الأمريكيون بحماية أي منشأة حكومية عدا وزارة النفط. وفي عام 2007، حتى عندما كان العراق يتفسخ تحت وطأة العنف الطائفي، كانت إدارة بوش تقوم بتصنيع مستندات قانونية ببراعة -حين كانت الولايات المتحدة لا تزال سلطة احتلال- لتضمن حصول شركات إكسونموبيل، وتشيفرون، وبي بي وشل، بصورة متميزة على الأرباح الطائلة المتوقعة من إنتاج احتياطي النفط العراقي الضخم.

وقد وصف النقاد المعنيون بحقوق الإنسان وبرنامج المجموعة البيئية، -الذي يراقب صناعة النفط، مثل جريج موتيت- القانون المقترح بأنه صفقة بغيضة للعراقيين والمواطنين المحليين، الذين استبعدوا تمامًا من العملية. قال موتيت في يناير من عام 2007: «لقد أرسلت المسودة إلى حكومة الولايات المتحدة وإلى شركات النفط الكبرى في يوليو [2006]، وإلى صندوق النقد الدولي في سبتمبر. وفي الشهر الماضي، قابلت في الأردن مجموعة من عشرين نائباً في البرلمان العراقي، وسألتهم من منكم اطلع على القانون، وكان واحد فقط هو من اطلع عليه».

يدرك كثير من الأمريكيين حماقة اقتراض أموال طائلة من الصين لشراء كميات هائلة من النفط من الخليج العربي، وإحداث قدر ضخم من التلوث الذي يدمر مناخ الكوكب. بصورة متزايدة، يعتقد معظم الأمريكيين أن علينا تغيير طرفي تلك المعادلة.

يمثل النفط المستورد أكبر فئة من العجز الهائل في الميزان التجاري - عام 2006، فقد جاء أكثر من 40% من العجز الإجمالي من شراء

النفط الأجنبي. وعندما زرت موانئ مثل سياتل ونيو أورليانز، وبالتيمور، وجدت القصة الحزينة نفسها، فالسفن العديدة الضخمة، التي تبحر في المياه مثقلة بحمولتها الأجنبية أو النفط الأجنبي، تصل بالآلاف. وسفن البضائع والناقلات نفسها تغادر بغاطس مرتفع لا تحمل سوى الماء الذي يعمل على منعها من الانقلاب. وبدلاً من البضائع؛ فإننا نرسل المال، بطريقة إلكترونية، في الاتجاه المناسب.

إن التجارة في اتجاه واحد تدمر مستقبلنا الاقتصادي، ويمكننا تغيير ذلك باختراع حلول جديدة وتصنيعها لإيقاف الاحتباس الحراري هنا في أمريكة، وما زلت أؤمن بالإبداع الأمريكي الراسخ. وإننا في حاجة إلى شحن تلك السفن بالمنتجات الجديدة والأدوات التكنولوجية التي ابتعناها لتخفيض درجة حرارة الأرض، لكن يجب علينا أن نفوز في المعركة الأولى ضد الجمود والخوف من التغيير، وذلك يعني أن علينا أن نعي تمامًا ما ينبغي علينا مواجهته.

قبل أكثر من ربع قرن، حين كنت في مجلس نواب الولايات المتحدة، بدأت بدراسة مكثفة عن السيطرة على الأسلحة النووية، وفي العملية التي تستغرق قدرًا كبيرًا من الوقت مع منظرين عسكريين وخبراء في الإستراتيجية النووية. وكان أحد الآراء العديدة التي شاركوني فيه له علاقة بنماذج الصراعات العسكرية...فأنواع الصراع تقع، بصفة عامة، داخل واحدة من ثلاث فئات أساسية: المعارك المحلية، التي ربما يكون -أو لا يكون لها- أهمية اقتصادية أكبر، لكنها تقتصر بوجه عام على مناطق صغيرة، والصراعات الإقليمية أو الحروب التي تمتد إلى

منطقة أكبر، وتشمل دائمًا عبور خطوط حدودية جغرافية سياسية متعددة، والصراعات الإستراتيجية أو العالمية التي يمكنها – برغم أنها أقل شيوعًا إلى حد بعيد – تغيير مجرى التاريخ بدرجة خطرة.

وفيما بعد توصلت إلى أن التحديات البيئية تقع أيضًا بطبيعتها في ثلاث فئات مماثلة، ويتطلب كل منها أسلوبًا مختلفًا في التفكير والاستجابة. فمعظم القضايا البيئية التي يتعامل معها الناس محلية في جوهرها وطبيعتها: تلوث المياه، وتلوث الهواء، والنفايات السامة.

في العقود الأخيرة، وبسبب اتساع الوعي البيئي، بدأنا بالتركيز على نوع عرفناه حديثًا من أنواع المخاطر البيئية الإقليمية، ألا وهو «الأمطار الحمضية» التي تنشأ بصفة عامة من مداخن الغرب الأوسط، وتؤثر على الشمال الشرقي بأسره في الولايات المتحدة، وهي «منطقة ميتة» شاسعة تؤثر على مساحة هائلة من خليج المكسيك، وتسببها المياه الجارية من الكيميائية الزراعية من المناطق المنتجة للحبوب في البلاد، ويحملها نهر المسيسبي إلى الجنوب متجاوزًا نيو أورليانز، ونضوب موارد المياه الجوفية العذبة السريع الذي لا يمكن تحمله في طبقة أوجالالا الصخرية المائية، التي تقع تحت ثماني ولايات في السهول المرتفعة بين حوض المسيسبي وجبال روكي.

وتأتي بعد ذلك الفئة النادرة نسبيًا، لكن يحتمل أن تكون مدمرة، وهي المخاطر البيئية الإستراتيجية أو الكوكبية في الطبيعة.

تخلت إدارة بوش عن مسؤوليتها عن حماية البيئة في كل من هذه الفئات الثلاث، وجعلت التحكم في السياسة البيئية بصفة أساسية في

يد أكبر مسببي التلوث وغيرهم من أصحاب المصالح الخاصة، الذين حاول عدد كبير منهم طوال عشرات من السنين إضعاف المواصفات القياسية البيئية أو إفسادها.

ولنأخذ، على سبيل المثال، تعامل إدارة بوش مع الزئبق، وهو ملوِّث شديد السمية ويسبب تشوهات بالغة في نمو الأجنة وأعصابها؛ حتى إن إدارة الغذاء والدواء التابعة لبوش أصدرت تحذيرات من استهلاك الزئبق في التونة وأسماك أبو سيف وأسماك الهاليبوت، وغيرها من الأسماك التي تعيش لفترات طويلة في الأعماق، وتركز الزئبق تركيزًا حيويًا.

إننا نعرف أن المصدر الرئيس غير المنضبط لتلوث الزئبق هو محطات توليد الكهرباء التي تدار بالفحم، لكن إدارة بوش أفسدت إجراءات الحماية الواردة في «قانون الهواء النقي» التي تستخدم للحد من الزئبق، وذلك بتعديل قانون الهواء النقي ليسمح لمسببي التلوث بتحاشي ضرورة تخفيض الزئبق فعليًا. وهذا بالتأكيد ينطوي على مخاطر بالغة، لكن أصحاب صناعة الفحم والأغراض الصناعية المتعددة أقنعوا البيت الأبيض في عهد بوش، بالتظاهر بأن الأمر لا ينطوي على أي مخاطر، ثم أقنعوه بتجاهل العلماء.

ولنأخذ مثالاً آخر، توقفت عملية تنظيف النفايات السامة نهائيًا. وكان «الاعتماد المالي الإضافي»، الذي أسهمتُ في إنشائه عام 1980 حين كنت في الكونجرس، قد صمم لتوفير تمويل لحماية هؤلاء الذين تأثروا بالنفايات الخطرة. لكن إدارة بوش وافقت على أن يُخفّض الاعتماد المالي من 3.8 بليون دولار إلى 175 مليون دولار، والنتيجة،

كما هو متوقع، عمليات تنظيف أقل، وعمليات تنظيف أبطأ، وترك بعض القمامة السامة لأطفالنا. وذلك لأن إدارة بوش جعلت أصدقاءها من رجال الصناعة في حل من أي مسؤولية، وتقلصت الضرائب التي اعتاد هؤلاء الملوثون دفعها لدعم الاعتماد المالي الإضافي، ومن ثم ترك دافعو الضرائب ليتحملوا الحساب كاملاً.

كذلك شهدنا تغييرًا جذريًا في خدمات الحدائق العامة في أمريكة؛ فعلى الرغم من أن الرئيس طلب زيادة الأموال المخصصة للحدائق في ميزانية عام 2008، ويشعر كثيرون بأن ذلك جاء قليلاً جداً، وبعد فوات الأوان – ولا سيما منذ أن سمحت سياساته باستغلال الحدائق استغلالاً ضارًا. وقد كتب تحالف من أكثر من مئة متقاعد كانوا من العاملين في مجال خدمة الحدائق العامة، خطابًا من عهد قريب، يقولون فيه إن مهمة خدمة الحدائق، وهي حماية الموارد الطبيعية للحدائق، تغيرت لصالح التركيز على استخدام الحدائق تجاريًا وللمصلحة الخاصة.

ولنأخذ مثالاً واحدًا فقط، فقد رأينا بوش وتشيني يعملان بلا كلل ليسمحوا لأصدقائهم بالتنقيب في محمية الحياة البرية الوطنية في القطب الشمالي.

ليست هذه تحولات بسيطة في السياسة — وانما هي تغييرات جذرية تقلب قرنًا من الالتزام الأمريكي بحماية مواردنا الطبيعية. فلقد أُنشئت حديقة «يللو ستون» عام 1872، جزئيًا للحفاظ على موارد غاباتها ومعادنها وحرارتها الأرضية. وقد دافع تيودور روزفلت عام 1906 عن هذه الفلسفة، وخصص ملايين الأفدنة للغابات والآثار الوطنية

ومحميات الحياة البرية. وقامت إدارة (كلينتون-جور) بحماية أراضٍ مماثلة. وقد احترم هذا الأسلوب المتوازن – الجمع بين استخدام الموارد التي نحتاج إليها على المدى القصير مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة – كل رئيس، منذ روزفلت على طول الخط، إلا هذا الرئيس.

وعندما يتعلق الأمر بفرض قوانين البيئة، تختار إدارة بوش دائمًا تغليب المصالح الخاصة على التزامها بحماية الشعب الأمريكي من التلوث، وتتجاهل باستمرار الدليل العلمي لصالح تأكيدات لم يثبت صحتها من كبار الملوثين من أنصارها. وقد أظهرت مراجعة حديثة لإسهامات العاملين بمجال الصناعة متعددة الأغراض، والمحامين وأعضاء جماعات الضغط، أن عشرة من «رواد بوش» -هؤلاء الذين تبرعوا بمئة ألف دولار على الأقل لحملة بوش الانتخابية- كانوا من رجال هذه الصناعات ورفاقهم من رجال التجارة.

كذلك سعت إدارة بوش مرارًا لتخفيض مستويات موظفي التنفيذ في وكالة حماية البيئة. كما تم تحذير مكاتب التنفيذ من تتبع حالات معينة. وأعلنت إدارة بوش في عام 2006 أنها أوقفت التحقيقات مع خمسين محطة لتوليد الكهرباء بشأن انتهاكها «قانون الهواء النقي»، وهو تحرك دفع السيناتور تشك شومر لقول: «إنه إعلان لرجال تصنيع الطاقة بصفة أساسية بأنه يمكنهم الآن التلويث مع التمتع بحصانة». وقد ترك ريتش بايوندي، وهو موظف مخضرم في وكالة حماية البيئة، وظيفته بعد أن استنتج أنه كان يُمنع من أداء وظيفته كما ينبغي. وقال: «لقد سُحب البساط من تحت أقدامنا».

إن أشهر التهديدات البيئية الإستراتيجية وأشدها خطورة حتى الآن هي أزمة المناخ. وبالنسبة إليّ، أضع هذه القضية في فئة خاصة، من تلك التي أرى أنها قضايا خطرة. وأنا مهتم بصفة خاصة؛ لأن الغالبية العظمى من أشد علماء البيئة احترامًا من شتى أنحاء العالم، دقوا جرس الإنذار واضحًا وعاجلاً. وقد بدأ المجتمع الدولي -بما فيه الولايات المتحدة- جهودًا واسعة قبل عدة سنوات لتجميع أدق تقدير علمي للدليل الواضح على أن بيئة الأرض تتكبد خسائر فادحة، ربما لا يمكن إصلاحها، نتيجة تراكم التلوث غير المسبوق في أجواء الأرض.

وجوهر الأمر، أن أولئك العلماء يخبرون الناس في كل دولة، بأن الاحتباس الحراري الذي ينشأ عن الأنشطة البشرية، صار تهديدًا خطرًا لمستقبلنا المشترك، ولا بد من مواجهته. كذلك يزعجني ما يبدو من أن إدارة بوش- تشيني لم تسمع تحذيرات المجتمع العلمي بالطريقة التي سمعناها بها.

وبرغم الدليل الواضح المتاح لنا جميعًا، لا يزال هناك عدد كبير يرى أن الاحتباس الحراري ليس مشكلة أبدًا. ولا عجب أنهم مستهدفون بحملة واسعة جيدة التنظيم للتعتيم بإيعاز من الإدارة، ويقوم بتمويلها بسخاء مسببو التلوث، الذين قرروا منع أي إجراء يتخذ للحد من انبعاث غاز الصوبات الزراعية المسبب للاحتباس الحراري، خشية أن يؤثر على أرباحهم إذا اضطروا لإيقاف ضخ قدر كبير من التلوث في الجو.

انضم أصحاب العقيدة اليمينية الأثرياء إلى أشد الشركات إثارة للشكوك وأقلها اكتراثًا، في صناعات النفط والفحم والتعدين، للإسهام

بمبالغ ضخمة من المال لتمويل جماعات صورية للعلوم الزائفة*؛ متخصصة في إثارة ارتباك الرأي العام في الاحتباس الحراري، ولإصدار «تقارير» مضللة واحدًا تلو الآخر، متظاهرين بأن هناك قدرًا معتبرًا من الخلاف في المجتمع العلمي الحقيقي، في مجالات فيها إجماع على مستوى القاعدة العريضة فعلاً.

وقد سبقتهم قبل سنوات، في الأساليب التي اتبعوها، شركات التبغ في حملتها الطويلة لإثارة شكوك الرأي العام بالمخاطر الصحية التي يسببها تدخين التبغ. والمؤكد أن بعض أتباع المعسكر العلمي نفسه الذين اخذوا أموالاً من شركات التبغ أثناء تلك المحاولة، يأخذون أموالاً من شركات النفط والفحم، مقابل رغبتها في قول إن الاحتباس الحراري لا وجود له.

في أوائل عام 2007، وبمجرد أن تم التصريح بنشر التقرير العلمي الدولي الجديد الذي أعدته «ندوة بين الحكومات لتغير المناخ»، عرضت إحدى هذه الجماعات الصورية التي كانت تموّلها شركة إكسونموبيل، عشرة آلاف دولار لكل بحث أو دراسة ملفقة تفنّد نتائج المجتمع العلمي. وقد اتبع كبار الملوثين هذه الإستراتيجية طوال عقود من الزمن.

في مذكرة صريحة عن الإستراتيجية السياسية لزعماء الحزب الجمهوري، أعرب مستطلع الرأي العام، فرانك لونتز، عن قلقه من أن الناخبين قد يعاقبون المرشحين الذين يؤيدون زيادة التلوث، لكن

* pseudoscience منظومة من النظريات والافتراضات والطرائق التي تعد خطأً، أو وهمًا، علمًا من العلوم. (المترجمة)

النصيحة المقدمة عن الأسلوب الأساسي لتخفيف الأمر هي: «إذا اعتقد الناس أن القضايا العلمية محسومة، فإن آراءهم الخاصة بالاحتباس الحراري ستتغير تبعًا لذلك. ومن ثمّ فإنك في حاجة إلى الاستمرار في جعل الافتقار إلى اليقين العلمي قضية أساسية في المناظرة..».

وقد أخذت إدارة بوش بتوصيات لونتز، وزايدت عليها.

ففي حالة أزمة مناخ الأرض، قام بوش علنًا بالحط من قدر علماء إدارته الذين يكتبون تقارير رسمية، تؤكد على الخطر البالغ الذي يواجه الولايات المتحدة، وفضّل على تقاريرهم تحليلاً فادح الأخطاء، يركز على المصالح الخاصة، وتموله أكبر شركات النفط في العالم: شركة إكسونموبيل. بل وذهب إلى أبعد من ذلك، بفرض رقابة على عناصر في تقرير وكالة حماية البيئة، الذي يتناول الاحتباس الحراري واستبدل بها تعبيرات من وثيقة إكسونموبيل في تقرير الحكومة الرسمي. وكانت عواقب قبول نصيحة إكسونموبيل – بعدم فعل أي شيء لمواجهة الاحتباس الحراري لا يكاد يتصورها أحد.

كانت شركة إكسونموبيل على علاقة خاصة مع الإدارة الحالية، وكانت أنشط من أي ملوث آخر في جهودها الوقحة لمحاولة السيطرة على إدراك العامة لحقيقة أزمة المناخ وخطورتها. وقد لفتت منظمات لا حصر لها –متخصصة في السلامة العلمية– الانتباه إلى ممارسات شركة إكسونموبيل الشائنة، لكن بلا طائل.

وقد جددت الجمعية الملكية –وهي المكافئ البريطاني للأكاديمية الوطنية للعلوم– رسميًا مطالبتها بأن تكف إكسونموبيل عن نشر

معلومات للناس «مضللة تمامًا» و«غير دقيقة» و«لا تتسق» مع ما اتفق عليه المجتمع العلمي بشأن أزمة المناخ. كذلك دعت الجمعية الملكية إكسونموبيل للتوقف عن دفع ملايين الدولارات كل عام لمنظمات «تسيء عرض علم تغير المناخ، بإنكار صريح لدليل أن الصوبات الزراعية هي ما يسبب تغير المناخ، أو بالمبالغة في قدر عدم اليقين في المعرفة وأهميته، أو بنقل انطباع خادع عن التأثيرات المحتملة لتغير المناخ على الجينات البشرية».

وأعدت منظمة أخرى للعلماء، وهي «اتحاد العلماء المهتمين» القائم على أساس أمريكي، تقريرًا مفصّلاً عام 2006 يبين أن: إكسونموبيل قامت بضخ ما يقرب من 16 مليون دولار بين عامي 1998 - 2005 إلى شبكة مكونة من 43 منظمة دفاعية تسعى لإرباك الرأي العام فيما يتعلق بعلم الاحتباس الحراري».

قال أدلين مير مدير الإستراتيجية والسياسة في اتحاد العلماء المهتمين: «قامت إكسونموبيل بخلق شكوك في الأسباب البشرية للاحتباس الحراري، تمامًا مثلما أنكرت شركات التبغ أن منتجاتها تسبب سرطان الرئة. وكان الاستثمار المتواصل، والمؤثر في آن واحد، قد سمح لعملاق النفط بإثارة الشكوك بالاحتباس الحراري لتأجيل إجراءات الحكومة، تمامًا مثلما فعلت شركات التبغ الكبرى لمدة تزيد عن أربعين عامًا».

كذلك شارك اثنان من أعضاء مجلس شيوخ الولايات المتحدة، الجمهورية (أوليمبيا سنو) من ولاية مينستوتا، والديمقراطي جاي

روكفيللر من وست فيرجينيا، في الجهود المتنامية لإقناع إكسونموبيل بالتصرف بأسلوب أخلاقي. وقال عضوا مجلس الشيوخ إن جهود إكسونموبيل الوقحة الشائنة لنشر الجهل والارتباك فيما يخص أزمة المناخ «أضرت بسمعة الولايات المتحدة». وبقولهما إن سوء عرض العلم المستمر الذي تقوم به إكسونموبيل لا يتسم بالشرف، احتجاجًا على «تمويل إكسونموبيل الكثيف «لغرفة علمية مصطنعة» لا تخضع لمراجعة علمية من أبناء التخصص لما تقدم من علم زائف».

إن دافع إكسونموبيل للاشتراك في هذا العمل المستمر غير المعتاد في خداع الناس لا يخفى على أحد بالتأكيد. ففي عام 2007، أعلنت الشركة أنها حققت أرباحًا سنوية عن العام السابق، 2006، أعلى من أي شركة في تاريخ الولايات المتحدة.

استنتج مديرو الشركة منذ مدة طويلة، أن محاولات حل أزمة المناخ وأزمة الطاقة ليست في مصلحتهم العليا. كذلك دفعوا مكافآت سخية لموظفيهم التنفيذيين لإخماد أي وخز ضمير قد يشعرون به لكونهم عديمي الشرف. فقد مُنح المدير التنفيذي السابق لي رايموند، مكافأة تقاعد بلغت 400 مليون دولار. وكان الرئيس بوش آنذاك قد رشحه بقوة ليكون رئيسًا للجنة تعد دراسة مهمة عن بدائل الطاقة في أمريكة مستقبلاً. ومن المؤكد أنه في بعض الأحيان تبدو إدارة بوش-تشيني وكأنها بالكامل ملك لشركات الفحم والنفط والتعدين والصناعات متعددة الأغراض.

والمشكلة هي أن عالمنا يواجه الآن جرس إنذار يدعو إلى زعامة أخلاقية وسياسية جريئة من الولايات المتحدة.

لأن عدد البشر تضاعف أربع مرات أثناء القرن الماضي (من 1.6 بليون نسمة في عام 1900 إلى 6.6 بليون نسمة اليوم) وضاعفت الوسائل التكنولوجية الحديثة متوسط تأثير كل شخص على بيئة الأرض آلاف الأضعاف، فإن العلاقة الأساسية بين الجنس البشري وكوكب الأرض تبدلت بصورة جذرية. ويمكن الآن قياس «آثار أقدامنا» ليس فقط بتأثير غاز ثاني أكسيد الكربون الذي نضخه يوميًا في جو الأرض؛ بل أيضًا بتدميرنا بلامبالاة ما يوازي مساحة ملعب كرة قدم من الغابات على سطح كوكب الأرض في كل ثانية طوال اليوم. كذلك يمكن قياسه بتدمير مواطن الصيد في المحيط، والخطر الوشيك الناتج عن اندثار الحيوانات الذي يسببه الإنسان -بمعدلات الاستغلال الحالية- لكل كائنات المحيط المهمة فعليًا في أقل من نصف قرن.

كانت إحدى أوائل الأزمات في الفئة الإستراتيجية من المخاطر التي تتهدد البيئة الكوكبية، هي استنفاد طبقة الأوزون في الطبقة العليا من الغلاف الجوي؛ فأزمة الجو الكوكبية سببتها الزيادة المفاجئة في مركبات الكلور التي صنعها الإنسان في غضون عقود قليلة، من أدى إلى زيادة قدرها 600% في تركيز ذرات الكلور في الغلاف الجوي للكرة الأرضية بأكمله. وأشد مظاهر هذه الأزمة خطورة، هو ظهور «ثقب الأوزون»، الذي يصل إلى مساحة الولايات المتحدة، في الطبقة العليا من الغلاف الجوي فوق القارة القطبية الجنوبية، كل خريف نجمي (من سبتمبر إلى نوفمبر)، لكن ترقق طبقة الأوزون حدث في أنحاء العالم كلها (ولا يزال يحدث).

إن وجه التشابه بين استنفاد طبقة الأوزون في الغلاف الجوي العلوي والاحتباس الحراري. هو أنه في كلا الحالتين تكون المادة الكيميائية التي تسبب المشكلة غير مرئية، وتنتج عواقبها الوخيمة في أنحاء الكرة الأرضية.

أما وجه الشبه بين التهديدات البيئية الإستراتيجية، والصراعات العسكرية العالمية فهو الحاجة إلى تعبئة عالمية شاملة، بوصفها الوسيلة الوحيدة التي تضمن مجيء النتائج بمستقبل إيجابي للحضارة الإنسانية.

ولكي نتغلب على مخاوفنا، ونمضي قدمًا بشجاعة على الطريق الذي أمامنا، علينا أن نصر على مستوى أعلى من الصدق في الحوار السياسي في أمريكة. فعندما نرتكب أخطاءً فادحة في أمريكة، يكون سبب ذلك عادة أن الشعب لم يُعط وصفًا أمينًا للخيارات المتاحة أمامنا. وعادة ما يكون سبب ذلك أيضًا أن عددًا لا يحصى من الزعماء في كلا الحزبين ممن لديهم معرفة أفضل، لا يملكون الشجاعة للعمل بصورة أفضل.

إن لأطفالنا الحق في أن يلزمونا بمعيار أعلى عندما يكون مستقبلهم -وهو بالتأكيد مستقبل الحضارة البشرية- معلقًا في الميزان. وهم يستحقون أفضل من مشهد يحجب فيه أفضل دليل علمي عن حقيقة موقفنا، ويضطهد العلماء الشرفاء الذين يحاولون تحذيرنا من الكارثة الوشيكة. كما أنهم يستحقون ساسة أفضل من هؤلاء الذين يخفقون في اتخاذ أي إجراء يواجهون به أكبر تحدٍ واجهه الجنس البشري – حتى حين يكون الخطر وشيكًا.

في عامي 2006 و2007 توصل العلماء إلى اتفاق -أحدث وأقوى- على أن الاحتباس الحراري يزيد القدرة التدميرية للأعاصير بمقدار نصف فئة، من الفئة الكاملة، على مقياس من 1:5 فئات الذي يستخدمه خبراء الأرصاد. لذلك، فإن الإعصار الذي سيضرب فلوريدة في المستقبل، والذي كان يمكن أن يكون من الفئة الثالثة سيصير في المتوسط إعصارًا من الفئة الرابعة. كذلك حذر العلماء في أنحاء العالم مما يظهر أنه زيادة في معدل ثاني أكسيد الكربون الموجود في الجو، وهي زيادة إن تأكدت في السنوات اللاحقة، يمكن أن تكون إشارة إلى بداية تأثير للصوبات الزراعية بالغ الخطورة وخارج عن السيطرة.

وأعلن فريق علمي محترم آخر أنه لو استمر الحال كما هو عليه الآن يمكن أن يذوب النهر الجليدي في المحيط المتجمد الشمالي، ويختفي تمامًا في صيف متواصل مدته أربع وثلاثون سنة فقط. (وبرغم أنني درست هذه الأزمة لأكثر من أربعين عامًا، لا تزال بعض النتائج الجديدة تصدمني، وتلك إحداها). مع ذلك، يستمر الرئيس بوش في الاعتماد -فيما يتعلق باستشارته العلمية عن الاحتباس الحراري- على شركة وحيدة من مصلحتها الكبرى تأجيل معرفة الحقيقة.

في عام 2006، أظهرت معلومات جديدة تصاعدًا حادًا في حرائق الغابات في أنحاء الغرب الأمريكي، وهي ظاهرة تزداد عقدًا تلو الآخر؛ لأن ارتفاع الحرارة أدى إلى جفاف التربة والحياة النباتية. وجاءت كل هذه النتائج في نهاية صيف تحطم فيه الرقم القياسي لدرجات الحرارة، وكانت أشد السنوات حرارة على الإطلاق في الولايات المتحدة، مع الجفاف الدائم في مساحات شاسعة من بلادنا.

يحذر عدد كبير من العلماء الآن من أننا نقترب من «مراحل تحول» يمكنها -في غضون عشر سنوات فقط- أن تجعل تجنب الإضرار الجسيم بصلاحية الأرض للحياة البشرية، أمرًا محالاً بالنسبة إلينا. وفي هذا الإطار، أعلنت مجموعة أخرى من العلماء أن زيادات مطردة لدرجة مذهلة، في انطلاق انبعاثات الكربون والميثان من غابات التندرا المتجمدة في سيبيريا، جعلتها تبدأت الآن بالذوبان بسبب ما تسبب فيه الإنسان من زيادة حرارة الأرض.

وبالمثل، أعلن فريق آخر من العلماء في عام 2006 أن الاثني عشر شهرًا السابقة، شهدت اثنين وثلاثين زلزالاً للأنهار الجليدية في جرينلاند تتراوح قوته بين 4.6 و5.1 درجة على مقياس ريختر - وإنها لعلامة مزعجة على إمكانية حدوث عدم استقرار هائل، يمكن أن يزداد عمقًا داخل ثاني أكبر ركام جليدي على الأرض، ويكون قادرًا على أن يرفع مستوى سطح البحر عشرين قدمًا في أنحاء العالم جميعها، إذا انهار وانزلق إلى البحر.

إن كل يوم يمر يأتي بدليل آخر على أننا نواجه الآن حالة كوكبية طارئة - أزمة مناخية تقتضي إجراءً فوريًا يقلل -إلى حد بعيد- من انبعاث ثاني أكسيد الكربون في أنحاء العالم كلها لكي تنخفض حرارة الأرض ونتفادى الكارثة. وقد عرضت مجلة «ساينتيفيك أمريكة» في مقالها الافتتاحي في عددها الخاص عن الاحتباس الحراري، في سبتمبر عام 2006، النتيجة البسيطة الآتية «انتهى الجدل بشأن الاحتباس الحراري».

ويرغم مساحة الأرض الهائلة، فإن أكثر أجزائها قابلية للتأثر في البيئة الكوكبية هي الغلاف الجوي - لأنه رقيق إلى درجة مدهشة مثل طبقة من الطلاء فوق الكرة الأرضية، كما اعتاد الراحل كارل ساجان أن يقول.

لم يعد هناك سند معقول للشك في أن حرارة جو الأرض ترتفع بسبب الاحتباس الحراري، فالاحتباس الحراري حقيقي، وهو يحدث حقاً، والنتائج المتوقعة لا يمكن تقبلها.

كان الحدث البارز في السنوات الأخيرة الذي يحتمل أنه أقنع الأمريكيين، أكثر من أي شيء آخر -بالنظر بطريقة مختلفة إلى أزمة المناخ- هو الخسائر الكارثية التي سببها إعصار كاترينا.

فبعدما شهدنا جميعًا الكشف عن مأساة إعصار كاترينا، كان لدينا كلنا كم من الأفكار والمشاعر المختلفة. لكن كل تلك المشاعر تختلط بالحيرة من السبب في عدم وجود استجابة فورية، وسبب عدم وجود خطة وافية في موضعها الصحيح. وقيل لنا إن هذا ليس وقت توجيه الاتهامات، حتى برغم أن بعض هؤلاء الذين يقولون «لا توجهوا اتهامات» كانوا هم أنفسهم يشيرون بأصابع الاتهام إلى ضحايا المأساة، الذين لم يُخلوا -وكثير منهم لم يتمكنوا من إخلاء- مدينة نيو أورليانز؛ لأنهم لا يملكون سيارات، ولم تكن لديهم وسائل مواصلات عامة كافية.

قيل لنا ليس هذا وقتًا نحمّل فيه حكومتنا الوطنية المسؤولية؛ لأن هناك أمورًا أهم تواجهنا، لكن هذا ليس خيارًا بين بديلين، فهما أمران مرتبطان. ولأن دولتنا تأخرت في إيجاد الوسائل الفعالة لمساعدة من

أضيروا ضررًا بالغًا من إعصار كاترينا، كان تعلم الدروس الصحيحة مما حدث ضروريًا كي لا نُلقَن دروسًا خاطئة. مع ذلك، إن لم نستوعب الدروس الصحيحة من التاريخ فإننا، بتعبير المؤرخين محكوم علينا بتكرار الأخطاء التي ارتكبت من قبل.

كلنا يعلم أن دولتنا خذلت سكان نيو أورليانز وساحل الخليج حين كان إعصار كاترينا يقترب منهم، ثم عندما ضرب هذه الأماكن. وعندما تطفو جثث المواطنين الأمريكيين فوق مياه الفيضان السامة لمدة خمسة أيام بعد ضرب الإعصار، يكون الوقت قد حان ليس فقط للاستجابة الفورية لضحايا الكارثة، وإنما لتحميل معالجة دولتنا للأمر المسؤولية، وتحميل زعماء دولتنا المسؤولية عما حدث من إخفاقات.

قبل أربع سنوات من إعصار كاترينا في أغسطس 2001، تلقى الرئيس بوش تحذيرًا خطرًا: «تعتزم القاعدة ضرب الولايات المتحدة من الداخل». ولم يتم الدعوة لاجتماعات، ولم تسمع أجراس الإنذار، ولم يأت أحد ليقول: «ماذا نعرف غير ذلك عن هذا التهديد الوشيك؟ وماذا يمكن أن نفعل لنعد بلادنا لما تم تحذيرنا من قرب حدوثه؟»

لو كان أعضاء الإدارة مستعدين، لوجدوا كمًا كبيرًا من المعلومات التي جمعها إف بي آي وسي آي إيه ووكالة الأمن القومي - بما في ذلك أسماء معظم الإرهابيين الذين اخترقوا بتلك الطائرات مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاجون وحقل بنسلفانيا. ولاكتشفوا أن مختلف مكاتب إف بي آي الميدانية قد أصدرت تحذيرات من أشخاص مشتبه بهم يتلقون تدريبات على الطيران، دون أن يعبروا عن أي فضول لمعرفة لذلك

الجزء من التدريب المتصل بهبوط الطائرة. ولوجدوا مديري مكاتب إف بي آي الميدانية في حالة هياج بسبب عدم وجود خطة إرهابية في مكانها المناسب، ولا استعدادات فعالة للرد. وبدلاً من ذلك، كان الوقت عطلة، وليس وقت استعداد، ولم يكن وقتًا لحماية الشعب الأمريكي.

وبعد أربع سنوات من ذلك، كانت هناك تحذيرات خطرة، قبل ثلاثة أيام من ضرب إعصار كاترينا نيو أورليانز، بأن هذا الإعصار لو استمر في مساره الذي كان يسير فيه وقتها، ستنهار السدود، وستغرق مدينة نيو أورليانز، وسيتعرض آلاف الأشخاص للخطر.

كان الوقت عطلة مرة أخرى، فلم تتخذ الاستعدادات ولم توضع الخطط والتدابير، ولم تكن الاستجابة سريعة.

إنني أرى أن نفس حقيقة عدم المساءلة عن سوء التقدير الرهيب والأكاذيب الصريحة التي وضعت الأساس للمأساة المروعة التي تتصاعد في العراق، هي أحد الأسباب الرئيسة لعدم الخوف من تحمل تبعات الاستجابة المتعجرفة الباهتة الخاطئة الناقصة للمأساة التي اقتحمت نيو أورليانز. ومع ذلك، كان الأمر واضحًا تمامًا بالنسبة إلى من كانوا يشاهدون التلفاز، ومن كانوا يقرؤون الصحف. فما حدث لم يكن من الممكن معرفته فحسب؛ بل كان «معروفًا» سابقًا بتفاصيل واسعة بالغة الدقة. بل حتى لقد قام موظفو إدارة الطوارئ بوضع التخطيط على نماذج مصغرة، وحددوا ما سيحدث بالضبط، طبقًا للأدلة العلمية. لكن أعضاء الإدارة تجاهلوا كل ذلك.

إذا غابت الرؤية هلك الناس، ولم يكن الأمر مجرد غياب الرؤية؛ وإنما وجود رؤية مضللة. وظهرت إدارة بوش وكأنها قد اعتزمت إضعاف قدرة الحكومة الفيدرالية على أداء وظيفتها وتقليصها. وبرغم ذلك، كانت هناك تحذيرات قبل ثلاث سنوات من ضرب إعصار كاترينا نيو أورليانز، من جيمس لي، مدير وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية في إدارة كلينتون-جور، كانت هذه الوكالة تتحول إلى وكالة ضعيفة لا حيلة لها، وكانت ستصبح عاجزة عن الاستجابة عند وقوع كارثة ما، إن لم ترد إليها الموارد الكافية. لكن موظفي الإدارة لا يستمعون، فتم قطع التمويل وأرسلت الموارد إلى مكان آخر، وعادت بصفة أساسية إلى دافعي الضرائب الأثرياء في صورة إعفاءات ضريبية غير مستحقة.

قال كارل بوب، المدير التنفيذي لـ «سيرا كلوب» إنه كان محرجًا مما رآه من مشاهد مرعبة في نيو أورليانز. وتكون كلمة «محرجًا» كلمة خادعة حين تكون وصفًا لمشاعر الأمريكيين المتعلقة بسياسات حكومتنا وإجراءاتها. ولست متأكدًا من أن كلمة واحدة تكفي تمامًا لوصف مشاعر كثيرين بعد غزو العراق، حينما شاهدوا الجنود الأمريكيين يمسكون بمقاود الكلاب ويرهبون بها سجناء لا حول لهم ولا قوة، كان 99% منهم أبرياء من أي صلة بالإرهاب أو العنف ضد قواتنا؛ فقد كانوا سجناء أبرياء يعذبون باسمنا؛ فكيف كان شعورك؟

لا أعرف كلمات تصف مشاعري الخاصة. لكنني أود أن يرسم كل الأمريكيين خطًا يصل بين المشاعر التي أحسوا بها حين شاهدوا الصور المرئية لجنودنا يمارسون باسمنا، وبسلطة مخولة منا، تعذيب أناس لا

حول لهم ولا قوة – وكان الموضوع مسألة سياسية، حتى برغم أن البيت الأبيض أشار بأصابع الاتهام إلى أصحاب أصغر الرتب العسكرية وحمّلهم مسؤولية الأمر برمته – والمشاعر التي شعروا بها أثناء إعصار كاترينا حين شاهدوا تلك الجثث في المياه، وأناسًا بلا طعام ولا ماء ولا دواء – مواطنينا الذين تُرِكوا بلا عون.

من المؤكد أن القصة معقدة في كلتا الحالتين، وتشمل عوامل متعددة، لكنني أريد أن يرسم الناس خطًا يصل بين المشاعر التي شعروا بها في كلا الموقفين. ثم أريد منهم أن يرسموا خطًا آخر يصل بين أولئك المسؤولين عن كلتا المأساتين اللتين لا يمكن تصديقهما، واللتين أحرجتا بلادنا على مرأى من العالم بأسره. صل بين هؤلاء الذين تجاهلوا التحذيرات الخاصة بإعصار كاترينا، ثم لم يحسنوا التعامل مع أحداث ما بعد الكارثة، وهؤلاء الذين تجاهلوا التحذيرات الخاصة بعدم غزو العراق، ثم لم يحسنوا التعامل مع أحداث ما بعد الكارثة، فستجد أن الخط قد صنع دائرة صغيرة.

وفي وسط هذه الدائرة يقف الرئيس جورج دبليو. بوش.

ثمة تحذيرات علمية الآن من كارثة أخرى مقبلة. فلقد تم تحذيرنا من هجوم وشيك من القاعدة، ولم نستجب، وتم تحذيرنا من انهيار السدود في نيو أورليانز ولم نستجب، والآن يحذرنا المجتمع العلمي من أسوأ كارثة في تاريخ الحضارة الإنسانية.

فقد اشترك ألفا عالم من مئة دولة في أكبر تعاون علمي جيد التنظيم في تاريخ البشرية، وأجمعوا منذ وقت طويل على أننا سنواجه سلسلة

من الكوارث الفظيعة ما لم نُعدّ أنفسنا، ونتعامل مع الأسباب الأساسية للاحتباس الحراري. وفي شهر فبراير عام 2007، قامت هذه المجموعة من العلماء أيضًا -ندوة بين الحكومات لتغير المناخ- بتعزيز اتفاقها على قول إن هناك احتمال بنسبة 90%، أن البشر هم المسؤولون عن الاحتباس الحراري.

من المهم أن نتعلم الدروس مما يحدث، عندما يتم تجاهل دليل علمي وتحذيرات واضحة موثوق في صحتها - لكي يُحَث زعماؤنا على عدم فعل ذلك مرة أخرى، وعلى عدم تجاهل العلماء وتركِنا بلا حماية في مواجهة تلك المخاطر التي نواجهها الآن.

يقول الرئيس إنه ليس على يقين من أن البشر هم المسؤولون عن خطر الاحتباس الحراري. وهو ليس مستعدًا لعمل أي شيء مجدٍ لإعدادنا لتهديد لا يثق في حقيقته. ويخبرنا بأنه يرى أن هناك خلافًا في علم الاحتباس الحراري. وهذا هو الرئيس نفسه الذي قال في أعقاب خراب نيو أورليانز: «لم يكن بوسع أحد أن يتنبأ بانهيار السدود».

إن إقرار المساءلة أمر مهم لنجاح ديمقراطيتنا. فعدم اليقين، وغياب التصميم، وسوء الفهم المتعمد لما يقوله المجتمع العلمي، وتفضيل ما تريد قلة من بعض أنصاره في صناعات الفحم والنفط (برغم أنهم قلة) أن يفعله -أي تجاهل العلم- قد خلق مشكلة خطرة.

وفي حين لا تزال نيو أورليانز تنتظر استجابة البيت الأبيض، ذهب الرئيس إلى احتفال في كاليفورنية أقيم لدعم سياسته في العراق، وعقد مقارنة بين قراره بالغزو، وتعامل فرانكلين روزفلت مع الحرب العالمية

الثانية. ودعني أعرض صورة أخرى من الحرب العالمية الثانية؛ فحينما كانت العاصفة تتجمع فوق قارة أوروبا -عدا الجزر البريطانية- حذّر ونستون تشرشل مما كان على المحك، قال ذلك عن الحكومة التي كانت تتولى السلطة آنذاك في انجلترة، التي لم تكن واثقة من أن الخطر حقيقي: «إنهم يتصرفون بتناقض غريب، فقد قرروا فقط ألا يقرروا، واعتزموا أن يكونوا مذبذبين بين الصلابة والهشاشة والشدة والمرونة، وكلهم أقوى من أن يكونوا عاجزين. ولقد أوشكت مرحلة المماطلة والمعايير الناقصة والتخفيف والتعويق والحجج والذرائع والتأجيل على الانتهاء. وسندخل مرحلة العواقب بعدها».

كانت التحذيرات المتعلقة بالاحتباس الحراري بالغة الوضوح منذ مدة طويلة؛ إننا نواجه أزمة مناخ عالمية وهي تتفاقم، ونحن في طريقنا إلى دخول مرحلة العواقب.

قال تشرشل شيئًا آخر، مخاطبًا أولئك الذين يبحثون في بلاده عن أي طريقة ليتحاشوا مواجهة الخطر الذي حذرهم منه، وطلب منهم الاستعداد له. قال إنه أدرك سبب وجود رغبة طبيعية لإنكار حقيقة الموقف، والبحث عن أمل كاذب في أن الأمر لم يكن بالخطورة التي ادعاها بعضهم، لكنه قال إن عليهم معرفة الحقيقة. وبعد سياسة التهدئة التي تبناها نيفيل تشامبرلين، قال: «ليس هذا إلا بداية العواقب، وليست هذه سوى الرشفة الأولى، وما هي إلا عينة من كأس مر سيقدَم لنا عامًا بعد عام -ما لم ننهض ثانية- باسترداد تام للصحة الأخلاقية والقوة العسكرية - ونتخذ طريقنا إلى الحرية...».

لقد حان الوقت لنا الآن لنسترد صحتنا الأخلاقية في أمريكة، ولندافع مجددًا عن الحرية، ولنطالب بالمحاسبة عن اتخاذ قرارات هزيلة، وإصدار أحكام خاطئة، ونقص التخطيط وقصور الاستعداد، والإنكار المتعمد للحقائق الواضحة عن التهديدات الخطرة والوشيكة التي تواجه الشعب الأمريكي. كما يجب علينا رفض الدروس الوهمية التي تقدَّم لنا بوصفها تفسيرًا لمأساة إعصار كاترينا الرهيبة.

يقول بعضهم الآن (ومن بينهم أعضاء في الحكومة الحالية): إن استجابة الحكومة الهزيلة، تثبت أننا لا يمكننا الاعتماد على الحكومة أبداً. مع ذلك نجحت وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية إلى حد بعيد في عهد الإدارة السابقة. وحقيقة أن الحكومة الحالية لا يمكنها تدبير أمورها حين تتعقد الأمور، لا يعني ضرورة إلغاء برامج الحكومة كافة.

لقد طلب أعضاء الحكومة لأنفسهم في الماضي سلطة منفردة كحل لكارثة هم صانعوها. لكن علينا ألا نعطيهم سلطة أكبر ليسيئوا استخدامها، ويسيئوا التعامل بها، كما فعلوا أخيرًا، وينبغي أن نحاسبهم. وعلينا أن نطلب منهم الإقرار بالدليل العلمي، واحترام سلطة العقل.

قبل مئة عام كتب أبتون سنكلير: «من الصعب أن تجعل إنسانًا يفهم شيئًا يتوقف أجره الشهري على عدم فهمه له». وإليك ما أعتقد أننا نفهمه عن إعصار كاترينا والاحتباس الحراري: صحيح أننا لا يمكننا إلقاء تبعة الاحتباس الحراري على إعصار واحد، فلقد ظهرت الأعاصير منذ زمن طويل، وستستمر في المستقبل. وصحيح أن العلم لم يخبرنا بصورة قاطعة بأن الاحتباس الحراري يزيد من تكرار حدوث

الأعاصير - ذلك لأن الثابت أن هناك دورة متعددة العقود، دورة من عشرين إلى أربعين عامًا، وهي التي تؤثر بشدة على عدد الأعاصير التي تأتي في الموسم الإعصاري الواحد. لكنه صحيح أيضًا أن العلم شديد الوضوح الآن، وأن المحطات الدافئة تجعل الإعصار المتوسط أشد قوة: وهي لا تجعل الرياح أقوى فحسب؛ بل تزيد من شدة تبخر الرطوبة من المحيطات إلى العاصفة -ومن ثم تتضخم قدرتها التدميرية- وتجعل كثافة الإعصار أشد.

أخبرنا مذيعو نشرات الأخبار، عقب توجه إعصار كاترينا إلى الطرف الجنوبي من فلوريدة، بأن هناك خطرًا استثنائيًا على جلف كوست، من أن يصبح الإعصار أشد؛ لأنه كان سيمر فوق مياه دافئة في الخليج على غير المعتاد. وطبعاً كانت مياه الخليج دافئة على غير المعتاد: فمياه المحيطات بصفة عامة تدفأ تدريجيًا. ويتسق هذا المثال تمامًا مع ما تنبأ به العلماء طوال عشرين عامًا، وهم يقولون الآن إن الإعصار المتوسط سيستمر في الاشتداد بسبب الاحتباس الحراري. نشر أحد علماء معهد ماساتشوستس التكنولوجي دراسة قبل هذه الكارثة بوقت طويل، يبين فيه أنه منذ سبعينيات القرن العشرين، ازدادت مدة دوام الأعاصير في كل من المحيطين الأطلنطي والهادي، وكثافتها بنسبة 50%.

يخبرنا العلماء بأن ما يقوله العلم هو إننا إن لم نتصرف بسرعة وحسم، سيكون ذلك بالتأكيد، بعبارة تشرشل، ليس إلا «الرشفة الأولى... من كأس مر سيقدم لنا عامًا بعد عام» حتى يتم الاسترداد الكلي للصحة الأخلاقية.

علينا أيضًا أن نصل النقاط. فعندما لا يتم تنظيف المواقع التي خُصص لها «التمويل الإضافي» يأتي لنا وحل سام في فيضان. وعندما لا تتوافر وسائل مواصلات عامة كافية للفقراء، يكون من الصعب إخلاء أي مدينة. وعندما نعجز عن توفير الرعاية الطبية للفقراء، يكون من الصعب إيجاد مستشفيات لإيواء المشردين وسط أزمة ما. وعندما تسلم المستنقعات إلى أصحاب المشروعات ليبنوا عليها، تهبّ العاصفة من المحيط وتهدد المدن الساحلية بصورة أكبر. وعندما لا يُبذَل جهد للحد من التلوث الذي تسببه غازات الاحتباس الحراري؛ يصبح الاحتباس الحراري أسوأ، مع العواقب كافة التي حذرنا المجتمع العلمي منها.

قال أبراهام لينكولن ذات مرة: «تحتشد المصاعب في الأحداث؛ فيجب علينا أن نرتفع إلى مستوى الحدث، ولأننا نواجه حدثًا جديدًا؛ علينا أن نفكر بطريقة جديدة، ونتصرف بطريقة جديدة. ولا بد أن نحرر أنفسنا من الأوهام، وبعدها سنحمي بلادنا». ولذلك لا بد أن نحرر أنفسنا من عرض الصوت والضوء الذي حوّل اهتمام ديمقراطيتنا العظيمة عن القضايا والتحديات المهمة في عصرنا الحالي. ولا بد أن نحرر أنفسنا من ملاحقة مايكل جاكسون ومن البحث عن جزيرة «أوروبة»، ومن ملاحقة المشاهير، ومن أحدث عناصر الاستحواذ المتلاحق، أو نحوها من الأمور التافهة المشابهة التي تهيمن على حوار الديمقراطية بدلاً من إتاحة الفرصة لنا بوصفنا مواطنين أمريكيين أحرارًا، للحديث مع بعضنا عن موقفنا الحقيقي - وبعدها نحمي بلادنا.

يمكن أن يكون المشردون الذين شاهدناهم في بلادنا هم الرشفة الأولى من كأس مر؛ لأن ارتفاع مستوى سطح البحر في دول العالم المختلفة سيوجِد ملايين المشردين لأسباب بيئية.

هذه لحظة أخلاقية، والأمر لا يتعلق نهائيًا بأي مناظرة علمية أو حوار سياسي. إنه في النهاية يتعلق بهويتنا كوننا كائنات بشرية، وهل لدينا القدرة على تجاوز حدودنا والارتفاع إلى مستوى هذا الحدث الجديد أم لا. إنه يرتبط بإمكانية أن نرى بقلوبنا، مثلما نرى بعقولنا، الاستجابة غير المسبوقة التي يُدعى إليها الآن أم لا، وهل بوسعنا – بعبارة لينكولن – أن نحرر أنفسنا، وأن نطرح الأوهام التي كانت شريكتنا في تجاهل التحذيرات التي قُدمت بوضوح، وأن نستمع باهتمام إلى التحذيرات التي تقال الآن.

وفي لحظة أخرى من التحدي العظيم، أخبرنا لينكولن بأن السؤال الذي يواجهه شعب الولايات المتحدة بصفة جوهرية هو هل هذه الحكومة من الشعب وللشعب ومن أجل الشعب –يعبر عنها بالتحرر وتكرس للحرية– أم أن أي حكومة يعبر عنها بهذه الطريقة ستختفي من هذه الأرض.

فحيث لا توجد رؤية؛ يهلك الناس.

لكن هناك جانبًا آخر لهذا التحدي الأخلاقي؛ فحيث «توجد» رؤية، يزدهر الناس ويعم الرخاء، ويتعافى العالم الطبيعي، وتتعافى مجتمعاتنا، والجميل في الأمر أننا نعرف ما ينبغي عمله. الجميل في الأمر أن لدينا كل ما نحتاج إليه للاستجابة لتحدي الاحتباس الحراري؛

فلدينا الوسائل التقنية كافة التي نحتاج إليها، ومع ذلك فإن هناك وسائل أخرى أكثر وأفضل، تحت التطوير، وعندما تصبح متاحة، ويتيسر شراؤها عند إنتاجها على نطاق واسع، ستسهل الاستجابة. لدينا كل ما نحتاج إليه ربما باستثناء الإرادة السياسية؛ والإرادة السياسية في ديمقراطيتنا من الموارد المتجددة.

إننا الآن في مفترق طرق حقيقي. ولكي نتخذ المسار الصحيح؛ يجب أن نختار القيم الصحيحة، ونتبنى وجهة النظر الصحيحة. وهذا وقت يقول فيه من يرون ويفهمون ويهتمون ويرغبون في العمل: «هذه المرة، لن تُتجاهل التحذيرات، هذه المرة سنستعد، هذه المرة سنرتفع إلى مستوى الحدث، وسننتصر».

ليست هذه قضية سياسية؛ بل قضية أخلاقية. وهي تؤثر على بقاء الحضارة الإنسانية. والمسألة ليست يمينًا ضد يسار؛ وإنما مسالة صواب ضد خطأ. ببساطة، من الخطأ أن ندمر المناطق الصالحة للسكنى على كوكبنا، ونخرب إمكانات كل جيل يأتي بعدنا.

إن الذي يدفع ملايين الأمريكيين إلى التفكير بصورة مختلفة في أزمة المناخ، هو تزايد إدراك أن هذا التحدي يمنحنا فرصة غير مسبوقة. ولقد تحدثت في أماكن عامة عن الطريقة التي يعبّر بها الصينيون عن مفهوم الأزمة؛ حيث يستخدمون رمزين أولهما -في حد ذاته- يعني «خطر»؛ والثاني منفردًا يعني «فرصة»، وعندما تضمهما معًا تحصل على «أزمة». أما كلمتنا الواحدة فتنقل معنى الخطر؛ لكنها لا تعني دومًا وجود فرصة في كل أزمة.

في هذه الحالة فإن الفرصة التي تتيحها أزمة المناخ ليست مجرد فرصة لوظائف جديدة أفضل، ووسائل تقنية أحدث، وفرص جديدة للربح، ومستوى معيشة أعلى؛ بل تمنحنا فرصة لنمرّ بخبرة لم تتح ميزة معرفتها مطلقًا إلا لأجيال قليلة: هدف أخلاقي مشترك له قوة جذب، تكفي لرفعنا فوق حدودنا، وتدفعنا إلى أن ننحّي جانبًا المشاحنات التي نتأثر بها بطبيعتنا نحن البشر.

لقد وجد ما يسمى بأعظم أجيال أمريكة هدفًا أخلاقيًا كهذا حينما واجهوا أزمة الفاشية العالمية، وانتصروا في حرب في أوروبة وفي المحيط الهادي في وقت واحد. وأثناء عملية تحقيق انتصارهم التاريخي، وجدوا أنهم قد اكتسبوا سلطة أخلاقية جديدة وقدرة جديدة على الرؤية. فأعدّوا «خطة مارشال»، ورفعوا أعداءهم المهزومين حديثًا من وضعهم الذليل، وساعدوهم من أجل مستقبل من الكرامة وحرية الإرادة. وأنشؤوا الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات العالمية، التي أتاحت عدة عقود من الرخاء والتقدم والسلام النسبي. وفي السنوات الأخيرة، بددنا تلك السلطة الأخلاقية، وحان الوقت لتجديدها بمواجهة أكبر تحدٍ في جيلنا.

وبالارتفاع إلى مستوى هذا التحدي، سنجد أيضًا تجديدًا وسموًا للذات، وقدرة جديدة على الرؤية لنرى أزمات أخرى في زماننا في أمسّ الحاجة إلى حلول: فهناك عشرون مليونشخص تيتموا بسبب الإيدز في أفريقيا وحدها، والحرب الأهلية التي يقاتل فيها الأطفال، والإبادة الجماعية والمجاعات، وسلب محيطاتنا وغاباتنا ونهبها، وأزمة

الانقراض التي تهدد شبكة الحياة، وعشرات الملايين من البشر الذين يموتون كل عام بسبب أمراض يمكن الوقاية منها. وبالارتفاع إلى مستوى أزمة المناخ، سنجد الرؤية والسلطة الأخلاقية لنرى كل هذا، ليس بكونها مشكلات سياسية؛ بل بوصفها واجبات أخلاقية. لذلك فهي فرصة لتضامن الحزبين والتجاوز، وفرصة لكي نجد جوانب أفضل في أنفسنا، ولنخلق مستقبلاً أكثر إشراقًا.

الفصل الثامن

الديمقراطية في خطر

إن العلاقة بين المساءلة والمحاسبة من ناحية، والاعتماد على سلطة القانون من ناحية أخرى هي «شفرة دافنشي» الخاصة بالديمقراطية الأمريكية.

ولقد فهم مؤسسونا الطبيعة الإنسانية فهمًا بالغ الدقة ينطوي على بصيرة بميولنا جميعًا تجاه جعل العقل ذاته عبدًا للأنا (الذات). وبرغم أن هذا المفهوم الفرويدي لم يكن موجودًا منذ قرنين؛ فإن مؤسسينا على وعي به. فقد كتب جيمس ماديسون في الورقة الدستورية رقم (10): «ما دام عقل الإنسان سيظل غير معصوم من الخطأ، ولديه حرية ارتكابه، ستتشكل آراء متباينة. وما دامت الصلة مستمرة بين عقله وحبه لذاته، سيكون لآرائه وعواطفه تأثير متبادل على بعضهم بعضًا، وستكون الآراء أهدافًا تتعلق بها العواطف.

بعبارة أخرى، لا بد أن ينفصل العقل عن «حب الذات» لدى الأفراد الذين يستخدمونه، وأن يركز بدلاً من ذلك على المصلحة العامة – عن طريق ضمان ألا يتاح لفرد أو جماعة صغيرة ممارسة السلطة دون التفاوض مع الآخرين، الذين لا بد أن يقتنعوا بأن ممارسة السلطة المقترحة تتفق مع معايير العقل.

وبقدر ما اعتمد مؤسسونا على «جماعة المواطنين الواعية» لممارسة سلطة العقل وحرية التعبير لحماية الديمقراطية الأمريكية، آمنوا بأن العقل وحده ليس كافيًا لضمان بقاء الجمهورية. وقد ناقش ماديسون في الورقة الدستورية رقم (51) مسألة أن «الاعتماد على الشعب، دون شك، هو الرقابة الأساسية على الحكومة، لكن التجربة علّمت الإنسان ضرورة وجود احتياطات إضافية».

كانت «الاحتياطات الإضافية» التي يقصدها هي نظام المساءلة والمحاسبة الذي استخدمه مؤسسونا عند تخطيط الدستور؛ لمنع أي تركُّز خطر لقدر كبير من السلطة في أيدي عدد قليل - وبذلك إجبار من في السلطة على تعليل آراء بعضهم بعضًا، بتطبيق حكم العقل. وعندما يرغم من في السلطة على التشاور، عندئذٍ -وعندئذٍ فقط- سيقوم العقل بدوره المركزي الضروري. لذلك فإن فصل السلطات ونظام المساءلة والمحاسبة جوهريان لإيجاد مساحة فعلية يعمل العقل داخلها في الديمقراطية الأمريكية.

وهذا هو سبب حماية الحريات الأمريكية -طوال أكثر من قرنين- من التراكم الخطر لقدر كبير من السلطة في يد شخص واحد، بقرار مؤسسينا الحكيم بتقسيم السلطة الكلية لحكومتنا الفيدرالية إلى ثلاث هيئات متساوية في الدرجة، وتقوم كل منها بمساءلة الهيئتين الأخريين ومحاسبتهما. لكن استمر قلق معظم مؤسسينا بشأن سيناريو واحد معين كانوا يشعرون أنه سيظل خطرًا بصفة خاصة: ففي زمن الحرب، قد يتمتع الرئيس بمكانة مرتفعة سياسيًا في دوره بوصفه قائدًا أعلى

للقوات المسلحة. وقاموا أثناء مناظرتهم في فيلادلفية بتعريف تراكم السلطة المحتمل في يد السلطة التنفيذية، بأنه تهديد خطر للجمهورية. وكان يقلقهم أن سلطة الرئيس السياسية التي تزداد فجأة في أوقات الحرب، قد تتجاوز حدودها الدستورية العادية. وتفسد نظام المساءلة والمحاسبة الدقيق، وهو شديد الأهمية للحفاظ على الحرية.

وهذا -تحديدًا- سبب اهتمامهم البالغ بتحديد سلطات الحرب في الدستور بإسناد قيادة الجيش للرئيس، مع احتفاظ الكونجرس ليس فقط بالسلطة الحاسمة في تحديد ما إذا كانت دولتنا ستقرر خوض حرب أم لا ومتى، ولكن أيضًا السلطات الخطرة التي تحدد طبيعة المهمة والغرض منها. وتشمل هذه السلطات سلطة حشد قوات الجيش والقوات البحرية ودعمها، وسلطة وضع قواعد للحكومة وتنظيم القوات الأرضية والبحرية، من بين سلطات أخرى عديدة. هذه القيود على السلطة التنفيذية في خوض الحرب كانت تعد بالغة الأهمية؛ فقد كتب جيمس ماديسون في خطاب إلى توماس جيفرسون هذه الكلمات: «يفترض الكونجرس ما أظهره تاريخ كل الحكومات، وهو أن السلطة التنفيذية هي الهيئة الأشد ولعًا بالحرب وأكثر السلطات ميلاً لها. لذلك فقد تعهدت بعناية فائقة مسألة الحرب في التشريع».

أثناء الحرب الكورية، كتب أحد أشد قضاة المحكمة العليا بلاغة، وهو روبرت جاكسون، أن الرئيس ينبغي أن يُمنح «أكبر حرية» في زمن الحرب، لكن حذر من «خوض الحرب بلا قيد وبلا مسؤولية باعتباره حجة لإعفاء السلطة التنفيذية من قواعد الحرب التي تحكم جمهوريتنا في زمن السلم». واستأنف حديثه قائلاً:

لا شيء يمكن أن يكفّر عن خطيئة ترتكب في حق حكومة حرة، وهي الاعتقاد بأن الرئيس يمكن أن يفلت من رقابة السلطة التنفيذية حسب القانون عن طريق القيام بدوره العسكري. ولحكومتنا سلطة واسعة طبقًا للدستور لاتخاذ تلك الخطوات الأساسية اللازمة لأمننا. وفي الوقت ذاته، يقتضي نظامنا ألا تتصرف الحكومة إلا بناء على المعايير التي خضعت لمناظرة صريحة وعميقة في الكونجرس وبين الشعب الأمريكي، وأن انتهاك حرية أي فرد أو كرامته، يخضع لمراجعة المحاكم المفتوحة لأولئك الذين تأثروا بالحكومة التي تقلص حريتهم، وهذه المحاكم مستقلة عن الحكومة التي حجبت حرية المتقاضين.

وطبعاً، في عقود أحدث، أدى ظهور الأسلحة الجديدة الحديثة التي قلصت فعلاً المدة الزمنية بين اتخاذ قرار الحرب، وإعلان الحرب، وشن الحرب فعلاً، بصورة طبيعية إلى إعادة النظر في الطبيعة الدقيقة لسلطة الهيئة التنفيذية في صنع الحرب. فأثناء أشد المراحل الزمنية خطورة في المواجهة النووية مع الاتحاد السوفيتي السابق، كان على الأمريكيين أن يتهيؤوا لاحتمال أن العمل التخريبي الحربي ضد بلادنا، يمكن أن يبدأ بتحذير لا يزيد عن خمس عشرة دقيقة. ومن الطبيعي حدوث تعديلات عملية في تفكيرنا الذي كان يشمل افتراض أن الرئيس، يمكن أن يستخدم سلطته الأساسية بوصفه قائدًا أعلى للقوات المسلحة في استجابة فورية لشن حرب شاملة. وبدأ ضباط الجيش العامل باتباع الرئيس أينما ذهب ومعهم جهاز استدعاء نقال (ما بات يعرف باسم «كرة القدم النووية»). وحتمًا، كان لوعي الدولة

بشخصية الرئيس بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، دور بارز بدرجة أكبر في تشكيل رؤاها عنه.

إن التخوف الأحدث من احتمال امتلاك الجماعات الإرهابية للسلاح النووي، قد عزز بصورة أكبر الضرورات العملية التي يشعر كثيرون بأنها ينبغي أن تزيد الصلاحيات المتاحة للرئيس، وذلك باتخاذ إجراء منفرد لحماية الدولة دون انتظار دور الكونجرس.

لكن الإجراءات العملية للحرب النووية الحديثة ومكافحة الإرهاب، التي تؤدي كلها بالضرورة إلى زيادة سلطات الرئيس الحربية على حساب الكونجرس، لا تلغي المخاوف التي عبر عنها مؤسسونا منذ وقت طويل من أن اتخاذ الرئيس قرار الحرب، حين يضاف إلى سلطاته الأخرى، يحمل في طياته احتمال حدوث عدم توازن في بنية دستورنا الدقيقة – وإنه بالنتيجة يهدد حرياتنا.

عندما أُرغم الرئيس بوش على قبول تسوية الكونجرس «بإجازة استخدام القوة العسكرية»، والتي لم تمنحه السلطة المطلقة التي كان يسعى إليها، والتي انتحلها سرًا على أي حال، وكأن قرار الكونجرس كان إزعاجًا بلا طائل. لكن كما كتب القاضي فليكس فرانكفورتر ذات مرة: «إن الحصول على سلطة والاحتفاظ بها بصورة علنية تمامًا، لا يكون مجرد تجاهل لإرادة الكونجرس الواضحة في حالة معينة؛ بل هو عدم احترام للعملية التشريعية كلياً وللتوزيع الدستوري للسلطة بين الرئيس والكونجرس».

إنني على اقتناع بأن مؤسسينا كانوا سينصحوننا اليوم بأن أحد التحديات الكبرى التي تواجه جمهوريتنا اليوم، بالإضافة إلى الإرهاب -وبالقدر نفسه من الخطورة- هي كيفية ردنا على الإرهاب، وكيفية تعاملنا مع مخاوفنا، وتحقيق الأمن دون أن نخسر حريتنا. وأنا على اقتناع أيضًا بأنهم كانوا سيحذروننا من أن الديمقراطية نفسها تتعرض لخطر رهيب إذا سمحنا لأي رئيس باستخدام دوره بوصفه قائداً أعلى للقوات المسلحة في إفساد التوازن الدقيق بين سلطات الحكومة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

لقد تأثر مؤسسونا تأثرًا بالغًا بقراءة التاريخ، وسلسلة الأحداث الإنسانية المحيطة بديمقراطيات اليونان القديمة والجمهورية الرومانية، قراءة دقيقة. وكانوا يعرفون، على سبيل المثال، أن الديمقراطية في روما اختفت عندما عبر يوليوس قيصر نهر روبيكون*. منتهكًا بذلك الحظر الطويل الذي يفرضه مجلس الشيوخ الروماني على عودة دخول أي قائد عسكري المدينة، وهو لا يزال على رأس قواته العسكرية. وبرغم أن مجلس الشيوخ كان محتفظًا بشكله، وتكيف مع الوضع طوال عشرات السنين، حين جمع يوليوس قيصر بحماقة بين دوره قائداً عسكرياً ودوره رئيساً للدولة، فقد انزوى مجلس الشيوخ ومعه الجمهورية الرومانية وحلم الديمقراطية، وبرغم كل النوايا والأهداف، اختفت الديمقراطية من على وجه الأرض لمدة سبعة عشر قرنًا، إلى أن ولدت من جديد على أرضنا.

* نهير في شمالي إيطالية، كان يشكل جزءًا من الحدود بين الجمهورية الرومانية والولايات التابعة لها. وقد اجتازه يوليوس قيصر – عام 49 ق.م.– مشعلاً بذلك نار الحرب الأهلية التي جعلته سيد روما. (المترجمة)

وقد ذهب رئيسنا إلى الحرب، وسار عائدًا بصورة رمزية إلى «المدينة» بمشية عسكرية متقمّصًا شخصية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأعلن أن بلادنا في حالة حرب دائمة -حتى إشعار آخر- ويحتمل أن يستمر ذلك طوال ما تبقى من حياتنا. ولّمح إلى أن حالة الحرب الدائمة هذه تسوغ إعادة تأويله بصورة منفردة، للدستور بأساليب تزيد من نفوذه كونه رئيساً على حساب الكونجرس والمحاكم وكل مواطن فرد. ومن المؤكد أنه عسكر جزئيًا تنفيذ القانون المحلي عن طريق إعطاء أوامر لأفراد الجيش العاملين ببدء مراقبة داخل البلاد على المواطنين الأمريكيين، والأعمال التجارية، والمنظمات المدنية التي -حسب الرؤية العسكرية- يمكن أن تمثل تهديدًا لبلادنا. وهذا في العصور الماضية، كان أمرًا لا يمكن تصوره، لكنه لم يلاقِ من الاحتجاج إلا قليلاً.

بعبارة أخرى، دمج الرئيس بوش متعمدًا دوره -قائد أعلى للقوات المسلحة- مع دوريه رئيساً للحكومة ورئيس للدولة. وهو بذلك، زاد إلى أقصى حد السلطة التي منحها له الأمريكيون الذين كانوا يشعرون بالخوف من تعرضهم لهجمات، وكانوا متلهفين لتلقي وعوده بتوفير الحماية. وهو يقول لنا، يجب أن نتنازل عن بعض حرياتنا الأمريكية التقليدية، لكي تتوافر لديه سلطة كافية لحمايتنا من هؤلاء الذين كانوا سيؤذوننا.

ومن المؤكد أن الخوف العام من التعرض لهجمات ظل عند معدلات مرتفعة بصورة غير عادية لما يقرب من ست سنوات، بعد أن هوجمنا بدناءة في سبتمبر 2001. وطبعاً، يُذكرنا الرئيس باستمرار

بتلك الهجمات تقريبًا في كل خطاب يلقيه منذ حدوثها، وقيل لنا إنها مسوغ لكل شيء فعله تقريبًا. وبرغم أننا تعايشنا الآن مع حالة الإنذار «المرفوعة» إلى الدرجة البرتقالية، واحتمال التعرض لهجمات إرهابية، كان مؤسسونا سيحذروننا بالتأكيد من أن الخطر الأكبر على مستقبل أمريكة التي نحبها لا يزال هو التحدي الدائم الذي تواجهه الديمقراطيات دومًا كلما ظهرت في التاريخ، فهو تحدي متجذر في الصعوبة الأصيلة للحكم الذاتي، وسرعة التأثر بالخوف الذي هو جزء من الطبيعة الإنسانية. ومن المؤكد أننا شهدنا فعلاً تآكلاً خطراً في نظام المساءلة والمحاسبة الذي طالما حافظ على سلامة الديمقراطية في أمريكة.

لم يكن الرئيس بوش هو الرئيس الوحيد الذي ضغط حدود هذه الاحتمالات الجديدة لممارسة سلطة تنفيذية أكبر. فعندما ظهر الخطر النووي السوفيتي لأول مرة، مدّ الرئيس ترومان حدود سلطته أثناء الحرب الكورية، ذلك عن طريق الاستيلاء على زمام الأمور في مصانع عديدة للحديد والصلب، كما ذكرت في الفصل الخامس.

وفي القضية التي أنهت استيلاء ترومان على هذه المصانع، أعاد القاضي روبرت جاكسون ببلاغة ذكر المخاوف المتعلقة بقدر السلطة الهائل المركز في الهيئة التنفيذية التي أدركها مؤسسونا بالرجوع إلى الملك جورج الثالث، وقام جاكسون بتحديث آرائهم بالرجوع إلى صورة القرن العشرين الجديدة لمبدأ الرجل القوي المتجسد في كل من هتلر؛ الذي كان قد هزم للتو، وستالين؛ الذي كان آنذاك يواجه تهديدًا مميتًا:

«كان مثال هذه السلطة التنفيذية غير المحدودة التي لا بد أنه كان لها أكبر تأثير على الأجداد، هو ممارسة جورج الثالث الكريهة، وكان وصف شرورها في إعلان الاستقلال قد أدى بي إلى الشك في أنهم أنشأوا سلطتهم التنفيذية الجديدة على مثاله. وإذا كنا نسعى لتوجيهات من زماننا، يمكننا فحسب أن نضاهيها بالحكومات التنفيذية التي نصفها باحتقار (بالشمولية)».

من المهم احترام رئيسنا، لكن الأهم احترام دستورنا، وفي هذا الصدد، لا بد من التأكيد على أن الارتياب الأمريكي الراسخ في السلطة المركزة لا صلة لها بشخصية الفرد الذي يستخدم تلك السلطة أو شخصه؛ إذ إن السلطة ذاتها هي التي يجب أن تتقيد وتراجع وتتوزع وتتوازن بدقة لضمان بقاء الحرية. وإن القيود على صلاحيات السلطة التنفيذية -كما ينص عليها الدستور- تأخذ في كثير من الأحيان صيغة خاصة لكونها قوانين يصدرها الكونجرس، وهي التي ينزع الرؤساء الراغبون في توسيع سلطاتهم إلى تجاهلها أوانتهاكها.

إن الرئيس الذي ينتهك القانون يمثل خطرًا على بنية حكومتنا نفسها. وكان آباؤنا المؤسسون مصرين على أنهم أسسوا حكومة قوانين وليست حكومة رجال. والمؤكد أنهم أدركوا أن بنية الحكومة التي حفظوها كشيء مقدس في دستورنا – نظام المساءلة والمحاسبة الخاص بنا – تم تصميمها لغرض أساسي هو ضمان أنها ستحكم عن طريق سلطة القانون. وكما قال جون آدمز: «لن تمارس السلطة التنفيذية السلطتين التشريعية والقضائية مطلقًا، ولا أي واحدة منهما؛ ذلك أنها ستكون حكومة قوانين وليست حكومة رجال».

كان مؤسسونا على دراية تامة بأن تاريخ العالم يثبت أن الجمهوريات هشة. فلقد سئل بنجامين فرانكلين لحظة ميلاد أمريكا في فيلادلفية: «حسنًا يا دكتور* ماذا لدينا؟ جمهورية أم مملكة؟». فأجاب بحذر: «جمهورية، إن استطعتم الحفاظ عليها».

إن بقاء الحرية يعتمد على سلطة القانون، وتعتمد سلطة القانون بدورها على الاحترام الذي يكنه كل جيل من الأمريكيين، للأمانة في كتابة القوانين وتفسيرها وتنفيذها.

ولقد انتهك الرئيس بوش القانون على نحو متكرر طوال ست سنوات. وعلى الرغم من أن القرار القضائي الوحيد الذي تناول مسألة الالتزام بالقانون، قد أدان على نحو قاطع البرنامج الضخم الخاص بالمراقبة بلا إذن قضائي، ولقد أخفق كل من وزارة العدل والكونجرس في اتخاذ أي إجراء لتنفيذ القانون؛ فلم يطلب مدعٍ خاص، ولم تجر الـ (إف بي آي) أي تحقيقات؛ بل كان هناك صمت تام. لكن، حصلت ديمقراطيتنا من التجاهل الصامت لانتهاك القانون الخطر المتكرر الذي يقوم به رئيس الولايات المتحدة، على نتائج بالغة الخطورة.

ما إن تنتهك سلطة القانون مرة، تصبح في خطر، وما لم يتوقف الانتهاك، يتنامى الخروج عن القانون. وكلما اتسعت سلطة الهيئة التنفيذية؛ صار من الصعب على الهيئتين الأخريين أداء دوريهما

* كان فرانكلين (1790-1706) عالمًا في الفيزياء، وله عدة إسهامات في مجال الكهرباء، إضافة إلى أنه كان سياسيًا بارعًا، شارك في وضع أول دستور للولايات المتحدة الأمريكية. (المترجمة)

الدستوري. وعندما تتصرف الهيئة التنفيذية خارج إطار دورها المحدد دستوريًا، وتكون لديها القدرة على التحكم في الوصول للمعلومات التي تكشف عن إجراءاتها، تزداد صعوبة ضبطها من جانب الهيئتين الأخريين. وما إن تُفقد تلك القدرة، تتهدد الديمقراطية نفسها، ونصبح حكومة رجال وليس حكومة قوانين.

إن الموظف التنفيذي الذي يدّعي لنفسه سلطة تجاهل توجيهات الكونجرس التشريعية القانونية، أو يتصرف بمنأى عن إشراف الهيئة القضائية، يصبح الخطر الأساسي الذي سعى مؤسسونا لإبعاده عن الدستور. فحسبما قال جيمس ماديسون: «إن تجميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كافة، في الأيدي نفس، سواء كانت في يد فرد، أو عدد قليل أو كثير، وسواء كانت موروثة أو مأخوذة بالتخصيص الذاتي أو انتخابية، فإنها قد تنطبق تمامًا على تعريف كلمة طغيان».

ما الذي كان سيظنه بنجامين فرانكلين في تأكيد الرئيس بوش على أن لديه سلطة أصيلة -حتى دون أن يعلن الكونجرس الحرب- تخوله القيام بغزو أي دولة على الأرض في أي وقت يختاره، ولأي سبب يريده، حتى لو لم تمثل تلك الدولة أي خطر وشيك على الولايات المتحدة؟ وكم من الوقت كان سيستغرقه جيمس ماديسون في حسم إدعاء الرئيس الحالي -في الآراء القانونية لوزارة العدل- بأنه بصفة عامة فوق سلطة القانون ما دام يتصرف في حدود دوره قائداً أعلى للقوات المسلحة؟

أعتقد أننا يمكن أن نقول بثقة إن مؤسسينا كانوا سيهتمون اهتمامًا حقيقيًا بهذه التطورات الحديثة في الديمقراطية الأمريكية، وإنهم كانوا

سيشعرون بأننا الآن، هنا، نواجه خطرًا واضحًا وحاضرًا مع احتمال تهديد مستقبل التجربة الأمريكية. أفلا يجدر بنا أن نهتم بالقدر نفسه، وألا ينبغي علينا أن نسأل أنفسنا كيف وصلنا إلى هذه المرحلة؟

حاولت هذه الإدارة باسم الأمن، أن تنحي الكونجرس والمحاكم جانبًا، وأن تستبدل بنظامنا الديمقراطي للمساءلة والمحاسبة سلطة تنفيذية لا تخضع للمساءلة والمحاسبة. وكانت طوال الوقت تحتال بأساليب جديدة لاستغلال إحساس الأزمة لاكتساب أنصار وهيمنة سياسية.

هذه المحاولة لتعديل التخطيط الدستوري المتوازن بدقة في أمريكة، وتحويله إلى بنية ماثلة تسيطر عليها هيئة تنفيذية لها الصلاحيات كافة مع كونجرس وسلطة قضائية تابعين، تمثل تهديدًا خطرًا لبقاء الحرية. ونتيجة لادعائها غير المسبوق لسلطة منفردة جديدة، وضعت السلطة التنفيذية التخطيط الدستوري موضع خطر بالغ.

كانت إحدى أكثر ممارسات الرئيس بوش خطورة وإثارة للازدراء هي إساءة استعماله الدائم لما يسمى «البيانات الموقّعة». وهي بيانات رسمية مكتوبة يصدرها الرئيس بعد توقيع مذكرة لتتحول إلى قانون. وقد قامت هذه البيانات عبر تاريخنا بوظيفة احتفالية في الأساس، لتمجيد فضائل التشريع، وشكر الأشخاص المسؤولين عن سن القوانين. وبهذه المناسبة، كانت هذه البيانات تتضمن أيضًا مقاطع يثير فيها الرئيس أمورًا دستورية متعلقة ببعض مواد القانون الجديد. وكان الرؤساء يتحاشون دائمًا تحديد تلك المواد التي لا يوافقون عليها،

وإعلان أن الرئيس لن يخضع لها؛ ولاشك أن هذا الإجراء غير دستوري في الشكل قبل الموضوع.

يمنح الدستور الرئيس حق إصدار قانون، أو رفض قانون (بحق الفيتو) -وفي هذه الحالة لا يسري القانون ما لم تبطل أغلبية ساحقة في كل من مجلسي النواب والشيوخ هذا الفيتو- أو يُحجم عن توقيع قانون - وفي هذه الحالة يسري القانون دون توقيعه بعد عشرة أيام (ما لم تتوقف جلسات الكونجرس أثناء تلك الأيام العشرة، وفي هذه الحالة يتم إبطال القانون بما يسمى «فيتو الجيب»*)، لكن هذه هي الخيارات الوحيدة المنصوص عليها في الدستور، إذ يجب على الرئيس إما توقيع مشروع القانون الذي يقدمه له الكونجرس أو رفضه. فالرئيس ليس عضوًا في الهيئة التشريعية؛ وبالنتيجة لا يخول له أن يفرز المواد كافة في كل قانون ويقرر بنفسه أي المواد سيقبلها وأيها سيرفض. فبمجرد أن يتم تمرير القانون في الكونجرس عليه أن يقبله كله أو يرفضه برمته.

أصدر الرئيس بيل كلينتون بيانات رسمية موقعة تغطي 140 قانونًا أثناء ثماني سنوات وهي مدة رئاسته، مقارنة بسلفه جورج إتش. بوش، الذي عارض 232 قانونًا أثناء مدة ولايته وهي أربع سنوات. أما الرئيس جورج دبليو. بوش فأصدر بيانات موقعة أكثر من كل سابقيه مجتمعين - معترضًا على دستورية أكثر من ألف قانون أثناء السنوات الست الأولى لوجوده في المكتب البيضاوي.

---

* فيتو غير مباشر يضعه الرئيس على مشروع قانون يقدم إليه، وذلك بأن يبقيه من غير توقيع، كأنه يخفيه في جيبه، إلى ما بعد انقضاء دورة الكونجرس. (المترجمة)

إن الفرق بين ممارسة الرئيس كلينتون وممارسة الرئيس جورج دبليو. بوش، ليس مجرد فرق في الحجم – برغم أن ذلك مذهل في حد ذاته، خاصة إذا علمنا أن الرئيس كلينتون كان يواجه كونجرس معارضًا ومناوئًا يهيمن عليه الحزب السياسي المعارض، في حين أن الرئيس بوش كان يواجه طوال السنوات الست الأولى كونجرس طيعًا ومؤيدًا. وكانت بيانات الرئيس كلينتون الموقعة تقوم على مبادئ مستقرة في القانون الدستوري، وتوجهها الرغبة في إتاحة الفرصة للقضاء للفصل في قضايا التأويل الدستوري. مع ذلك، كانت بيانات الرئيس بوش الموقعة، تعتمد على نظريات قانونية تتعلق بسلطته، مبالغ فيها، وتفتقر إلى السند القضائي. وفي الواقع، كانت نظريته عن سلطاته أنها بالغة الاتساع لدرجة أنها وصلت –عند التطبيق– إلى طلب سلطة يظهر بوضوح تام أنها غير دستورية – سلطة في يدها تحديد مواد القانون التي سوف يخضع لها، والتي لن ينصاع لها.

دق عدد من أساتذة القانون ناقوس الخطر بشأن هذه الممارسة؛ ويقول أحدهم؛ وهو ديفيد جولوف أستاذ القانون بجامعة نيويورك، إن إصرار بوش يثير الشك «في فكرة وجود حكم القانون ذاتها». ويقول حاليًا بروس فين؛ الذي كان يشغل منصب وكيل المحامي العام في إدارة بوش حين بدأ إدميس وصامويل أليتو هذه الممارسة: إنها «تقلص نظام المساءلة والمحاسبة الذي يحافظ على بقاء البلاد ديمقراطية». ويضيف: «فما من سبيل أمام قضاء مستقل أن يسائله عن ادعائه السلطة، والكونجرس لا يفعل ذلك أيضًا؛ لذا يجرنا ذلك إلى سلطة تنفيذية لا حدود لها».

على سبيل المثال، بعدما أخجلت الإدارة البلاد وأحرجتها بتعذيب عدد كبير من السجناء المساكين، مررت أغلبية ساحقة مناصرة تشريعًا برعاية ثلاثة من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين -هم جون ماكين وجون وارنر وليندساي جراهام- يحظر التعذيب. كان بوسع بوش أن يرفض مشروع القانون بحق الفيتو، لكن الكونجرس كان يقينًا سيبطل هذا الفيتو. فبدلاً من ذلك، قام بوش بتوقيع القانون، لكنه أعلن أنه لم ولن يلتزم به. ويساعد هذا في تفسير لماذا لم يستخدم بوش الفيتو إلا في مشروع قانون واحد فقط طوال مدة وجوده في المكتب البيضاوي. ولماذا يزعج نفسه، إذا كان يستطيع أن يقرر على هواه أي مواد القانون سيطبق وأيها سيتجاهل بكل بساطة؟

وفي حالات أخرى عديدة، ساوم الرئيس الكونجرس على ترجيح أصواتهم لصالح قانون معين، عن طريق الموافقة على دعم مواد معينة يتضمنها هذا القانون، أصر عليها أعضاء شتى من مجلسي النواب والشيوخ، شرطاً لتأييدهم، وهذا الفعل، الشائع في النظم الديمقراطية، يُعرف «بالتسوية». لكن في هذه الحالات، راوغ الرئيس وأعلن في بياناته الموقعة أنه لن ينفذ مواد القانون التي وضعها أعضاء الكونجرس في المشروع بوصفها شرطًا لضمان تأييد الأغلبية، ولن يعدّها صالحة.

ولنأخذ مثالاً آخر، قامت الأغلبية الموالية في الكونجرس بتمرير قانون لتأمين الخدمات البريدية في الولايات المتحدة (كما ذكرنا في الفصل الخامس)، وهو يعزز بوضوح بنود التعديل الرابع لوثيقة حقوق الإنسان، وتجعل فتح الرئيس خطابات المواطنين دون إذن قضائي عملاً

ضد القانون. لكن الرئيس أصدر بيانًا موقعًا وقت توقيع مشروع القانون يؤكد على سلطته المستقلة في أن يأمر بفتح ذلك البريد للتفتيش، دون إذن قضائي.

هل علينا تعديل جميع الكتب المدرسية في أمريكة لنشرح لتلاميذ المدارس أن ما ظل يُدرَّس طوال قرنين من الزمان عن المساءلة والمحاسبة لم يعد صالحًا؟ هل علينا أن ندرّس لهم بدلاً من ذلك أن كونجرس الولايات المتحدة ومحاكمها هي مجرد جماعات استشارية، تقدم اقتراحات للرئيس بشأن ما يجب أن يكون عليه القانون، أما الرئيس فيملك زمام السلطة، وله الآن الكلمة الفاصلة في كل شيء؟ وهل علينا أن ندرّس لهم أننا حكومة رجال وليس حكومة قوانين؟ هل علينا أن ندرّس لهم أننا اعتدنا أن نكون دولة ديمقراطية؛ لكننا الآن نتظاهر بذلك وحسب؟

إن إساءة استخدام البيانات الموقعة للالتفاف حول نظام المساءلة والمحاسبة الذي صممه المؤسسون، هي جزء من محاولة أوسع تقوم بها الإدارة لتركيز كل السلطة في أيدي الهيئة التنفيذية. والمؤكد أن الإدارة الحالية تولت السلطة تحت تأثير نظرية قانونية تهدف إلى إقناعنا بأن هذا التركيز المفرط للسلطة الرئاسية، هو ما قصده دستورنا بالضبط.

هذه النظرية القانونية، التي يسميها مؤيدوها «السلطة التنفيذية الموحدة» لكنها توصف على نحو أدق «بالسلطة التنفيذية الأحادية»، تهدد بتوسيع صلاحيات الرئيس إلى أن تمحى معالم الدستور الذي منحه لنا المؤسسون فعلاً، فلا يعرفه أحد. وفي ظل هذه النظرية، لا

يمكن للهيئة القضائية مراجعة صلاحيات الرئيس عندما يتصرف بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، أو عندما يتخذ قرارًا يتعلق بالسياسة الخارجية، ولا يمكن للكونجرس مساءلته عنها.

وقد وصل الرئيس بوش بتضمينات هذه الفكرة إلى أقصى حد لها، بالتأكيد المستمر على دوره كونه قائداً أعلى للقوات المسلحة، ويستشهد بذلك كلما سنحت الفرصة، مع دمج هذا الدور في أدواره الأخرى داخليًا وخارجيًا. وعندما تضاف تضمينات هذه النظرية إلى فكرة أننا قد دخلنا في حرب دائمة، فإنها تمتد في المستقبل إلى أكثر مما يمكن أن نتصور. فلا بد من رفض هذه المزاعم، واستعادة توازن القوى السليم إلى جمهوريتنا، وإلا خضعت طبيعة ديمقراطيتنا الجوهرية إلى تحول جذري.

وفي إساءة استخدام سلطة أخرى يبررها مبدأ السلطة التنفيذية الموحدة، أعلن البيت الأبيض في أوائل عام 2007 أن الموظفين السياسيين سيقومون بفحص الأحكام والبيانات السياسية كافة التي صدرت عن الوكالات الحكومية وتنفيذها، مما يوفر وسيلة أخرى يمكن بها حشد الضغط السياسي في الوكالات التي يجب عليها تنفيذ قوانين الصحة والأمن والبيئة دون تحريف سياسي.

من المهم أن نتذكر أنه بالإضافة إلى سلطة الرئيس في «تنفيذ القانون بأمانة» والمستمدة من المادة الثانية من الدستور؛ فإنه يمارس سلطة أخرى فوضه فيها الكونجرس بصفة خاصة في القوانين التشريعية التي غالبًا ما تتضمن إجراءات وقائية صُمِّمَت لضمان تنفيذ القوانين والسياسات بطريقة دقيقة وعادلة. وفي معظم الأحيان، يتم

تخطيط هذه المقتضيات على نحو صريح واضح لمنع أصحاب المصالح الخاصة من ذوي الثروة والنفوذ، من السيطرة على العمليات التي صممت لحماية الشعب من الممارسات الفاسدة لأصحاب هذه المصالح الخاصة نفسها.

إن مبادرة الرئيس الجديدة، في الإدارة الحالية؛ لإخضاع كل عملية صنع السياسة التي تقوم بها السلطة التنفيذية لأجندة الرئيس السياسية، هو جزء من إستراتيجية السعي للسلطة نفسها. وقد نبه أحد المتحررين من الوهم -وهو جون دي أيوليو الموظف السابق في البيت الأبيض- إلى هذا النموذج دائم الوجود، عندما غادر بوصفه مستشارًا مسؤولاً عن «المبادرات المبنية على الصدق»؛ إذ قال: «إنك حصلت على كل شيء، وأنا أعني كل شيء، تديره الذراع السياسية؛ إنه عهد ازدهار الماكيافيللية».

لقد وجد بوش أساسًا فكريًا لرئاسة عدوانية عندما قدم كارل روف لحاكم ولاية تكساس* عام 1999 كتابًا بعنوان «قوة السلطة التنفيذية: حجة مقنعة لرئاسة قوية» كتبه تيري إيستلاند. فبناء على قول ألكسندر هاميلتون في «الوثائق الفيدرالية»: أن «قوة السلطة التنفيذية صفة أساسية في تعريف الحكومة الصالحة»، وكان كتاب إيستلاند، الصادر عام 1992، تعبيرًا مفصّلاً دقيقًا عن رؤية لرئاسة منفردة قوية، كانوا يرون أنهم فقدوها مع إصلاحات ما بعد ووترجيت.

* يقصد جورج دبليو. بوش. (المترجمة)

كان أبرز المدافعين عن نظرية السلطة التنفيذية الموحدة العجيبة هذه، صامويل أليتو، وهو الشخص نفسه الذي كان المدافع الأول عن التوسع التعسفي في البيانات الموقعة في إدارة ريجان. وكان أليتو مؤيدًا قديمًا لما يسمى «السلطة التنفيذية الموحدة»، ولا يصح أن يكون ناقدًا دقيقًا للتوسع في السلطة التنفيذية. وبالمثل، أوضح القاضي روبرتس رئيس المحكمة العليا احترامه لتوسيع السلطة التنفيذية عبر تأييده للإذعان القضائي لما تصدره السلطة التنفيذية من قرارات وأحكام. والمؤكد أن التعيينات القضائية التي يقوم بها الرئيس -إذا أخذناها كلها- قد صممت بوضوح لضمان ألا تكون المحاكم فاحصًا مؤثرًا للسلطة التنفيذية.

كانت أضعف سلطة في السلطات الثلاث وأشدها قابلية للتأثر - حسبما اتفق مؤسسونا بصفة عامة- هي السلطة القضائية. إذ كانت سلطة القضاء تعد لا شيء بالمقارنة بسلطة المال أو السيف - على الأقل قبل أن يوسع جون مارشال رئيس المحكمة العليا سلطة المحكمة العليا في بداية القرن التاسع عشر.

وكما كتب ألكسندر هاميلتون في الورقة الدستورية رقم (78)، فإن ذلك التفاوت المتأصل في السلطة: «أثبت، بما لا يقبل الجدل، أن السلطة القضائية هي أضعف أقسام السلطة الثلاث بلا منازع؛ لدرجة أنها لا يمكن أن تهاجم بنجاح أياً من السلطتين الأخريين؛ وأن كل ما يلزم عمله قدر الإمكان هو أن تتمكن من الدفاع عن نفسها ضد هجومهما... وهي في خطر دائم من أن تخضعها أو تروعها أو تؤثر فيها نظيرتاها».

مع ذلك، استمر هاميلتون في التحذير من أنه لو اجتمعت السلطة القضائية مع أي من السلطتين الأخريين، التنفيذية أو التشريعية، فإن الحرية نفسها «ستكون في خطر بالغ».

ولهذا السبب هناك أهمية خاصة لحماية استقلالية القضاء – من كل من التأثر بأهواء الأغلبية المؤقتة في السلطة التشريعية، وبنهم السلطة التنفيذية الحتمي للسلطة المتكاملة، وقد كتب مونتيسكيو، وهو أحد أشد مفكري عصر التنوير تأثيرًا، وكان مؤسسونا يقتبسون منه دائمًا: «لن توجد حرية لو لم تنفصل سلطة القضاء عن السلطتين التنفيذية والتشريعية».

وفي نظام سليم وظيفيًا تكفل السلطة القضائية بوصفها الحَكم الدستوري، أن تتقيد هيئات الحكومة بحدود سلطاتها الخاصة، وأن تراعي الحريات المدنية، وتلتزم بسلطة القانون. وعندما عرض جيمس ماديسون وثيقة الحقوق للدراسة، شرح أن المحاكم ستكون حارسة حقوقنا، و«حصنًا منيعًا ضد أي ادعاء للسلطة من جانب أي من السلطتين التنفيذية والتشريعية».

ولسوء الحظ، بذلت الإدارة الحالية قصارى جهدها لإعاقة قدرة السلطة القضائية على المنح أو المنع، بجعل الخلافات بعيدًا عن سيطرتها – على سبيل المثال، ذلك التحدي لقدرة الإدارة على احتجاز الأفراد دون إجراءات قضائية. وقد فعلت هذا عن طريق تعيين قضاة (مثل أليتو وروبرتس) يمتثلون لممارستها السلطة، ويؤيدون الهجوم على استقلالية السلطة الثالثة.

ليس الرئيس بوش أول رئيس يسعى للسيطرة على الهيئة القضائية الفيدرالية. فالثابت أن طرفًا من الصراع بين جون آدمز وتوماس جيفرسون كان على من سيسيطر على أغلبية القضاة، الاتحاديون أم معارضو الاتحاد. وقد حاول فرانكلين ديلانو روزفلت، وأخفق في «حشد» المحكمة العليا بأكبر عدد من القضاة المؤيدين لحظة «العقد الجديد» التي وضعها.

لكن، نادرًا ما وُجد في التاريخ الأمريكي أي شيء يشبه الهجوم على استقلالية الهيئة القضائية الذي شهدناه في عهد بوش-تشيني. إضافة إلى ذلك، أيدت الإدارة الهجوم على الاستقلال القضائي الذي تم على يد الجمهوريين في الكونجرس، الذين قاموا بجهود تشريعية لتقليص نطاق السلطة القضائية في المحاكم، وذلك في أمور تتدرج من الأمر القضائي بالتحقيق في قانونية سجن شخص معتقل إلى قسم الولاء للبلاد. باختصار، أظهرت الإدارة احتقارها لدور القضاء وسعت للتهرب من المراجعة القضائية لأفعالها في كل مناسبة.

قال المتحدث الرسمي باسم جيمس سينسنبرينر، رئيس اللجنة القضائية السابق في مجلس النواب: «يبدو أن ثمة سوء فهم لدى الناس جعلهم يظنون أن نظامنا أُنشِئ على استقلال القضاء استقلالاً تامًا».

سوء فهم؟

لقد وصل الأمر ببعضهم في اليمين المتطرف إلى حد التورط في تهديدات صريحة وترهيب القضاة الفيدراليين أصحاب الفلسفة التي يعارضونها، وحتى بعد مقتل أحد القضاة في أتلانتة أثناء رئاسته

جلسة في قاعة المحكمة، وحتى بعدما قُتل زوج قاضية فيدرالية وأمها في شيكاغو في انتقام من طرف ساخط في قضية خاسرة. حتى بعد هذه الأفعال، استطاع طوم ديلاي؛ زعيم الجمهوريين في مجلس النواب وقتها، أن يعلق على قرارات المحكمة في قضية تيري شيافو بقوله في نبرة إنذار: «سيأتي وقت يدفع فيه المسؤولون عن هذا ثمن أفعالهم».

وعندما ازداد الغضب سوءًا بعد هذا التعليق؛ ادّعى النائب ديلاي بأنه أساء اختيار كلماته، لكنه في الجملة اللاحقة مباشرة أطلق تهديدات جديدة للمحكمة نفسها إذ قال: «إننا ننصّب قضاة المحاكم، وبوسعنا تنحيتهم، فنحن نملك قوة المال».

فضلاً عن ذلك، كان حشد من الجمهوريين البارزين يقومون بتهديدات مماثلة بصفة منتظمة. فقد قال عضو الكونجرس الجمهوري ستيف كينج من ولاية أيوا: «إذا مررنا قانون ما؛ قانون معين، ثم رفضوا هذا القانون، فإنهم سيبدؤون في فهم معنى السلطة حينما تنضب ميزانياتهم، وسنسترعي انتباههم. وليست هذه طريقتي المفضلة، فطريقتي المفضلة هي أن نجعلهم يحترمون الدستور والقانون، لكنهم فعلوا العكس في هذه البلاد، وإذا أردنا أن نحفظ دستورنا؛ فلا بد أن يتعاونوا معنا».

أما السيناتور جون كورناين، وهو جمهوري من ولاية تكساس، فقد ربط مباشرة ما دعاه حالة عنف داخل دار القضاء برأيه أن القرارات غير المحبوبة قد تفسر الأمر: «إنني هل توجد صلة بين رؤية جهة ما في أوقات معينة، حيث يصنع القضاة قرارات سياسية ولا يساءلون عنها

من قبل الشعب؛ فتزداد وتزداد حتى تصل إلى الدرجة التي يشارك فيها بعضهم في العنف، ويقينًا هذا العنف غير مقبول، لكن هذا الأمر يقلقني».

يا له من تعليق مخزٍ وخبيث وخطر.

وقد دعا مايكل شوارتز، مدير مكتب السيناتور الجمهوري طوم كوبرن من أوكلاهوما، إلى مناشدة جماعية للرئيس، باستخدام نظرية الجناح الأيمن العجيبة، التي تقول إن الرئيس يستطيع أن يعلن ببساطة أن قاضيًا معينًا لم يعد يتصرف بصورة لائقة في نظر الرئيس، وقال هذا المسؤول: «ومن ثم تنتهي مدة خدمة هذا القاضي».

إن المسؤولين الجمهوريين المنتخبين والمعينين الذين أعلنوا هذه التصريحات الخطرة، ربما يعكسون منظومة اعتقاد حزبية أشد انتشارًا لدى بعض المنظمات المتطرفة الأساسية، التي جعلت تدمير استقلالية القضاء في صدر جدول أعمال السياسية. وقد قال طوني بيركنز، رئيس «جمعية أبحاث الأسرة»: «هناك أكثر من طريقة لسلخ الهر، وأكثر من طريقة لنزع الرداء الأسود عن القاضي». وقد ادعى بيركنز بأنه اجتمع بعدد من الزعماء الجمهوريين حيث ناقشوا بصراحة مسألة سحب التمويل من محاكم معينة لا تعجبهم قراراتها. ويضيف بيركنز قائلاً عن الزعماء الجمهوريين: «إن ما يفكرون فيه ليس مجرد حل هذه المحاكم ثم إعادة إنشائها في اليوم الثاني، وإنما أيضًا سحب تمويلها». وقال إن الكونجرس كان بإمكانه أن يستخدم سلطته المخصصة «لإقصاء القاضي، وكل العاملين معه، فقط ليجلس

بلا عمل». كذلك صب ناطق رسمي بارز آخر للجناح اليميني؛ وهو جيمس دوبسون الذي يرأس جمعية «الأسرة هي المركز»، جام غضبه على الدائرة التاسعة لمحكمة الاستئناف، إذ قال: «قليل من الناس من يعرف هذا، لكن الكونجرس فعلاً يمكنه أن يحرم المحكمة من أي شيء، وليس عليهم أن يطردوا أحدًا أو يتهموا أحدًا ولا أن يدخلوا تلك المعركة، فكل ما عليهم عمله هو أن يقولوا إن الدائرة التاسعة لم تعد موجودة بعد الآن، وينتهي الأمر». وعن طريق التهديدات، أوجد عدد كبير من الجمهوريين جوًا قد يتردد فيه القضاة إلى حد بعيد في ممارسة استقلاليتهم خشية عقوبة الكونجرس.

تختلف هذه الآراء تمامًا مع روح دستور الولايات المتحدة. وكانت هناك عصور سابقة في أمريكة هددت فيها المناورات السياسية استقلالية المحاكم، لكن بمرور الزمن، كان تقدير حماية استقلالية السلطة القضائية يزداد رسوخًا.

يقول ألكسندر هاميلتون محذرًا:

إن استقلال القضاة ضروري بالقدر نفسه لحماية الدستور وحقوق الأفراد من آثار تلك الطباع السيئة، التي قد يستغل بعض أهل المكر فتونهم لنشرها بين الناس، أو من الآثار التي تعقب بعض الأزمات، صحيح أنها سرعان ما تزول بعد أن تظهر معلومات أصدق، وبعد تفكير أكثر روية، لكنها تنزع إلى إحداث بدع خطرة في الحكومة، وإلى ممارسة ألوان من القمع خطرة تجاه الأقلية في المجتمع.

بدأ ضغط المحافظين على القضاء الفيدرالي بصورة جدية عام 1982، عندما تجمّع عدد غير قليل من طلاب كلية الحقوق المحافظين في كلياتهم بجامعتي ييل وشيكاغو، برعاية أساتذة قانون مثل روبرت بورك وأنطونين سكاليا. ومنحوا أنفسهم اسم «الجمعية الفيدرالية»، وهي جمعية انضم إليها على نطاق واسع أفراد من شباب موظفي حكومة ريجان، لا يفعلون شيئًا سوى تطعيم القضاء بقضاة يؤمنون، مثلهم، برؤية لحقوق الفرد والسلطة الفيدرالية، كانت أضيق إلى حد بعيد من الوضع الراهن. وحسب رأي هذه الجمعية، كانت المحاكم تقوم خطأً بتكييف الدستور وفقًا للأحوال السائدة، وليس حسب قربه من مقاصد من كتبوا مخططه الأول في القرن الثامن عشر. وكان من بين أعضاء هذه الجمعية قاضي المحكمة الدستورية العليا، في المستقبل، صامويل أليتو.

وبتمويل من مؤسسات جون إم. أولين، وليندا وهاري برادلي، وسارة سكايف، وتشارلز جي. كوخ، ثار غضب الجمعية ونشطت طوال خمس سنوات من وجودها عندما رفض الكونجرس ترشيح قاضي المحكمة العليا روبرت بورك. وانتشرت فروع الجمعية الفيدرالية عبر كليات الحقوق الكبرى في أنحاء البلاد جميعها. وكان أول انتصار كبير لهم رد الضربة بالهجوم على ترشيح القاضي كلارنس توماس، وسرعان ما هيمن أعضاؤها على اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ. ومنذ عهد قريب جدًا، قويت الجمعية الفيدرالية بصعود القاضيين روبرتس وأليتو.

في أعقاب الجدل الدائر بشأن عضو جماعة الضغط، وبطل الفضيحة المشهورة، جاك أبراموف، وكل رحلات كسب التأييد مدفوعة التكاليف التي قام بها أعضاء الكونجرس، حظر نواب المجلس، الذين شغلوا مقاعدهم في يناير 2007، رحلات أعضاء الكونجرس على نفقة الدولة، ويتوقع أن يحذو أعضاء مجلس الشيوخ حذوهم قريبًا. لكن كان الاهتمام برحلات الهيئة القضائية المماثلة على نفقة الشركات اهتمامًا ضئيلاً للغاية. فبدأت جماعات المصالح باستضافة حلقات دراسية تعليمية للقضاة الفيدراليين في منتجعات باهظة التكاليف؛ لتلقين هؤلاء القضاة عقائدهم المحافظة. وكانت هذه الجماعات، في معظم الأحيان، تنفق آلاف الدولارات على وسائل الترفيه والسفر وتكاليف استضافة كل من يحضر من القضاة. وكانت بعض هذه التجمعات أكثر توازنًا بطبيعتها من غيرها، وظهر لدى بعضها تركيز أساسي على تبادل حقيقي للأفكار الفلسفية. لكن، في مناسبات عديدة، كانت كفة «المنهج» المقدَّم تميل إلى حد بعيد تجاه العقيدة اليمينية، وإن امتزجت بوجود هزيل للآراء الأخرى حفاظًا على خدعة أنه ليس عرْضًا بالغ التحيز.

ترى هذه الجماعات أن القضاة –في عالم حديث به تغيرات تقنية متلاحقة– يحتاجون لملاحقة أحدث المعلومات عن سلسلة من القضايا التقنية حتى يتخذوا قرارات واعية. والمؤكد أن الكونجرس أنشأ «المركز القضائي الفيدرالي» غير الحزبي، تعبيرًا عن غرضها في إمداد القضاة بأفضل المعلومات عن القضايا كافة التي يرغبون في بحثها. لكن بعض جماعات المصالح هذه أقل ميلاً لإمداد القضاة بدراسات عليا نزيهة، وترجع بدلاً من ذلك بصفة أساسية في إقناع القضاة بتبني وجهة نظرهم.

أجرت «جمعية حقوق المجتمع» الرقابية، بحثًا شاملاً عن الجماعات التي تتولى رعاية هذه الفعاليات ومن حضر من القضاة، وكيف أيدت قراراتهم -على نحو متوافق- مجموعة الشركات التي وفرت لهم «التعليم». ولم تكن نتائج هذا البحث مفاجئة لكنها تدق جرس الإنذار إذا وضعنا في الاعتبار رغبة المؤسسين في إقامة قضاء مستقل.

وجدت «جمعية حقوق المجتمع» أن عدد الرحلات التعليمية الخاصة بالقضاة، قد زاد فعلاً -بنسبة تجاوزت 60%- بين منتصف التسعينيات وعام 2004. وفي بعض السنوات، حضر أكثر من 10% من القضاة الفيدراليين هذه الفعاليات. وفي حين كان القصد من معظم هذه الحلقات الدراسية بالفعل توفير العلم والمعلومات، زادت أيضًا إلى حد بعيد نسبة الحلقات الدراسية التي قام برعايتها «الثلاثة الكبار» – «مؤسسة البحث في الاقتصاد والبيئة»، و«مركز جامعة جورج ماسون للقانون والاقتصاد»، و«ليبرتي فند».

هذه المنظمات الثلاث لديها توجه محافظ معلن تجاه القانون، ولا سيما تجاه القوانين واللوائح الخاصة بالبيئة. وهي تؤكد ضرورة إلغاء قوانين البيئة لصالح حماية ممتلكات الشركات المسببة للتلوث. ويمكن التنبؤ بالقضاة الذين دعتهم هذه المنظمات لحضور حلقاتها الدراسية التدريبية: وهم إجمالاً، 68% من الحاضرين في مؤتمرات الثلاثة الكبار بين عامي 2002 – 2004 وكانوا ممن عيّنهم الجمهوريون، وفي ما أقامته «ليبرتي فند» أثناء المدة نفسها، كان 97% من الحضور من القضاة المعيّنين من قبل الجمهوريين.

وقد ذكرت جمعية حقوق المجتمع بالوثائق أن أولئك القضاة الذين حضروا هذه المؤتمرات عدة مرات ومسؤولون بوجه عام عن إصدار معظم القرارات العملية الأساسية المؤيدة للشركات والمناهضة للبيئة. وطبعاً، كان من المستحيل إثبات أن حضور تلك المؤتمرات يغيّر آراء القضاة. لكن جمعية حقوق المجتمع تقول: «أعلن مركز جامعة جورج ماسون للقانون والاقتصاد بفخر في رسالته الإخبارية، أن عددًا كبيرًا من القضاة وصفوا البرنامج بأنه بدّل تمامًا إطارهم المرجعي فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالأمور الاقتصادية».

إن هذه الجماعات لا تقدم تعليمًا قضائيًا محايدًا. فهم يمنحون إجازات تتكلف آلاف الدولارات للقضاة الفيدراليين، لتشجيع خطتهم اليمينية المتطرفة على حساب المصلحة العامة. وبمرور الوقت، كان لهذه الجهود أثر واضح. وهذا مثال آخر على كيفية استبدال الثروة بالعقل في قلب ديمقراطيتنا النيابية – وهذه المرة في قلب السلطة القضائية في الحكومة. وقد أدرك مؤسسونا أنه لا الذكاء ولا التعليم يجعلان الفرد بمنأى عن الإغراءات ومواطن الضعف المتأصلة في الطبيعة الإنسانية.

يرى بعضهم أن علاج هذه المشكلة يكمن ببساطة في تشجيع الجماعات البيئية وجماعات المصلحة العامة الأخرى، على إقامة حلقاتهم الدراسية «التعليمية» للقضاة الفيدراليين، لكن المشكلة القديمة التي تواجه المدافعين عن المصلحة العامة الواسعة والمنتشرة، الذين يعتمدون في الأساس على قوة الحجة وسلطة العقل، هي أنهم لا يمكنهم الوصول إلى مصادر الثروة المركزة، التي غالبًا ما تتوافر

للمدافعين عن المصالح الخاصة الضيقة، الذين يتأثر دخلهم الدائم تأثرًا شديدًا بقرارات المحاكم والكونجرس والسلطة التنفيذية. لكن حتى لو كانوا يملكون هذه المصادر، كان الأمر سيصبح خاطئًا تمامًا للمدافعين عن نتائج معينة في القضايا المرفوعة أمام المحاكم، أن يصمموا برامج «تعليمية» للقضاة ويقوموا برعايتها، وأن يحثوهم على حضورها بعروض لإجازات مجانية.

إذا كان مؤسسونا يؤمنون بأن السلطة القضائية -حسب وصفها في المادة الثالثة من الدستور- كانت إلى حد بعيد أضعف السلطات الثلاث، فصحيح أيضًا أنهم كانوا يعدون أن السلطة التشريعية -حسب وصفها في المادة الأولى من الدستور- هي أقوى السلطات. وبرغم عدم موافقة بعضهم، فإن الغالبية العظمى كانت تشعر أن السلطة التشريعية ستصير أهم ضمان ضد وجود تركيز تعسفي للسلطة في يد الهيئة التنفيذية.

كان إخفاق نظام المساءلة والمحاسبة الأشد خطورة -والأشد إثارة للدهشة- في السنوات الأخيرة، هو تنازل الكونجرس عن دوره بوصفه سلطة حكومية تتساوى مع السلطتين الأخريين. فبعد انتخابات عام 2006، بدأت الزعامة الديمقراطية الجديدة في الكونجرس محاولة طال انتظارها لاستعادة مكانة السلطة التشريعية.

لكن كان هناك ضرر بالغ سببته الأغلبية الخنوعة التي سيطرت على مجلس النواب طوال الإثني عشرة عامًا السابقة على الانتخابات، وعلى مجلس الشيوخ معظم تلك المدة - ولا سيما في المدة من يناير 2001 إلى

يناير 2007. وفي تلك المدة، كانت الزعامة الجمهورية تراعي الرئيس تمامًا لدرجة أنهم تخلوا عن عقد جلسات الاستماع الرقابية، وسمحوا للسلطة التنفيذية بالسيطرة التامة تقريبًا على فعاليات الكونجرس.

كانت الحاجة لجمع تبرعات دائمة لشراء إعلان التلفاز تجعل الكونجرس شديد الحساسية لتأثير جماعات المصلحة الخاصة، التي تركز على توفير مسهمين في الحملة. وفي الحزب الجمهوري، تم تأميم عملية جمع التبرعات بطريقة تجعل لمن يشغل منصب الرئيس في الحزب نفسه تأثيرًا هائلاً على من يحصل على إسهامات في انتخابات مجلسي النواب والشيوخ، وعلى من لا يحصل عليها.

إن حالة هيئتنا التشريعية المثيرة للشفقة في الأساس هي ما تعلل إخفاق نظام المساءلة والمحاسبة، الذي كنا نفخر به في منع تجاوز الهيئة التنفيذية الخطر، والذي يهدد الآن بتحول جذري في النظام الأمريكي.

لقد تم انتخابي في الكونجرس عام 1976، وعملت لثماني سنوات في مجلس النواب، وثماني سنوات أخرى في مجلس الشيوخ، ثم رأست مجلس الشيوخ لثماني سنوات بوصفي نائب الرئيس. وكنت -كوني شاباً- أرى الكونجرس مباشرة بوصفي نجل سيناتور في مجلس شيوخ الولايات المتحدة. فقد انتخب والدي في الكونجرس عام 1938، قبل عشر سنوات من ميلادي، وترك مجلس الشيوخ عام 1971.

إن الكونجرس الحالي لا يمكن النظر إليه نظرة مقارنة بالكونجرس الذي كان والدي عضوًا فيه، فهناك عدد كبير من أعضاء المجلسين اليوم متميزون، لكن سلطة الحكومة التشريعية في ظل زعامته السابقة

[الجمهورية]، كانت تعمل وكأنها خاضعة تمامًا للسلطة التنفيذية. إضافة إلى ذلك، فإن عددًا كبيرًا من أعضاء المجلسين حاليًا يشعرون أنهم مرغمون على إنفاق أغلب وقتهم في جمع المال؛ لشراء إعلانات تلفازية مدتها 30 ثانية، وليس في مناظرات فكرية بشأن القضايا المطروحة.

لقد حددت السلطة التنفيذية، مرة بعد أخرى، دور الكونجرس، وكان الكونجرس دومًا شريكاً يتنازل عن سلطته طواعية. تأمل مثلاً دور الكونجرس في «الإشراف على» حملة التنصت الجماعي التي استمرت أربع سنوات، والتي بدت على نحو ظاهر وبمنتهى الوضوح أنها تنتهك وثيقة حقوق الإنسان. يقول الرئيس: إنه أبلغ الكونجرس، لكن ما يقصده حقًا هو أنه تحدث مع رئيس مجلس النواب وعضو رفيع المستوى فيه، ولجان الاستخبارات في مجلس الشيوخ، وزعماء المجلسين البارزين. وزعم أعضاء هذه المجموعة الصغيرة، بدورهم، أن أحدًا لم يعطهم الحقائق كاملة، برغم أن واحدًا على الأقل من الأعضاء البارزين في لجنة الاستخبارات، كتب بخط يده خطابًا مهمًا لنائب الرئيس تشيني، واحتفظ بنسخة في خزنته الخاصة.

على أي حال، كان هؤلاء الأعضاء البارزون يُبلغون بما حدث في السر، ولا يستطيعون إفشاء محتوى ما تم اطلاعهم عليه إلى الأعضاء الآخرين، ولا حتى إلى من يعملون معهم - وهذا هو السبب في أن المذكرة التي أرسلت إلى نائب الرئيس تشيني كان لا بد أن تكون مكتوبة بخط اليد. ومن ثم لا يمكن أن تؤدي إلى مداولات في الكونجرس بشأن الحكمة من برنامج المراقبة، وما يسببه من تناوب بين الحرية والأمن.

وبالرغم من تعاطفي مع الوضع الحرج الذي وُضع فيه أولئك الرجال والنساء، لا يمكن أن اختلف مع «تحالف الحرية» حين قال إن الديمقراطيين والجمهوريين في الكونجرس، على حد سواء، يجب أن يتقاسموا اللوم على عدم اتخاذ أي إجراء للاحتجاج، وعدم السعي لمنع ما يعدونه برنامج غير دستوري بكل ما في الكلمة من معنى.

هناك عدد كبير من أعضاء الكونجرس حاليًا ليس لهم خبرة مطلقاً بإجراء جلسة استماع رقابية. ففي سنوات السبعينيات والثمانينيات، كانت جلسات الاستماع التي شاركت فيها مع زملائي تضع السلطة التنفيذية في مأزق - أيًا كان الحزب الحاكم. وعلى سبيل المثال، أثناء مدتي وجودي الأوليين في مجلس النواب، شاركت مع زملائي الديمقراطيين في إجراء جلسات استماع رقابية قاسية، وكانت دومًا مثار جدل بشأن تصرفات الهيئة التنفيذية في عهد الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر - ليس بسبب عدم احترامه، ولكن ببساطة لأننا شعرنا بأن ذلك جزءًا من وظيفتنا كوننا أعضاء في الهيئة التشريعية في الحكومة. مع ذلك، اختفت رقابة الكونجرس نهائيًا أثناء السنوات الست الأولى في إدارة بوش-تشيني؛ لأن ولاء الحزب لزعماء الكونجرس الجمهوريين زاد عن احترامهم للدور المستقل، الذي يفترض أن تؤديه السلطة التشريعية في نظامنا الدستوري.

لقد اضمحل دور لجان تخويل السلطة طوال عقود، حتى أصبحت في بعض الأحيان بلا قيمة. ولم يتم تمرير عدد كبير من مذكرات التخصيص السنوية. وكان كل شيء يتكوّم في معيار عملاق وحيد، لم يكن متاحًا حتى

لأعضاء الكونجرس قراءته قبل التصويت عليه. ومنذ عهد كبير، تم استبعاد أعضاء الحزب الديمقراطي بصفة منتظمة من لجان المؤتمر، ولم يسمح بصفة منتظمة بالتعديلات أثناء مناقشة التشريع في القاعة. وفي مجلس شيوخ الولايات المتحدة، الذي اعتاد أن يفخر بأنه «أعظم هيئة تشاورية في العالم» كانت المناظرات الهادفة نادرة.

لقد بدأ زعماء الجمهوريين في كل من مجلسي النواب والشيوخ بمنع الديمقراطيين من حضور اجتماعات لجنة التشاور، حيث يتخذ التشريع صورته النهائية، وبدلاً من ذلك، يسمحون لمساعدي الرئيس بحضور الاجتماعات ليكتبوا لهم أجزاء أساسية في القوانين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قدرة الناخبين على تحميل أعضاء الكونجرس تبعة هذا التنازل عن مسؤوليتهم، كثيرًا ما أخمدتها الطبيعة الشكلية التي تتخذها معظم حملات إعادة الانتخاب في الكونجرس. كما أن رسم حدود المناطق لصالح أصحاب المناصب من الحزبين، والميزانيات الضخمة التي يبذلها دافعو الضرائب لتمويل رسائل البريد الإلكتروني، والرسائل الإخبارية، وأذون النشر في الصحافة المرئية، والسفر بالطائرات ذهابًا وعودة كل عطلة أسبوعية إلى مقاطعاتهم، وكذلك فإن القدرة على جمع مبالغ كبيرة من المال لشراء إعلانات تلفازية، كلها عوامل تجتمع لضمان إعادة انتخاب الغالبية العظمى من أصحاب المناصب مهما كانوا.

أما في مجلس النواب، فإن عدد من يواجهون سباق انتخابي تنافسي بحق كل عامين يقل في المعتاد عن 15%. كما أن عدد المقاعد التي يتغير

الجالس فيها كل عامين قليل جدًا. وفي كثير من الأحيان، يحدث تغير أوسع في المزاج العام -كما حدث في عامي 1994 و2006 – حيث تتغير الهيمنة على الكونجرس من حزب لآخر. لكن عددًا كبيرًا للغاية من أصحاب المناصب، وصلوا إلى الاعتقاد أن مفتاح الاستمرار في الحصول على المال لإعادة الانتخاب هو البقاء على وفاق مع هؤلاء الذين يملكون المال ويمنحونه، وفي حالة الحزب الجمهوري، يحكم العملية برمتها، في الأساس، من يشغل منصب الرئيس وهيئته السياسية.

وبالتدريج، تتحول الانتخابات العامة إلى مسألة شكلية، ولا سيما في مجلس نواب الولايات المتحدة. فلقد كان في ذهن واضعي الدستور أدوار معينة لكل من مجلسي الكونجرس؛ يضم مجلس النواب الشباب الجامحين المتفاعلين مع انفعالات زمانهم، جزئيًا بسبب عبء دورة العامين. أما أعضاء مجلس الشيوخ، فإن دورتهم تستمر ست سنوات، ويقوم عملهم على محاسبة مجلس النواب بترو؛ لأن طبيعة العمل توفر وقتًا طويلاً. وحتى عهد قريب، كان المتبع أن مقاعد مجلس النواب تتغير بتكرار أكبر من مقاعد مجلس الشيوخ.

في السنوات الأخيرة انقلبت تلك التركيبة؛ ففي الانتخابات الأربعة التي جرت في الألفية الجديدة، أعاد أعضاء مجلس النواب انتخاب نحو 96% من الموجودين مقارنة بأعضاء مجلس الشيوخ، الذين أعادوا انتخاب 85% فقط من الموجودين، حسبما قال رودس كوك، خبير إحصائيات الانتخابات. ومن السهل إحصائيًا حاليًا أن يعاد انتخاب عضو مجلس النواب ثلاث مرات متتالية، في حين يعاد انتخاب

عضو مجلس الشيوخ مرة واحدة، ونتيجة لذلك صار غرض المؤسسين أن يمسك أعضاء مجلس النواب المقود لمدة أقصر، وأن يكونوا أكثر استجابة لعموم الناس من أعضاء مجلس الشيوخ، مقلوبًا رأسًا على عقب. وطبعاً، جاء أكبر تغيير جوهري في طبيعة مجلس الشيوخ مع تعديل الدستور السابع عشر، الذي أقر عام 1913، وقد نص على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بالاقتراع المباشر. والمؤكد أنه مع مسايرة هذا الواقع الانتخابي الجديد، يوحي الدليل القائم على التجربة بأن مجلس الشيوخ هو فعلاً الآن أكثر تقلبًا من مجلس النواب.

بالإضافة إلى ذلك، على النقيض من الكونجرس رقم (93) الشجاع الذي أسهم في إنقاذ أمتنا من ممارسات ريتشارد نيكسون الفاسدة، تنازل الكونجرس الأخير -الذي يهيمن عليه حزب الرئيس- فعلاً عن دوره الدستوري في أن يؤدي مهامه كونه سلطة مستقلة، ومتساوية مع سلطتي الحكومة الأخريين. فبدلاً من ذلك، كان هذا الكونجرس الذي يتزعمه الجمهوريون راضيًا، في معظم الأحيان، بتلقي أوامر من الرئيس للتصويت معهم أو ضدهم.

ومن حسن حظ بلادنا، أُجبر الرئيس نيكسون على الاستقالة قبل أن يتمكن من تنفيذ تأويله الغريب للدستور، لكن ليس قبل أن يخلق استخفافه بالكونجرس والمحاكم أزمة دستورية خطرة. وثبت أن الاثنين اللذين كانا يحتلان الصدارة في وزارة العدل في عهد نيكسون، إليوت ريتشاردسون ووليام روكيلشاوس، وهما رجلان في غاية الاستقامة. وحتى بالرغم من أنهما كانا نصيرين مخلصين للحزب الجمهوري،

كانا أكثر ولاءً للدستور، وقد قدما استقالتيهما لأسباب متعلقة بالمبادئ بدلاً من تنفيذ ما عدوه إساءة استخدام سلطة من جانب نيكسون. ثم قام الكونجرس -أيضًا بناء على تأييد من الحزبين- بمقاومة شجاعة لإساءة استخدام نيكسون السلطة، وبدأ بإجراءات الاتهام. وكانت تلك من أكثر ساعات الكونجرس مدعاة للفخر، في العقود الحديثة، في تلك المحاكمة وذلك الصراع.

كان التدهور والافتقار إلى الاستقلالية، الذي أظهره الكونجرس الأخير، يصدم مؤسسينا أكثر من أي شيء آخر؛ لأنهم آمنوا بأن سلطة الكونجرس بنظام المساءلة والمحاسبة هو الأهم والوحيد المناهض للممارسات السيئة لسلطة تنفيذية لا حدود لها.

وكما تصور جيمس ماديسون، فإن ديمقراطيتنا ديمقراطية تشاورية. والمؤكد أن طبيعتها التشاورية جوهرية لتماسكنا الاجتماعي؛ لأن القدرة السحرية الأساسية للديمقراطية التي تشتق بها السلطة العادلة من موافقة الشعب، لا يمكن أن تتم إلا بعملية واحدة فقط، وهي عملية تشاورية حقيقية.

فضلاً عن ذلك، فإن دور مجلس شيوخ الولايات المتحدة الفريد -أكثر مما هو دور مجلس النواب، أن يوفر ساحة للتشاور- والمراعاة الكاملة والوافية للآراء التي تتمسك بها الأقلية بقوة. وليس من قبيل المصادفة أن مؤسسينا منحوا مجلس الشيوخ سلطة إصدار الحكم على مدى استحقاق المرشحين للهيئة القضائية؛ لأنهم كانوا يعرفون أن احترام

القانون أيضًا يعتمد على استقامة قضاتنا واستقلاليتهم المحسوسة. فأرادوا أن تُفحص هذه الصفات عبر أثقل مجلسي الكونجرس وزناً.

وكما ذكرت في الفصل الثاني، تضمن هجوم الجمهوريين على القضاء تهديدًا من الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ بتغيير قواعد مجلس الشيوخ تهديدًا دائمًا لحذف حق الأقلية في المشاركة في النقاش الموسع بشأن مرشحي الرئيس من القضاة.

لقد أهمتني إلى حد بعيد، وأفزعتني بحق أفعال بعض زعماء الجمهوريين وتصريحاتهم لإضعاف مكانة سلطة القانون، عن طريق المطالبة بسلب حق مجلس الشيوخ في النقاش غير المحدود، إذا تعلق الأمر بتثبيت القضاة.

لم يعط مؤسسونا أي دور لمجلس النواب في تثبيت القضاة الفيدراليين. ولو عرفوا أن الأمر لا يقتضي سوى أغلبية بسيطة؛ لحماية البلاد من الاختيارات غير الحكيمة للهيئة القضائية التي يقوم بها أي رئيس حزبي، لكانوا قد منحوا مجلس النواب سلطة التصويت على اختيار القضاة مثل مجلس الشيوخ. لكنهم منحوا السلطة لمجلس الشيوخ فحسب؛ فهو يضم مجموعة من الأكفياء، يقضي كل منهم مدة عمل في الكونجرس تبلغ ثلاثة أضعاف ما يقضيه أعضاء مجلس النواب، وذلك تحديدًا لتشجيع الإطار التأملي للعقل، والبعد عن انفعالات الناخبين. والقدرة على التفكير التشاوري.

كانوا يعرفون أن القضاة الذين يتم إرسالهم لمجلس الشيوخ، سيخدمون إن تم تثبيتهم، مدى الحياة. لهذا ينبغي أن يكون تثبيتهم-

بعد مدة من التشاور والاتفاق، وهذا ما يجعل مجلس الشيوخ شريكًا مساويًا للسلطة التنفيذية.

لقد كان تقليد مجلس الشيوخ الخاص بالنقاش غير المحدود سلاحًا مثيرًا للجدل في ترسانة الديمقراطية في أمريكة. وقد استخدم طوال عقود، لإحباط محاولات الأغلبية لتمرير قوانين الحقوق المدنية، كما استخدمه بعض أعضاء مجلس الشيوخ مرارًا لأغراض ضيقة. مع ذلك، كثيرًا ما يعمل أيضًا على دفع مجلس الشيوخ والدولة بأسرها تجاه إيجاد حل وسط بين وجهات النظر المتصارعة، وعلى بعث الحياة في نصيحة قديمة للنبي إشعيا تقول: «تعالوا، دعونا نفكر معًا».

في الواقع، في ظل الإجراءات التي استخدمها الجمهوريون أثناء إدارة كلينتون–جور، كان عدد أقل كثيرًا من عدد أعضاء مجلس الشيوخ الواحد والأربعين اللازمين لإجراء التعطيل، يمكنه منع مجلس الشيوخ بصورة روتينية من التصويت على القضاة الذين رشحهم الرئيس، بالإصرار على إجراء التعطيل حتى مع أقل المرشحين إثارة للخلاف. والتعطيل، طبعًا، أداة تستخدم في مجلس شيوخ الولايات المتحدة لمنع المجلس من إغلاق باب المناقشة في موضوع لم يتم الفصل فيه، والتحول إلى التصويت الفعلي. ويجب أن يقوم ستون عضوًا من أعضائه المئة بالتصويت لصالح إغلاق باب المناقشة لكي يسمح بإجراء عملية التصويت. لذلك، يمكن لحد أدنى لا يتجاوز واحدًا وأربعين عضوًا أن يعوقوا قدرة الأغلبية على البدء في عملية التصويت. وأثناء المدة التي سيطر عليها الجمهوريون على مجلس الشيوخ، كان زعيم الأغلبية يرفض باستمرار عرض الترشيحات في القاعة حتى إذا كان عدد المعترضين

من أعضاء المجلس أقل كثيرًا من ذلك.

ولوضع الأمور في نصابها، عندما تركت أنا والرئيس كلينتون المكتب البيضاوي، كان هناك أكثر من مئة مقعد شاغر من مقاعد القضاة - ويرجع ذلك بصفة عامة إلى الإعاقة الانفعالية لعملية التثبيت التي يقوم بها الجمهوريون في المجلس. ومن دواعي السخرية، أنه قبل انتهاء إدارة كلينتون-جور بمدة قصيرة، قال الجمهوري أورين هاتش، رئيس اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ: «ليست هناك أزمة وظائف خالية، وإن مجرد نظرة بسيطة تكذّب بوضوح الجزم بأن 103 وظيفة شاغرة تمثل أزمة تنظيمية».

والمضحك أنه بمجرد أن تولى الرئيس بوش السلطة، دق هاتش جرس إنذار مدوٍّ، حتى حين تم تخفيض عدد الوظائف الشاغرة إلى حد بعيد، بقوله: «إن إجراءات التعطيل التي استخدمت لمنع التصويت قد أوقعت عملية التثبيت القضائي في أزمة سياسية ودستورية تضعف الديمقراطية والقضاء ومجلس الشيوخ والدستور».

لقد استمعت بفضول حقيقي إلى التصريحات التي صدرت أثناء المناظرة التي تمت منذ عهد قريب عن محاولات الجمهوريين إلغاء مناظرة التعطيل. على سبيل المثال، سمعت زعيم الأغلبية السابق في مجلس الشيوخ، بيل فريست، وهو من نفس ولايتي، يقول، بغير علم: «إن كل مرشح قضائي خضع لإجراء لجنة مجلس الشيوخ تلقى موافقة على التصويت [بنعم أو لا]. وفي بعض الأحيان، يتم رفض بعض المرشحين في القاعة، لكنهم دومًا يخضعون للتصويت.

لكنني أذكر جيدًا أنني شهدت عشرات المرشحين ممن أرسلهم الرئيس كلينتون إلى مجلس الشيوخ، ورُفض إجراء التصويت عليهم وطُبِّق التعطيل بطرق مختلفة. كما أذكر أيضًا أن في عام 1968، كان والدي الضامن الأساسي لشخص آخر من ولاية تينيسي، وهو آب فورتاس الذي رشحه الرئيس ليندون جونسون لرئاسة المحكمة العليا في الولايات المتحدة. وقد تم تعطيل فورتاس، وحرم من التصويت بنعم أو لا. وصوت على إغلاق باب المناقشة في الأول من أكتوبر عام 1968، ولم يكن التصويت لصالحه حيث كان 45 إلى 43 صوتًا، فأُجبر الرئيس جونسون بإجراءات التعطيل على سحب الترشيح. فهل حدث هذا في التاريخ من قبل؟

إن قول هذا لا يجعله صحيحًا. فقد قال هاورد بيكر، زميل والدي في مجلس الشيوخ وصديقه أيضًا من ولاية تينيسي، أثناء ذلك التعطيل: «في أي قضية لا تكون الأغلبية في أي وقت على حق دومًا».

لذلك تحديدًا أنشأ مؤسسونا نظامًا للمساءلة والمحاسبة -لمنع تعاظم السلطة في يدٍ واحدة سواء كانت يد فرد أو مجموعة- لأنهم احترسوا مما اشتهر ماديسون بتسميته: «أذى الشقاق الحزبي». مع ذلك، هددت مجموعة من الجمهوريين الراديكاليين بتحول جوهري عن نظام عملنا به على نحو جيد طوال 230 عامًا، وكان بمثابة نموذج يُحتذى لبقية دول العالم. وبعبارة جورج ويل، صاحب عمود الرأي: «إن إلغاء التعطيل مخالفة بينة لحقوق الأقلية، فهو يمكن أي حكومة ديمقراطية من قياس الجدل العام، ليس كمًا فقط بل كيفًا أيضًا،

واحترامه. ويمكّن التعطيل الأقليات القوية من إبطاء القوة الحكومية الماحقة. وعلى المحافظين الذين لا يرون أن الحكومة عليها قيود كافية أن يحتفوا بهذه الآلية المانعة».

ويكرر السيناتور جون ماكين آراء جورج ويل، مذكّرًا زملاءه المحافظين بأنهم لن يكونوا دومًا أغلبية. وأضاف: «أنريد أن يوافق مجلس شيوخ الولايات المتحدة على حفنة من القضاة الليبراليين بواحد وخمسين صوتًا، إذا كان الديمقراطيون هم الأغلبية؟» إن قواعد مجلس لشيوخ وتقاليده كافة مستمدة من الرغبة في ضمان إمكانية سماع صوت الأقلية. وكان التعطيل في صميم هذه النظرية لمدة تزيد عن قرنين، ومع ذلك لم يشعر أحد قبل الآن أننا مضطرون لإلغائه.

والآن لأن السيطرة على مجلس الشيوخ تغيرت، فربما يحدث التبادل التقليدي في المواقع بين أعضاء كلا الحزبين فيما يخص عملية التعطيل. لكنني على اقتناع بأن بلادنا في حاجة أكبر إلى إعادة ترسيخ فعالية نظام المساءلة والمحاسبة، وإلى رد الاعتبار للطبيعة التشاورية لوقائع الكونجرس، ولا سيما في مجلس الشيوخ، الذي كان الغرض منه أن يكون أشد الكيانات التشريعية تأثيرًا. مع ذلك، في نهاية الأمر ستتوقف كفاية نظام المساءلة والمحاسبة، واستمرار قابلية دستور الولايات المتحدة في حد ذاته للتطور، على مشاركة أشد صرامة من الشعب الأمريكي في إعادة الحياة إلى تخطيط مؤسسينا. ولكي يتم ذلك، يجب أن تتوافر للناس إمكانية الحصول الحر على معلومات غزيرة عن عمليات السلطة التنفيذية.

إن حقيقة إخفاق إجراءاتنا الوقائية حتى الآن في احتواء هذا التوسع غير المسبوق في السلطة التنفيذية، مسألة في غاية الإزعاج. ويرجع هذا الإخفاق إلى حقيقة أن السلطة التنفيذية اتبعت إستراتيجية محددة تنطوي على التعتيم، والتسويف وحجب المعلومات، والتظاهر بالموافقة ثم رفض التنفيذ، والنفاق؛ لكي تحبط محاولات السلطتين التشريعية والقضائية لاستعادة توازننا الدستوري. وبرغم كل شيء لا يمكن للسلطتين الأخريين مراجعة إساءة استخدام السلطة لو لم تكن على علم بحدوثها.

لم ترض هذه الإدارة بمجرد إجبار الكونجرس على الخضوع، فهم، عن طريق حجب معلومات عن سلوكهم -بطريقة دقيقة- يجردون نظام المساءلة والمحاسبة عندنا من عنصر جوهري فيه. فحكومة للشعب وبالشعب ينبغي أن تكون شفافة «أمام» الشعب. مع ذلك، يبدو أن إدارة الرئيس بوش تفضل صنع السياسة سرًا، واعتمادًا على معلومات ليست متاحة للعامة، وبإجراءات معزولة عن أي مشاركة حقيقية من الكونجرس أو الشعب الأمريكي. وحين تطلب تصديق الكونجرس في ظل دستورنا الحالي، يتم التصديق دون نقاش جاد. فكما قال بوش لأحد أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين في أحد الاجتماعات: «اسمع، أريد صوتك - ولن أجادل معك في ذلك».

حين ينتزع العقل والمنطق من العملية الديمقراطية -عندما ينتفي وجود أي هدف من عرض الخيارات التي علينا اتخاذها أو مناقشتها - فإن كل المسائل أمامنا تختزل في معادلة بسيطة: من يمكنه ممارسة

أكبر قدر من السلطة الغاشمة؟ فإن نظام المساءلة والمحاسبة الذي حافظ على سلامة نظامنا الأمريكي لما يزيد عن قرنين، قد تآكل بصورة خطرة في العقود الأخيرة، وخصوصاً في السنوات الست الماضية.

ولكي نعيد إنشاء التوازن المطلوب، ومراجعة التوسع الخطر في سلطة تنفيذية تملك زمام القوة، علينا قبل كل شيء أن نستعيد نظام المساءلة والمحاسبة الذي أدرك مؤسسونا أنه أمر جوهري؛ لضمان إمكانية أن يؤدي العقل دوره المناسب في الديمقراطية الأمريكية. ويجب علينا عندئذٍ أن نركز على تقوية شعب الولايات المتحدة بالقدرة على، المشاركة الكاملة النشيطة في الحوار القومي للديمقراطية والرغبة فيها. وأنا مقتنع أن هذا ممكن، وأن الشعب الأمريكي يمكن أن يصبح «جماعة مواطنين واعية» من جديد. وسأفصّل كيف يتم ذلك في الفصل القادم.

الفصل التاسع

جماعة مواطنين وثيقة الصلة

حين كان محاميًا شابًا يلقي أول خطاب عام له في الثامن والعشرين من عمره، حذّر أبراهام لينكولن من أن مدة متواصلة من عدم استجابة الحكومة واختلالها الوظيفي يمكن أن تغرّب الشعب الأمريكي، وأن «أقوى حصن في أي حكومة، لا سيما حكومة دستورية مثلنا، يمكن أن ينهار ويُدمَر تمامًا – وأعني بهذا الحصن «الارتباط» بالشعب».

يشعر كثير من الأمريكيين الآن بأن حكومتنا لا تستجيب، وأنه ما من أحد في موقع سلطة يستمع إلى ما يقولون أو يهتم بما يفكرون فيه. وهم يشعرون بأن صلتهم بالديمقراطية مقطوعة، وأن صوتًا واحدًا لا يقدم ولا يؤخر، وأنهم، أفراداً، ليس لديهم الآن وسيلة عملية للمشاركة في الحكم الذاتي في أمريكة.

ولسوء الحظ، فإنهم ليسوا مخطئين تمامًا، إذ يُعتبر الناخبون حاليًا، في كثير من الأحيان، من جانب من يسعون إلى «موافقتهم» حتى ينالوا السلطة، مجرد أهداف سهلة للتلاعب. وما يقدم الآن بوصفه «حوارًا» قوميًا الآن هو عادة حديث تلفازي من طرف واحد يتألف من رسائل دعائية بالغة التعقيد. وفي انتخابات نوفمبر 2006، أكد المرشحون الذين سألتهم عن ميزانيات حملاتهم الانتخابية، في كلا

الحزبين السياسيين، أنهم أنفقوا أكثر من ثلثي تلك الميزانيات على إعلانات الثلاثين ثانية التلفازية.

وباستخدام المجموعات المركزية وغيرها من أساليب الاقتراع معقدة، فإن هؤلاء الذين يصممون هذه الرسائل - وتلاميذ إدوارد بيرنيز - لديهم القدرة على استخلاص المعلومات، التي يرغبون في تلقيها «من» المواطنين دون غيرها - وتفيدهم هذه التغذية الراجعة في التوجيه الدقيق لجهودهم في التلاعب. وبمرور الوقت، يصبح فقدان الثقة واضحًا إلى درجة مؤلمة، ويتخذ رد الفعل صورة تشكك واغتراب. وكلما زاد عدد الأمريكيين الذين ينقطعون عن العملية الديمقراطية، أصبحت العملية أقل شرعية.

إن اقتناء جهاز تلفاز -يمنحك القدرة على تلقي المعلومات- ويخفق في إيجاد أي قدرة على «إرسال» معلومات في الاتجاه المعاكس. ولهذه الطبيعة الأحادية الشاذة في وسيلة التواصل الأولى، الموجودة لدى الأمريكيين حاليًا في حوارنا القومي، تأثير عميق على توجههم الأساسي نحو الديمقراطية ذاتها. فإن كان يمكنك الاستقبال ولا يمكنك الإرسال، فما الذي سيفعله ذلك في مشاعرك الأساسية تجاه طبيعة صلتك بالحكم الذاتي الأمريكي؟

إن «نظرية الارتباط» هي فرع جديد مهم في علم نفس النمو يلقي الضوء على أهمية أن يكون الاتصال ثنائي الاتجاه متسقًا وملائمًا وإيجابيًا - وسبب ضرورته لتقوية مشاعر الفرد.

تأسست نظرية الارتباط في البداية على يد جون بولباي وهو طبيب نفسي بريطاني، عام 1958، ثم قامت بتطويرها تلميذته ماري إينسوورث مع غيرها من الخبراء، الذين يدرسون النمو النفسي للأطفال. وبرغم تطبيق نظرية الارتباط على الأفراد، فإنها في رأيي، صورة مجازية توضح أهمية الاتصال الانسيابي الموثوق به في أي علاقة تتطلب ثقة.

وباستخدام هذا التوجه الجديد، تمكن علماء النفس من اكتشاف أن كل طفل يتعلم درسًا وجوديًا حاسمًا -أثناء عامه الأول من العمر- عن علاقته الأساسية ببقية العالم سواء كان ذكرًا أو أنثى. فينشأ لدى الطفل مسار ارتباط يقوم على نماذج مختلفة للرعاية، وطبقًا لهذه النظرية، يتعلم اتخاذ واحدة من ثلاث حالات مزاجية أساسية تجاه العالم:

1. في الحالة المثلى، يتعلم الطفل، ذكرًا كان أو أنثى، أن لديه قدرة طبيعية على التأثير القوي في العالم، وعلى إثارة استجابات ثابتة وملائمة عن طريق توصيل إشارات تعبر عن الجوع أو عدم الراحة، وعن السعادة أو الضيق. فإذا كان الراعي -وهي الأم في معظم الأحيان- يستجيب لمعظم الإشارات الواردة من الطفل بصورة ثابتة وملائمة، فإن الطفل يبدأ في التسليم بأن لديه قوة طبيعية يؤثر بها في العالم.

2. إذا استجاب الراعي الأساسي بصورة غير ملائمة أو بصورة غير متسقة، يتعلم الطفل أن يفترض أنه عاجز عن التأثير في العالم الأوسع، وأن إشاراته ليست لها أهمية حقيقية فيما

يهتم به العالم. والطفل الذي يتلقى فعلاً استجابات خاطئة وغير متسقة من الراعي الأساسي، حتى إن كانت الاستجابات حميمية وحساسة في بعض الأحيان، يُنشئ «الارتباط مقاوم القلق». وينتج عن هذا المسار أطفال يتسمون بالقلق والتبعية، ويسهل خداعهم، ويسهل التلاعب بهم واستغلالهم في الحياة بعد ذلك.

3. في أسوأ حالة، يتعرض الأطفال الذين لا يتلقون استجابة عاطفية من الشخص أو الأشخاص المسؤولين عنهم لخطر بالغ، هو اكتساب شعور بالغضب الوجودي الشديد الذي يجعلهم ينزعون إلى العنف والسلوك المعادي للمجتمع حين يكبرون. فإن عدم الاستجابة المتواصل يؤدي بهم إلى ما يسمى «ارتباط تجنب القلق» وهو نمط حياة يتسم بغضب لا يمكن كظمه، والإحباط والسلوك العدواني العنيف.

إن مشاعر العجز وظيفة تكيفية؛ إذ يتبنى الطفل سلوكًا يهيئ به نفسه للمزيد من الشيء نفسه ؛ فيصبح معاديًا للمجتمع، ويكف عن إثارة مشاعر المودة لدى الآخرين، ومن ثم تعزيز فكرة العجز؛ فيبقى الأطفال في المسار نفسه. ولا تظل هذه المسارات ثابتة؛ لكن كلما طال وجود الطفل في مسار منها، صعب عليه الانتقال إلى مسار آخر.

وبدراسة سلوك البالغين الذين مروا بخبرة إدراك العجز أثناء مرحلة الطفولة، في حياتهم اللاحقة، وجد علماء النفس المتخصصون في نظرية الارتباط أن افتراض العجز، ما إن يستقر في أذهان الأطفال،

يصبح من الصعب -لكن ليس من المستحيل- التخلص منه. فقد وجد أن هؤلاء الذين يدخلون مرحلة البلوغ حاملين معهم هذا الافتراض الوجودي بالعجز، يكونون في الحياة اللاحقة أسرع في افتراض أن ردود الأفعال العدائية المتهورة لتحقيق حاجاته، هي الاستجابة الوحيدة المعقولة. والمؤكد أن الدراسات الطولية التي أجرتها جامعة مينسوتا عبر ما يزيد عن ثلاثين عامًا، وجدت أن من كانوا ضمن هذه الفئة في طفولتهم، يمثلون نسبة كبيرة من نزلاء السجون في أمريكة.

إن العامل الأساسي الذي يحدد أي درس يتم تعلمه، وأي حالة مزاجية يتم اتخاذها، يرجع إلى نمط الاتصال بين الطفل وراعيه الأساسي أو رعاته الأساسيين، وليس إلى المعلومات المحددة التي ينقلها الراعي. فالمهم هنا هو الانفتاح والمصداقية والاستجابية والطبيعة ثنائية الاتجاه في بيئة الاتصال.

أعتقد أن قابلية الديمقراطية للاستمرار تعتمد على الانفتاح والمصداقية والملاءمة والاستجابية والطبيعة ثنائية الاتجاه في بيئة الاتصال. ومع كل ذلك، تعتمد الديمقراطية على إرسال الإشارات واستقبالها بانتظام – ليس بين الناس فقط، ومن يطمحون إلى أن يكونوا نوابهم المنتخبين، ولكن أيضًا بين الناس بعضهم بعضًا. فإن وجود الصلة بين كل فرد والحوار القومي هي المفتاح. وأرى أن مواطني أي نظام ديمقراطي يتعلمون -بمرور الزمن- اتخاذ موقف أساسي تجاه إمكانيات الحكم الذاتي.

فإذا كان يبدو أن الديمقراطية تنجح، وإذا كان الناس يتلقون استجابة لها معنى ومتسقة وموثوق بها من الآخرين حين ينقلون إليهم آراءهم ومشاعرهم عن الخبرات المشتركة، فإنهم يبدؤون بالتسليم بأن التعبير عن الذات له أهمية في النظام الديمقراطي. وعندما يتواصلون مع الآخرين بصفة منتظمة، بصور تنتج عنها تغييرات هادفة؛ فإنهم يدركون أن للديمقراطية أهمية.

فإذا تلقى المواطنون استجابات تبدو حقيقية لكنها ليست كذلك، فإنهم يبدؤون في الشعور بأن هناك من يتلاعب بهم. فإذا كانت الرسائل التي يتلقونها من وسائل الإعلام تغذي تلك الشكوك المتنامية، فإن ذلك يعجّل بانهيار الديمقراطية.

إضافة إلى ذلك، إذا قام مواطنو بلد ما بالتعبير عن آرائهم ومشاعرهم عبر مرحلة ممتدة من الزمن دون إثارة أي استجابة لها معنى، فمن الطبيعي عندئذٍ أن يبدؤوا في الشعور بالغضب. فإذا كانت انسيابية الاتصال توفر فرصة ضئيلة للمواطنين للتعبير عن أنفسهم بصورة كاملة، فمن الطبيعي أن يبدؤوا بالشعور بالإحباط والعجز. وهذا ما حدث مرارًا لمجتمعات الأقليات التي تعاني التحامل، ولا تعيرها الأغلبية أذنًا منصفة لسماع شكواها.

لقد تعلم أبناء جيلي في شبابنا أن نتوقع نجاح الديمقراطية. ويتوازن إحباطنا من عدم اقتدار زعمائنا القوميين في السنوات الخيرة وانعدام حساسيتهم الأخلاقية، مع المعرفة التي اكتسبناها في مرحلة سابقة، ويتأثر بالحالة التي تبنيناها أثناء خبراتنا الأولى بوصفنا

مواطنين. وعلى الرغم من أن عددًا كبيرًا من أبناء جيلي قد تحرروا من وهم الحكم الذاتي، فإن معظمنا لا يزال يؤمن بأن الديمقراطية تؤتي ثمارها -أو يمكن أن تؤتي ثمارها- وأن الاتصال والمشاركة هي مفاتيح نجاحها.

وفي الولايات المتحدة، ينتقل مشعل الديمقراطية -بحسب صورة جون إف.كينيدي المجازية- من جيل إلى جيل بانتظام. لكن ماذا يحدث لو انتقل المشعل إلى جيل تعلم اتخاذ موقف مختلف تجاه الديمقراطية، ويفترض أن آراءه على الأرجح لن تثير استجابة مناسبة وأقل اتساقًا من المجتمع الأوسع.

ويبدو أن كثيرًا من الشباب الأمريكيين الآن يشعرون بأن الأمر محسوم سواء أكانت الديمقراطية الأمريكية ناجحة بالفعل أم لا. ففي أمريكة المعاصرة، أنشأنا مجتمعًا ثريًا فيه عشرات الملايين من الأفراد ذوي المواهب وواسعي الحيلة على نحو لا يمكن تصوره، وهم لا يقومون بأي دور فعلي كونهم مواطنين. قارن ذلك بما كانت عليه بلادنا عند تأسيسها حيث لم يكن بها سوى حفنة ممن أتيح لهم تعليمٌ حديثٌ يكافئ المرحلة الجامعية – لكن شارك عدد كبير بصورة أساسية في مهمة تاريخية هي إخراج جمهورية بارعة إلى العالم تتجسد فيها صورة جديدة للديمقراطية النيابية.

في الأيام الأولى لديمقراطية أمريكة، كان التعليم وإجادة القراءة والكتابة شرطين أساسيين لإنشاء صلة بالأمة (الكيان السياسي). وفي عالم كانت الكلمة المطبوعة تهيمن على الاتصال فيه، فإن من تعلموا

القراءة تعلموا الكتابة أيضًا. فقد كان امتلاك القدرة على استقبال الأفكار يقترن آليًا بالقدرة على إرسالها، والتعبير عن أفكارك عبر الوسيط نفسه الذي تلقيت منه أفكار الآخرين. وما إن تنشأ الصلة حتى تصبح ثنائية الاتجاه.

فكما كتب توماس جيفرسون: «إن فن الطباعة يحمينا من تراجع العقل والمعلومات».

ومن الناحية التطبيقية، كان من يستخدم الطباعة في الأساس هم النخبة في سنوات أمريكة الأولى، وكانت الهجمات السفيهة القاسية في ذلك العصر تضارع بالتأكيد أسوأ أي هجمات سياسية حديثة. مع ذلك، فتحت سهولة الوصول إلى الكلمة المطبوعة سبل المشاركة في حوار الديمقراطية لأناس مثل توماس باين؛ الذي لم يكن يتمتع بثروة عائلية ولا بنفوذ سياسي - بل كان كل ما اكتسبه يرجع إلى بلاغته في الكتابة.

ظل عصر الكتيبات والمقالات السياسية المطبوعة مدة طويلة قبل أن يحل التلفاز محلها، وهو وسيط يلهي الإنسان ويستحوذ على انتباهه، وهو مصمم للتسلية والإغراء أكثر منه للإعلام والتثقيف. فإذا كانت المعلومات والآراء المتاحة في سوق الأفكار لا تأتي إلا من هؤلاء الذين يملكون المال الكافي لدفع ثمن القبول الباهظ: فإن كل هؤلاء المواطنين الذين لا يمكنهم التعبير عن آرائهم بصورة كاملة معرضون إذاً لخطر تعلم أنهم لا حيلة لهم بوصفهم مواطنين، وليس لهم أي تأثير على مجرى الأمور في ديمقراطيتنا - وأن الموقف الملائم الوحيد الذي يمكنهم اتخاذه هو الانعزال أو الإحباط أو السخط.

إن نظامنا السياسي اليوم لا يشرك أفضل العقول في بلادنا في مساعدتنا في الحصول على إجابات، وتنظيم ما نحتاج إليه من موارد للتوجه للمستقبل. وإن استقطاب هؤلاء الناس -بشبكات نفوذهم ومعرفتهم ومواردهم- هو مفتاح خلق القدرة على التفكير المشترك الذي نحتاجه لحل ما يواجهنا من مشكلات، قبل فوات الأوان. ويجب أن يكون هدفنا هو إيجاد طريقة جديدة لإطلاق إدراكنا الجماعي بالأسلوب نفسه الذي أطلقنا به إنتاجنا الجماعي. وعلينا «نحن الشعب» أن نسترد ونحيي القدرة التي كانت لدينا ذات يوم لنقوم بدور متكامل في الحفاظ على دستورنا.

إن الحل التقدمي التقليدي للمشكلات التي تتضمن نقص مشاركة المواطنين في العمليات المدنية والديمقراطية هو مضاعفة اهتمامهم بالتعليم، فالتعليم، في الواقع، هو إستراتيجية قيّمة للغاية لحل معظم آفات المجتمع. وفي عصرٍ للمعلومات فيه قيمة اقتصادية أكبر من ذي قبل، تتجلى ضرورة أن يكون للتعليم أولوية قومية عليا. ومن الواضح أيضًا ترجيح نجاح النظم الديمقراطية حين يشيع الوصول بسهولة إلى تعليم عالي الجودة.

إن التعليم في حد ذاته ضروري؛ لكنه لا يكفي وحده. فجماعة المواطنين المتعلمة أكثر ترجيحًا لأن تكون جماعة مواطنين أشد وعيًا، لكن المفهومين يختلفان اختلافًا بيّنًا. فمن الممكن أن يكون المرء حاصلاً على تعليم عالي المستوى، وفي الوقت نفسه أعطيت له معلومات مضللة أو خاطئة. ففي ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته، كان كثير من

أعضاء الحزب النازي في ألمانية حاصلين على مستوى تعليمي رفيع للغاية - لكن معرفتهم عن الأدب والموسيقى والرياضيات والفلسفة مكّنتهم فحسب من أن يكونوا نازيين أشد اقتداراً. ولا يهم مدى ما وصلوا إليه من تعليم، ولا يهم إلى أي حد صقلوا عقولهم، فقد كانوا واقعين في شرك شبكة دعاية استبدادية تحشدهم من أجل أغراض شريرة.

أما عصر التنوير، فبرغم كل سماته التحررية -ولا سيما منحه الأفراد القدرة على استخدام العقل بوصفه مصدر سلطة ونفوذ- له أيضًا جانب مظلم شعر المفكرون بالقلق منه منذ بدايته. فالتفكير المجرد، عندما ينتظم في صيغ منطقية بارعة تامة في ذاتها، يمكن أن يكون له أحيانًا أثره الذي يشبه التنويم المغناطيسي فيستحوذ تمامًا على العقل البشري فيما يتعلق بمنع حدوث تأثيرات نضج الخبرة اليومية. ومرة تلو المرة، أوصد المؤمنون المتحمسون بالفلسفات والعقائد محكمة التنظيم عقولهم أمام صرخات المعاناة البشرية التي يصيبون بها الآخرين الذين لم يبرهنوا بعد على إخلاصهم، وتنازلهم عن عقولهم إلى العقيدة نفسها.

تمثل الحريات التي اشتمل عليها «التعديل الأول» في دستورنا حكمة القرن الثامن عشر، التي اكتسبت بعد لأيٍ، وهي وجوب أن تكون لدى الأفراد القدرة على المشاركة الكاملة في الاعتراض والاستفهام، وبذلك يغرسون القيم الإنسانية باستمرار في العقائد والأفكار السائدة في زمانهم، ويشاركوا الآخرين حكمة خبرتهم.

وكما كتب جيفرسون في رسالة إلى تشارلز يانسي: «إن الموظفين في كل حكومة لديهم نزعات طبيعية للسيطرة الكاملة على حرية ناخبيهم وأموالهم. وليس هناك ضمانة موثوق بها لهذا سوى الناس أنفسهم، ولا يمكن أن يكونوا في أمان معهم دون معلومات. وحيث تكون الصحافة حرة، ويكون كل إنسان قادرًا على القراءة يكون كل شيء في أمان».

في عهد مؤسسينا، كان هذا الدافع الإنساني لطلب الحق في التعاون في إيجاد حكمة مشتركة، هو الدافع القوي وراء مطالبة الولايات حماية إمكانية الوصول بحرية إلى الصحافة المطبوعة وحرية التجمع، وحرية مطالبة الحكومة بأي شيء، وحرية الأديان، وحرية التعبير. فقد قال الجنرال جورج واشنطن في خطاب له أمام ضباط الجيش عام 1783: «إذا منع الرجال من التعبير عن آرائهم في أمر قد يتضمن نتائج بالغة الخطورة، وتحتاج اهتمام كل الناس، لن يكون للعقل فائدة، فربما تنتزع حرية التعبير، فنساق في صمت وغباء كالشياة التي تساق إلى المجزر».

لكن القرن العشرين جاء ومعه دروسه المريرة. فقد تم استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية ذات السطوة الواسعة، التي بدأت باتخاذ مكان الصحافة المطبوعة -المذياع والسينما أولاً ثم التلفاز- في تلقين ملايين الألمان والنمساويين والإيطاليين والروس واليابانيين والصينيين وغيرهم، عقائد مجردة معقدة جعلت كثيرًا منهم صمًا وعميانًا وفاقدي الحس بالاقتياد المنظم لعشرات الملايين من إخوانهم - البشر «إلى المجزر».

كانت النازية والفاشية والشيوعية نظم عقائدية يتبناها بحماس ملايين الرجال والنساء من ذوي الثقافة الرفيعة. وكانت العقائد

الاستبدادية كافة، بلا استثناء، مستقلة بذاتها ويتم توصيلها عبر تدفق الدعاية في اتجاه واحد يمنع الناس، الذين وقعوا في شرك الأيديولوجية من المشاركة الفاعلة في الاعتراض على افتقارها للقيم الإنسانية.

ولسوء الحظ، فإن تراث مجازر القرن العشرين الموجهة عقائديًا كانت تضم مذهب شكوكي جديد في العقل ذاته - لأن رجال الدعاية كانوا يستخدمون العقل بسهولة لإخفاء دافعهم للسلطة في عباءة صيغ فكرية بارعة ومغرية.

وفي عصر الدعاية، يصبح التعليم نفسه مثار شك. وعندما تنسج العقيدة في معظم الأحيان مع «الحقائق» التي يتم نقلها في حزم دقيقة الصياغة ومستقلة بذاتها، فمن الطبيعي أن يبدأ الناس بالارتياب فيما يقال لهم. وعندما يكون الناس عرضة لإعلان جماهيري دائم الوجود لا يكل، يبدأ العقل والمنطق في الظهور، في معظم الأحيان وكأنهما مجرد خادمين لقوة التسويق المعقدة. وإن كون هذه الأساليب نفسها تهيمن الآن على الرسائل السياسية التي يرسلها المرشحون إلى الناخبين، يضع سلامة ديمقراطيتنا تحت سحابة الشك والريبة نفسها.

وفي كثير من الأحيان، تعطي معظم المنظمات الدعوية -التقدمية والمحافظة على حد سواء- الانطباع بأنها بالفعل تمتلك الحقيقة حصريًا، وما عليها سوى «تعليم» الآخرين ما يعرفونه فعلاً. وإن الحنق تجاه هذا الاتجاه هو واحد من الأسباب العديدة التي أدت إلى بعث المزاج التقليدي المعادي للفكر في أمريكة.

عندما لا تتاح للناس فرصة التفاعل النّدي، واختبار صلاحية ما «يتعلمونه» في ضوء خبرتهم، والاشتراك مع بعضهم في حوار حيوي فعال يثري ما يقوله «الخبراء» لهم مع حكمة الجماعات كلها، فمن الطبيعي أن يبدؤوا بمقاومة التسليم بأن معرفة الخبراء أفضل.

فإذا كان المواطنون رفيعو الثقافة ليس لديهم وسيلة فعالة لتوصيل أفكارهم للآخرين، ولا إمكانية واقعية لتحفيز تكوين رأي الكتلة الحرجة لدعم أفكارهم، إذاً فتعليمهم لا أهمية له فيما يتصل بقدرة ديمقراطيتنا على الحياة.

إن علاج ما يمرض ديمقراطيتنا ليس مجرد تعليم أفضل (على أهميته)، ولا في التربية الوطنية (التي تحظى بأهمية لا تقل عن التعليم)، وإنما إعادة تأسيس خطاب ديمقراطي حقيقي يمكن للأفراد المشاركة فيه بطريقة هادفة - حوار الديمقراطية الذي تثير فيه أفكار الأفراد وآراءهم الجديرة بالتقدير -في الواقع- استجابة لها معنى.

وفي عالمنا اليوم، يعني ذلك إدراك استحالة وجود جماعة مواطنين واعية دون وجود جماعة مواطنين وثيقة «الصلة». وفي حين يظل التعليم أمرًا مهمًا، فإن الصلة الآن هي الأساس. وتتألف جماعة المواطنين وثيقة الصلة من رجال ونساء يناقشون الأفكار والقضايا ويقلبونها على وجوهها المختلفة بين بعضهم بعضًا، ويختبرون بصفة مستمرة صلاحية المعلومات والانطباعات التي يتلقونها من بعضهم بعضًا، والتي يتلقونها من حكومتهم على حد سواء. فلا يمكن أن تكون جماعة المواطنين على اطلاع ودراية دون تدفق مستمر لمعلومات أمينة

عن الأحداث الجارية، ودون فرصة كاملة للمشاركة في الخيارات التي يجب على المجتمع اتخاذها.

إضافة إلى ذلك، إذا كان المواطنون يشعرون بأنهم محرومون من فرصة كاملة للمشاركة في الحوار القومي، فلا يمكن الإلقاء باللائمة عليهم إذا نما لديهم شعور بفقدان الرغبة في العملية. والمؤكد أن عددًا كبيرًا من الدراسات المسحية والأبحاث قد بينت بالوثائق تآكل المعرفة العامة بالحقائق الأساسية المتعلقة بديمقراطيتنا.

فعلى سبيل المثال، من البيانات التي جمعها مركز دراسات الانتخابات الوطني عن أحد الانتخابات الحديثة، استطاع 15% فقط من المستجيبين في الاستطلاع تذكر اسم واحد فقط من المرشحين في انتخابات دائرتهم الانتخابية. واستطاع أقل من 4% تذكر اسمي مرشحين اثنين. ومن الصعب إلقاء اللوم عليهم حين تكون هناك سباقات تنافسية قليلة للغاية. وقد وجد الأستاذان جيمس سنايدر وديفيد ستروبيرج أن معرفة المرشحين تزداد في الأسواق الإعلامية حيث تغطي الصحف المحلية نواب الكونجرس بدرجة أكبر. وقد زعم عدد ضئيل للغاية من المستجيبين عدم استفادتهم بأي شيء على الإطلاق عن انتخاباتهم البرلمانية من نشرات الأخبار التلفازية.

كذلك، طبقًا لمسح أجرته (فايندلو دوت كوم)، فإن 43% من الأمريكيين استطاعوا ذكر اسم قاض واحد فقط في المحكمة العليا. وفي هذا المسح، عرّف المستجيبون خطأً جورج دبليو. بوش وأرنولد شوارزنيجر بأنهما قاضيان في المحكمة العليا. بالإضافة إلى أن هذا المسح، الذي تم

التصريح بنشره في يناير 2006، أجري مباشرة بعد أن ظهرت وظيفتان شاغرتان جديدتان في المحاكم. وطبقًا لمسح مركز دراسات الانتخابات الوطني لعام 2000، لم يستطع سوى 11% فقط التعرف على رئيس المحكمة العليا حين كان يشغل هذا المنصب ويليام رينكويست.

إن تغريب الأمريكيين عن العملية الديمقراطية قد تسبب في تآكل معرفة الحقائق الأساسية الضرورية عن بنيتنا الدستورية لنظام المساءلة والمحاسبة. فعندما أجرى مركز أننبيرج للسياسة العامة التابع لجامعة بنسلفانيا، دراسة مسحية واسعة عن دستورنا، نشرت في سبتمبر 2006، وجد أن أكثر من ثلث المستجيبين كانوا يعتقدون أن للهيئة التنفيذية الكلمة الفاصلة في كل القضايا، وأن بإمكانها فرض سلطانها على السلطتين التشريعية والقضائية. وكان نصف عدد المستجيبين تقريبًا -53%- يعتقدون أن الرئيس مطالب بالالتزام بقرار المحكمة العليا، حتى إن كان غير موافق عليه. كذلك فإن 55% فقط ممن شاركوا في الاستطلاع كانوا يعتقدون أن للمحكمة العليا سلطة إعلان أن أحد قوانين الكونجرس غير دستوري. وقد وجدت دراسة أخرى أن أغلبية المستجيبين لا يعرفون أن الكونجرس -وليس الرئيس- لديه سلطة إعلان الحرب.

وقد أجرى معهد دراسات بين-الكليات في عام 2005 دراسة عما يعرفه طلاب الكليات في بلادنا عن الدستور، والحكومة الأمريكية والتاريخ الأمريكي دفعت حملة جمعية العلوم الأساسية الأمريكية للتربية الوطنية، لإعلان أن «من البدهي أن المستويات الحالية من

المعرفة السياسية بالغة الانخفاض لدرجة تهدد حيوية السياسات الديمقراطية واستقرارها في الولايات المتحدة».

وقد وجدت الدراسة أن أقل من نصف عدد طلاب الجامعات «كانوا يعرفون أن عبارة «إننا نؤمن بأن هذه الحقائق بيّنة بذاتها، وأن كل الناس خلقوا سواسية»، وردت في «إعلان الاستقلال». كما وجدت أيضًا أن «أغلبية ساحقة وصلت إلى 72.8% لم تستطع أن تعرّف مصدر فكرة إقامة (جدار عازل) بين الكنيسة والدولة تعريفًا صحيحًا».

وعندما أجرت مؤسسة جون إس. وجيمس إل. نايت دراسة مسحية على طلاب المدرسة الثانوية لمعرفة شعورهم تجاه «التعديل الأول» للدستور، وجدوا أن «بعد قراءة نص (التعديل الأول) على الطلاب، كان أكثر من ثلث عددهم (35%) يرى أن (التعديل الأول) تجاوز في ما يكفله من حقوق. ولم يكن ربع العدد تقريبًا (نحو 21%) يعرفون عن (التعديل الأول) ما يكفي حتى لتكوين رأي. ومن بين هؤلاء الذين عبروا عن رأيهم في الموضوع وافقت نسبة أعلى (44%) على أن (التعديل الأول) تجاوز فيما يكفله من حقوق». وقد أظهر المسح أن «نحو ثلاثة أرباع» طلاب المرحلة الثانوية «إما لا يعرفون شعورهم تجاهه [التعديل الأول] أو أنهم يعدونه أمرًا مسلمًا به»:

كتب توماس جيفرسون ذات يوم أنه «كلما كان الناس أكثر وعيًا، أمكن للحكومة أن تثق بهم، أو كلما ازدادت الأمور سوءًا لدرجة جذبت اهتمامهم، يمكن الاعتماد عليهم في تصحيحها». وأضاف قائلًا: «إذا كانت أمة ما تتوقع أن تكون جاهلة وحرة، في سياق حضاري، فإنها تتوقع ما لم يكن ولن يكون».

لكننا الآن في مرحلة ضعف شديد. فكما ذكرت سابقًا، حين أصبح التلفاز المصدر الأساسي للمعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية، تغيّرت «سوق الأفكار» تغيرًا جذريًا. فقد أصبحت الاتصالات كافة من جانب واحد، مع تدهور حاد في الديمقراطية التشاركية.

وأثناء هذه المرحلة من شدة ضعف الديمقراطية الأمريكية في حين لا يزال التلفاز التقليدي هو مصدر المعلومات المهيمن، وقبل أن يستكمل إنشاء الإنترنت وتؤمن بوصفها وسيطًا مستقلاً محايدًا - هناك خطوات أخرى يمكن؛ بل وينبغي، اتخاذها لغرس قدر أكبر من التواصل في حكمنا الذاتي.

على سبيل المثال، أخفق الكونجرس -بمجلسيه النواب والشيوخ- في أن يستغل التلفاز والمذياع والإنترنت الاستغلال الأمثل في الاتصال بالمواطنين في كل ولاية ومقاطعة نيابية. فقد تكيفت السلطة التنفيذية ببراعة مع التلفاز منذ زمن طويل من أجل الوصول إلى الحد الأقصى لتأثير الرئيس في الاتصال بالشعب الأمريكي -وغيره من المشاهدين- عبر وسائل الإعلام الإلكترونية. أما الكونجرس فعلى العكس من ذلك، كان يرى الأعضاء الأفراد في مجلسي النواب والشيوخ يستخدمون وسائل الإعلام الإلكترونية إلى أقصى حد، في حين لم تستخدمها المؤسسة كلها. وقد ارتفع معدل إعادة انتخاب أصحاب المناصب، لكن احترام السلطة التشريعية هبط تمامًا.

لقد شاركت في محاولة فتح جلسات الكونجرس للبث الحي في المذياع والتلفاز في أواخر السبعينيات وما بعدها، وعندما انتقلت إلى مجلس

الشيوخ، شاركت أيضًا في فتح جلسات مجلس الشيوخ للبث الإعلامي الحي. لكن كلا المجلسين كانا يصران على طلب تسليط الكاميرا فقط على الأعضاء الأفراد أثناء تحدثهم.

كان ذلك تحديد ضروري لإقناع زعامة الكونجرس بالسماح بالتغطية الإعلامية بصفة عامة، لكن كانت نتيجة هذا القرار عدم وجود عقوبة لترك العضو مقعده خاليًا، ولا عقوبة للمؤسسة ككل حين تكون كل المقاعد خالية أو تكاد تكون كذلك. وهذا أحد الأسباب في أن المناقشات التي تجري في قاعة الكونجرس يكون الحضور فيها ضئيل في معظم الأحيان، وغالبًا لن يكون إجباريًا بعد الآن.

حتى عهد قريب، كان ما يحدد جدولة المناقشات المهمة في الكونجرس في الأساس هو موافقة الأعضاء الأفراد، الذين يعملون بصفة رتيبة لمدة ثلاثة أو أربعة أيام فقط في واشنطن، ثم يعودون إلى مقاطعاتهم وولاياتهم للإعداد المتواصل تقريبًا للحملات وإلى أماكن مختلفة في أنحاء البلاد لجمع التبرعات. وتقوم الزعامة الجديدة بتجريب التغييرات اللازمة، لكن لا بد من مراعاة أولوية إعادة صلة الشعب الأمريكي بجوهر العملية التشاورية.

ينبغي أن تدرج المناقشات الملحة والأشد أهمية في وقت المشاهدة الرئيسة فما من شك، في رأيي، في أن معظم الأمريكيين سيولون عناية شديدة للمناقشات التي تتم أثناء جلسات الكونجرس إذا وضع مجلسا النواب والشيوخ مخططًا لاستغلال أكثر الساعات ملاءمة أثناء أمسيات أيام الأسبوع لعرض أشد المناظرات أهمية.

ثمة مهمة أخرى ملحة أثناء هذا العرض لعوامل الضعف، وهي تجريب أساليب جديدة للحد من تأثير المؤسسات المالية الضخمة على المرشحين للإدارة المنتخبة. وأنا أشك في فعالية أي إجراءات إصلاحية مادامت وسائل الاتصال الرئيسة بالناخبين ستبقى عبر إعلانات التلفاز الباهظة ذات الثلاثين ثانية. مع ذلك، لطالما أيدت التمويل العام الكامل القوي للانتخابات الفيدرالية – بشرط تشجيع كل المرشحين على قبول التمويل والموافقة في مقابل ذلك على منع التمويل الخاص للحملات. وأدرك أن إمكانية تنفيذ مثل هذا القانون ليست مرتفعة، لكنه يستحق الدفاع عنه بسبب الضرر البالغ الذي أصاب ديمقراطيتنا جراء هيمنة المسهمين الأثرياء.

إن التضليل مدفوع الأجر -لتأييد المرشحين وحق اقتراح قوانين الاقتراع أو سنّها- يلوث الخطاب الديمقراطي في أمريكة. ومادام من المستحيل سياسيًا مجرد حظر هذا التمويل، ينبغي علينا السعي لتحقيق ثاني أفضل خيار – زيادة شفافية المسهمين كافة ليتضح مصدر التمويل. كما أن مراجعة أخرى قد تستلزم الشفافية التامة في تمويل المنظمات غير الربحية.

وإذا أخذنا مثالاً واحدًا لسبب وجوب هذه الإجراءات، فلننظر إلى تجربة كاليفورنية القريبة، حين سعى المدافعون عن مصادر الطاقة المتجددة إلى مبادرة للمصلحة العامة، مشروع قانون رقم (87)، إذ وفرت شركات النفط الكبرى كل ميزانية الإعلانات التلفازية فعلاً لمعارضة المبادرة ولاستنزاف المؤيدين بأكثر من ثلاثين مليون دولار

حسب التقديرات المعتدلة. ولكن، حين ذهب الناخبون إلى صناديق الاقتراع، لم يكن لدى كثير منهم أي فكرة عن أن صناعة النفط هي المسؤولة بصفة أساسية عن الحملة التلفازية الضخمة، التي أقنعت الأغلبية بالتصويت بالرفض على مشروع القانون.

يطالب بعض أهالي كاليفورنية الآن بالكشف عن من يقوم بتمويل الإعلانات التلفازية أثناء الحملات، حتى يعرف الشعب أي صناعة أو تجارة او جماعة سياسية تؤيد -أو تعارض- حق اقتراح قوانين الاقتراع أو سنّها. فلو أن هذا القانون صدر عام 2006؛ لكانت إعلانات صناعة النفط ضد مشروع القانون (87) قد أضيفت إليها بوضوح عبارة «التمويل الرئيس ضد هذه المبادرة من صناعة النفط». وقد تظهر اللغة نفسها في كتيبات الناخبين وفي ورقة الاقتراع نفسها. وهناك مطالبة بكشف مماثل بالنسبة لإعلانات المذياع والصحف.

إنني متشكك في حكمة حق اقتراح قوانين الاقتراع أو سنّها بصفة عامة بسبب احتمال تجريد العملية الديمقراطية من عناصرها التشاورية الضرورية. مع ذلك، فإن هذا النوع من الشفافية قد تُجرّد هذا الهجوم الخاص على العقل من سلاحه وتعيد نظام المبادرة إلى مظهر الديمقراطية الخارجي.

ولكن في النهاية، لن تنقذ أي إجراءات إصلاحية الديمقراطية الأمريكية ما لم نجد طريقة لاستعادة الدور الأساسي لجماعة المواطنين الواعية. وكان الانطلاق الثوري الذي قامت عليه أمريكة هو الاعتقاد الجرئ بأن «جماعة المواطنين الواعية هي المستودع الحقيقي للإرادة العامة». حسبما قال توماس جيفرسون.

لقد أدرك مؤسسونا أن من يتسلحون بالمعرفة والقدرة على نقلها يمكنهم حكم أنفسهم، ويمارسون السلطة المطلقة في حكم الذات بأسلوب مسؤول. وعرفوا أن الديمقراطية تقتضي تدفقًا حرًا للمعلومات إلى المواطنين، ومنهم وهو الأهم.

ذلك يعني أننا تأخرنا كوننا مواطنين عن دراسة دورنا في السماح؛ بل في عدم منع عدم التوازن الخطر الذي نشأ مع محاولات السلطة التنفيذية الهيمنة على نظامنا الدستوري، وقلب وضع ديمقراطيتنا المضمحلة وضعفها الصادم.

ولحسن الحظ، لدينا الآن الوسيلة المتاحة لنا، التي يمكن للشعب الأمريكي بها إعادة تبادل الأفكار الحر والمفعم بالحيوية مع بعضنا بعضًا في القضايا وثيقة الصلة بمسار ديمقراطيتنا كافة. ولدى الإنترنت إمكانية إحياء الدور الذي يقوم به الناس في إطار العمل الدستوري.

مثلما أدت الصحافة المطبوعة إلى ظهور مجموعة جديدة من الإمكانيات بالنسبة للديمقراطية، بدءًا من خمس مئة عام مضت، ومثلما أعاد ظهور البث الإلكتروني صياغة تلك الإمكانيات – بدءًا من الربع الأول من القرن العشرين – يقدم لنا الإنترنت إمكانيات جديدة لإعادة إقامة حكم ذاتي موظف على نحو سليم، حتى قبل أن ينافس التلفاز على الجمهور.

وفي الواقع، ربما يكون الإنترنت أكبر مصدر للأمل في إعادة إقامة بيئة اتصالات مفتوحة يمكن أن يزدهر فيها حوار الديمقراطية، فقد قلص إلى حد بعيد حواجز الدخول للأفراد. كما أن الأفكار التي يسهم

بها الأفراد يتم تناولها، في أغلب الأحيان، حسب قواعد جدارة الأفكار. والإنترنت هو أشد الوسائط تفاعلية في التاريخ، وهو صاحبة أكبر إمكانية لإقامة الصلة بين الناس، وبينهم وبين عالم المعرفة.

وهناك فارق مهم جدير بالذكر هي أن الإنترنت ليست مجرد منبر آخر لنشر الحقيقة، إنه منبر «للسعي إلى» الحقيقة، وللإبداع غير المركزي للأفكار وتوزيعها، كما أن الأسواق آلية لامركزية لإيجاد السلع والخدمات وتوزيعها. إنها، بعبارة أخرى، منبر للعقل.

لكن مثلما أن تجنب التصوير الوهمي -غير الواقعي- للصحافة المطبوعة والمنظومة البيئية التي تنشئها، أمر مهم، فمن الضروري أيضًا الحفاظ على رؤية واضحة جليّة لمشكلات الإنترنت ومساوئها. فمن الصعب تصور أي شرور بشرية لا تعرض بغزارة بصورة أو بأخرى في مكان ما على الإنترنت. ويشعر آباء الأطفال الصغار دائمًا بالفزع عند إدراك ما يمكن أن يتاح بمنتهى السهولة لأطفالهم من مواد فاحشة وبشعة وعنيفة، حين لا تخضع عادات تصفحهم للمراقبة أو تكون بلا حدود إليكترونيًا؛ إذ يتم وصف انتحار المراهقين، وألوان الفسوق، والسلوك الإجرامي بأنواعه كافة -بل والحث عليه- كما يرى بعضهم. وكما هو الحال مع أي أداة لدى البشر، يمكن استخدامها لأغراض شريرة، ولمقاصد طيبة على حد سواء. وكما هو الحال دومًا، الأمر يرجع إلينا- ولا سيما من يعيش منا في نظام ديمقراطي -في اتخاذ خيارات ذكية فيما يتعلق بكيفية استخدامنا لهذه الأداة بالغة القوة، ولأي غرض نستخدمها.

لكن لا بد من تطوير الإنترنت وحمايتها، بالطريقة نفسها التي نطور بها الأسواق ونحميها، عبر إقرار قواعد عادلة للمشاركة وممارسة سلطة القانون. كما أن الشدة نفسها التي استخدمها مؤسسونا لحماية حرية الصحافة واستقلاليتها، مناسبة الآن في دفاعنا عن حرية الإنترنت. فالمعايير واحدة: بقاء جمهوريتنا.

إن الزيادة المتسارعة في أهمية الإنترنت في الأسواق الاستهلاكية للسلع والخدمات، وإقرار العمل التجاري السريع لخطط الإعلان على الإنترنت، تتضمن بوضوح أن المسألة مسألة وقت فحسب قبل أن تؤدي الإنترنت دورًا أكبر -إلى حد بعيد- في تغذية حوار الديمقراطية.

والتحدي هو التعجيل بتلك العملية، وتشكيل تطورها بطرق توصل إلى إعادة إقامة نظام ديمقراطي وظيفي كامل؛ لأن هذه النتيجة ليست حتمية مطلقاً.

يجب أن نضمن بقاء الإنترنت مفتوحًا، ويمكن للمواطنين كافة الوصول إليه دون أي قيود على قدرة الأفراد على اختيار ما يشاؤون من محتوياته، بصرف النظر عن موفر خدمة الإنترنت الذي يستخدمونه للاتصال بالشبكة العالمية. ولا يمكننا أن نعتبر هذا المستقبل أمرًا مسلمًا به، بل لا بد أن نستعد للدفاع عنه، بسبب تهديد دمج الشركات والسيطرة على سوق الأفكار في الإنترنت؟ فستكون هناك أمور كثيرة على المحك لو سمح بحدوث ذلك. ويجب أن نضمن بكل وسيلة ممكنة أن هذا الوسيط الخاص بمستقبل الديمقراطية يوجد في شكل سوق

حرة مفتوحة للأفكار، كان مؤسسونا يعرفون أنها جوهرية لسلامة الحرية وبقائها.

توجد عدة عقبات تقنية وسياسية، سيكون علينا جميعًا، كوننا دولة، تحديد كيفية التغلب عليها.

وكما قال أحد مؤسسي الإنترنت، وهو (فينتون جي. سيرف) في شهادته أمام الكونجرس في بداية عام 2006: «لقد وفرت بيئة التجديد النابضة بالحياة، التي تكمن في قلب الإنترنت، الثروة والفرص لملايين الأمريكيين. فلا بد من تغذية هذه المنظومة البيئية -القائمة على شبكة مفتوحة محايدة- وتشجيعها».

وفي الواقع، هذا بالتحديد هو الهدف الذي يأمل معظم الناس أن تتمكن الإنترنت من تحقيقه: إنشاء ديمقراطية متصلة أو «سلكية». وكانت هناك بعض العلامات الواعدة على أن الإنترنت سيحيي خطابنا الديمقراطي وينعشه.

لقد أدت السهولة التي يتمكن بها الأفراد من نشر أفكارهم على الإنترنت إلى نشأة أهلية جديدة للأفكار تشبه في بعض صورها الساحة العامة التي وجدت في عهد تأسيس أمريكة. وللإنترنت خصائص بنيوية عديدة تجعله مفيدًا وقويًا، ولا سيما كونه أداة لإعادة تفعيل الديمقراطية النيابية.

إن إحدى سمات الاتصال عبر الإنترنت، التي تجعلها سهلة المنال للأفراد، هي اعتمادها الشديد على النَّص؛ فكل من يتعلم قراءة نص،

يتعلم أيضًا كتابة نص. وبالنسبة لمعظم الناس، فإن نشر رسالة نصية على الإنترنت أسهل اليوم مما كان عليه نشر كتيب مطبوع في أواخر القرن الثامن عشر. إضافة إلى ذلك، فعلى العكس من البث الإذاعي والتلفازي، لا توجد قيود حقيقية على عدد طرق الدخول إلى الساحة العامة الموجودة على الإنترنت.

كذلك، فإن الإنترنت وسيط مثالي -إلى حد بعيد- للأفراد ذوي الآراء والاهتمامات المشتركة ليجدوا بعضهم بعضاً، ويكونوا مجموعات حول اهتماماتهم المشتركة. ولقد أصبحت لتنظيمات الاتصال المباشر على الإنترنت online فعلاً سمة جديدة بالغة القوة من سمات ديمقراطية أمريكة.

تجذب المجموعات السياسية ذات الاتصال المباشر على الإنترنت، مثل «موف أون دوت أورج» و«رايت مارتش دوت كوم»، عدداً أكبر من الناس إلى العملية السياسية باستخدام الانترنت للحث على المشاركة. وهي لا تستخدم الإنترنت أداةً تنظيمية للاتصال المباشر فحسب؛ بل أيضًا لتنظيم الاجتماعات خارج الاتصال المباشر، مثل الحفلات المنزلية. وتستخدم قوائم عناوينها الإلكترونية لتنبيه أعضائها إلى التطورات السياسية والمجتمعية التي قد تهمهم، والتي قد لا يعرفون عنها شيئًا لولا تنبههم إليها.

ومن تجربتي الخاصة، استخدمت موقع «أل جور دوت كوم» للاتصال بمئات الآلاف من الأشخاص للتواصل بشأن أزمة المناخ. وشاركت «موف أون دوت أورج» «أل جور دوت كوم» في استضافة اثني عشر ألف شخص

في العام الماضي عندما صرحت شركة بارامونت [للإنتاج السينمائي] بعرض نسخة من إسطوانة فيديو «حقيقة غير محبوكة». وبالمناسبة في الوقت نفسه، كان موقع «رايت ماتش دوت كوم» من بين مواقع عديدة على الإنترنت كانت تجتمع للهجوم عليّ بسبب آرائي عن التغير المناخي.

كذلك بدأت قوة تنظيم الاتصال المباشر يخلق الأمل لكثير من الناس في أم تلك المنظومة الحالية لتمويل الحملات السياسية في أمريكة -التي تهيمن عليها الآن المصالح الخاصة- قد يحل محلها في النهاية ملايين التبرعات الصغيرة التي يتم جمعها عبر الإنترنت، لتتجاوز قيمة ما يدفعه عدد أقل من المتبرعين الكبار الذين يدفعون مبالغ أكبر.

وإن التطور والنمو النسبيين في عملية التدوين الحديثة هما أيضًا علامة واعدة على حوارنا القومي. وبصفة عامة، فإن المدونين مواطنون مهتمون يريدون مشاركة أفكارهم وآرائهم مع غيرهم من الناس.

إن لدى بعضهم أمورًا مهمة بحق يقولونها، في حين لا يوجد لدى بعضهم الآخر ما يقوله، لكن ربما كان أهم شيء في مسألة التدوين هي العملية نفسها. فبعرض أفكارهم على الإنترنت، بالاتصال المباشر، يستعيد المدونون تراث مؤسسينا في جعل أفكارهم في الشؤون الداخلية القومية متاحة بصورة علنية.

إنهم يفعلون ذلك بأسلوب جديد. وكما قال لاري ليزج، أستاذ القانون في كلية ستنافورد للقانون ومؤسس مركز الإنترنت والمجتمع: «الناس يعرضون وقتما شاؤوا، ويقرؤون وقتما يريدون...فالمدونات متاحة للخطاب العام دون أن يحتاج الناس للتجمع في مكان واحد

على الإطلاق». ونتيجةً لذلك، فإن التدوين في طريقه لأن يصبح قوة مؤسسية كبرى قادرة على التأثير في السياسات القومية.

فبالإضافة للنصوص المكتوبة، يعبّر الأفراد عن أنفسهم الآن على الإنترنت بأفلام الفيديو والصور المتحركة. فقد مكن الانخفاض المتلاحق في تكلفة كاميرات الفيديو الرقمية وبرامج تشغيل الفيديو في الحاسب المحمول، وما صاحب ذلك من تحسّن في جودة كل منهما - ملايين الناس في صناعة أفلام فيديو قصيرة ومشاركتها مع العالم بأسره عن طريق الإنترنت.

أصبح إرسال الفيديو أكثر شيوعًا عبر الإنترنت، كما أن تكلفة التخزين الزهيدة لأفلام الفيديو المرسلة سهلت على معظم مشاهدي التلفاز الاشتراك فيما تسميه هذه الصناعة «تحولاً زمنيًا»، نحو جعل عاداتهم في مشاهدة التلفاز تتخذ سماتهم الشخصية. فضلاً عن ذلك، تستمر سعة بيانات الاتصال في الارتفاع لتحل محل ناقلات المعلومات الأصغر حجمًا، وستستمر سعة الإنترنت لتوصيل البث التلفازي في التحسن بدرجة كبيرة.

لم يصل الإنترنت بعد إلى مستوى الإعلام التلفازي بوصفه مصدراً مهيمناً على المعلومات، وذلك بصفة عامة بسبب بنيته الأساسية، كما أن اعتماده على عديد من حاويات البيانات الأصغر والأكبر حجمًا يمنع توزيع صور الفيديو كاملة الحركة في الزمن الفعلي، على نطاق واسع. وأثناء السنوات الباقية من هذا العقد سيظل التلفاز الذي يبث برامجه عبر البث الأرضي والأقمار الصناعية بالتأكيد، وسيطًا مهيمنًا على الاتصال في ديمقراطية أمريكة.

هذا هو أحد أسباب أنني عملت طوال السنوات الست الماضية، مع شريكي جول هايت، لإيجاد نموذج تجاري جديد يشجع الأفراد على المشاركة في الخطاب الديمقراطي بلغة التلفاز، وباستخدامه وسيطاً.

يعتمد التلفاز الحالي على إرسال صور الفيديو عبر الإنترنت وسيلة يمكن بها للأفراد أن يرسلوا إلينا ما نسميه «محتوى من صنع المشاهد»، ويرمز إليه بـ VC2. إننا نعتمد على الإنترنت في الحوار الثنائي الذي نجريه كل يوم مع مشاهدينا، ونجعلهم يشاركون في القرارات المتعلقة ببثنا على الشبكة. ونقدم أيضًا، بلا مقابل، على موقع www.current.tv، ما أظن أنه أفضل برنامج تدريبي عبر الإنترنت في العالم في كيفية إنتاج محتوى تلفازي عالي الجودة. وإنني لآمل أن تتمكن الألفة المتزايدة والمنتشرة بالآليات التي يعمل بها التلفاز من كشف غموضها، إلى حد ما على الأقل، وعبر تلك العملية تضعف القوة التي تشبه التنويم المغناطيسي.

والأهم من ذلك، أنني أعتقد أن «كارنت تي في Current TV» يثبت أن (مقرطة) التلفاز* يمكن أن تيسر المشاركة الواسعة في خطابنا القومي. فإننا نحاول العمل داخل وسيط التلفاز لإعادة إيجاد حوار متعدد الأطراف يشمل الأفراد، ويعمل حساب جدارة الأفراد واستحقاقهم. فهناك درجة عالية من الإبداع والذكاء والموهبة لم تستخدم، ولا سيما بين الشباب. وإننا ندعو مشاهدينا -والجمهور بصفة عامة- لإذاعة أخبارهم على الفيديو، وإرسالها لتنشر على شبكة الإنترنت. وهدفنا ليس سياسياً ولا أيديولوجياً.

---

* أي إعطاءه الطابع الديمقراطي. (المترجمة)

إن المقصود هو إيجاد مجموعة غزيرة من وجهات النظر والآراء الجديدة التي تجبر الناس المتمسكين بأطر عمل صارمة على إعادة تقويم كل شيء. كما أن ربط الأفراد بحوار الديمقراطية عبر وسيط هو، حتى وقتنا هذا -أهم الوسائط- هو وسيلة لإتاحة هذا الوسيط حتى يمكن للأفراد العودة إلى الحوار بأي وجهات نظر يريدونها.

وهناك تطور آخر ملحوظ، كان يمكن أن يدعم ديمقراطيتنا، هو التفجر السريع الذي لا يمكن تصوره لـ «وايكيز» wikis*، ومنها الموسوعة الأشهر وايكيبيديا Wikipedia. والوايكيز هي مواقع على شبكة الإنترنت تجمع معلومات عامة عن مجالات معرفية معينة، أو -في حالة وايكيبيديا- عن كل شيء تقريبًا. والفكرة وراء الوايكيز هين بوجه عام، وهي أن الناس جميعاً يعرفون أكثر مما يعرفه الفرد الواحد. ويسمح لأي شخص بالإسهام في المعلومات في أي وايكي، برغم أن بعض الموضوعات تخضع للتفتيش والمراجعة بانتظام؛ للتأكد من عدم وجود معلومات مضللة أو معلومات خاطئة تشوه عملية تجميع المعلومات؛ فقد يساء استخدام الوايكيز في بعض الأحيان، وفي الواقع، كان صديقي ومعلمي في العمل الصحفي قبل سنوات مضت، جون سيجينثالير، واحدًا من أشد نقاد وايكيبيديا فطنة. لكن الوايكيز تتحسن بصورة مطردة في الجودة والمصداقية ووثاقة الصلة بالموضوع.

* wiki كلمة بلغة جزر هاواي تعني (سريع). وهناك رأي يقول إنها كلمة اختصار لعبارة «What I Know Is» أو «ما أعرفه هو» ولم يحدد لها مرادف بالعربية حتى الآن. (المترجمة)

وهناك مثال آخر لتطبيقات الإنترنت ذات الإمكانية الديمقراطية الهائلة، وهي بروز ظاهرة شبكة 2.0 في شبكات العمل الاجتماعي. ففي حين يعد كثيرون مواقع مثل فيس بوك دوت كوم Facebook.com وماي سبيس دوت كوم MySpace.com، فرصًا للمشاركة الاجتماعية والحفاظ على شبكات العمل الاجتماعي، يستخدم آخرون هذه الأدوات لأغراض سياسية صريحة. ولأنها لامركزية تمامًا، فإن إمكانية تشجيع المشاركة فيها لا حدود له تقريبًا.

ولكن مع بشائر نجاح الإنترنت، ثمة تهديد خطر لقدرتها على إحياء الديمقراطية. وينشأ هذا الخطر لأنه -في معظم الأسواق- يوجد عدد قليل للغاية من مشغلي شبكات البث المباشر، وقد لا يتغير هذا الأمر في المستقبل القريب. فلدى مشغلي شبكات البث القدرة البنيوية على تحديد الطريقة التي تنقل بها المعلومات عبر الإنترنت، والسرعة التي تنقل بها. ولدى مشغلي شبكات الإنترنت حاليًا – وهي في الأساس شركات الهاتف والمحطات الأرضية (الكابل) الكبرى – باعث اقتصادي لمد سيطرتهم إلى البنية التحتية المادية للشبكة من أجل التحكم بصورة فعالة في محتوى الإنترنت، فإذا دفعت هذه الشركات الإنترنت في اتجاه خاطئ، سيكون لذلك توابع من شأنها إعاقة تدفق المعلومات الحر عبر الإنترنت بطرق شتى مزعجة.

فإذا حدث ذلك؛ سيكون انتهاكًا لسياسة «عدم التمييز» العريقة التي تتبعها لجنة الاتصالات الفيدرالية، التي وجهت تطور الإنترنت منذ نشأتها. ففي التسعينيات، اختار الكونجرس وإدارة (كلينتون-

جور) عمدًا فرض تنظيمات قليلة للغاية على الإنترنت لتشجيع الابتكار والأعمال التجارية والأنشطة السياسية. واليوم أعيد تسمية هذه السياسة الراسخة الخاصة بـ «عدم التمييز» باسم «حيادية الشبكة».

وبصور عديدة، كان هذا المبدأ هو المسؤول عن مليارات الدولارات في النمو الاقتصادي الذي حفزه الإنترنت. فقد كانت أعظم قصص النجاح بين الأعمال التجارية على الإنترنت، أفكارًا سعى لتحقيقها أصحاب المشروعات الصغيرة الذين لم يكونوا جزءًا من عالم الأعمال التجارية الثابتة - ومن بينهم صديقيّ لاري بيج وسيرجي برين، اللذان كانا طالبي دراسات عليا في علوم الحاسب في جامعة ستانفورد حينما أسسا «جوجل».

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الحواسيب المنزلية أسرع وأشد مقدرة وأرخص سعرًا عما كانت قبل سنوات قليلة مضت. كذلك أصبحت فعلاً كل المكونات التي تتألف منها البنية التحتية للإنترنت، بما فيها المفاتيح ومحركات البحث ذات السرعات العالية. وقد خفّضت هذه التحسينات التقنية مما يتكلفه مشغلو الشبكة لنقل كل «بت bit*» من المعلومات – وهي وحدة البنية الرقمية الأساسية في كل محتوى الإنترنت. وبسبب انخفاض تكلفة نقل المعلومات، التي تتكون من مجموعة من (البت)، يمكن لهؤلاء الذين يقدمون محتوى للإنترنت باستخدام (البت) أن

---

* bit أصغر وحدة في قياس سعة الحاسوب، وتعد 1/8 من البايت bite. وهي وحدة القياس التي تتشكل منها وحدات القياس الأكبر مثل الكيلو بايت والميجا بايت والجيجابايت. (المترجمة)

يفعلوا كثيراً بتكلفة أقل، مثل الصور المتحركة، والصوت الحي، وإرسال أفلام الفيديو، والمكالمات الهاتفية عالية الجودة. فهذا الهبوط الحاد في تكلفة نقل المعلومات قد زاد أيضًا، إلى حد بعيد، من قيمة الشبكة المعروضة على المستهلكين الذين -نتيجةً طبيعية لذلك- زاد طلبهم للحصول على الإنترنت.

لكن بعض مشغلي الشبكات مثل إيه تي آند تي AT&T وفيريزون Verizon لم يتمكنوا من الاستحواذ على معظم القيمة المرتفعة للإنترنت، كما كانوا يريدون. فالمجددون على حدود الشبكة يجلبون منتجات جديدة للإنترنت، فوجد مشغلو الشبكة صعوبة في زيادة رسوماً الاتصال بالإنترنت بسبب منافسة موفري الخدمة الآخرين، ومقاومة المستهلك للرسوم الأعلى للوصول للإنترنت.

نتيجة لذلك، صار لدى المشتغلين حافز قوي للبحث عن فرص جديدة للفوز بما يسميه علماء الاقتصاد «إيجارات» على القيمة المطردة للشبكة. وبسبب الصعوبة التي يواجهونها في تحميل المستهلك رسوم أعلى للاتصال بالشبكة، يقترح هؤلاء المشغلون فرض رسوماً جديدة تمامًا على شركات الويب web [الشركات العاملة في مجال الإنترنت] وغيرها ممن يضعون محتويات ضخمة على الشبكة، وإنشاء طبقتين من موردي المحتوى.

فشركات الويب تلك التي ترفض دفع المال لمشغلي الشبكة قد يجدون أن مواقعهم وتطبيقاتهم توقفت عن البث بسرعة لمستخدمي الإنترنت. ونتيجة لذلك، قد تفقد شركات الويب هذه أعمالها التجارية، أما

المستهلكون فسيفقدون سهولة الوصول إلى خدماتهم المفضلة المقدمة بالاتصال المباشر. فضلاً عن ذلك، فإن بعض شركات الويب التي كانت ستفرض عليها رسومًا جديدة تقدم خدمات بطريقة الاتصال المباشر تنافس خدمات مماثلة كانت تقدمها الشركات نفسها القائمة على تشغيل الشبكات.

ولإثبات وجهة نظرهم الخاصة «بالإنترنت الطبقي» -الذي يضم مواطنين درجة أولى ومواطنين درجة ثانية على الشبكة- يرى مشغلو الشبكة أنهم بحاجة إلى تكليف شركات الويب وغيرها من مورّدي المحتوى، بدفع تكلفة توسيع نطاق موجات الشبكة.

لكن كل من يستخدم الإنترنت يساعد فعلاً في دفع مقابل له. فكل من لديه موقع على الإنترنت، من جوجل إلى أصغر مدوّن، يدفع مقابل تحميل محتوى الموقع، وكل من يتصل بالإنترنت يدفع مقابل اتصاله. فكل من مستهلكي محتوى الإنترنت ومنتجيه يدفعون أي رسوم يسمح بها السوق.

إن ما يقترحه مشغلو الشبكات هو إعطاؤهم الحق في فرض رسوم تمييزية محتملة تتيح لهم عقد صفقات حصرية مع شركات محتوى الإنترنت التي تدفع للخط الأسرع، في حين يخفضون سرعة هؤلاء الذين لا يمكنهم دفع نفقات إضافية. وكان بإمكان مشغلي الشبكة إعطاء أولوية لنقل بعض المحتويات -محتوياتهم الخاصة مثلاً- على مواد أخرى ينتجها منافسون لها.

ولو سمح بهذا، لخسرت شركات الويب دخلاً كان يمكن أن يخصص لإدخال تحسينات على المنتجات القديمة، وتحديث المنتجات الجديدة. والأسوأ من ذلك، أن صغار منتجي المحتوى الذين يمكنهم الآن الإفادة من طبيعة الإنترنت المزدوجة -سواء موضوعات الاتصال المباشر أو منتديات الخطاب الديمقراطي- ليس بإمكانهم تأمين خدمة اتصال مباشر جيدة.

هناك حاجة مشروعة لأن نحتفظ بحوافز كافية للاستثمار في توسيع سعة شبكة الإنترنت. لكن إذا كان مشغلو الشبكة قد مارسوا -في التسعينيات- السيطرة التي يسعون إلى تحقيقها الآن، لما ظهرت شركات مثل جوجل وياهو وأمازون وغيرها مطلقًا. إنني أعمل مستشارًا أعلى لجوجل ولا يزال لديّ مصلحة مالية في نجاحها المتواصل – لكني أيضًا لديّ مصلحة في النجاح المتواصل لعدد من مشغلي الشبكة الذين هم شركاء تجاريون في كارنت تي في.

لذلك كنت أنظر على هذا الخلاف من كلا الجانبين، وأعتقد حقيقة أن أهم عامل هو الحفاظ على إمكانية الإنترنت في أن تصبح سوق الأفكار المحايدة الجديدة التي نحتاج إليها بشدة لإحياء الديمقراطية الأمريكية. إن أشد مخاوفي هي أن إنشاء إنترنت طبقي سيكون من شأنه الحد من تلك الإمكانية لدرجة خطرة، عن طريق منح أكبر الشركات والمنظمات وأكثرها ثراءً وأشدها استقرارًا دورًا مهيمنًا على الإنترنت، مما يضر بالأفراد والشركات والمنظمات الصغيرة. ويمكن بسهولة صياغة قواعد حيادية شبكة الإنترنت لحماية السوق الحرة والتعبير

الحر في الاتصال المباشر عبر الإنترنت مع وضع الحوافز الاستثمارية الكافية في الحسبان.

عندما قامت المناوشات الأولى في حيادية الإنترنت عام 2006، احتشد كثيرون في مجتمع الإنترنت ممن يتفقون مع وجهة نظري، واستخدموا الأدوات المتاحة على الإنترنت للدفاع عن استقلاله. وأثناء الشهور التي سبقت انتخابات الكونجرس عام 2006، دلت فواتير الاتصالات على أن أكثر من مليون مواطن ونصف المليون اتصلوا بالكونجرس، وأن أكثر من ثمان مئة منظمة شاركت في تنظيم «حافظوا على تحالف الإنترنت» الذي أنشأته منظمة إصلاح الإعلام الصاعدة «فري برس»، باستخدام أساليب تعبئة مبتكرة عبر الاتصال المباشر على شبكة الإنترنت. وقد لحق عدد كبير من المواطنين الذين شكّلوا قاعدة حركة المعارضة بمديري معظم الشركات الراسخة القائمة على الإنترنت، ومديري المشروعات التجارية الصغيرة الذين شاركوهم اهتمامهم. فضلاً عن ذلك، شاركت أعداد ضخمة من المواطنين المؤيدين لحرية التعبير في هذه الحركة أيضًا.

والنتيجة –حسبما قال بن سكوت– مدير السياسات في « تحالف حافظوا على الإنترنت»: «كانت لحظة حاسمة لمؤيدي الإنترنت الديمقراطي ». لكن لا ينبغي النظر إلى هذا الانتصار الذي أحرزته حيادية الإنترنت باعتباره نصرًا نهائيًا للمدافعين عن الإنترنت، فالكونجرس هو الموقع المناسب للعمل، لسبب واحد هو أن الكونجرس يقوم بعملية مراجعة طويلة لقانون الاتصالات الصادر عام 1996، الذي ستتم مراجعته

وتحديثه ليواكب عالم الاتصال المباشر. وهذه مرحلة حاسمة سيتحدد فيها مستقبل الإنترنت عبر إعادة صياغة اللوائح العامة التي تحكم نظم الاتصال الأساسية. فإننا نترك عالمًا كانت خدمات الهاتف والفيديو والبيانات مختلفة تمامًا، لننتقل إلى منبر مجمّع للناس حيث كل شيء جزء في سيل من العناصر الرقمية الصغيرة.

وبينما نقوم بإعداد قانون أساسي جديد لمستقبل الاتصال المباشر، يكون من المناسب واللائق أن تتم مناقشة الحيادية في هذا السياق. وفي الواقع، ينبغي أن تكون الحيادية عقيدة رئيسة تضعنا على أول الطريق المتجه إلى إنترنت ديمقراطي مفتوح حيث يتم تشجيع حرية التعبير والأسواق الحرة. وهذا قرار يستحق اهتمام الكونجرس وهو أهم من أن يترك لإحدى الوكالات.

وأخيرًا يشترك عامة الناس في مناقشة بشأن مستقبل الإنترنت وينتظم كثيرون لصياغة هذا النقاش. وستشهد هذه المرحلة الفاصلة أول تعبئة جماهيرية لممثلي عامة الناس في نقاش بشأن طبيعة تقنية القرن الواحد والعشرين المركزية المربكة ومداها وتنفيذها. فالناس لا يكافحون فقط من أجل حرية التعبير عن طريق الاتصال المباشر عبر الإنترنت، لكنهم يعملون أيضًا من أجل الحفاظ على الإنترنت لامركزيًا وإبقائه وسيطًا لا مالك له للاتصال والتجارة على نطاق واسع.

جاءت تحرير (مقرطة) المعرفة بعصر التنوير عن طريق وسيط الطباعة، والآن يدعم الترابط عبر الاتصال المباشر العمليات غير المركزية التي تنشط الديمقراطية. وبوسعنا أن نراها تحدث أمام

أعيننا: فإننا بوصفنا مجتمعاً نصبح أكثر ذكاءً، والديمقراطية المستخدمة للإنترنت تزداد رسوخًا وتماسكًا، ويمكنك أن تشعر بها.

وبرغم أن بيئة المعلومات في أمريكة قد تغيرت تغيرًا جذريًا في نصف القرن الماضي؛ فإن آراء مؤسسينا المتبصرة مرتبطة بوقتنا الحاضر تمامًا كما كانت منذ أكثر من قرنين من الزمان. والمطلب الأساسي لاستعادة سلامة ديمقراطيتنا النيابية في عصر الإعلام الإلكتروني، هو ضمان اتصال المواطنين الجيد التام بمنتدى عام مفتوح ناشط – منتدى يسهل على الأفراد الوصول إليه، ويعمل وفقًا لمبدأ جدارة الأفكار.

وعبارة «نحن الشعب»، كما قالها لينكولن بصيغة الجمع، لا تزال مفتاح بقاء ديمقراطية أمريكة.

الخاتمة

الديمقراطية تولد من جديد

حذر النبي سليمان، قبل نحو ثلاثة آلاف عام، من أن غياب الرؤية يهلك الناس. لكن المؤكد أن العكس أيضًا صحيح. فحيثما توجد قيادة ذات رؤية وشجاعة أدبية، ينجح الناس ويستعيدون نبوءة لينكولن في جيتيسبرج عن أن حكومة من الشعب وبالشعب ومن أجل الشعب، لن تهلك أبدًا.

إن حكم العقل هو السيد الحقيقي في النظام الأمريكي؛ فإن حكمنا الذاتي يقوم على قدرة المواطنين الأمريكيين الأفراد على استخدام العقل في تحميل نوابهم المنتخبين في مجلسي النواب والشيوخ ورؤسائهم مسؤولية أفعالهم. وعندما يتعرض العقل نفسه للهجوم فإن الديمقراطية الأمريكية تتعرض للخطر.

وعبر التاريخ، كان أولئك الذين يخضعون للهيمنة يعدون العقل عدوًا لهم. فقبل مرور أقل من قرن على اختراع المطبعة، واجه هنري الثامن، في عام 1543، معارضة من بعض رعاياه الذين أخذوا على عاتقهم استجواب سلطته بعد قراءة ترجمة الكتاب المقدس التي أتيحت مطبوعة حديثًا. وكان رده على ذلك حظر قراءة الكتاب المقدس ومعاقبة من يخالف ذلك بشدة.

كتب فريدريك دوجلاس، وهو عبد سابق أصبح أشد أعداء الاستعباد الأمريكيين فصاحة، كيف منعه مالكه من تعلم القراءة. وعندما تعلم القراءة والكتابة سرًا اكتسب القدرة على التفكير بفاعلية وإدراك شرور الاستعباد.

وكتب أحد المؤرخين الذين أعدوا دراسات عن دوجلاس، وهو فرانسوا فورستنبرج: «المدهش أن دوجلاس، الذي مر بخبرة التعرض المباشر للمعاملة الوحشية للعبيد، كان يرى أن الأمية (لنقل: في مقابل الوحشية) فسّرت قدرة الإنسان الأبيض على استعباد الإنسان الأسود». وكان هذا الإدراك أكثر من مجرد إدراك فكري؛ إذ كان (وحيًا)، بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ دينية. وكان الدخول إلى مجتمع القراء بمثابة ميلاد جديد؛ إذ حوّل دوجلاس من الموت الاجتماعي إلى حياة جديدة. فقد أدرك دوجلاس فجأة الصلة الجوهرية بين إجادة القراءة والكتابة والحرية، وبين الجهل و(قابلية) المرء لأن يكون عبدًا».

أما اليوم فالعقل يتعرض لهجوم من قوى تستخدم أساليب أشد تعقيدًا: الدعاية، وعلم النفس، ووسائل الإعلام الإلكترونية. لكن المدافعين عن الديمقراطية سيبدؤون باستخدام أساليبهم المعقدة: الإنترنت، والتنظيم بالاتصال المباشر على الإنترنت، والمدوّنات، والوايكيز. وإنني لأشعر بثقة أكبر من ذي قبل في أن الديمقراطية ستسود، وفي أن الأمريكيين سيثبتون أنهم أهل لتحدي تفعيل الحكم الذاتي.

إننا شعب شجاع، وقادر على التكيف بطبيعته. فقد قهر أسلافنا تحديات عظيمة، وكذلك سنفعل. وإننا لنرى فعلاً بروز دفاعات جديدة

ومبتكرة ضد الهجوم على العقل. وأكبر أملي أن من يقرأون هذا الكتاب سيختارون أن يصبحوا جزءًا من الحركة الجديدة، ليؤججوا روح أمريكة الحقيقية من جديد.

قال الدكتور مارتن لوثر كينج ذات يوم: ربما تبعث روح جديدة بيننا. وإن يحدث ذلك، فلنتتبع تحركاتها وندعو أن تكون دواخلنا حساسة لهديها، لأننا بحاجة ماسة لطريق جديد يتجاوز الظلام الذي يبدو أنه يطوقنا تمامًا».

وكما كتب جون آدمز في عام 1780، إن حكومتنا حكومة قوانين وليست حكومة رجال، فإن ما على المحك اليوم هو تحديد مبدأ أمتنا ومن ثم طبيعة أمريكة الخاصة. فكما كتبت المحكمة العليا: «إن دستورنا عهد انتقل من الجيل الأول من الأمريكيين إلينا ثم إلى الأجيال المقبلة». ولا يتضمن الدستور استثناء زمن الحرب، برغم أن من صاغوه كانوا يعرفون حقيقة الحرب جيدًا. وكما ذكّرنا القاضي أوليفر ويندل هولمز في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لا قيمة لمبادئ الدستور إلا إذا طبقناها في الأوقات العصيبة كما نطبقها في الأوقات العادية.

إن السؤال الذي يواجهنا، ولا شيء أهم منه الآن هو: هل سنظل نحيا كوننا شعب تحت حكم القانون كما نص دستورنا؟ أم سنخذل الأجيال المقبلة ونترك لهم دستورًا بالغ الاختزال عن ميثاق الحرية الذي ورثناه عن أسلافنا؟

إن خيارنا واضح